

1234

کتاب

مراقی الفلاح شرح نورالایضاح للعالم
العلامة الحبر الفهامة الشيخ
حسن بن عمار بن علی
الشرنبلا لی الحنفی

رحمه الله
آمین

وبهامشه متن نورالایضاح للمؤلف المذكور

محل فروخت در سعادتده حکاکر چارشوسی ۳۷ نومروی
صحاف چتالجه لی زاده أحمد حلمی أفندی مراجعت اولنور

سنة ۱۳۲۹هـ — سنة ۱۹۱۰م

طبع بمطبعة إجمالية - بمصر

(الكاتبة بحارة الروم بعطفة التري)

لصحابة محمد امين الخائني وشركاه - و احمد عارف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ
الرَّحِيمِ) * كتاب
الطهارة *

الحمد لله الذي شرف خلاصة عبادته بوراثة صفوته خير عبادته وأمدهم بالعناية فأحسنوا
لذاته العبادته وحفظوا شريعته وبلغوها عبادته وأشهد أن لا إله إلا الله الملك البر الرحيم
وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله النبي الكريم القائل تعلموا العلم وتعلموا الله السكينة
والحلم وعلى آله وأصحابه القائمين بنصرة الدين في الحرب والسلام * وبعد * فيقول
العبد الذليل الراجي عفوره به الجليل حسن بن عمار بن علي الشرنبلال الحنفى غفر الله
ذنوبه وستر عيوبه ولطف به في جميع أموره مظهر منها وما خفى وأحسن لوالديه
ولشأنه وذريته ومحبيه واليه وأدام النعم مسبعة في الباطن والظاهر عليهم وعليه ان هذا
كتاب صغير حجمه غزير علمه صحيح حكمه احتوى على ما به تصحيح العبادات الخمس
بعبارة منيرة كالبدور والشمس دليله من الكتاب العزيز والسنة الشريفة والاجماع تسريه
قلوب المؤمنين وتلذذه الاعين والاسماع جمعت فيه ما احتوى عليه شرحي للمقدمة بالتماس
أفاضل أعيان للخيرات مقدمه تقريرا للطلاب وتسهيلا لما به الفوز في المآب
* وسميته مراقى الفلاح * بامداد الفتاح شرح نور الايضاح ونجاة الارواح والله الكريم
أسأل وبجيبه المصطفى اليه أتوسل أن ينفع به جميع الامة وأن يتقبله بفضله ويحفظه
من شر من ليس من أهله اذ هو من أجل النعمة وأعظم المنه والله أسأل أن ينفع به عبادته
ويديم به الافاده انه على ما يشاء قدير وبالا جابة جدير آمين

* كتاب الطهارة *

الكتاب والكتابة * لغة الجمع واصطلاحاً طائفة من المسائل الفقهية اعتبرت مستقلة
شملت أنواعاً أولها تشمل والطهارة بفتح الطاء مصدر طهر الشئ بمعنى النظافة وبكسرهما الآلة
وبضمها فضل ما يتطهر به * وشرعاً حكم يظهر بالحل الذي تتعلق به الصلاة لاستعمال
المطهر والاضافة بمعنى اللام وقدمت الطهارة على الصلاة لكونها شرطاً وهو مقدم والمزيل

للحدث والخبث اتفاقاً (المياه) جمع كثرة وجمع القلة أمواه والماء جوهر شفاف لطيف سيال
والعذب منه به حياة كل نام وهو محدود وقد يقصر وأقسام المياه (التي يجوز) أى يصح
(التطهير بها سبعة مياه) أصلها (ماء السماء) لقوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فسلكه
ينابيع في الأرض وهو ظهور لقوله تعالى ليظهركم به وهو ماء المطر لأن السماء كل ماء لك
فأظلك وسقف البيت سماء وماء الطل وهو الندى مطهر في الصحيح (و) كذا (ماء البحر)
الملح لقوله صلى الله عليه وسلم هو الطهور مأؤه الحل ميتته (و) كذا (ماء النهر) كسيحون
وجيحون والفرات ونيل مصر وهي من الجنة (و) كذا (ماء البئر) كذا (مذاب من الثلج
والبرد) بفتح الباء الموحدة والراء المهملة واحتز به عن الذي يذوب من الملح لأنه لا يطهر
يذوب في الشتاء ويجمد في الصيف عكس الماء وقبل انعقاده ملحا طهور (و) كذا (ماء
العين) الجاري على الأرض من ينبوع والاضافة في هذه المياه للتعريف لا للتقييد والفرق
بين الاضافتين صحة اطلاق الماء على الاول دون الثاني اذ لا يصح أن يقال للماء الورد هذا
ماء من غير قيد بالورد بخلاف ماء البئر لصحة اطلاقه فيه (ثم المياه) من حيث هي (على خمسة
أقسام) لكل منها وصف يختص به أولها (طاهر مطهر غير مكروه) وهو الماء المطلق الذي
لم يخالطه ما يصير به مقيداً (و) الثاني (طاهر مطهر مكروه) استعماله تنزيها على الاصح (وهو
ما شرب منه) حيوان مثل (الهرة) الا هلية اذا الوحشية سؤرها نجس (ونحوها) أى الا هلية
الدجاجة المخلاة وسباع الطير والحية والفأرة لأنها لا تتحامي عن النجاسة واصغاء النبي صلى
الله عليه وسلم الا ناء للهرة كان حال علمه بزوال ما يقتضى الكراهة منها اذ ذاك (و) الذي
يصير مكروهاً بشر بهامنه ما (كان قليلاً) وسيأتى تقديره (و) الثالث (طاهر) في نفسه (غير
مطهر) للحدث بخلاف الخبث (وهو ما استعمل) في الجسد أولاً فاه بغير قصد (لرفع حدث
أو) قصد استعماله (لقربة) وهي (كالوضوء) في مجلس آخر (على الوضوء بنيته) أى الوضوء
تقر باليصير عبادة فان كان في مجلس واحد كرهه ويكون الثاني غير مستعمل ومن القربة غسل
اليدين للطعام أو منه لقوله صلى الله عليه وسلم الوضوء قبل الطعام بركة وبعده ينفي اللئيم أى
الجنون وقبله ينفي الفقر فلو غسلها الوسخ وهو متوضئ ولم يقصد القربة لا يصير مستعملاً
كغسل ثوب ودابة مأكولة (ويصير الماء مستعملاً بمجرد انفصاله عن الجسد) وان لم يستقر
بمحل على الصحيح وسقوط حكم الاستعمال قبل الانفصال لضرورة التطهير ولا ضرورة
بعد انفصاله (ولا يجوز) أى لا يصح الوضوء (بماء شجر وثمر) لكمال امتزاجه فلم يكن
مطلقاً (ولو خرج بنفسه من غير عصر) كالقاطر من الكرم (في الاظهر) احتز به عما
قيل بانه يجوز بماء يقطر بنفسه لانه ليس بخروج بلا عصر تأثير في نفي القيد وصحة نفي الاسم

المياه التي يجوز التطهير
بها سبعة مياه ماء السماء
وماء البحر وماء النهر
وماء البئر وما ذاب
من الثلج والبرد
وماء العين ثم المياه
على خمسة أقسام
طاهر مطهر غير مكروه
وهو الماء المطلق وطاهر
مطهر مكروه وهو
ما شرب منه الهرة
ونحوها وكان قليلاً
وطاهر غير مطهر
وهو ما استعمل
لرفع حدث أو لقربة
كالوضوء على
الوضوء بنيته
ويصير الماء
مستعملاً بمجرد
انفصاله عن الجسد
ولا يجوز بماء شجر
وثمر ولو خرج بنفسه
من غير عصر في
الاظهر

ولا بماء زال طبعه
 بالطبخ أو بغلبة غيره
 عليه والغلبة في مخالطة
 الجامدات باخراج
 الماء عن رقتة
 وسيلانه ولا يضر
 تغير أوصافه كلها
 بجامد كزعفران
 وفاكهة وورق شجر
 والغلبة في المائعات
 بظهور وصف واحد
 من مائع له وصفان
 فقط كاللبن له اللون
 والطعم ولا رائحة له
 وبظهور وصفين
 من مائع له ثلاثة
 كالخل والغلبة
 في المائع الذي
 لا وصف له
 كالماء المستعمل وماء
 الورد المنقطع الرائحة
 تكون بالوزن فان
 اختلط رطلان من
 الماء المستعمل برطل
 من المطلق لا يجوز
 به الوضوء وبعبكسه
 جاز والرابع

عنه وانما صح الحاق المائعات المزيلة بالماء المطلق لتطهير النجاسة الحقيقية لوجود شرط
 الالحاق وهي تنافي أجزاء النجاسة بخر وجهام الغسلات وهو منعدم في الحكمة لعدم
 نجاسة محسوسة بأعضاء المحدث والمحدث أمر شرعي له حكم النجاسة لمنع الصلاة معه
 وعين الشارع لا زالت آلة مخصوصة فلا يمكن الحاق غيرها بها (ولا) يجوز الوضوء (بماء زال
 طبعه) وهو الرقة والسيلان والارواء والانبات (بالطبخ) بنحو حمص وعدس لانه اذا برد
 ثخن كما اذا طبخ بما يقصد به النظافة كالسدر وصار به ثخينا وان بقي على الرقة جاز به الوضوء
 ولما كان تقييد الماء يحصل باحد الامرين كمال الامتزاج بتشرب النبات أو الطبخ بما ذكرناه
 بين الثاني وهو غلبة الممزج بقوله (أو بغلبة غيره) أي غير الماء (عليه) أي على الماء ولما
 كانت الغلبة مختلفة باختلاف المخالط بغير طبخ ذكر مخلص ما جعله المحققون ضابطا في ذلك
 فقال (والغلبة) تحصل (في مخالطة) الماء لشي من (الجامدات) الطاهرة (باخراج الماء عن
 رقتة) فلا ينصرف عن الثوب (و) اخراجه عن (سيلانه) فلا يسيل على الاعضاء سيلان
 الماء (و) أما اذا بقي على رقتة وسيلانه فانه (لا يضر) أي لا يمنع جواز الوضوء به (تغير أوصافه
 كلها بجامد) خالطه بدون طبخ (زعفران وفاكهة وورق شجر) لما في البخاري ومسلم
 ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر بغسل الذي وقصته ناقته وهو محرم بماء وسدر وأمر قيس
 ابن عاصم حين أسلم أن يغتسل بماء وسدر واغتسل النبي صلى الله عليه وسلم بماء فيه أثر
 العجين وكان النبي صلى الله عليه وسلم يغتسل ويغسل رأسه بالخطمي وهو جنب ويجتزى
 بذلك (والغلبة) تحصل (في) مخالطة (المائعات بظهور وصف واحد) كلون فقط أو طعم
 (من مائع له وصفان فقط) أي لا ثالث له ومثل ذلك بقوله (كاللبن له اللون والطعم) فان لم
 يوجد اجاز به الوضوء وان وجد أحد هما لم يجز كما لو كان المخالط له وصف واحد فظهر وصفه
 كبعض الطبخ ليس له الا وصف واحد (و) قوله (لا رائحة له) زيادة ايضاح لعلمه من بيان
 الوصفين (و) الغلبة توجد (بظهور وصفين من مائع له) أوصاف (ثلاثة) وذلك (كالخل)
 له لون وطعم وريح فأى وصفين منها ظهر امنعاصحة الوضوء والواحد منها لا يضر لقلته (والغلبة
 في) مخالطة (المائع الذي لا وصف له) يخالف الماء بلون أو طعم أو ريح (كالماء المستعمل)
 فانه بالاستعمال لم يتغير له طعم ولا لون ولا ريح وهو طاهر في الصحيح (و) مثله (ماء الورد
 المنقطع الرائحة تكون) الغلبة (بالوزن) لعدم التميز بالوصف لفقده (فان اختلط رطلان)
 مثلا (من الماء المستعمل) أو ماء الورد الذي انقطع رائحته (برطل من) الماء (المطلق لا يجوز
 به الوضوء) الغلبة المقيد (وبعبكسه) وهو لو كان الاكثر المطلق (جاز) به الوضوء وان استويا
 لم يذ كر حكمة في ظاهر الرواية وقال المشايخ حكمه حكم المغلوب احتياطا (و) القسم (الرابع)

من المياه (ماء نجس وهو الذي حلت) أي وقعت (فيه نجاسة) وعلم وقوعها يقينا أو بغلبة الظن وهذا في غير قليل الروايات لأنه معفو عنه كما سنده (وكان) الماء (راكدا) أي ليس جاريا وكان (قليلًا والقليل) هو (ما) مساحة محله (دون عشر في عشر) بذراع العامة والذراع يذكر ويؤنت وان كان قليلا وأصابته نجاسة (فينجس) بها (وان لم يظهر أثرها) أي النجاسة (فيه) وأما إذا كان عشر في عشر بحوض مربع أو ستة وثلاثين في مدور وعمقه أن يكون بحال لا تنكشف أرضه بالغرف منه على الصحيح وقيل يقدر عمقه بذراع أو شبر فلا ينجس الا بظهور وصف للنجاسة فيه حتى موضع الوقوع وبه أخذ مشايخ بلخ توسعة على الناس والتقدير بعشر في عشر هو المفتي به ولا بأس بالوضوء والشرب من حب يوضع كوزه في نواحي الدار ما لم يعلم تنجسه ومن حوض يخاف أن يكون فيه قدر ولا يتيقن ولا يجب أن يسأل عنه ومن البئر التي تدلى فيها الدلاء والجرار الدنسة وتحملها الصغار والأماء ويمسها الرستاقيون بأيد دنسة ما لم تتيقن النجاسة (أو) كان (جاريا) عطف على راكدا (وظهر فيه) أي الجاري (أثرها) فيكون نجسا (والأثر طعم) النجاسة (أولون أوريح) لها الوجود عين النجاسة بأثرها (و) النوع (الخامس ماء مشكوك في ظهوريته) لافي طهارته (وهو ما شرب منه حمار أو بغل) وكانت أمه أنانا لا رمكة لأن العبرة للام كما سنده (في الإسا) ران شاء الله تعالى

(فصل) في بيان أحكام السؤر (والماء القليل) الذي يينا قدره بدون عشر في عشر ولم يكن جاريا (إذا شرب منه حيوان يكون على) أحد (أربعة أقسام و) ما أبواه بعد شربه (يسمى سؤرا) بهمز عينه ويستعار الاسم لبقية الطعام والجمع أسار والفعل أسار أي أبقى شيئا مما شربه والنعته منه سار على غير قياس لأن قياسه مسر ونظيره أجبره فهو جبار (الاول) من الأقسام سؤر (ظاهر مطهر) بالاتفاق من غير كراهة في استعماله (وهو ما شرب منه آدمي) ليس بجمه نجاسة لما روى مسلم عن عائشة رضي الله عنها قالت كنت أشرب وأنا حائض فأنا وله النبي صلى الله عليه وسلم فيضع فاه على موضع في ولا فرق بين الكبير والصغير والمسلم والكافر والحائض والجنب وإذا تنجس فمه فشرب الماء من فوره تنجس وان كان بعد ما تردد البزاق في فمه مرات وألقاه أو ابتلعه قبل الشرب فلا يكون سؤره نجسا عند أبي حنيفة وأبي يوسف لكنه مكروه لقول محمد بعدم طهارة النجاسة بالبزاق عنده (أو) شرب منه (فرس) فان سؤر الفرس ظاهر بالاتفاق على الصحيح من غير كراهة (أو) شرب منه (ما) بمعنى حيوان (يؤكل لحمه) كالأبل والبقر والغنم ولا كراهة في سؤرها ان لم تكن جلالة تأكل الجلة بالفتح وهي في الأصل البعرة وقد يكتفى بها عن العذرة فان كانت جلالة فسؤرها

ماء نجس وهو الذي حلت فيه نجاسة وكان راكدا قليلا والقليل مادون عشر في عشر فينجس وان لم يظهر أثرها فيه أو جاريا وظهر فيه أثرها والأثر طعم أولون أوريح والخامس ماء مشكوك في ظهوريته وهو ما شرب منه حمار أو بغل **(فصل)** والماء القليل إذا شرب منه حيوان يكون على أربعة أقسام ويسمى سؤرا الاول ظاهر مطهر وهو ما شرب منه آدمي أو فرس أو ما يؤكل لحمه

من القسم الثالث مكروه (و) القسم (الثاني) سؤر (نجس) نجاسة غليظة وقيل خفيفة (لا يجوز استعماله) أي لا يصح التطهير به بحال ولا يشربه الا مضطر كاليتة (وهو) أي السؤر النجس (ما شرب منه الكلب) سواء فيه كلب صيد وماشية وغيره لما روى الدارقطني عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في الكلب بلغ في الاناء أنه يغسل ثلاثاً أو خمساً أو سبعا (أو) شرب منه (الخنزير) لنجاسة عينه لقوله تعالى فإنه رجس (أو) شرب منه (شيء) بمعنى حيوان (من سباع البهائم) احتزبه عن سباع الطير وسيأتي حكمها والسبع حيوان مختطف منتهب عادة (كالقهد والذئب) والضبع والفر والسبع والفرد لتولد لعابها من لحمها وهو نجس كلبها (و) القسم (الثالث) سؤر (مكروه استعماله) في الطهارة كراهة تنزيه (مع وجود غيره) مما لا كراهية فيه ولا يكره عند عدم الماء لأنه طاهر لا يجوز المصير إلى التيمم مع وجوده (وهو سؤر الهرة) الأهلية لسقوط حكم النجاسة اتفاقاً لعل الطواف المنصوص عليه بقوله صلى الله عليه وسلم أنها ليست بنجاسة لأنها من الطوافين عليكم والطوافات قال الترمذي حديث حسن صحيح ولكن يكره سؤرها تنزيهاً على الأصح لأنها لا تتحاشى عن النجاسة كما غمس صغير يده فيه وحمل اصبعاء النبي صلى الله عليه وسلم لها الاناء على زوال ذلك الوهم بعلمه بحالها في زمان لا يتوهم نجاسة فيها بنجس تناولته والهرة البرية سؤرها نجس لفقد علة الطواف فيها ويكره أن تلحس الهرة كف انسان ثم يصلي قبل غسله أو يأكل بقية ما أكلت منه ان كان غنياً يحد غيره ولا يكره أكله للفقير للضرورة (و) سؤر (الدجاجة) بثلاث الدال وتأؤه للوحدة لا للتأنيث والدجاجة مشترك بين الذكر والانثى والدجاجة الانثى خاصة ولهذا وحلف لا يأكل لحم دجاجة لا يحنت بلحم الديك ويكره سؤر (المخللة) التي تجول في القاذورات ولم يعلم طهارة منقارها من نجاسته فكره سؤرها للشك فان لم يكن كذلك فلا كراهة فيه بان حبست فلا يصل منقارها القذر (و) سؤر (سباع الطير كالصقر والشاهين والحدأة) والرخم والغراب مكروه لأنها تخالط الميتات والنجاسات فاشبهت الدجاجة المخللة حتى لو تيقن أنه لا نجاسة على منقارها لا يكره سؤرها وكان القياس نجاسته لحرمة لحمها كسباع البهائم لكن طهارته استحساناً لأنها تشرب بمنقارها وهو عظم طاهر وسباع البهائم تشرب بلسانها وهو مبتل بلعابها النجس (و) سؤر سوا كنب البيوت بماله دم سائر (كالقارة) والحية والوزغة مكروه للزوم طوافها وحرمة لحمها النجس و (لا) كذلك سؤر (العقرب) والخنفس والصرصر لعدم نجاستها فلا كراهة فيه (و) القسم (الرابع) سؤر (مشكوك) أي متوقف (في) حكم (طهوريته) فلم يحكم بكونه مطهراً جزماً ولم ينف عنه الطهورية (وهو سؤر البغل) الذي أمه أتان (والحمار) وهو

والثاني نجس لا يجوز استعماله وهو ما شرب منه الكلب أو الخنزير أو شيء من سباع البهائم كالقهد والذئب والثالث مكروه استعماله مع وجود غيره وهو سؤر الهرة والدجاجة المخللة وسباع الطير كالصقر والشاهين والحدأة والقفار لا العقرب والرابع مشكوك في طهوريته وهو سؤر البغل والحمار

يصدق على الذكر والآن لا لعابه طاهر على الصحيح والشك لتعارض الخبرين في
إباحة لحمه وحرمة البغل متولد من الحمار فأخذ حكمه (فإن لم يجد) المحدث (غيره) أي غير
سؤر البغل والحمار (توضأ به وتيمم) والا فضل تقديم الوضوء لقول زفر بلزوم تقديمه
والاحوط أن ينوي للاختلاف في لزوم النية في الوضوء بسؤر الحمار (ثم صلى) فتكون
صلاته صحيحة يمين لأن الوضوء به لو صح لم يضره التيمم وكذا عكسه ومن قال من مشايخنا
أن سؤر الفحل نجس لأنه يشم البول فتنجس شفتاه فهو غير سديد لأنه أمر موهوب لا يغلب
وجوده ولا يؤثر في إزالة الثابت ويستحب غسل الأعضاء بعد ذلك بالماء لإزالة أثر
المشكوك والمكروه

فإن لم يجد غيره توضأ

به وتيمم ثم صلى

﴿فصل﴾ لو اختلط

أوان أكثرها طاهر

تحري للوضوء

والشرب وإن كان

أكثرها نجسا

لا يتحري إلا للشرب

وفي الثياب المختلطة

يتحري سواء كان

أكثرها طاهرا أو

نجسا

﴿فصل﴾ في التحري (لو اختلط) اختلاط مجاورة لا ممازجة (أوان) جمع أناة
(أكثرها طاهر) وأقلها نجس (تحري للوضوء) والاغتسال قيد بالآكثر لأنه يتيمم
عند تساوى الأواني والفضل أن يمزجها أو يريقها فيتيمم لفقد المطهر قطعا وإن وجد
ثلاثة رجال ثلاث أوان أحدها نجس وتحري كل أناة جازت صلاتهم وحدانا (و) كذا
يتحري مع كثرة الطاهر لإرادة (الشرب) لأن المغلوب كالمعدوم وإن اختلط أوانا آن
ولم يتحرر وتوضأ بكل وصلى صحت أن مسح في موضعين من رأسه لا في موضع لأن تقديم
الطاهر مزيل للحدث وقد تنجس بالثاني وفاقد المطهر يصلى مع النجاسة وطهر بالغسل
الثاني إن قدم النجس ومسح محلا آخر من رأسه وإن مسح محلا بالماء من دار الأمر بين
الجواز لو قدم الطاهر وعدم الجواز لتنجس البلل بأول ملاقة لو أخر الطاهر فلا يجوز للشك
احتياطاً (وإن كان أكثرها) أي المختلطة بالمجاورة (نجسا لا يتحري إلا للشرب) لنجاسة
كلها حكماً للغالب فيبقى عند عامة المشايخ ويمزجها لسقي الدواب عند الطحاوي ثم يتيمم
(وفي) وجود (الثياب المختلطة يتحري) مطلقاً أي (سواء كان أكثرها طاهراً أو نجساً)
لأنه لا خلف للثوب في ستر العورة والماء يخلقه التراب وإن صلى في أحد ثوبيين متحرراً
لنجاسة أحدهما ثم أراد صلاة أخرى فوقع تحريمه على غير الذي صلى فيه لم يصح لأن
امضاء الاجتهاد لا ينقض بمثله إلا في القبلة لأنها تحتمل الانتقال إلى جهة أخرى بالتحري
لأنه أمر شرعي والنجاسة أمر حسي لا يصيرها طاهرة بالتحري للزوم إعادة بظهور
النجاسة بعد التحري في الثياب والأواني فتنى جعلنا الثوب طاهراً بالاجتهاد للضرورة لا
يجوز جعله نجساً باجتهاد مثله فتفسد كل صلاة يصليها بالذي تحري نجاسته أولاً وتصح
بالذي تحري طهارته ولو تعارض عدلان في الحل والحرمه بأن أخبر عدل بأن هذا اللحم
ذبحه مجوسى وعدل أخبر أنه ذكاه مسلم لا يحل لبقائه على الحرمة بتها ترا الخبرين ولو أخبرا عن

ماءونها تراقى على أصل الطهارة

﴿ فصل ﴾ في مسائل الأبار الواقع فيها روث أو حيوان أو قطرة من دم ونحوه وحكمها أن
(تنزع البئر) أى مأوها لانه من اسناد الفعل الى البئر واردة الماء الحال بالبئر (الصغيرة)
وهى مادون عشر فى عشر (بوقوع نجاسة) فيها (وان قلت) النجاسة التى (من غير
الارواث) وقدر القليل (كقطرة دم أو) قطرة (خمر) لان قليل النجاسة ينجس
قليل الماء وان لم يظهر أثره فيه (و) تنزع (بوقوع خنزير ولو خرج حيا) الحال أنه
(لم يصب فيه الماء) لنجاسة عينه (و) تنزع (بموت كلب) قيد بموته فيها لانه غير نجس
العين على الصحيح فاذا لم يمت وخرج حيا ولم يصل فيه الماء لا ينجس (أو) موت (شاة
أو) موت (آدمى فيها) لنزع ماء مزيم بموت زنجبى وأمر ابن عباس وابن الزبير رضى
الله عنهم به بحضور من الصحابة من غير نكير (و) تنزع (بانتفاخ حيوان ولو) كان
(صغيرا) لا تنتشر النجاسة (و) تنزع وجوبا (ما تادلوا) وسط وهو المستعمل كثيرا
فى تلك البئر ويستحب زيادة مائة ولو نزع الواجب فى أيام أو غسل الثوب النجس فى أيام
طهر وتطهر البئر بانفصال الدلو الاخير عنهما عند محمد بانفصاله عن الماء ولو قطر
فى البئر للضرورة وقال يشترط الانفصال لبقاء الاتصال بالقاطر بها وقدر محمد رحمه الله تعالى
الواجب بمائتى دلو (لو لم يمكن نزحها) وأفتى به لما شاهد آبار بغداد كثيرة المياه لمجاورة
دجلة والاشبه أن يقدر ما فيها بشهادة رجلين لها خبرة بأمر الماء وهو الاصح (وان مات
فيها) أى البئر (دجاجة أو هرة أو نحوهما) فى الجنة ولم تنتفخ (لزمن نزع أربعين دلو)
بعد اخراج الواقع منها روى التقدير بالاربعين عن أبى سعيد الخدرى فى الدجاجة وما قاربها
يعطى حكمها وتستحب الزيادة الى خمسين أو ستين لما روى عن عطاء والشعبى (وان مات
فيها فأرة) بالهمز (أو نحوها) كعصفور ولم ينتفخ (لزمن نزع عشرين دلو) بعد اخراجه
لقول أنس رضى الله عنه فى فأرة ماتت بالبئر وأخرجت من ساعتها ينزع عشرين دلو
وتستحب الزيادة الى ثلاثين لاحتمال زيادة الدلو المذكور فى الاثر على ما قدر به من الوسط
(وكان ذلك) المنزوح (طهارة للبئر والدلو والرشاء) والبكرة (ويد المستقى) روى
ذلك عن أبى يوسف والحسن لان نجاسة هذه الاشياء كانت بنجاسة الماء فتكون طهارتها
بطهارته نقيال لخرج كطهارة دن الخمر بتخللها وطهارة عرواة الا برى بطهارة اليد اذا أخذها
كلما غسل يده وروى عن أبى يوسف أن الاربع من الفئران كفأرة واحدة والخمس
كالدجاجة الى التسع والعشرون كالشاة وقال محمد الثلاث الى الخمس كالهرة والست كالكلب
وهو ظاهر الرواية وما كان بين الفأرة والهرة فحكمه حكم الفأرة وما كان بين الهرة والكلب

﴿ فصل ﴾ تنزع
البئر الصغيرة بوقوع
نجاسة وان قلت
من غير الارواث
كقطرة دم أو خمر
وبوقوع خنزير ولو
خرج حيا ولم يصب
فيه الماء بموت كلب
أو شاة أو آدمى فيها
وبانتفاخ حيوان
ولو صغيرا وما تادلوا
لو لم يمكن نزحها وان
مات فيها دجاجة
أو هرة أو نحوها
لزم نزع أربعين
دلو وان مات فيها
فأرة أو نحوها لزم
نزع عشرين دلو
وكان ذلك طهارة للبئر
والدلو والرشاء ويد
المستقى

فحكمه حكم الهرة وان وقع فأرة وهرة فهما كهره ويدخل الاقل في الاكثر (ولا تنجس
 البئر بالبعر) وهو لابل والغنم وبعير يبر من حذ منع (والروث) للفرس والبغل والحمار
 من حذ نصر (والخثي) بكسر الخاء واحد الا خثاء للبقرة من باب ضرب ولا فرق بين آبار
 الامصار والقنوات في الصحيح ولا فرق بين الرطب واليابس والصحيح والمنكسر في
 ظاهر الرواية لشمول الضرورة فلا تنجس (الا أن) يكون كثيرا وهو ما (يستكثره
 الناظر) والقليل ما يستقله وعليه الاعتماد (أو أن لا يخلو دلو عن بعة) ونحوها كما صححه في
 المبسوط (ولا يفسد) أي لا ينجس (الماء بخرء حمام) الخمر بالفتح واحد الخمر بالضم
 مثل قرء وقرء وعن الجوهرى بالضم كجند وجنود والواو بعد الراء غلط (و) لا ينجس بخرء
 (عصفور) ونحوها مما يؤكل من الطيور غير الدجاج والاوز والحكم بطهارته استحسان
 لان النبي صلى الله عليه وسلم شكر الحمامة وقال انها أكرت على باب الغار حتى سالت
 فجازاها الله تعالى المسجد مأواها فهو دليل على طهارة ما يكون منها ومسح ابن مسعود رضي
 الله عنه خمر الحمامة عنه باصبعه والاختيار في كثير من كتب المذهب طهارته عندنا واختلف
 التصحيح في طهارة خمر ما لا يؤكل من الطيور ونجاسته مخففة (ولا) ينجس الماء ولا
 المائعات على الاصح (بموت ما) بمعنى حيوان (لادم له) سواء البرى والبحرى (فيه)
 أي الماء أو المائع وهو (كسمك وضفدع) بكسر الدال أفصح والفتح لغة ضعيفة والاثني
 ضفدعة والبرى يفسده ان كان له دم سائل وحيوان الماء كالسرطان وكلب الماء وخزيره
 لا يفسده (ويق) هو كبار البعوض واحده بقعة وقد يسمى به الفسفس في بعض الجهات وهو
 حيوان كالقراد شديد النتن (وذباب) يسمى به لانه كلما ذب آب أي كلما طرد رجع
 (وزنبور) بالضم (وعقرب) وخنفس وجراد وبرغوث وقمل لقوله صلى الله عليه وسلم
 اذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه ثم لينزعه فان في أحد جناحيه داء وفي الآخر شفاء
 رواه البخارى زاد أبو داود وانه يتقى بجناحه الذي فيه الداء وقوله صلى الله عليه وسلم
 يا سلمان كل طعام وشراب وقعت فيه دابة ليس لها دم فانت فيه فهو حلال أكله وشربه
 وضوؤه (ولا) ينجس الماء (بوقوع آدمى و) لا بوقوع (ما يؤكل لحمه) كالأبل والبقرة
 والغنم (اذا خرج حيا ولم يكن على بدنه نجاسة) متيقنة ولا ينظر الى ظاهر اشتغال أبوالها على
 أنقاذها (ولا) يفسد الماء (بوقوع بغل وحمار وسباع طير) كصقر وشاهين وحدأة (و)
 لا يفسد بوقوع (وحش) كسبع وقرود (في الصحيح) لطهارة بدنها وقيل يجب نزح كل
 الماء الحاقا لوطوبتها بلعابها (وان وصل لعاب الواقع الى الماء أخذ) الماء (حكمه) طهارة
 ونجاسة وكراهة وقد علمته في الاسا رفيزح بالنجس والمشكوك وجوبا ويستحب في

ولا تنجس البئر
 بالبعير والروث
 والخثي الا أن
 يستكثره الناظر أو
 أن لا يخلو دلو عن بعة
 ولا يفسد الماء بخرء
 حمام وعصفور ولا
 بموت ما لادم له فيه
 كسمك وضفدع
 وحيوان الماء وبق
 وذباب وزنبور
 وعقرب ولا بوقوع
 آدمى وما يؤكل لحمه
 اذا خرج حيا ولم
 يكن على بدنه نجاسة
 ولا بوقوع بغل
 وحمار وسباع طير
 ووحش في الصحيح
 وان وصل لعاب
 الواقع الى الماء أخذ
 حكمه

المكر وهعد من الدلاء لو طاهر او قيل عشرين (ووجود حيوان ميت فيها) أى البئر
(ينجسها من يوم وليلة) عند الامام احتياطاً (ومنتفخ) ينجسها (من ثلاثة أيام ولياليها) ان لم يعلم
وقت وقوعه (لان الانتفاخ دليل تقادم العهد فيلزم اعادة صلوات تلك المدة اذا توضؤا منها
وهم محدثون أو اغتسلوا من جنابة وان كانوا متوضئين أو غسلوا الثياب لا عن نجاسة فلا
اعادة اجماعاً وان غسلوا الثياب من نجاسة ولم يتوضؤوا منها فلا يلزمهم الا غسلها في الصحيح
لانه من قبيل وجود النجاسة في الثوب ولم يدروا وقت اصابتها ولا يعيد صلاته اتفاقاً هو
الصحيح وقال أبو يوسف ومحمد يحكم بنجاستها من وقت العلم بها ولا يلزم اعادة شئ
من الصلوات ولا غسل ما أصابه ماؤها في الزمن الماضي حتى يتحقق امتى وقعت فان
عجن الآن بما قيل يلقى للكلاب أو يعاف به المواشى وقال بعضهم يباع لشافعى وان
وجد بثوبه منياً أعاد من آخر نومة وفي الدم لا يعيد شيئاً لانه يصيبه من الخارج

ووجود حيوان
ميت فيها ينجسها
من يوم وليلة ومنتفخ
من ثلاثة أيام ولياليها
ان لم يعلم وقت وقوعه
فصل في
الاستنجاء يلزم
الرجل الاستبراء
حتى يزول أثر البول
ويطمئن قلبه على
حسب عادته اما
بالمشى أو التنحنح أو
الاضطجاع أو غيره
ولا يجوز له الشروع
في الوضوء حتى
يطمئن بزوال رشح
البول والاستنجاء
سنة من نجس
مخرج من السيلين
مالم يتجاوز المخرج
وان تجاوز وكان
قدر الدرهم

فصل في الاستنجاء هو قلع النجاسة بنحو الماء ومثل القلع التقليل بنحو الحجر (يلزم
الرجل الاستبراء) عبر باللازم لانه أقوى من الواجب لقوات الصحة بفوته لا بفوت
الواجب والمراد طلب براءة المخرج عن أثر الرشح (حتى يزول أثر البول) بزوال الببل الذى
يظهر على الحجر بوضعه على المخرج (و) حينئذ (يطمئن قلبه) أى الرجل ولا يحتاج المرأة
الى ذلك بل تصبر قليلاً ثم تستنجى واستبراء الرجل (على حسب عادته اما بالمشى أو التنحنح
أو الاضطجاع) على شقه الايسر (أو غيره) بنقل أقدام وركض وعصر ذكوه برفق
لاختلاف عادات الناس فلا يقيد بشئ (ولا يجوز) أى لا يصح (له الشروع في الوضوء
حتى يطمئن بزوال رشح البول) لان ظهور الرشح برأس السبيل مثل تقاطره يمنع صحة
الوضوء (و) صفة (الاستنجاء) ليس الاقسماً واحداً وهوانه (سنة) مؤكدة للرجال والنساء
لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم ولم يكن واجبا لتركه عليه السلام له في بعض الاوقات وقال
عليه السلام من استجمر فليوتر من فعل هذا فقد أحسن ومن لا فلا حرج وما ذكروه
بعضهم من تقسيمه الى فرض وغيره فهو توسع وانما قيدنا (من نجس) لان الريح طاهر على
الصحيح والاستنجاء منه بدعة وقولنا (يخرج من السيلين) جرى على الغالب اذ لو أصاب
المخرج نجاسة من غيره يطهر بالاستنجاء كالخارج لو كان قيحاً أو دماً في حق العرق وجواز
الصلاة معه لا جماع المتأخرين على أنه لو سال عرقه وأصاب ثوبه وبدنه أكثر من درهم
لا يمنع جواز الصلاة واذا جلس في ماء قليل نجسه وقوله (مالم يتجاوز المخرج) قيد لتسميته
استنجاء ولكونه مسنوناً (وان تجاوز) المخرج (وكان) المتجاوز (قدر الدرهم) لا يسمى

من الجنابة والحيض
والنفاس وان كان
مافي المخرج قليلا
وان يستنجى
بمجر منق ونحوه
والغسل بالماء أحب
والا فضل الجمع بين
الماء والحجر فيمسح
ثم يغسل ويجوز أن
يقتصر على الماء أو
الحجر والسنة اتقاء
الحل والعدد في الاحجار
مندوب لا سنة
مؤكدة فيستنجي
بثلاثة أحجار ندبا
ان حصل التنظيف
بدونها وكيفية
الاستنجاء أن يمسح
بالحجر الاول من
جهة المقدم الى
خلف والثاني من
خلف الى قدم
وبالثالث من قدم
الى خلف اذا كانت
الخصية مدلاة وان
كانت غير مدلاة
يبتدىء من خلف
الى قدم والمرأة

استنجاء (ووجب ازالته بالماء) أو المائع لانه من باب ازالة النجاسة فلا يكفي الحجر بمسحه
(وان زاد) المتجاز (على) قدر (الدرهم) المثقال وهو عشرون قيراطا في المتجسدة أو على قدره
مساحة في المائعة (افترض غسله) بالماء أو المائع (ويفترض غسل مافي المخرج عند
الاغتسال من الجنابة والحيض والنفاس) بالماء المطلق (وان كان مافي المخرج قليلا) ليسقط
فرضية غسله للحدث (و) يسن (أن يستنجى بمجر منق) بأن لا يكون خشنا كالأجر
والاملس كالعقيق لان الاتقاء هو المقصود ولا يكون الا بالمئق (ونحوه) من كل طاهر من زيل
بلا ضرر وليس متقوما ولا محترما (والغسل بالماء) المطلق (أحب) لحصول الطهارة المتفق
عليها واقامة السنة على الوجه الاكمل لان الحجر مقل والمائع غير الماء مختلف في تطهيره
(والا فضل) في كل زمان (الجمع بين) استعمال (الماء والحجر) مرتبا (فيمسح) الخارج
(ثم يغسل) المخرج لان الله تعالى أثني على أهل قباء باتباعهم الاحجار بالماء فكان الجمع سنة
على الاطلاق في كل زمان وهو الصحيح وعليه الفتوى (ويجوز) أي يصح (أن يقتصر
على الماء) فقط وهو يلي الجمع بين الماء والحجر في الفضل (أو الحجر) وهو دونهما في الفضل
ويحصل به السنة وان تفاوت الفضل (والسنة اتقاء الحل) لانه المقصود (والعدد في) جعل
(الاحجار) ثلاثة (مندوب) لقولنا عليه السلام من استجمر فليوترلانه يحتمل الاباحة
فيكون العدد مندوبا (لا سنة مؤكدة) لما ورد من التخيير لقوله صلى الله عليه وسلم من
استجمر فليوتر من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج فانه محكم في التخيير (فيستنجي) مرید
الفضل (بثلاثة أحجار) يعني باكمال عددها ثلاثة (ندبا ان حصل التنظيف) أي الاتقاء
(بدونها) ولما كان المقصود هو الاتقاء ذكر كيفية يحصل بها على الوجه الاكمل فقال (وكيفية
الاستنجاء) بالاحجار (ان يمسح بالحجر الاول) بادئا (من جهة المقدم) أي القبل (الى خلف
وبالثاني من خلف الى قدم) ويسمى ادبارا (وبالثالث من قدم الى خلف) وهذا الترتيب
(اذا كانت الخصية مدلاة) سواء كان صيفا أو شتاء خشية تلويثها (وان كانت غير مدلاة
يبتدىء من خلف الى قدم) لسكونه أبلغ في التنظيف (والمرأة تبتدىء من قدم الى خلف
خشية تلويث فرجها ثم) بعد المسح (يغسل يده أولا) أي ابتداء (بالماء) اتقاء عن تشرب
جسده الماء النجس بأول الاستنجاء (ثم يدلك الحل بالماء بباطن أصبع أو أصبعين) في
الابتداء (أو ثلاث ان احتاج) اليها فيه (ويصعد الرجل أصبعه الوسطى على غيرها)
تصعيدا قليلا (في ابتداء الاستنجاء) لينحدر الماء النجس من غير شيوع على جسده (ثم)
اذا غسل قليلا (يصعد بنصره) ثم خنصره ثم السبابة ان احتاج ليتمكن من التنظيف (ولا

تبتدىء من قدم الى خلف خشية تلويث فرجها ثم يغسل يده أولا بالماء ثم يدلك الحل بالماء بباطن اصبع
أو أصبعين أو ثلاث ان احتاج ويصعد الرجل أصبعه الوسطى على غيرها في ابتداء الاستنجاء ثم يصعد بنصره ولا

يقتصر على أصبع واحدة والمرأة تصعد بنصرها وأوسط أصابعها مع ابتداء خشية حصول اللذة ويبالغ في التنظيف حتى يقطع الرائحة الكريهة وفي إرخاء المقعدة إن لم يكن صائماً فإذا فرغ غسل يده ثانياً ونشف مقعده قبل القيام إذا كان صائماً

(فصل) لا يجوز كشف العورة للاستنجاء وإن تجاوزت النجاسة مخرجها وزاد المتجاوز على قدر الدرهم لا تصح معه الصلاة إذا وجد ما يزيله ويحتال لازالته من غير كشف العورة عند من يراه ويكره الاستنجاء بعظم وطعام لا دمي أو بهيمة وأجر وخزف وفحم وزجاج وجص

يقتصر على أصبع واحدة) لأنه يورث مرضاً ولا يحصل به كمال النظافة (والمرأة تصعد بنصرها وأوسط أصابعها مع ابتداء خشية حصول اللذة) لو ابتدأت بأصبع واحد فربما وجب عليها الغسل ولم تشعر والعذراء لا تستنجي بأصابعها بل براحة كفها خوفاً من إزالة العذرة (ويبالغ) المستنجي (في التنظيف حتى يقطع الرائحة الكريهة) ولم يقدر بعدد لان الصحيح فهو يضبه إلى الرأي حتى يطمئن القلب بالطهارة بيقين أو غلبة الظن وقيل يقدر في حق الموسوس بسبع أو ثلاث وقيل في الاحليل بثلاث وفي المقعدة بخمس وقيل بتسع وقيل بعشر (ويبالغ) في إرخاء المقعدة فيزيل ما في الشرج بقدر الامكان (إن لم يكن صائماً) والصائم لا يبالغ في حفظ الصوم عن الفساد ويحترز أيضاً من ادخال الاصبع مبتلة لأنه يفسد الصوم (فإذا فرغ) من الاستنجاء بالماء (غسل يده ثانياً ونشف مقعده قبل القيام) لئلا تجذب المقعدة شيئاً من الماء (إذا كان صائماً) ويستحب لغير الصائم حفظاً للشوب عن الماء المستعمل

(فصل) فيما يجوز به الاستنجاء وما يكرهه وما يكره فعله (لا يجوز كشف العورة للاستنجاء) لحرمة والفسق به فلا يرتكبه لا قامة السنة ويمسح المخرج من تحت الثياب بنحو حجر وإن تركه صحت الصلاة بدونه (وإن تجاوزت النجاسة مخرجها وزاد المتجاوز بانفراده (على قدر الدرهم) وزنا في المتجسدة ومساحة في المائعة (لا تصح معه الصلاة) لزيادته على القدر المعفو عنه (إذا وجد ما يزيله) من مائع أو ماء (ويحتال لازالته من غير كشف العورة عند من يراه) تحرزاً عن ارتكاب المحرم بالقدر الممكن وأما إذا لم يزل إلا بالضم لمافي المخرج فلا يضر تركه لأن ما في المخرج ساقط الاعتبار (ويكره الاستنجاء بعظم) وروث لقوله عليه الصلاة والسلام لا تستنجوا بالروث ولا بالعظام فانهما زاد اخوانكم من الجن فإذا وجدوهما صار العظم كأن لم يؤكل فياً كونه وصار الروث شعيراً أو تبناً لدوابهم معجزة للنبي صلى الله عليه وسلم والنهي يقتضي كراهة التحريم (وطعام لا دمي أو بهيمة) للآهانة والاسراف وقد نهى عنه عليه الصلاة والسلام (وأجر) بمد الهزمة وضم الجيم وتشديد الراء المهملة فارسي معرب وهو الطوب بلغة أهل مصر ويقال له آجور على وزن فاعول اللبن المحرق فلا يتقى المحل ويؤذيه فيكرد (وخزف) صغار الحصى فلا يتقى ويلوث اليد (وفحم) لتلوينه (وزجاج وجص) لأنه يضر المحل (وشي محترم) لتقومه (كخرقة ديباج وقطن) لاتلاف المالية والاستنجاء بها يورث الفقر (و) يكره الاستنجاء (باليد اليمنى) لقوله صلى الله عليه وسلم إذا بال أخذك فلا تمسح ذكركه يمينه وإذا أتى الخلاء فلا تمسح يمينه وإذا شرب فلا يشرب نفساً واحداً (الامن عذر) باليسرى فيستنجي بصيب خادم أو من ماء جار

(و يدخل الخلاء) ممدودا المتوضأ والمراد بيت التغوط (برجله اليسرى) ابتداء مستور الرأس استحبابا تكملة لانه مستقذر يحضره الشيطان (و) لهذا (يستعيز) أى يعتصم (بالله من الشيطان الرجيم قبل دخوله) وقبل كشف عورته ويقدم تسمية الله تعالى على الاستعاذة لقوله عليه الصلاة والسلام ستر ما بين أعين الجن وعورات بني آدم اذا دخل أحدكم الخلاء أن يقول بسم الله ولقوله عليه السلام ان الحشوش محتضرة فاذا أتى فليقل أعوذ بالله من الخبث والخبائث والشيطان معروف وهو من شطن يشطن اذا بعد ويقال فيه شاطن وشيطان ويسمى كل بذلك مفر من الجن والانس والدواب لبعده غوره في الشروقيل من شاط يشيط اذا هلك فالمتوردها لك بتمرده ويجوز أن يكون مسمى بفعالان لمبالغة في اهلاك غيره والرجيم مطرود باللعن والحشوش جمع الحش بالفتح والضم بستان النخيل في الاصل ثم استعمل في موضع قضاء الحاجة واحتضارها وصد بني آدم بالاذى والقضاء يصير مأواهم بخروج الخارج (ويجلس معقداً على يساره) لانه أسهل لخروج الخارج ويوسع فيما بين رجليه (ولا يتكلم الا لضرورة) (ويكره تحريماً استقبال القبلة) بالفرج حال قضاء الحاجة واختلفوا في استقبالها للتطهير واختار المترشي عدم الكراهة (و) يكره (استدبارها) لقوله عليه السلام اذا أتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ولكن شرقوا أو غربوا وهو باطلاقة منهى عنه (ولو في البنيان) واذا جلس مستقبلاً ناسياً فتذكر وانحرف اجلاً لا هالماً يقيم من مجلسه حتى يغفر له كما أخرجه الطبراني مرفوعاً ويكره امساك الصبي نحو القبلة للبول (و) يكره (استقبال عين الشمس والقمر) لانهما آيتان عظيمتان (ومهب الريح) لعوده به فينجسه (ويكره أن يبول أو يتغوط في الماء) ولو جارياً وقرب بئر ونهر وحوض (والظل) الذي يجلس فيه (والجحر) لازية مافيه (والطريق) والمقبرة لقوله عليه السلام اتقوا اللاعنين قالوا وما اللاعن ان يارسول الله قال الذي يتخلى في طريق الناس أو ظلمهم (وتحت شجرة مثمرة) لا تلاف الثمر (و) يكره (البول قائماً) لتنجسه غالباً (الامن عذر) كوجع بصلبه ويكره في محل التوضؤ لانه يورث الوسوسة ويستحب دخول الخلاء بثوب غير الذي يصلي فيه ولا يحترز ويتحفظ من النجاسة ويكره الدخول للخلاء ومعه شيء مكتوب فيه اسم الله أو قرآن ونهى عن كشف عورته قائماً وذكر الله فلا يحمد اذا عطس ولا يشمت عاطساً ولا يرد سلاماً ولا يحيب مؤذناً ولا ينظر لعورته ولا الى الخارج منها ولا يبصق ولا يتخط ولا يتنحنج ولا يكثر الالتفات ولا يعيث ببدنه ولا يرفع بصره الى السماء ولا يطيل الجلوس لانه يورث الباسور ووجع الكبد (ويخرج من الخلاء برجله اليمنى) لانها أحق بالتقدم لنعمة الانصراف عن الاذى ومحل الشياطين (ثم يقول)

و يدخل الخلاء
برجله اليسرى
ويستعيز بالله من
الشيطان الرجيم قبل
دخوله ويجلس
معقداً على يساره
ولا يتكلم الا لضرورة
ويكره تحريماً
استقبال القبلة
واستدبارها ولو في
البنيان واستقبال
عين الشمس والقمر
ومهب الريح ويكره
ان يبول ويتغوط
في الماء والظل
والجحر والطريق
وتحت شجرة مثمرة
والبول قائماً الامن
عذر ويخرج من
الخلاء برجله اليمنى
ثم يقول

بعد الخروج (الحمد لله الذي أذهب عني الأذى) بخروج الفضلات المرضية بحبسها
(وعافاني) ببقاء خاصية الغذاء الذي لو أمسك كله أو أخرج لكان مظنة الهلاك وقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم عند خروجه غفرانك وهو كناية عن الاعتراف بالقصور عن
بلوغ حق شكر نعمة الطعام وتصريف خاصية الغذاء وتسهيل خروج الأذى لسلامة
البدن من الآلام أو عن عدم الذكر باللسان حال التخلي

﴿فصل في أحكام الوضوء﴾ وهو بضم الواو وفتحها مصدر وفتحها فقط ما يتوضأ به
وهو لغة مأخوذ من الوضاعة والحسن والنظافة يقال وضوء الرجل أي صار وضياً وشرعاً
نظافة مخصوصة ففيه المعنى اللغوي لأنه يحسن أعضاء الوضوء في الدنيا بالتنظيف وفي الآخرة
بالتحجيل للقيام بخدمة المولى وقدم على الغسل لأن الله قدمه عليه وله سبب وشرط وحكم
وركن وصفة (أركان الوضوء أربعة وهي فرائضه الأول) منها (غسل الوجه) لقوله تعالى
فاغسلوا وجوهكم والغسل بفتح العين مصدر غسلته وبالضم الاسم وبالكسر ما يغسل به من
صابون ونحوه والغسل اسالة الماء على المحل بحيث يتقاطر وأقله قطرتان في الأصح ولا تكفي
الاسالة بدون التقاطر والوجه ما يواجه به الإنسان (وحده) أي جملة الوجه (طولا من مبدأ
سطح الجبهة) سواء كان به شعر أم لا والجبهة ما اكتنفه الجبينان (إلى أسفل الذقن) وهي
مجمع لجيتيه واللحي منبت اللحية فوق عظم الاسنان لمن ليست له لحية كثيفة وفي حقه إلى
مالاقي البشرة من الوجه (وحده) أي الوجه (عرضاً) بفتح العين مقابل الطول (ما بين شحمتي
الاذنين) الشحمة معلق القرط والاذن بضمين وتخفف وتثقل ويدخل في الغائتين جزء
منهما لا اتصاله بالقرض والبياض الذي بين العذار والاذن فيفترض غسله في الصحيح وعن
أبي يوسف سقوطه بنبات اللحية (و) الركن (الثاني غسل يديه مع مرفقيه) أحد المرفقين
وغسله فرض بعبارة النص لأن مقابلة الجمع بالجمع تقتضي مقابلة الفرد بالفرد والمرفق الثاني
بدلاً لثناويهما وللإجماع وهو بكسر الميم وفتح الفاء وقلبه لغة ملتقى عظم العضد والذراع
(و) الركن (الثالث غسل رجليه) لقوله تعالى وأرجلكم ولقوله عليه السلام بعد ما غسل
رجليه هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به وقراءة الجهر للمجاورة (مع كعبيه) لدخول الغاية
في المغيا والكعبان هما العظمان المرتفعان في جانبي القدم واشتقاقه من الارتفاع كالسكبة
والكاظم التي بدائنها (و) الركن (الرابع مسح ربه رأسه) لمسحه صلى الله عليه وسلم
ناصيته وتقدير القرض بثلاثة أصابع مردود وان صحح ومحل المسح ما فوق الاذنين فيصح
مسح ربه لا ما نزل عنهما فلا يصح مسح أعلى الذوائب المشدودة على الرأس وهو لغة
إمرار اليد على الشيء وشرعاً إصابة اليد المبتلة بالعضو ولو بعد غسل عضو لا مسح ولا ببلل

الحمد لله الذي
أذهب عني الأذى
وعافاني

﴿فصل في
الوضوء أركان
الوضوء أربعة وهي
فرائضه الأول
غسل الوجه وحده
طولا من مبدأ سطح
الجبهة إلى أسفل
الذقن وحده عرضاً
ما بين شحمتي
الاذنين والثاني غسل
يديه مع مرفقيه
والثالث غسل
رجليه مع كعبيه
والرابع مسح ربه
رأسه

يحل الابه وهو حكمه
الدينوى وحكمه
الاخروى الثواب
فى الآخرة وشرط
وجوبه العقل
والبوغ والاسلام
وقدرة على
استعمال الماء الكافى
ووجود الحدث
وعدم الحيض
والنفاس وضيق
الوقت وشرط صحته
ثلاثة عموم البشرة
بالماء الطهور
وانقطاع ما ينافيه
من حيض ونفاس
وحدث وزوال
ما يمنع وصول الماء
الى الجسد كشمع
وشحم
﴿فصل﴾ يجب
غسل ظاهر اللحية
الكثة فى أصبح
ما يفتى به ويجب
ايصال الماء الى بشرة
اللحية الخفيفة ولا
يجب ايصال الماء
الى المسترسل من
الشعر عن دائرة الوجه

أخذ من عضو وان أصابه ماء أو مطر قدر المفر وض أجزاءه (وسببه) السبب ما أفضى الى
الشي من غير تأثير فيه (استباحة) أى ارادة فعل (ما) يكون من صلاة ومس مصحف
وطواف (لا يحل) الاقدام عليه (الابه) أى الوضوء (وهو) أى حل الاقدام على
الفعل متوضئا (حكمه الدينوى) المختص به المقام (وحكمه الاخروى الثواب فى الآخرة)
اذا كان بنيته وهذا حكم كل عبادة (وشرط وجوبه) أى التكليف به وافتراضه ثمانية
(العقل) اذا لخطاب بدونه (والبوغ) لعدم تكليف القاصر وتوقف صحة صلاته عليه
لخطاب الوضع (والاسلام) اذا لخطاب كافر بفروع الشريعة (وقدرة) المكلف (على
استعمال الماء) الطهور لان عدم الماء والحاجة اليه تنفيه حكما فلا قدرة الا بالماء (الكافى)
لجميع الاعضاء مرة مرة وغيره كالعدم (ووجود الحدث) فلا يلزم الوضوء على الوضوء
(وعدم الحيض و) عدم (النفاس) بانقطاعهما شرعا (وضيق الوقت) لتوجه الخطاب مضيقا
حينئذ وموسعا فى ابتدائه وقد اختصرت هذه الشروط فى واحد هو قدرة المكلف بالطهارة
عليها بالماء (وشرط صحته) أى الوضوء (ثلاثة) الاول (عموم البشرة بالماء الطهور) حتى لو بقى
مقدار مغر زايرة لم يصبه الماء من المفروض غسله لم يصح الوضوء (و) الثانى (انقطاع
ما ينافيه من حيض ونفاس) لتام العادة (و) انقطاع (حدث) حال التوضؤ لانه بظهور
بول وسيلان ناقض لا يصح الوضوء (و) الثالث (زوال ما يمنع وصول الماء الى الجسد)
لجرمه الحائل (كشمع وشحم) قيد به لان بقاء دسومة الزيت ونحوه لا يمنع لعدم الحائل
وترجع الثلاثة لواحد هو عموم المطهر شرعا للبشرة

﴿فصل﴾ فى تمام أحكام الوضوء * ولما لم يقدم الكلام على اللحية قال (يجب) يعنى
يفترض (غسل ظاهر اللحية الكثة) وهى التى لا ترى بشرتها (فى أصبح ما يفتى به) من
التصحيح فى حكمها لقيامها مقام البشرة بتحول الفرض اليها ورجعوا عما قيل من الاكتفاء
بثلثها أو ربعها أو مسح كلها ونحوه (ويجب) يعنى يفترض (ايصال الماء الى بشرة اللحية
الخفيفة) فى المختار لبقاء المواجهة بها وعدم عسر غسلها وقيل يسقط لانعدام كمال المواجهة
بالنبات (ولا يجب ايصال الماء الى المسترسل من الشعر عن دائرة الوجه) لانه ليس منه
أصالة ولا بدلا عنه (ولا) يجب ايصال الماء (الى ما انكم من الشفتين عند الانضمام)
المعتاد لان المنضم تبع للقم فى الاصبح وما يظهر تبع للوجه ولا باطن العينين ولو فى الغسل
للضرر ولا داخل قرحة برأت ولم يفصل من قشرها سوى مخرج القيح للضرورة (ولو
انضمت الاصابع) بحيث لا يصل الماء بنفسه الى ما بينها (أوطال الظفر فغطى الانملة) ومنع
وصول الماء الى ماتحتة (أو كان فيه) يعنى المحل المفروض غسله (ما) أى شىء (يمنع الماء)

ولا الى ما انكم من الشفتين عند الانضمام ولو انضمت الاصابع أوطال الظفر فغطى الانملة أو كان فيه ما يمنع الماء

أن يصل الى الجسد (كعجين) وشمع ورمص بخارج العين بتغميضها (وجب) أى افترض (غسل ماتحته) بعد إزالة المانع (ولا يمنع الدرن) أى وسخ الاظفار سواء القروى والمصرى فى الاصح فيصح الغسل مع وجوده (و) لا يمنع (خرء البراغيث ونحوها) كونهم الذباب وصول الماء الى البدن لنفوذ فيه لقلته وعدم لزوجه ولا ما على ظفر الصباغ من صبغ للضرورة وعليه الفتوى (ويجب) أى يلزم (تحريك الخاتم الضيق) فى المختار من الروايتين لانه يمنع الوصول ظاهر أو كان صلى الله عليه وسلم اذا توضأ حرك خاتمه وكذا يجب تحريك القرط فى الاذن لضيق محله والمعتبر غلبة الظن لا يصال الماء ثقبه فلا يتكلف لادخال عود فى ثقب للخرج والقرط بضم القاف وسكون الراء ما يعلق فى شحمة الاذن (ولو ضره غسل شقوق رجله جاز) أى صح (امرار الماء على الدواء الذى وضعه فيها) أى الشقوق للضرورة (ولا يعاد الغسل) ولو من جنابة (ولا المسح) فى الوضوء (على موضع الشعر بعد حلقه) لعدم طروحدث به (و) كذا (لا) يعاد (الغسل بقص ظفره وشاربه) لعدم طروحدث وان استحب الغسل

كعجين وجب
غسل ماتحته ولا
يمنع الدرن وخرء
البراغيث ونحوها
ويجب تحريك
الخاتم الضيق ولو
ضره غسل شقوق
رجليه جاز امرار
الماء على الدواء
الذى وضعه فيها
ولا يعاد الغسل ولا
المسح على موضع
الشعر بعد حلقه ولا
الغسل بقص ظفره
وشاربه

﴿فصل﴾ فى سنن الوضوء * (يسن فى) حال (الوضوء ثمانية عشر شيئاً) ذكر العدد تسهيلاً للطالب لا للحصر والسنة لغة الطريقة واوسيدة واصطلاحاً الطريقة المسلوكة فى الدين من غير لزوم على سبيل المواظبة وهى المؤكدة ان كان النبي صلى الله عليه وسلم تركها أحياناً وأما التى لم يواظب عليها فهى المندوبة وان اقترنت بوعيد لمن لم يفعلها فهى للوجوب فيسن (غسل اليدين الى الرسغين) فى ابتداء الوضوء الرسخ بضم الراء وسكون السين المهمة وبالعين المعجمة المفصل الذى بين الساعد والكف وبين الساق والقدم وسواء استيقظ من نوم أو لا ولكنه أكد فى الذى استيقظ لقوله صلى الله عليه وسلم اذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يغمس يده فى الاناء حتى يغسلها ولفظ مسلم حتى يغسلها ثلاثاً فإنه لا يدرى أين باتت يده واذا لم يمكن إمالة الاناء يدخل أصابع يسهه الخالية عن نجاسة متحققة ويصب على كفه اليمنى حتى ينقيها ثم يدخل اليمنى ويغسل يسهه وان زاد على قدر الضرورة فأدخل الكف صابراً الماء مستعملاً (والتسمية ابتداء) حتى لو نسيها فتذكرها فى خلالها وسعى لا تحصل له السنة بخلاف الاكل لان الوضوء عمل واحد وكل لقمة فعل مستأنف لقوله صلى الله عليه وسلم من توضأ وذكرا اسم الله فإنه يطهر جسده كله ومن توضأ ولم يذكرا اسم الله لم يطهر الا موضع الوضوء والمنقول عن السلف وقيل عن النبي صلى الله عليه وسلم فى لفظها بسم الله العظيم والحمد لله على دين الاسلام وقيل الا فضل بسم الله الرحمن الرحيم لعموم كل أمر دى بال الحديث وسمى كذلك قبل الاستنجاء وكشف العورة فى الاصح (والسواك)

﴿فصل﴾ يسن
فى الوضوء ثمانية
عشر شيئاً غسل
اليدين الى الرسغين
والتسمية ابتداء
والسواك

بكسر السين اسم للاستياك والعود أيضا والمراد الأول لقوله صلى الله عليه وسلم لولا أن
أشق على أمتي لا مرتهم بالسواك عند كل صلاة أو مع كل صلاة ولما ورد أن كل صلاة به
تفضل سبعين صلاة بدونه وينبغي أن يكون لينافي غلط الأصبع طول شبر مستويا قليل
العقد من الأراك وهو من سنن الوضوء ووقته المسنون (في ابتدائه) لأن الابتداء به سنة
أيضا عند المضمضة على قول الأكثر وقال غيرهم قبل الوضوء وهو من سنن الوضوء عندنا
لأن سنن الصلاة فتحصل فضيلته لكل صلاة أداها بوضوء استاك فيه ويستحب لتغير
القيم والقيام من النوم إلى الصلاة ودخول البيت واجتماع الناس وقراءة القرآن والحديث
لقول الإمام أنه من سنن الدين وقال عليه الصلاة والسلام السواك مطهرة للقيم مرضاة
للرب فيستوى فيه جميع الأحوال وفضله يحصل (ولو) كان الاستياك (بالأصبع) أو
خرقة خشنة (عند فقده) أي السواك أو فقد أسنانه أو ضرر بفمه لقوله عليه السلام يحزى
من السواك الأصابع وقال علي رضي الله عنه التشويص بالمسبحة والأبهام سواك ويقوم
العلك مقامه للنساء لركة بشرتهن والسنة في أخذه أن تجعل خنصر يمينك أسفله والبنصر
والسبابة فوقه والأبهام أسفل رأسه كما رواه ابن مسعود رضي الله عنه ولا يقبضه لأنه يورث
الباسور ويكره مضطجعا لأنه يورث كبر الطحال وجمع العارف بالله تعالى الشيخ أحمد
الزاهد فضائله بمؤلف سماه تحفة السلاك في فضائل السواك (والمضمضة) وهي اصطلاحا
استيعاب الماء جميع القيم وفي اللغة التحريك ويسن أن تكون (ثلاثا) لأنه صلى الله عليه
وسلم توضأ فمضمض ثلاثا واستنشق ثلاثا يأخذ لكل واحدة ماء جديدا (ولو) تمضمض
ثلاثا (بغرفة) واحدة أقام سنة المضمضة لسنة التكرير (والاستنشاق) وهو لغة من
النشق جذب الماء ونحوه يريح الأنف إليه واصطلاحا إيصال الماء إلى المارن وهو ما لان
من الأنف ويكون (بثلاث غرفات) للحديث ولا يصح التثليث بواحدة لعدم انطباق
الأنف على باقي الماء بخلاف المضمضة (و) يسن (المبالغة في المضمضة) وهي إيصال الماء
لرأس الحلق (و) المبالغة في (الاستنشاق) وهي إيصاله إلى ما فوق المارن (لغير الصائم)
والصائم لا يبالغ فيها خشية إفساد الصوم لقوله عليه الصلاة والسلام بالغ في المضمضة
والاستنشاق إلا أن تكون صائما (و) يسن في الأصح (تخليل اللحية الكثة) وهو قول
أبي يوسف لرأية أبي داود عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخلل لحيته والتخليل
تفريق الشعر من جهة الأسفل إلى فوق ويكون بعد غسل الوجه ثلاثا (بكف ماء من
أسفلها) لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا توضأ أخذ كفأ من ماء تحت حنكه فخلل به
لحيته وقال بهذا أمرني ربي عز وجل وأبو حنيفة ومحمد يفضلانه لعدم المواظبة ولأنه لا يكال

في ابتدائه ولو
بالأصبع عند
فقده والمضمضة
ثلاثا ولو بغرفة
والاستنشاق
بثلاث غرفات
والمبالغة في
المضمضة
والاستنشاق لغير
الصائم وتخليل اللحية
الكثة بكف ماء
من أسفلها

الفرض وداخلها ليس محلا له بخلاف تحليل الاصابع ورجح في المبسوط قول أبي يوسف
 لرواية أنس رضي الله عنه (و) يسن (تحليل الاصابع) كلها لا مربة ولقوله صلى الله عليه
 وسلم من لم يخلل أصابعه بالماء خللها الله بالنار يوم القيامة وكيفية في اليدين ادخال بعضها في
 بعض وفي الرجلين بأصبع من يده ويكفي عنه ادخالها في الماء الجاري ونحوه (و) يسن
 (تثليث الغسل) فمن زاد أو نقص فقد تعدى وظلم كما ورد في السنة الا لضرورة (و) يسن
 (استيعاب الرأس بالمسح) كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم (مرة) كمسح الجبيرة والتيمم
 لان وضعه للتخفيف (و) يسن (مسح الاذنين ولو بماء الرأس) لانه صلى الله عليه وسلم
 غرف غرفة فمسح بهما رأسه وأذنيه فان أخذ لهما ماء جديدا مع بقاء البلة كان حسنا (و) يسن
 (الدلك) لفعله صلى الله عليه وسلم بعد الغسل بامر ار يده على الاغضاء (و) يسن (الولاء)
 لمواظبته صلى الله عليه وسلم وهو بكسر الواو المتابعة بغسل الاغضاء قبل جفاف السابق
 مع الاعتدال جسد او زمانا ومكانا (و) يسن (النية) وهي لغة عزم القلب على الفعل
 واصطلاحا توجه القلب لايجاد الفعل جزما وقتها قبل الاستنجاء ليكون جميع فعله قربة
 وكيفية أن ينوي رفع الحدث أو إقامة الصلاة أو ينوي الوضوء أو امتثال الامر ومحملها
 القلب فان نطق بها يجمع بين فعل القلب واللسان استحبه المشايخ والنية سنة لتحصيل
 الثواب لان المأمور به ليس الاغسلا ومسحا في الآية ولم يعلمه النبي صلى الله عليه وسلم
 للاعرابي مع جهله وفرضت في التيمم لانه بالتراب وليس من يلا للحدث بالاصالة (و) يسن
 (الترتيب) سنة مؤكدة في الصحيح وهو (كما نص الله تعالى في كتابه) ولم يكن فرضا
 لان الواو في الامر لمطلق الجمع والفاء التي في قوله تعالى فاغسلوا لتعقيب جملة الاغضاء (و)
 يسن (البداة بالميا من) جمع ميمنة خلاف الميسرة في اليدين والرجلين لقوله صلى الله عليه
 وسلم اذا توضأت فابدؤا بما منكم وصرف الامر عن الوجوب بالاجماع على استحبابه لشرف
 اليمنى (و) يسن البدااة بالغسل من (رؤس الاصابع) في اليدين والرجلين لان الله تعالى
 جعل المرافق والكعبين غاية الغسل فتكون منتهى الفعل كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم
 (و) يسن البدااة في المسح من (مقدم الرأس و) يسن (مسح الرقبة) لانه صلى الله عليه وسلم
 توضأ وأومأ بيديه من مقدم رأسه حتى بلغ بهما أسفل عنقه من قبل قفاه (و) يسن مسح
 (الحلقوم) بل هو بدعة (وقيل ان الاربعة الاخيرة) التي أولها البدااة بالميا من (مستحبة)
 وكان وجهه عدم ثبوت المواظبة وليس مساهما

وتحليل الاصابع
 وتثليث الغسل
 واستيعاب الرأس
 بالمسح مرة ومسح
 الاذنين ولو بماء الرأس
 والدلك والولاء والنية
 والترتيب كما نص
 الله تعالى في كتابه
 والبداة بالميا من
 رؤس الاصابع
 ومقدم الرأس ومسح
 الرقبة لا الحلقوم
 وقيل ان الاربعة
 الاخيرة مستحبة
 ﴿فصل﴾ من
 آداب الوضوء أربعة
 عشر شيئا

﴿فصل من آداب الوضوء أربعة عشر شيئا﴾ وزيد عليها وهي جمع أدب وعرف بأنه وضع
 الاشياء موضعها وقيل الخصلة الحميدة وقيل الورع وفي شرح الهداية هو ما فعله النبي

صلى الله عليه وسلم مرة أو مرتين ولم يواظب عليه وحكمه الثواب بفعله وعدم اللوم على تركه
وأما السنة فهي التي واظب عليها النبي صلى الله عليه وسلم مع الترك بلا عذر مرة أو مرتين
وحكمها الثواب وفي تركها العتاب لا العقاب فأداب الوضوء (الجلوس في مكان مرتفع)
تحرزاً عن الغسالة (واستقبال القبلة) في غير حالة الاستنجاء لأنها حالة أرحى لقبول الدعاء فيها
وجعل الأناء الصغير على يساره والكبير الذي يغترف منه على يمينه (وعدم الاستعانة بغيره)
ليقيم العبادة بنفسه من غير اعانة غيره عليها بلا عذر (وعدم التكلم بكلام الناس) لأنه يشغله
عن الدعاء بالمأثور بلا ضرورة (والجمع بين نية القلب وفعل اللسان) لتحصيل العزيمة
(والدعاء بالمأثور) أي المنقول عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين (والتسمية)
والنية (عند) غسل (كل عضو) أو مسحه فيقول ناو يا عند المضمضة بسم الله اللهم أعني على
تلاوة القرآن وذكرك وشكرك وحسن عبادتك وعند الاستنشاق بسم الله اللهم أرني
رائحة الجنة ولا ترني رائحة النار وهكذا في سائر ما يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم
أيضاً كما هو في التوضيح (و) من آدابه (ادخال خنصره في صماخ أذنيه) مبالغة في المسح
(وتحريك خاتمه الواسع) للمبالغة في الغسل (و) كون (المضمضة والاستنشاق باليد اليمنى)
لشرفها (والامتنع باليسرى) لامتثالها (و) تقديم (التوضؤ قبل دخول الوقت) مبادرة
للطاعة (لغير المعذور) لأن وضوءه ينتقض بخروج الوقت عندنا وبدخوله عند زفر وبهما
عند أبي يوسف (والا تيان بالشهادتين بعده) قائماً مستقبلاً لقوله صلى الله عليه وسلم ما منكم
من أحد يتوضأ فيسبغ الوضوء ثم يقول أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله وفي
رواية أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله الافتحت له
أبواب الجنة الثمانية يدخلها من أي باب شاء وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قال
إذا توضأ سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك طبع
بطاع ثم جعل تحت العرش حتى يؤتى بصاحبها يوم القيامة (وأن يشرب من فضل الوضوء
قائماً) مستقبل القبلة أو قاعداً لأنه صلى الله عليه وسلم شرب قائماً من فضل وضوئه وماء
زمزم وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يشرب من أحدكم قائماً من نسي فليستقي
وأجمع العلماء على كراهته تنزيهاً لمرطبي لاديني (وأن يقول اللهم اجعلني من التوابين)
أي الراجعين عن كل ذنب والتواب مبالغة وقيل هو الذي كلما أذنب بادر بالتوبة والتواب
من صفات الله تعالى أيضاً لأنه يرجع بالإنعام على كل مذنوب بقبول توبته (واجعلني من
المتطهرين) أي المتزهين عن الفواحش وقدم المذنوب على المتطهر لدفع القنوط والعجب
ومن الآداب أنه لا يتوضأ بماء مشمس لأنه يورث البرص ولا يستخلص لنفسه أناء دون

الجلوس في مكان
مرتفع واستقبال القبلة
وعدم الاستعانة
بغيره وعدم التكلم
بكلام الناس والجمع
بين نية القلب وفعل
اللسان والدعاء
بالمأثور والتسمية
عند كل عضو
وادخال خنصره في
صماخ أذنيه وتحريك
خاتمه الواسع
والمضمضة
والاستنشاق باليد
اليمنى والامتنع
باليسرى والتوضؤ
قبل دخول الوقت
لغير المعذور والا تيان
بالشهادتين بعده
وأن يشرب من
فضل الوضوء قائماً
وأن يقول اللهم
اجعلني من التوابين
واجعلني من
المتطهرين

غيره لان الشريعة حنيفة سهلة سمحة ومنه صب الماء برفق على وجهه وترك التجفيف وان مسح لا يبالغ فيه وأن تكون آنيته من خزف وغسل عروته ثلاثا ووضعها على يساره ووضع اليد حالة الغسل على عروته لارأسه وتعاهد موقيه وما تحت الخاتم ومجاورة حدود الفروض اطالة للغرة وملء آنيته استعداد الوقت آخر وقراءة سورة القدر ثلاثا لقوله صلى الله عليه وسلم من قرأ في أثر وضوئه انا أنزلناه في ليلة القدر مرة واحدة كان من الصديقين ومن قرأها مرتين كتب في ديوان الشهداء ومن قرأها ثلاثا حشره الله محشرا لا نبيا أخرجه الديلمي ولما ذكره الفقيه أبو الليث في مقدمته

﴿فصل﴾ ويكره للمتوضي ستة أشياء الاسراف في الماء والتقتير فيه وضرب الوجه به والتكلم بكلام الناس والاستعانة بغيره من غير عذر

﴿فصل﴾ الوضوء على ثلاثة أقسام الاول فرض على المحدث للصلاة ولو كانت تقلا ولصلاة الجنابة وسجدة التلاوة ولمس القرآن ولو آية

﴿فصل﴾ في المكر وهات (و) مما (يكره) المكر وه ضد المحبوب والادب فيكره (للمتوضي) ضد ما يستحب من الادب فلا حصر لها بعدها (ستة أشياء) لانه للتقريب فنها (الاسراف في) صب (الماء) لقوله صلى الله عليه وسلم اسعد ما مر به وهو يتوضأ ما هذا السرف يا سعد فقال أفى الوضوء سرف قال نعم وان كنت على نهر جار ومنه تثليث المسح بماء جديد (والتقتير) يجعل الغسل مثل المسح (فيه) لان فيه تقويت السنة وقال عليه السلام خير الامور أوساؤها (و) يكره (ضرب الوجه به) لمنافاته شرف الوجه فيلقية برفق عليه (و) يكره (التكلم بكلام الناس) لانه يشغله عن الادعية (و) يكره (الاستعانة بغيره) لقول عمر رضي الله عنه رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستقي ماء لوضوئه فبادرت أن أستقي له فقال له يا عمر فاني لا أريد أن يعينني على صلاتي أحد (من غير عذر) لان الضرورات تبيح المحظورات فكيف بما لا حذرفيه وعن الامام الوبري انه لا بأس به فان الخادم كان يصب على النبي صلى الله عليه وسلم

﴿فصل﴾ في أوصاف الوضوء * وقد ذكرها بعد بيان سببه وشرطه وحكمه وركنه فقال (الوضوء على ثلاثة أقسام) الاول منها أنه (فرض) كما قدمناه بدليله والمراد بالفرض هنا الثابت بالقطعي وأما المحدود والمقدر فهو ما يفوت الجواز بفوته ليشمل الفرض الاجتهادي كربع الرأس ونزلت آيته بالمدينة وقد فرض بمكة (على المحدث) اذا أراد القيام (لصلاة) كما أمر الله تعالى (ولو كانت) الصلاة (تقلا) لان الله لا يقبل صلاة من غير طهور كما تقدم وهو بفتح الطاء وقال بعضهم الا جود ضمه (و) كذا (لصلاة الجنابة) لانها صلاة وان لم تكن كاملة (و) مثلها (سجدة التلاوة و) كذا الوضوء فرض (لمس القرآن ولو آية) مكتوبة على درهم أو حائط لقوله تعالى لا يمسها الا المطهرون وسواء المكتوبة والبياض وقال بعض مشايخنا انما يكره للمحدث مس الموضع المكتوب دون الحواشي لانه لم يمس القرآن حقيقة والصحيح أن مسها كس المكتوب ولو بالفارسية يحرم مسها اتفاقا على الصحيح

والثاني واجب

للطواف بالكعبة
والثالث مندوب
للنوم على طهارة
وإذا استيقظ منه
وللمداومة عليه
وللوضوء على
الوضوء بعد غيبة
وكذب ونميمة وكل
خطيئة وانشاد
شعروقهة خارج
الصلاة وغسل ميت
وحمله ولو قتل كل
صلاة وقبل غسل
الجنابة وللجنب عند
أكل وشرب ونوم
ووطء ولغضب
وقرآن وحديث
وروايته ودراسة
علم وأذان واقامة
وخطبة وزيارة
النبي صلى الله عليه
وسلم ووقوف بعرفة
وللسعي بين الصفا
والمروة وأكل لحم
جزور وللخروج
من خلاف العلماء
كما إذا مس امرأة
﴿فصل﴾ ينقض
الوضوء اثنا عشر

(و) القسم (الثاني) وضوء (واجب) وهو الوضوء (للطواف بالكعبة) لقوله عليه السلام
الطواف حول الكعبة مثل الصلاة إلا أنكم تتكلمون فيه فمن تكلم فيه فلا يتكلمن إلا بخير
ولمالم يكن صلاة حقيقة لم تتوقف صحته على الطهارة فيجب بتركه دم في الواجب وبدنة في
الفرض للجنابة وصدقة في النفل بترك الوضوء كما ذكر في محله (و) القسم (الثالث) وضوء
(مندوب) في أحوال كثيرة كمس الكتب الشرعية ورخص مسها للمحدث إلا التفسير
كذا في الدرر وهو يقتضي وجوب الوضوء لمس التفسير فيكون من القسم الثاني وندب
الوضوء (للنوم على طهارة) أيضاً (إذا استيقظ منه) أي النوم (و) تجديده (للمداومة عليه)
لحديث بلال رضي الله عنه (وللوضوء على الوضوء) إذا تبدل مجلسه لأنه نور على نور وإذا
لم يتبدل فهو اسراف وقيد بالوضوء لأن الغسل على الغسل والتيمم على التيمم يكون عبثاً
(و بعد) كلام (غيبة) بذكرك أخاك بما يكره في غيبته (وكذب) اختلاق ما لم يكن ولا
يجوز إلا في نحو الحرب واصلاح ذات البين وارضاء الأهل (ونميمة) النمام المضروب
النميمة والنميمة السعاية بنقل الحديث من قوم إلى قوم على جهة الإفساد (و بعد) كل خطيئة
وانشاد شعر) قبيح لأن الوضوء يكفر الذنوب الصغائر (وقهقهة خارج الصلاة) لأنها
حدث صورية (وغسل ميت وحمله) لقوله صلى الله عليه وسلم من غسل ميتاً فليغتسل ومن
حملة فليتوضأ (ولو قتل كل صلاة) لأنه أكمل لشأنها (وقبل غسل الجنابة) لورود السنة
به (وللجنب عند) ارادة (أكل وشرب ونوم) معاودة (وطء ولغضب) لأنه يطفئه (و)
لقراءة (قرآن) وقراءة (حديث وروايته) تعظيماً لشرفهما (ودراسة علم) شرعي (وأذان
واقامة وخطبة) ولو خطبة نكاح (وزيارة النبي صلى الله عليه وسلم) تعظيماً لحضرته ودخول
مسجده (ووقوف بعرفة) لشرف المكان ومباهاة الله تعالى الملائكة الواقفين بها (وللسعي
بين الصفا والمروة) لاداء العبادة وشرف المكانين (و بعد) (أكل لحم جزور) للقول
بالوضوء منه خروجهما من الخلاف ولذا عممه فقال (وللخروج من خلاف) سائر
(العلماء كما إذا مس امرأة) أو فرجه يبطن كفه لتكون عبادة صحيحة بالاتفاق عليها استبراء
لدينه هكذا جمعت وإن ذكر بعضها بصفة السنة في محله للفائدة التامة بتوفيق الله تعالى وكرمه
﴿فصل﴾ هو طائفة من المسائل تغيرت أحكامها بالنسبة لما قبلها (ينقض الوضوء) النقض
إذا أضيف إلى الأجسام كنقض الحائط يراد به ابطال تأليفها وإذا أضيف إلى المعاني
كالوضوء يراد به إخراجها عن إقامة المطلوب بها والنواقض جمع ناقضة (اثنا عشر شيئاً) منها
(ما خرج من السيلين) وإن قل سمي القبل والدير سيلاً لكونه طريقاً للخارج وسواء
المعتاد وغيره كالودعة والحصاة (الريح القبلى) الذكر والفرج (في الاصبح) لأنه اختلاج

شيئاً ما خرج من السيلين الريح القبلى في الاصبح

لا ربح وان كان ربحاً لا نجاسة فيه و ربح الدبر ناقضة بمرورها على النجاسة لان عينها طاهرة فلا ينجس مبتل الثياب عند العامة فينقض ربح المقضاة احتياطاً والخروج يتحقق بظهور البلة على رأس المخرج ولو الى القلفة على الصحيح (وينقضه) أى الوضوء (ولادة من غير رؤية دم) ولا تكون نفساء في قول أبي يوسف ومحمد آخر وهو الصحيح لتعلق النفاس بالدم ولم يوجد عليها الوضوء للطوبى وقال أبو حنيفة عليها الغسل احتياطاً لعدم خلوه عن قليل دم ظاهر او صححه في الفتاوى وبه أفتى الصدر الشهيد رحمه الله تعالى (و) ينقض الوضوء (نجاسة سائلة من غيرهما) أى السيلين لقوله عليه الصلاة والسلام الوضوء من كل دم سائل وهو مذهب العشرة المبشرين بالجنة وابن مسعود وابن عباس وزيد بن ثابت وأبي موسى الأشعري وغيرهم من كبار الصحابة وصدور التابعين كالحسن البصري وابن سيرين رضى الله عنهم والسيلان في السيلين بالظهور على رأسهما وفي غير السيلين بتجاوز النجاسة الى محل يطلب تطهيره ولو ندباً فلا ينقض دم سال في داخل العين الى جانب آخر منها بخلاف ما صلب من الانف وقوله (كدم وقيح) اشارة الى أن ماء الصديد ناقض كماء الشدى والسرة والاذن اذا كان لمرض على الصحيح (و) ينقضه (قيء طعام أو ماء) وان لم يتغير (أو علق) هو سوداء محترقة (أو مرة) أى صفراء والنقض أحدهما الاشياء (اذا ملاء الفم) لتنجسه بما في قعر المعدة وهو مذهب العشرة المبشرين بالجنة ولان النبي صلى الله عليه وسلم قام فتوضأ قال الترمذى وهو أصح شئ في الباب ولقوله صلى الله عليه وسلم يعاد الوضوء من سبع من اقطار البول والدم السائل والقيء ومن دفعة تملأ الفم ونوم مضطجع وقهقهة الرجل في الصلاة وخروج الدم (وهو) أى حذمل الفم (ملا ينطبق عليه الفم الا بتكلف على الاصح) من التفاسير فيه وقيل ما يمنع الكلام (ويجمع) تقدير (متفرق القىء اذا اتحد سببه) عند محمد وهو الاصح فينقض ان كان قد رمل الفم وقال أبو يوسف ان اتحد المكان وماء فم النائم ان نزل من الرأس فهو طاهر اتفاقاً وكذا الصاعد من الجوف على المفتى به وقيل ان كان أصفر أو منتناً فهو نجس (و) ينقضه (دم) من جرح بفمه (غلب على الزقاق) أى الريق (أوساواه) احتياطاً ويعلم باللون فالأصفر مغلوب وقليل الحمرة مساو وشديدها غالب والنازل من الرأس ناقض لسيلانه وان قل بالاجماع وكذا الصاعد من الجوف رقيقاً وبه أخذ عامة المشايخ (و) ينقضه (نوم) وهو فترة طبيعية تحدث فتمنع الحواس الظاهرة والباطنة عن العمل بسلامتها وعن استعمال العقل مع قيامه وهذا اذا (لم تتمكن فيه المقعدة) يعنى المخرج (من الارض) باضطجاع وتورك واستلقاء على القفا ولو كان مريضاً يصلى بالأيام على الصحيح واقلاب على الوجه لزوال المسكة والناقض الحدث للاشارة اليه بقوله صلى

وينقضه ولادة من غير رؤيته دم ونجاسة سائلة من غيرهما كدم وقيح وقيء طعام أو ماء أو علق أو مرة اذا ملاء الفم وهو ما لا ينطبق عليه الفم الا بتكلف على الاصح ويجمع متفرق القىء اذا اتحد سببه ودم غلب على الزقاق أوساواه ونوم لم تتمكن فيه المقعدة من الارض

الله عليه وسلم العيان وكاء السه فاذا نامت العيان انطلق الوكاء وفيه التنبيه على أن الناقض ليس النوم لانه ليس حدثاً وانما الحدث ما لا يخلو النائم عنه فأقيم السبب الظاهر مقامه والنعاس الخفيف الذي يسمع به ما يقال عنده لا ينقض والا فهو الثقيل ناقض (و) ينقضه (ارتفاع مقعدة) قاعد (نائم) على الارض (قبل انتباهه وان لم يسقط) على الارض (في الظاهر) من المذهب لزوال المقعدة (و) ينقضه (اغماء) وهو مرض يزيل القوى ويستر العقل (و) ينقضه (جنون) وهو مرض يزيل العقل ويزيد القوى (و) ينقضه (سكر) وهو خفة يظهر أثرها بالتمایل وتلعم الكلام لزوال القوة الماسكة بظلمة الصدر وعدم انتفاع القلب بالعقل (و) ينقضه (قهقهة) مصبل (بالغ) عمداً أو سهواً وهي ما يكون مسموعاً لجيرانه والضحك ما يسمعه هودون جيرانه يبطل الصلاة خاصة والتبسم لا يبطل شيئاً وهو ما لا صوت فيه ولو بدت به الا سنان وقهقهة الصبي لا تبطل وضوءه لانه ليس من أهل الزجر وقيل تبطله (يقظان) لنائم على الاصح (في صلاة) كاملة (ذات ركوع وسجود) بالاصالة ولو وجدت بالاعاء سواء كان متوضاً أو متيمماً أو معتسلاً في الصحيح لكونه عقوبة فلا يلزم القول بتجزئة الطهارة واحترزنا بالكاملة عن صلاة الجنابة وسجدة التلاوة لورود النص فلا ينقض فيهما وان بطلتا (و) تنقض القهقهة في الكاملة و (لو تعمد) فاعلمها (الخروج بها من الصلاة) بعد الجلوس الا خير ولم يبق الا السلام لوجودها في حرمة الصلاة كما في سجود السهو والصلاة صحيحة لتمام فروضها وترك واجب السلام لا يمنعه (و) ينقضه مباشرة فاحشة وهي (مس فرج) أو دبر (بذكر منتصب بلا حائل) يمنع حرارة الجسد وكذا مباشرة الرجلين والمرأتين ناقضة

﴿فصل عشرة أشياء لا تنقض الوضوء﴾ منها (ظهور دم لم يسلم عنه محله) لانه لا ينجس جامداً ولا مائعاً على الصحيح فلا يكون ناقضاً (و) منها (سقوط لحم من غير سيلان دم) لطهارته وانفصال الطهارة لا يوجب الطهارة (كالعرق المدني الذي يقال له رشته) بالفارسية كما في الفتاوى البزازية (و) منها (خروج دودة من جرح وأذن وأنف) لعدم نجاستها ولقلة الرطوبة التي معها بخلاف الخارجة من الدبر (و) منها (مس ذكر) ودبر وفرج مطلقاً وهو مذهب كبار الصحابة كعمر وعلي وابن مسعود وابن عباس وزيد بن ثابت وصندوق التابعين كالحسن وسعيد والثوري رضي الله تعالى عنهم لان رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءه رجل كأنه يدوي فقال يا رسول الله ما تقول في رجل مس ذكره في الصلاة فقال هل هو الا بضعة منك أو مضغة منك قال الترمذي وهذا الحديث أحسن شيء في هذا الباب وأصح (و) منها (مس امرأة) غير محرم لما في السنن الاربعة عن عائشة رضي الله عنها كان النبي صلى الله عليه

وارتفاع مقعدة
نائم قبل انتباهه
وان لم يسقط في
الظاهر واغماء
وجنون وسكر
وقهقهة بالغ يقظان
في صلاة ذات ركوع
وسجود ولو تعمد
الخروج بها من
الصلاة ومس
فرج بذكر منتصب
بلا حائل
﴿فصل عشرة
أشياء لا تنقض
الوضوء ظهور دم
يسلم عنه محله
وسقوط لحم من
غير سيلان دم
كالعرق المدني الذي
يقال له رشته
وخروج دودة من
جرح وأذن وأنف
ومس ذكر
ومس امرأة

وسلم يقبل بعض أزواجه ثم يصلي ولا يتوضأ واللمس في الآية المراد به الجماع كقوله تعالى
وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن (و) منها (ق) لا يملا الفم) لانه من أعلى المعدة (و) منها
(ق) بلغم ولو) كان (كثيرا) لعدم تخلل النجاسة فيه وهو طاهر (و) منها (تمايل نائم) احتل
زوال مقعدته) لما في سنن أبي داود كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ينتظرون
العشاء حتى تحقق رؤسهم ثم يصلون ولا يتوضئون (و) منها (نوم متمكن) من الارض
(ولو) كان (مستندا الى شيء) كحائط وسارية ووسادة بحيث (لو أزيل) المستند اليه
(سقط) الشخص فلا ينتقض وضوءه (على الظاهر) من مذهب أبي حنيفة (فيهما) أي
في المسئلتين هذه والتي قبلها لا استقراره بالارض قيام من خروج ناقض منه رواد أبو يوسف
عن أبي حنيفة وهو الصحيح وبه أخذ عامة المشايخ وقال القدوري ينتقض وهو مروى
عن الطحاوي (و) منها (نوم مصبل ولو) نام (راكعا أو ساجدا) اذا كان (على جهة) أي
صفة (السنة) في ظاهر المذهب بأن أبدى ضبعيه وجافى بطنه عن تحذيه لقوله صلى الله عليه
وسلم لا يجب الوضوء على من نام جالسا أو قائما أو ساجدا حتى يضع جنبه فاذا اضطجع
استرخت مفاصله واذا نام كذلك خارج الصلاة لا ينتقض به وضوءه في الصحيح وان لم
يكن على صفة الركوع والسجود المسنون انتقض وضوءه (والله) سبحانه (الموفق) بمحض
فضله وكرمه

وقى لا يملا الفم وقى
بلغم ولو كثيرا وتمايل
نائم احتل زواله
مقعدته ونوم متمكن
ولو مستندا الى شيء
لو أزيل سقط على
الظاهر فيهما ونوم
مصبل ولو راكعا
أو ساجدا على جهة
السنة والله الموفق
﴿فصل﴾

ما يوجب الاغتسال
يفترض الغسل
بواحد من سبعة
أشياء خروج المني
الى ظاهر الجسد
اذا انفصل عن
مقره بشهوة من
غير جماع

﴿فصل ما يوجب﴾ أي يلزم (الاغتسال) يعني الغسل وهو بالضم اسم من الاغتسال
وهو تمام غسل الجسد واسم لله الذي يغتسل به أيضا والضم هو الذي اصطاح عليه الفقهاء
أو أكثرهم وان كان الفتح أفصح وأشهر في اللغة وخصوه بغسل البدن من جنابة وحيض
ونفاس والجنابة صفة تحصل بخروج المني بشهوة يقال أجنب الرجل اذا قضى شهوته من
المرأة واعلم انه يحتاج لتفسير الغسل لغة وشريعة وسببه وشروطه وحكمه وركنه وسننه
وآدابه وصفته وعلمت تفسيره وسببه بأنه ارادة ما لا يحل مع الجنابة أو وجوبه وله شروط
وجوب وشروط صحة تقدمت في الوضوء وركنه عموم ما أمكن من الجسد من غير حرج
بالماء الطهور وحكمه حل ما كان ممتنعا قبله والثواب بفعله تقر باو الصفة والسنن والآداب
يأتي بيانها (يفترض الغسل بواحد) يحصل للانسان (من سبعة أشياء) أولها (خروج المني)
وهو ماء أبيض ثخين ينكسر الذكركم بخروجه يشبه رائحة الطلع ومنى المرأة رقيق أصفر (الى
ظاهر الجسد) لانه ما لم يظهر لا حكم له (اذا انفصل عن مقره) وهو الصلب (بشهوة) وكان
خروجه (من غير جماع) كاحتلام ولو بأول مرة لبلوغ في الاصح وفكر ونظر وعبث
بذكره وله ذلك ان كان أعزب وبه ينجو رأسا برأس لتسكين شهوة يخشى منها لا لجأها أو أغنى

اشتراط الشهوة عن الدفع للملازمة لها فاذا لم توجد الشهوة لا غسل كما اذا حمل ثقيلًا أو ضرب على صلبه فنزل منيه بلا شهوة والشرط وجودها عند انفصاله من الصلب لا دوامها حتى يخرج الى الظاهر خلافاً لابي يوسف سواء المرأة والرجل لقوله صلى الله عليه وسلم وقد سئل هل على المرأة من غسل اذا هي احتلمت فقال نعم اذا رأت الماء وتمر الخلاف تظهر بما لو أمسك ذكره حتى سكنت شهوته فأرسل الماء يلزمه الغسل عند أبي حنيفة ومحمد لا عند أبي يوسف ويفتق بقول أبي يوسف لضعف خشى التهمة واذا لم يتدارك مسكه يتستر بإيهام صبغة المصلي من غير تحرمة وقراءة ونظير الثمرة بما اذا اغتسل في مكانه وصلى ثم خرج بقية المني عليه الغسل عندهما لا عنده وصلاته صحيحة اتفاقاً ولو خرج بعد ما بال وارتخى ذكره أو نام أو مشى خطوات كثيرة لا يجب الغسل اتفاقاً وجعل المني وما عطف عليه سبباً للغسل مجازاً للسهولة في التعليم لأنها شروط (و) منها (تواري حشفة) هي رأس ذكر آدمي مشتبه حتى احترز به عن ذكر البهائم والميت والمقطوع والمصنوع من جلد ولا صبيح وذ كر صبي لا يشتهي وبالغة يوجب عليها تواري حشفة المراهق الغسل (و) تواري (قدرها) أي الحشفة (من مقطوعها) اذا كان التواري (في أحد سبيل آدمي حي) يجمع مثله فيلزمهما الغسل لو مكلفين ويؤمر به المراهق تخلفاً ويلزم بوطء صغيرة لا تشتهي ولم يفضها لأنها صارت ممن يجمع في الصحيح ولولف ذكره بنقرة وأولجه ولم ينزل فالأصح انه ان وجد حرارة الفرج واللذة وجب الغسل والأفلا والاحوط وجوب الغسل في الوجهين لقوله صلى الله عليه وسلم اذا التقى الختانان وغابت الحشفة وجب الغسل أنزل أو لم ينزل (و) منها (انزال المني بوطء ميتة أو بهيمة) شرط الانزال لان مجرد وطئهما لا يوجب الغسل لقصور الشهوة (و) منها (وجود ماء رقيق بعد) الا تنباه من (النوم) ولم يتذكر احتلاماً عندهما خلافاً لابي يوسف وبقوله أخذ خلف بن أيوب وأبو الليث لأنه مذى وهو الأقيس ولهما ما روى أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن الرجل يجد البلل ولم يذكر احتلاماً قال يغتسل ولان النوم راحة تهيج الشهوة وقد يرق المني لعارض والاحتياط لازم في باب العبادات وهذا (اذا لم يكن ذكره منتشر قبل النوم) لان الانتشار سبب للمذى في حال عليه ولو وجد الزوجان بينهما ماء دون تذكرة وميز بغلظ ورقة وياض وصفرة وطول وعرض لزهما الغسل في الصحيح احتياطاً (و) منها (وجود بلل ظنه منياً بعد افاقته من سكر و) بعد افاقته من (اغماء) احتياطاً (و) يفترض (بحيض) للنص (ونفاس) بعد الطهر من نجاستهما بالانقطاع اجماعاً (و) يفترض الغسل بالموجبات (لو حصلت الاشياء المذكورة قبل الاسلام في الاصح) لبقاء صفة الجنابة ونحوها بعد الاسلام ولا يمكن أداء الشروط من الصلاة ونحوها بزوال

وتواري حشفة وقدرها
من مقطوعها في أحد
سبيل آدمي حي
وانزال المني بوطء
ميتة أو بهيمة
ووجود ماء رقيق
بعد النوم اذا لم يكن
ذكره منتشر قبل
النوم ووجود بلل
ظنه منياً بعد افاقته
من سكر واغماء
وبحيض ونفاس
ولو حصلت الاشياء
المذكورة قبل
الاسلام في الاصح

ويفترض تغسيل
الميت كفاية

﴿فصل﴾ عشرة

أشياء لا يغتسل منها

مذى وودى

واحتلام بلابل

وولادة من غير

رؤية دم بعدها في

الصحيح وإيلاج

بخرقة مانعة من

وجود اللذة وحقنة

وادخال أصبع

ونحوه في أحد

السبيلين ووطء

بهيمة أوميتة من

غير انزال واصابة

بكر لم تنزل بكارتها

من غير انزال

﴿فصل﴾ يفترض

في الاغتسال أحد

عشر شيئاً غسل الفم

والأنف والبدن

مرة وداخل قلقة

لا عسر في فسخها

وسرة وثقب غير

منضم وداخل

المضفور من شعر

الرجل مطلقاً لا

المضفور

الجنابة وما في معناها إلا به يفترض عليه لكونه مسلماً مكفراً بالطهارة عند ارادة الصلاة
ونحوها بآية الوضوء (و يفترض تغسيل الميت) المسلم الذي لا جنابة منه مسقطه لغسله
(كفاية) وسند كرماته في محله ان شاء الله تعالى

﴿فصل عشرة أشياء لا يغتسل منها مذى﴾ بفتح الميم وسكون الذال المعجمة وكسرها
وهو ماء أبيض رقيق يخرج عند شهوة لا بشهوة ولا دقق ولا يعقبه فتور وور بما لا يحس
بخروجه وهو أغلب في النساء من الرجال و يسمى في جانب النساء قذى بفتح القاف والذال
المعجمة (و) منها (ودى) باسكان الدال المهملة وتخفيف الياء وهو ماء أبيض كدر ثخين
لا رائحة له يعقب البول وقد يسبقه أجمع العلماء على أنه لا يجب الغسل بخروج المذى
والودى (و) منها (احتلام بلابل) والمرأة فيه كالرجل في ظاهر الرواية لحديث أم سليم كما
قدمناه (و) منها (ولادة من غير رؤية دم بعدها في الصحيح) وهو قولهما لعدم النفاس وقال
الامام عليها الغسل احتياطاً لعدم خلوها عن قليل دم ظاهر كما تقدم (و) منها (إيلاج بخرقة
مانعة من وجود اللذة) على الاصح وقد مناز و م الغسل به احتياطاً (و) منها (حقنة) لأنها
لا خراج الفضلات لا قضاء الشهوة (و) منها (ادخال أصبع ونحوه) كشبه ذكر مصنوع
من نحو جلد (في أحد السبيلين) على المختار لقصور الشهوة (و) منها (وطء بهيمة أو) امرأة
(ميتة من غير انزال) متى لعدم كمال سببه ولا يغلب نزوله هنا لقيامه مقامه (و) منها (اصابة
بكر لم تنزل) الاصابة (بكارتها من غير انزال) لان البكارة تمنع التقاء الختانين ولو دخل منيه
فرجها بلا إيلاج فيه لا غسل عليها ما لم تحبل منه

﴿فصل﴾ لبيان فرائض الغسل (يفترض في الاغتسال) من حيض أو نفاس (أحد عشر
شيئاً) وكلها ترجع لواحد هو عموم الماء ما أمكن من الجسد بلا حرج ولكن عدت للتعليم منها
(غسل الفم والأنف) وهو فرض اجتهادي لقوله تعالى فاطهروا بخلافهما في الوضوء لان
الوجه لا يتناولهما لان المواجهة لا تكون بداخل الأنف والفم وصيغة البالغة في قوله
فاطهروا تتناولهما ولا حرج فيهما (والبدن) عطف عام على خاص ومنه الفرج الخارج
لانه كغيره لا يدخل لانه كالحلق ولا بد من زوال ما يمنع من وصول الماء للجسد كشمع
وعجين لا صبيغ بظفره وباع ولا ما بين الاظفار ولو لم يذني في الصحيح كخزء برغوث ووثيم
ذباب كما تقدم والفرض الغسل (مرة) واحدة مستوعبة لان الامر لا يقتضي التكرار (و)
يفترض غسل (داخل قلقة لا عسر في فسخها) على الصحيح وان عسر لا يكلف به كثقب
انضم للخرج (و) يفترض غسل (داخل سرة) بحوفة لانه من خارج الجسد ولا حرج في
غسله (و) يفترض غسل (ثقب غير منضم) لعدم الخرج (و) يفترض غسل (داخل المضفور

من شعر المرأة
ان سري الماء
في أصوله وبشرة
الليخة وبشرة
الشارب والحاجب
والفرج الخارج

﴿فصل﴾ يسن في
الاغتسال اثنا عشر
شيئاً ابتداء
بالتسمية والنية
وغسل اليدين الى
الرسغين وغسل
نجاسة لو كانت
باتفرادها وغسل
فرجه ثم يتوضأ
كوضوئه للصلاة
فيثلث الغسل
ويعمسح الرأس
ويؤخر غسل الرجلين
ان كان يقف في
محل يجتمع فيه الماء
ثم يفيض الماء على
بدنه ثلاثاً ولو انغمس
في الماء الجاري أو
ما في حكمة ومكث
فقد أكل السنة
ويبتدىء في صب
الماء برأسه ويغسل
بعدها منكبه
الايمن ثم اليسر وان
يدلك جسده

من شعر الرجل) ويلزمه حله (مطلقاً) على الصحيح سواء سري الماء في أصوله أو لا لكونه ليس زينة له فلا حرج فيه و (لا) يفترض تقض (المضفور من شعر المرأة ان سري الماء في أصوله) اتفاقاً لحديث أم سلمة رضي الله تعالى عنها أنها قالت قلت يا رسول الله اني امرأة أشد ضفر رأسي أفأنقضه لغسل الجنابة قال انما يكفيك أن تحثي على رأسك ثلاث حثيات من ماء ثم تفيض على سائر جسدك الماء فتطهرين وأما ان كان شعرها ملبداً أو غزيراً فلا بد من نقضه ولا يفترض ايصال الماء الى أثناء ذوائبها على الصحيح بخلاف الرجل فانه يفترض عليه بل ذوائبها كلها والصفيرة بالضاد المعجمة الذؤابة وهي الخصلة من الشعر والضفر فتل الشعر وادخال بعضه في بعض وعن الماء على الزوج لها وان كانت غنية ولو انقطع حيضها عشرة (و) يفترض غسل (بشرة الليخة) وشعرها ولو كانت كثيفة كثة لقوله تعالى فاطهروا (و) يفترض غسل (بشرة الشارب و) بشرة (الحاجب) وشعرهما (والفرج الخارج) لانه كالفم لا الداخل لانه كالخلق كما تقدم

﴿فصل﴾ في سنن الغسل (يسن في الاغتسال اثنا عشر شيئاً) الاول (الابتداء بالتسمية) لعموم الحديث كل أمر ذي ذبال (و) الابتداء (بالنية) ليكون فعله تقر بإثاب عليه كالوضوء والا ابتداء بالتسمية يصاحب النية لتعلق التسمية باللسان والنية بالقلب (و) يكونان مع (غسل اليدين الى الرسغين) ابتداء كفعله صلى الله عليه وسلم (و) يسن (غسل نجاسة لو كانت على بدنه) (باتفرادها) في الابتداء ليطمئن بزوالها قبل أن تشيع على جسده (و) كذا (غسل فرجه) وان لم يكن به نجاسة كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم ليطمئن بوصول الماء الى الجزء الذي ينضم من فرجه حال القيام وينفرج حال الجلوس (ثم يتوضأ كوضوئه للصلاة فيثلث الغسل ويمسح الرأس) في ظاهر الرواية وقيل لا يمسحها لانه يصب عليها الماء والاول أصح لانه صلى الله عليه وسلم توضأ قبل الاغتسال وضوءه للصلاة وهو اسم للغسل والمسح (و) لكنه (يؤخر غسل الرجلين ان كان يقف) حال الاغتسال (في محل يجتمع فيه الماء) لا احتياجه لغسلها ثانياً من الغسالة (ثم يفيض الماء على بدنه ثلاثاً) يستوعب الجسد بكل واحدة منها وهو سنة للحديث (ولو انغمس) (المغتسل) (في الماء الجاري أو) انغمس في (ما) هو (في حكمة) أي الجاري كالعشر في العشر (ومكث) منغمساً قدر الوضوء والغسل أو في المطر كذلك ولو للوضوء فقط (فقد أكل السنة) لحصول المبالغة بذلك كالتثليث (ويبتدىء في) حال (صب الماء برأسه) كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم (ويغسل بعدها) أي الرأس (منكبه الايمن ثم اليسر) لاستحباب التيامن وهو قول شمس الأئمة الحلواني (و) يسن (أن يدلك) كل أعضاء (جسده) في المرة الاولى ليغم الماء بدنه في المرتين الاخيرتين وليس

الدلك بواجب في الغسل الا في رواية عن أبي يوسف لخصوص صيغة طهر وافي به بخلاف
الوضوء لانه بلفظ أغسلوا والله الموفق

﴿فصل و آداب الاغتسال هي﴾ مثل (آداب الوضوء) وقد بيناها (الا أنه لا يستقبل
القبلة) حال اغتساله (لانه يكون غالباً مع كشف العورة) فان كان مستوراً فلا بأس به
و يستحب أن لا يتكلم بكلام معه ولودعاء لانه في مصب الاقدار ويكره مع كشف العورة
و يستحب أن يغتسل بمكان لا يراه فيه أحد لا يحل له النظر لعورته لا احتمال ظهورها في حال
الغسل أو لبس الثياب لقوله صلى الله عليه وسلم ان الله حي ستر يحب الحي والستر فاذا
اغتسل أحدكم فليستتر واه أبوداود واذا لم يجد سترة عند الرجال يغتسل ويختار ما هو أستر
والمرأة بين النساء كذلك وبين الرجال تؤخر غسلها والائم على الناظر لا على من كشف
ازاره لتطهيره وفيل يجوز أن يتجرد للغسل وحده ويجرد زوجته للجماع اذا كان البيت
صغيراً مقدار عشرة أذرع و يستحب صلاة ركعتين سبحة بعده كالوضوء لانه يشمله
(وكرهه ما كرهه في الوضوء) ويزاد فيه كراهة الدعاء كما تقدم ولا تقدير للماء الذي يتطهر
به في الغسل والوضوء لا اختلاف أحوال الناس ويراعى حالاً وسطاً من غير اسراف ولا
تقتير والله الموفق

﴿فصل يسن الاغتسال لاربعة أشياء﴾ منها (صلاة الجمعة) على الصحيح لانها أفضل
من الوقت وقيل انه لليوم وثمرته أنه لو أحدث بعد غسله ثم توضأ لا يكون له فضله على
الصحيح وله الفضل على المرجوح وفي معراج الدراية لو اغتسل يوم الخميس أول ليلة الجمعة
استن بالسنة لحصول المقصود وهو قطع الرائحة (و) منها (صلاة العيدين) لان رسول الله
صلى الله عليه وسلم كان يغتسل يوم الفطر والاضحى وعرفة وقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل فالغسل أفضل وهو ناسخ لظاهر قوله صلى
الله عليه وسلم غسل الجمعة واجب على كل محتلم والغسل سنة للصلاة في قول أبي يوسف كافي
الجمعة (و) يسن (للاحرام) للحج أو العمرة لفعله صلى الله عليه وسلم وهو للتنظيف لا للتطهير
فتغتسل المرأة ولو كان بها حيض أو نفاس ولهذا لا يقيم مكانه بفقد الماء (و) يسن الاغتسال
(للحاج) لا لغيرهم ويفعله الحاج (في عرفة) لا خارجها ويكون فعله (بعد الزوال) لفضل زمان
الوقوف ولما فرغ من الغسل المسنون شرع في المندوب فقال (ويندب الاغتسال في
ستة عشر شيئاً) تقريباً لانه يزيد عليها (لمن أسلم طاهراً) عن جنابة وحيض ونفاس للتنظيف
عن أثر ما كان منه (ولمن بلغ بالسن) وهو خمس عشرة سنة على المتفق به في الغلام والجارية

﴿فصل﴾ و آداب
الاغتسال هي آداب
الوضوء الا أنه
لا يستقبل القبلة
لانه يكون غالباً مع
كشف العورة وكرهه
فيه ما كرهه في الوضوء
﴿فصل﴾ يسن
الاغتسال لاربعة
أشياء صلاة
الجمعة وصلاة
العيدين وللأحرام
وللحاج في عرفة
بعد الزوال ويندب
الاغتسال في ستة
عشر شيئاً لمن أسلم
طاهراً ولمن بلغ بالسن

(ولمن أفاق من جنون) وسكروا غماء (وعند) الفراغ من (حجامة وغسل ميت) خروجاً للخلاف من لزوم الغسل بهما (و) ندب (في ليلة براءة) وهي ليلة النصف من شعبان لا حياتها وعظم شأنها اذ فيها تقسم الارزاق والآجال (و) في (ليلة القدر اذا رآها) يقينا أو علما باتباع ما ورد في وقتها لا حياتها (و) ندب الغسل (لدخول مدينة النبي صلى الله عليه وسلم) تعظيماً لحرمتها وقدمه على حضرة المصطفى صلى الله عليه وسلم (و) ندب (لوقوف بمزدلفة) لانه ثاني الجمعين ومحل اجابة دعاء سيد الكونين بغفران الدماء والمظالم لامته (غداة يوم النحر) بعد طلوع فجره لان به يدخل وقت الوقوف بالمزدلفة ويخرج قبيل طلوع الشمس (وعند دخول مكة) شرفها الله تعالى (لطواف) ما ولطواف (الزيارة) فيؤدي الطواف بأكمل الطهارتين ويقوم بتعظيم حرمة البيت الشريف (و) يندب (لصلاة كسوف) الشمس وخسوف القمر لا داعية سنة صلاتهما (واستسقاء) لطلب نزول الغيث رحمة للخلق بالاستغفار والتضرع والصلاة بأكمل الطهارتين (و) (لصلاة من) (فرع) من مخوف التجاء الى الله وكرمه لكشف الكرب عنه (و) من (ظلمة) حصلت نهاراً (و) من (ريح شديد) في ليل أو نهار لان الله تعالى أهلك به من طغى كقوم عاد فليلتجئ المتطهر اليه ويندب للتائب من ذنب وللقادم من سفر وللمستحاضة اذا انقطع دمها ولمن يراد قتله ولرمي الجمار ولمن أصابته نجاسة وخفي مكانها فيغسل جميع بدنه وكذا جميع ثوبه احتياطاً ﴿تنبيه عظيم﴾ لا تنفع الطهارة الظاهرة الا مع الطهارة الباطنة بالاخلاص لله والنزاهة عن الغل والغش والحد والحسد وتطهير القلب عما سوى الله من الكونين فيعبده لذاته لا لعلة مفتقرا اليه وهو يتفضل بالمن بقضاء حوائجه المضطر بها عطفاً عليه فيكون عبداً فرداً للمالك الا حداً للفرد الذي لا يسترقك شئ من الاشياء سواه ولا يستملك هواك عن خدمتك اياه قال الحسن البصري رحمه الله تعالى

رب مستور سبته شهوته * قد عرى عن سترة وانتهكا

صاحب الشهوة عبد فاذا * ملك الشهوة أضحي ملكا

فاذا أخلص لله وبما كلفه به وارتضاه قام فأداه حفته العناية حيثما توجه وتيمم وعلمه ما لم يكن يعلم

﴿باب التيمم﴾

هو من خصائص هذه الامة وهو لغة القصد مطلقاً والحج لغة القصد الى معظم * وشرعاً مسح الوجه واليدين عن صعيد مطهر والقصد شرط له لانه النية وله سبب وشرط وحكم وركن وصفة وكيفية وستأتيك فسببه كاصله ارادة ما لا يحل الا به وشرطه قدمها بقوله (يصح)

ولمن أفاق من
جنون وعند حجامة
وغسل ميت وفي
ليلة براءة وليلة
القدر اذا رآها
ولدخول مدينة
النبي صلى الله عليه
وسلم وللوقوف
بمزدلفة غداة يوم
النحر وعند دخول
مكة لطواف الزيارة
ولصلاة كسوف
واستسقاء وفرع
وظلمة وريح شديد
﴿باب التيمم﴾

يصح

التيمم (بشروط ثمانية الاول) منها (النية) لان التراب ملوث فلا يصير مطهرا الا بالنية والماء خلق مطهرا (و) النية (حقيقتها) شرعا (عقد القلب على) ايجاد (الفعل) جزما (و) وقتها عند ضرب يده على ما يتيمم به (أو عند مسح أعضائه بتراب أصابها) (و) للنية في حد ذاتها شروط لصحتها بينها بقوله (شروط صحة النية ثلاثة الاسلام) ليصير الفعل سببا للثواب والكافر محروم منه (و) الثاني (التمييز) لفهم ما يتكلم به (و) الثالث (العلم بما ينويه) ليعرف حقيقة المنوى والنية معنى وراء العلم الذي يسبقها (و) نية التيمم لها شرط خاص بها ينهيه بقوله (يشترط لصحة نية التيمم) ليكون مفتاحا (للصلاة) فتصح (به أحد ثلاثة أشياء امانية الطهارة) من الحدث القائم به ولا يشترط تعيين الجنابة من الحدث فتكفي نية الطهارة لانها شرعت للصلاة وشرطت لصحتها وابطاحتها فكانت نيتها نية اباحة الصلاة فلذا قال (أو) نية (استباحة الصلاة) لان اباحتها برفع الحدث فتصح باطلاق النية ونية رفع الحدث لان التيمم رافع له كالوضوء وأما اذا قيد النية بشيء فلا بد أن يكون خاصا ينهيه في الشرط الثالث بقوله (أو نية عبادة مقصودة) وهي التي لا تجب في ضمن شيء آخر بطريق التبعية فتكون قد شرعت ابتداء تقر بالي الله تعالى وتكون أيضا (لا تصح بدون طهارة) فيكون المنوى اما صلاة أو جزأ للصلاة في حد ذاته كقوله نويت التيمم للصلاة أو لصلاة الجنازة أو سجدة التلاوة أو لقراءة القرآن وهو جنب أو نوته لقراءة القرآن بعد انقطاع حيضها أو تقاسها لان كلامها لا بد له من الطهارة وهو عبادة (فلا يصلي به) أي التيمم (اذانوى التيمم فقط) أي مجردا من غير ملاحظة شيء مما تقدم (أو نواه) أي التيمم (لقراءة القرآن و) هو محدث حدثا أصغرا أو (لم يكن جنبا) وكذا المرأة اذانوته للقراءة ولم تكن مخاطبة بالتطهر من حيض وتقاس لجواز قراءة المحدث لا الجنب فلو تيمم الجنب لمس المصحف أو دخول المسجد أو تعليم الغير لا تجوز به صلاته في الاصح وكذا الزيارة القبور والاذان والاقامة والسلام ورده أو للاسلام عند عامة المشايخ وقال أبو يوسف تصح صلاته به لدخوله في الاسلام لانه رأس القرب وقال أبو حنيفة ومحمد لا تصح وهو الاصح ولو تيمم لسجدة الشكر فهو على الخلاف كما سنده وفي رواية النوادر والجنس جوازه بمجرد نيته (الثاني) من شروط صحة التيمم (العذر المبيح للتيمم) وهو على أنواع (كبعده) أي الشخص (ميلا) وهو ثلث فرسخ بغلبة الظن هو المختار للخرج بالذهاب هذه المسافة وما شرع التيمم الا لدفع الخرج وثلث الفرسخ أربعة آلاف خطوة وهي ذراع ونصف بذراع العامة فيتيمم لبعده ميلا (عن ماء) ظهور (ولو) كان بعده عنه (في المصر) على الصحيح للخرج (و) من العذر (حصول مرض) يخاف منه اشتداد المرض أو بقاء البرء أو تحركه كالحموم والمبتطون (و) من الاعذار (برد

بشروط ثمانية الاول
النية وحقيقتها عقد
القلب على الفعل
ووقتها عند ضرب
يده على ما يتيمم به
وشروط صحة النية
ثلاثة الاسلام والتمييز
والعلم بما ينويه
ويشترط لصحة
نية التيمم للصلاة
به أحد ثلاثة أشياء
امانية الطهارة أو
استباحة الصلاة
أو نية عبادة مقصودة
لا تصح بدون طهارة
فلا يصلي به اذانوى
التيمم فقط أو نواه
لقراءة القرآن ولم
يكن جنبا الثاني
العذر المبيح للتيمم
كبعده ميلا عن ماء
ولو في المصر
وحصول مرض
وبرد

يخاف منه) بغلبة الظن (التلف) لبعض الاعضاء (أو المرض) إذا كان خارج المصر يعني
العمران ولو القرى التي يوجد بها الماء المسخن أو ما يسخن به سواء كان جنباً أو محدثاً وإذا
عدم الماء المسخن أو ما يسخن به في المصر فهو كالبرية وما جعل عليكم في الدين من حرج (و)
منه (خوف عدو) آدمي أو غيره سواء خافه على نفسه أو ماله أو أمانته أو خافت فاسقاً عند
الماء أو خاف المديون المتكلس الحبس ولا إعادة عليهم ولا على من حبس في السفر بخلاف
المكره على ترك الوضوء فتيمم فانه يعيد صلاته (و) منه (عطش) سواء خافه حالاً أو ما آلا
على نفسه أو رفيقه في القافلة أو دابته ولو كلباً لأن المعد للحاجة كالعدوم (و) منه (احتياج
لعجن) للضرورة (لا لطبخ مرق) لا ضرورة اليه (و) يتيمم (لفقد آلة) كحبل ودلولانه
يصير البئر كعدمها والماء الموضوع للشرب في القلوات أو نحوها لا يمنع التيمم إلا أن يكون كثيراً
يستدل بكثرة على إطلاق استعماله ولا يشبهه فاقد الماء والتراب الطهور بحبس عندهما
وقال أبو يوسف يشبه بالأيام والعاجز الذي لا يجد من يوضئه يتيمم اتفاقاً ولو وجد من يعينه
فلا قدرة له عند الإمام بقدرة الغير خلافاً لهما (و) من العذر (خوف فوت صلاة جنازة)
ولو جنباً لأنها تقوت بلا خلف فإن كان يدرك تكبيرة منها توضعاً والولى لا يخاف الفوت هو
الصحيح فلا يتيمم وإذا حضرت جنازة أخرى قبل القدرة على الوضوء صلى عليها بتيممه
للاولى عندهما وقال محمد عليه الأعادة كما لو قدر ثم عجز (أو) خوف فوت صلاة (عيد)
لو اشتغل بالوضوء لما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال إذا فاجأك صلاة جنازة
فخشيت فوتها فصل عليها بالتيمم وعن ابن عمر رضي الله عنهما أنه أتى بجنازة وهو على غير
وضوء فتيمم ثم صلى عليها ونقل عنهما في صلاة العيدين كذلك والوجه فواتهما لا إلى بدل
(ولو) كان (بناء) فيهما بأن سبقه حدث في صلاة الجنازة أو العيد يتيمم ويتم صلاته لعجزه
عنه بالماء برفع الجنازة وطر والمقسم للزحام في العيد (وليس من العذر خوف) فوت (الجمعة
و) خوف فوت (الوقت) لو اشتغل بالوضوء لأن الظهر يصلى بفوت الجمعة وتقضى الفائتة
فلهما خلف (الثالث) من الشروط (أن يكون التيمم بطاهر) طيب وهو الذي لم تمسه نجاسة
ولو زالت بذهاب أثرها (من جنس الأرض) وهو (كالتراب) المنبت وغيره (والحجر)
الاملس (والرمل) عندهما خلافاً لابي يوسف فيجوز عندهما بالز رنيخ والنورة والمغرة
والكحل والكبريت والفير وزج والعقيق وسائر أحجار المعادن وبالملح الجبلى في
الصحيح وبالارض المحترقة والطين المحرق الذي ليس به سرقين قبله والارض المحترقة أن لم
يغلب عليها الرماد والتراب الغالب على محالط من غير جنس الأرض لانه (لا) يصح التيمم
بنحو (الخطب والفضة والذهب) والنحاس والحديد وضابطه أن كل شيء يصير رماداً أو

يخاف منه التلف
أو المرض وخوف
عدو وعطش
واحتياج لعجن
لا لطبخ مرق ولقد
آلة وخوف فوت
صلاة جنازة أو عيد
ولو بناء وليس من
العذر خوف الجمعة
والوقت الثالث أن
يكون التيمم بطاهر
من جنس الأرض
كالتراب والحجر
والرمل لا الخطب
والفضة والذهب

المحل بالمسح الخامس

ان يمسح بجميع اليد
أو بأكثرها حتى لو

مسح بأصبعين

لا يجوز ولو كرر

حتى استوعب

بخلاف مسح الرأس

السادس أن يكون

بضربتين بباطن

الكفين ولو في

مكان واحد ويقوم

مقام الضربتين

إصابة التراب بجسده

إذا مسحه بنية

التيمم السابع انقطاع

ما ينافيه من حيض

أو نفاس أو حدث

الثامن زوال ما يمنع

المسح كشتم وشحم

وسببه وشروط

وجوبه كما ذكر في

الوضوء وركناه مسح

اليدين والوجه وسنن

التيمم سبعة التسمية

في أوله والترتيب

والموالة وإقبال

اليدين بعد وضعهما

في التراب وإدبارهما

ونفضهما

ينطبق بالاحراق لا يجوز به التيمم والا جاز لقوله تعالى فتيمموا صعيداً طيباً والصعيد اسم لوجه
الارض تراباً كان أو غيره وتفسيره بالتراب لكونه أغلب لقوله تعالى صعيداً أزلقاً أي حجراً
أملس (الرابع) من الشروط (استيعاب المحل) وهو الوجه واليدان الى المرفقين (بالمسح)
في ظاهر الرواية وهو الصحيح المتفق به في نزاع الخاتم ويخلل الاصابع ويمسح بجميع بشرة
الوجه والشعر على الصحيح وما بين العذار والاذن الحاقاله بأصله وقيل يكفي مسح أكثر
الوجه واليدين وصحح وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه الى الرسغين وجه ظاهر الرواية قوله
صلى الله عليه وسلم التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة للذراعين الى المرفقين وكذا فعله
عليه السلام لأنه سئل كيف أمسح فضرب بكفيه الارض ثم رفعهما لوجهه ثم ضرب
ضربة فمسح ذراعيه باطنهما وظاهرهما حتى مس يديه المرفقين (الخامس) من الشروط
(أن يمسح بجميع اليد أو بأكثرها) أو بما يقوم مقامه (حتى لو مسح بأصبعين لا يجوز) كما
في الخلاصة (ولو كرر حتى استوعب بخلاف مسح الرأس) كذا في السراج الوهاج عن
الايضاح (السادس) من الشروط (أن يكون) التيمم (بضربتين بباطن الكفين) لما روينا
فان نوى التيمم وأمر به غيره فيمه صح (ولو) كان الضربتان (في مكان واحد) على الاصح
لعدم صيرورته مستعملاً لان التيمم بما في اليد (ويقوم مقام الضربتين إصابة التراب بجسده
إذا مسحه بنية التيمم) حتى لو أحدث بعد الضرب أو إصابة التراب فمسحه يجوز على ما قاله
الاسيوطي كمن أحدث وفي كفيه ما يجوز به الطهارة وعلى ما اختاره شمس الانبياء لا يجوز
لجعله الضرب ركناً كما لو أحدث بعد غسل عضو وقال المحقق ابن الهمام الذي يقتضيه
النظر عدم اعتبار الضرب من مسمى التيمم شرعاً لان المأمور به في الكتاب ليس الا المسح
وقوله صلى الله عليه وسلم التيمم ضربتان خرج مخرج الغالب والله سبحانه وتعالى أعلم
(السابع) من الشروط (انقطاع ما ينافيه) حالة فعله (من حيض أو نفاس أو حدث) كما هو
شرط أصله (الثامن) منها (زوال ما يمنع المسح) على البشرة (كشتم وشحم) لأنه يصير به
المسح عليه لا على الجسد (وسببه) إرادة ما لا يحل الا بالطهارة (وشروط وجوبه) ثمانية (كما
ذكر) بيانها (في الوضوء) فأغنى عن إعادتها (وركناه مسح اليدين والوجه) لم يقل ضربتان
لما علمته من الخلاف من كون الضرب من مسمى التيمم وكيفيته قد علمتها من فعله صلى الله
عليه وسلم (وسنن التيمم سبعة التسمية في أوله) كأصله (والترتيب) كما فعله النبي صلى الله
عليه وسلم (والموالة) لحكاية فعله صلى الله عليه وسلم (واقبال اليدين بعد وضعهما في
التراب وإدبارهما ونفضهما) اتقاء عن تلويث الوجه والمثلة ولذلك لا يتيمم بطين رطب حتى
يجفقه الا اذا خاف خروج الوقت وبين الامام الاعظم لما سأله أبو يوسف عن كيفيته بأن

وتفريج الاصابع
 وندب تأخير التيمم
 لمن يرجو الماء قبل
 خروج الوقت
 ويجب التأخير
 بالوعد بالماء ولو
 خاف القضاء ويجب
 التأخير بالوعد
 بالثوب أو السقاء
 ما لم يخف القضاء
 ويجب طلب الماء
 الى مقدار أربعين
 خطوة ان ظن قربه
 مع الامن والا فلا
 ويجب طلبه من
 هو معه ان كان في
 محل لا تشح به
 النفوس وان لم يعطه
 الا بثمان مثله لزمه
 شراؤه به ان كان
 معه فاضلا عن ثمنه
 ويصلى بالتيمم
 الواحد ماشاء من
 الفرائض والنوافل
 وصح تقديمه على
 الوقت ولو كان
 أكثر البدن أو
 نصفه جريحا تيمم
 وان كان أكثره
 صحيحا غسله ومسح

مال على الصعيد فأقبل بيديه وأدبر ثم رفعهما ونفضهما ثم مسح وجهه ثم أعاد كفيه جميعاً فأقبل
 بهما وأدبر ثم رفعهما ونفضهما ثم مسح بكل كف ذراع الأخرى وباطنها إلى المرفقين
 (وتفريج الاصابع) حالة الضرب مبالغة في التطهير (وندب تأخير التيمم) وعن أبي حنيفة أنه
 حتم (لمن يرجو) ادراك (الماء) بغلبة الظن (قبل خروج الوقت) المستحب اذا لا فائدة في
 التأخير سوى الاداء بأكمل الطهارتين كما فعله الامام الاعظم في صلاة المغرب مخالفاً لاستاذ
 حماد وصوبه فيه وهي اول حادثة خالفة فيها وكان خروجهما التشيع الا عمش رحمهم الله تعالى
 (ويجب) أي يلزم (التأخير بالوعد بالماء ولو خاف القضاء) اتفاقاً اذا كان الماء موجوداً أو قريباً
 اذا شك في جواز التيمم ومنع التأخير لخروج الوقت مع بعده ميلاً (ويجب التأخير) عند
 أبي حنيفة (بالوعد بالثوب) على العاري (أو السقاء) كجبل أو دلو (ما لم يخف القضاء) فان
 خافه تيمم لعجزه وللمنة بهما وقال لا يجب التأخير ولو خاف القضاء كالوعد بالماء لظهور القدرة
 بوفاء الوعد طاهراً (ويجب طلب الماء) غلوة بنفسه أو رسوله وهي ثلثمائة خطوة (الى مقدار
 أربعين خطوة) من جانب ظنه (ان ظن قربه) برؤية طيراً أو خضرة أو خبر (مع الامن والا)
 بأن لم يظن أو خاف عدواً (فلا) يطلبه (ويجب) أي يلزم (طلبه) أي الماء (من هو معه) لانه
 مبذول عادة فلا ذل في طلبه (ان كان في محل لا تشح به النفوس وان لم يعطه الا بثمان مثله لزمه
 شراؤه به) وبزيادة يسيرة لا بغبن فاحش وهو ما لا يدخل تحت تقويم المقومين وقيل شطر
 القيمة (ان كان) الثمن (معه) وكان (فاضلاً عن ثمنه) وأجرة حمله فهذه شروط ثلاثة للزوم
 الشراء فلا يلزم الشراء لو طلب الغبن الفاحش أو طلب ثمن المثل وليس معه فلا يستدين الماء
 أو احتاجه لنفقته (و) يجوز أن (يصلى بالتيمم الواحد ماشاء من الفرائض) كالوضوء للامر
 به ولقوله صلى الله عليه وسلم التراب ظهور المسلم ولو الى عشر حجج ما لم يجد الماء والا لى
 اعادته لكل فرض خروجاً من خلاف الشافعي (و) يصلى بالتيمم الواحد ماشاء من
 (النوافل) اتفاقاً (وصح تقديمه على الوقت) لانه شرط فيسبق المشروط والارادة سبب
 وقد حصلت (ولو كان أكثر البدن) جريحاً تيمم والكثرة تعتبر من حيث عدد الاعضاء
 في المختار فاذا كان بالرأس والوجه واليدين جراحة ولو قلت وليس بالرجلين جراحة تيمم
 ومنهم من اعتبرها في نفس كل عضو فان كان أكثر كل عضو منها جريحاً تيمم والا فلا (أو)
 كان (نصفه) أي البدن (جريحاً تيمم) في الاصح ولو جنباً لان أحد الم يقل بغسل ما بين كل
 جدرتين (وان كان أكثره صحيحاً غسله) أي الصحيح (ومسح الجريح) بمروره على
 الجسد وان لم يستطع فعلى خرقة وان ضره تركه واذا كانت الجراحة قليلة بيطنه أو ظهره
 ويضره الماء صار كغالب الجراحة حكماً للضرورة (ولا) يصح أن (يجمع بين الغسل

والتيمم) اذ لا نظيره في الشرع للجمع بين البدل والمبدل والجمع بين التيمم وسؤر الحمار لاداء
القرض بأحدهما لا بهما كما لا يجتمع قطع وضمان وحدومهر ووصية وميراث الى غير
ذلك من المعدودات هنا ﴿مهمة﴾ نظمها ابن الشحنة بقوله

ويسقط مسح الرأس عمن برأسه * من الداء ما ان يله يتضرر

وبه أفتى قاضي الهداية قلت وكذا يسقط غسله في الجنابة والحيض والنفاس للمساواة
في العذر (وينقضه) أي التيمم (ناقض الوضوء) لان ناقض الاصل ناقض لخلقه وينقضه
زوال العذر المبيح له كذهاب العدو والمرض والبرد ووجود الآلة وقد شمل هذا قوله (و)
ينقضه (القدرة على استعمال الماء الكافي) ولو مرة مرة فلو ثلث الغسل وفي الماء قبل اكمال
الوضوء بطل تيممه في المختار لا تنها طهورية التراب بالحديث (ومقطوع اليدين والرجلين
اذا كان بوجهه جراحة يصلي بغير طهارة ولا يعيد) وهو الاصح وقال بعضهم سقطت عنه
الصلاة ويمسح الا شل وجهه وذراعيه بالارض ولا يترك الصلاة ويمسح الا قطع ما بقي
من القروض كغسله ويسقطان بتجاوز القطع محل القرض

﴿باب المسح على الخفين﴾

ثبت بالسنة قولاً وفعلاً والخف الساتر للكعبين مأخوذ من الخنة لان الحكم به أخف من
الغسل الى المسح وسببه لبس الخف وشرطه كونه ساتراً محل القرض صالحاً للمسح مع بقاء
المدة وحكمه حل الصلاة به في مدته وركنه مسح القدر الموقوف وض وصفته أنه شرع رخصة
وكيفيته الا ابتداء من أصابع القدم خطوطاً بأصابع اليد الى الساق (صح) أي جاز (المسح
على الخفين في) الطهارة من (الحدث الاصغر) لما ورد فيه من الاخبار المستفيضة
فينحشني على منكره الكفر واذا اعتقد جوازه وتكلف قلعه يثاب بالعزيمة لان الغسل أشق
والمسافر اذا تيمم للجنابة ثم أحدث حدثاً أصغر ووجد ماء كافياً لأعضاء الوضوء يلزمه قلع
الخف وغسل رجليه ولا يصح له مسحه للجنابة (للرجال والنساء) سفر او حضر الحاجة
وبدونها لا طلاق النص الشامل للنساء (ولو كانا) أي الخفان متخذين (من شئ ثخين غير
الجلد) كلبد وجوخ وكرباس يستمسك على الساق من غير شد لا يشف الماء وهو قو لهما
واليه رجع الامام وعليه الفتوى لانه في معنى المتخذ من الجلد (سواء كان لهما نعل من جلد)
ويقال له جورب من نعل بوضع الجلد أسفله كالنعل للقدم واذا جعل أعلاه وأسفله يقال له
مجلد (أولاً) جلد بهما أصلاً وهو الثخين (ويشترط لجواز المسح على الخفين سبعة شرائط
الاول) منها (لبسهما بعد غسل الرجلين) ولو حكما كجيرة بالرجلين أو باحدهما مسحهما
ولا بس الخف يسح خفه لان مسح الجيرة كالغسل (ولو) كان اللبس (قبل كمال الوضوء

والتيمم وينقضه ناقض
الوضوء والقدرة
على استعمال الماء
الكافي ومقطوع
اليدين والرجلين
اذا كان بوجهه
جراحة يصلي
بغير طهارة ولا يعيد
(باب المسح على
الخفين) صح المسح
على الخفين في
الحدث الاصغر
للرجال والنساء ولو
كانا من شئ ثخين
غير الجلد سواء كان
لهما نعل من جلد
أولاً ويشترط لجواز
المسح على الخفين
سبعة شرائط الاول
لبسهما بعد غسل
الرجلين ولو قبل كمال
الوضوء

إذا أتمه أي الوضوء (قبل حصول ناقض للوضوء) لوجود الشرط والخف مانع سرية الحدث لا رافع وإذا أتوا وضوءاً المعذور وليس مع انقطاع عذره فمذنبه مثل غير المعذور والالتقيده بوقته فلا يمسح خفه بعده (و) الشرط (الثاني سترهما) أي الخفين (للكعبين) من الجوانب فلا يضر نظر الكعبين من أعلى خف قصير الساق والذي لا يغطي الكعبين إذا خيط به ثخين كجوخ يصبح المسح عليه (و) الشرط (الثالث إمكان متابعة المشي فيهما) أي الخفين فتعتمد الرخصة لا لعدم شرطها وهو متابعة المشي (فلا يجوز) المسح (على خف) صنع (من زجاج أو خشب أو حديد) لما قلنا (و) الشرط (الرابع خلو كل منهما) أي الخفين (عن خرق قدر ثلاث أصابع من أصغر أصابع القدم) لأنه محل المشي واختلف في اعتبارها مضمومة أو مفرجة فإذا انكشفت الأصابع اعتبر ذاتها فلا يضر كشف الأبهام مع جاره وإن بلغ قدر ثلاث هي أصغرها على الأصح والخرق طولاً يدخل فيه ثلاث أصابع ولا يرى شيء من القدم عند المشي لصلايته لا يمنع ولا يضم مادون ثلاثة من رجل لثله من الأخرى وأقل خرق يجمع هو ما يدخل فيه مسلة ولا يعتبر مادونه (و) الشرط (الخامس استمسكهما على الرجلين من غير شد) لثخنته إذا الرقيق لا يصح لقطع المسافة (و) الشرط (السادس منعهما وصول الماء إلى الجسد) فلا يشقان الماء (و) الشرط (السابع أن يبقى) بكل رجل (من) مقدم القدم قدر ثلاث أصابع من أصغر أصابع اليد) ليوجد المقدار المفروض من محل المسح فإذا قطعت رجل فوق الكعب جاز مسح خف الباقية وإن بقي من دون الكعب أقل من ثلاث أصابع لا يمسح لا فتراض بغسل الباقي وهو لا يجمع مع مسح خف الصحيحة (فلو كان فاقداً مقدم قدمه لا يمسح على خفه ولو كان عقب القدم موجوداً) لأنه ليس محل لفرض المسح ويفترض غسله (و يمسح المقيم يوماً وليلة و) يمسح (المسافر ثلاث أيام بلياليها) كما روى التوقيت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (وابتداء المدة) للمقيم والمسافر (من وقت الحدث) الحاصل (بعد لبس الخفين) على طهر هو الصحيح لأنه ابتداء منع الخف سرية الحدث وما قبله طهارة غسل وقيل من وقت اللبس وقيل من وقت المسح (وإن مسح مقيم ثم سافر قبل تمام مدته أتم مدة المسافر) لأن العبرة بآخر الوقت كالصلاة (وإن أقام المسافر بعد ما مسح يوماً وليلة نزع) خفيه لأن رخصة السفر لا تبقى بدونه (والا) بأن مسح دون يوم وليلة (يتم يوماً وليلة) لأنهما مدة المقيم (وفرض المسح قدر ثلاث أصابع من أصغر أصابع اليد) هو الأصح لأنها آلة المسح والثلاث أكثرها وبه وردت السنة فإن ابتل قدرها ولو بنخرة أو صبب جاز ولا صبيغ يذكر ويؤنث ومحل المسح (على ظاهر مقدم كل رجل)

المشي فيهما فلا يجوز على خف من زجاج أو خشب أو حديد والرابع خلو كل منهما عن خرق قدر ثلاث أصابع من أصغر أصابع القدم والخامس استمسكهما على الرجلين من غير شد والسادس منعهما وصول الماء إلى الجسد والسابع أن يبقى من مقدم القدم قدر ثلاث أصابع من أصغر أصابع اليد فلو كان فاقداً مقدم قدمه لا يمسح على خفه ولو كان عقب القدم موجوداً ويمسح المقيم يوماً وليلة والمسافر ثلاثة أيام بلياليها وابتداء المدة من وقت الحدث بعد لبس الخفين وإن مسح مقيم ثم سافر قبل تمام مدته أتم مدة

المسافر وإن أقام المسافر بعد ما مسح يوماً وليلة نزع والا يتم يوماً وليلة وفرض المسح قدر ثلاث أصابع من أصغر أصابع اليد على ظاهر مقدم كل رجل

وسننه مدا لأصابع
مفرجة من رؤس
أصابع القدم الى
الساق وينقض
مسح الخف أربعة
أشياء كل شيء
ينقض الوضوء ونزع
خف ولو بخروج
أكثر القدم الى
ساق الخف واصابة
الماء أكثر إحدى
القدمين في الخف
على الصحيح ومضى
المدة ان لم يخف
ذهاب رجله من
البرد وبعد الثلاثة
الآخرة غسل رجله
فقط ولا يجوز
المسح على عمامة
وقلنسوة وبرقع
وققازين
فصل اذا
اقتصد أو جرح
أو كسر عضوه فشده
بخرقة أو جيرة وكان
لا يستطيع غسل
العضو ولا يستطيع
مسحه وجب
المسح

مرة واحدة فلا يصح على باطن القدم ولا على عقبه وجوانبه وساقه ولا يسن تكراره (وسننه
مدا لأصابع مفرجة) يبدأ (من رؤس أصابع القدم الى الساق) لا نرسول الله صلى الله
عليه وسلم من رجل يتوضأ وهو يغسل خفيه فنخسه بيده وقال إنما أمرنا بالمسح هكذا
وأراه من مقدم الخفين الى أصل الساق مرة وفرج بين أصابعه فان بدأ من الساق أو
مسح عرضاً صح وخالف السنة (وينقض مسح الخف) أحد (أربعة أشياء) أولها (كل
شيء ينقض الوضوء) لانه بدل فينقضه ناقض الأصل وقد علمته (و) الثاني (نزع خف)
لسراية الحدث السابق الى القدم وهو الناقض في الحقيقة وازدادة النقض الى النزع مجاز
و نزع خف يلزم قلع الآخر لسراية الحدث ولزوم غسلهما (ولو) كان النزع (بخروج أكثر
القدم الى ساق الخف) في الصحيح لمفارقة محل المسح مكانه وللاكثر حكم الكل في
الصحيح (و) الثالث (اصابة الماء أكثر إحدى القدمين في الخف على الصحيح) كما لو
ابتل جميع القدم فيجب قلع الخف وغسلهما تحريزاً عن الجمع بين الغسل والمسح ولو تكلف
فغسل رجله من غير نزع الخف أجزأه عن الغسل فلا تبطل طهارته بانقضاء المدة (و) الرابع
(مضى المدة) للمقيم والمسافر وازدادة النقض مجاز هنا والناقض حقيقة الحدث السابق
بظهوره الآن فان تمت وهو في الصلاة بطلت ويتيم لفقد الماء (ان لم يخف ذهاب رجله)
أو يعضها أو عطبها (من البرد) فيجوز له المسح حتى يأمن وظاهر المتون بقاء صفة المسح وفي
معراج الدراية يستوعبه بالمسح كالجائر (و بعد الثلاثة الآخرة) وهي نزع الخف وابتلال
أكثر القدم ومضى المدة (غسل رجله فقط) وليس عليه إعادة بقية الوضوء اذا كان متوضئاً
لحلول الحدث السابق بقدميه (ولا يجوز) أي لا يصح (المسح على عمامة وقلنسوة وبرقع
وققازين) لان المسح ثبت بخلاف القياس فلا يلحق به غيره والقفاز بالضم والتشديد يعمل
للذين محشوا بطن له أزرار يزر على الساعدين من البرد تلبسه النساء ويتخذ الصياد من جلد
اتقاء مخالب السقر والقلنسوة بفتح القاف وضم السين المهملة مكان المجوزة والبرقع بضم الباء
الموحدة وسكون الراء المهملة وضم القاف وفتحها خرقه تنقب للعينين تلبسها الدواب ونساء
الاعراب على وجوههن

فصل في الجيرة ونحوها (اذا اقتصد أو جرح أو كسر عضوه فشده بخرقة أو جيرة) هي
عيدان من جريد تلب بورق وتربط على العضو المنكسر (وكان لا يستطيع غسل العضو)
بماء بارد ولا حار وقيل لا يجب استعمال الحار (ولا يستطيع مسحه وجب المسح) على
الصحيح مرة واحدة في الصحيح وقيل يكرر الا في الرأس واستجابته رواية وقيل فرض
لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يمسح على عصا بته ولما كسر زندي على رضى الله تعالى عنه

والمسح كالغسل

فلا يتوقف بمدة

ولا يشترط شد

الجبيرة على طهر

ويجوز مسح جبيرة

احدى الرجلين

مع غسل الأخرى

ولا يبطل المسح

بسقوطها قبل البرء

ويجوز تبديلها بغيرها

ولا يجب إعادة

المسح عليها

والأفضل أعادته

وإذا رمد وأمر أن

لا يغسل عينه أو

انكسر ظفره وجعل

عليه دواء أو علكا

أو جلدة مبرارة

وضره نزع جازله

المسح وإن ضره

المسح تركه ولا يفترق

إلى النية في مسح

الخلف والجبيرة

والرأس

(باب الحيض والنفاس)

والاستحاضة

يخرج من الفرج

حيض ونفاس

واستحاضة

يوم أحد أو يوم خير أمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يمسح على الجبائر ويمسح (على أكثر ما شدة به العضو) هو الصحيح لئلا يؤدي إلى فساد الجراحة بالاستيعاب (وكفى المسح على ما ظهر من الجسد بين عصابة المقتصد) ونحوه إن ضره حلقها تبعاً للضرورة لئلا يسرى الماء فيض الجراحة وإن لم يضر الحلق حلقها وغسل الصحيح ومسح الجرح وإن ضره المسح تركه (والمسح على الجبيرة ونحوها كالغسل) لما تحتها وليس بدلاً بخلاف الخلف لأنه بدل محض (فلا يتوقف) مسح الجبيرة (بمدة) لكونه أصلاً (ولا يشترط) لصحة المسح (شد الجبيرة) ونحوها (على طهر) دفعا للخرج (ويجوز مسح جبيرة إحدى الرجلين مع غسل الأخرى) لكونه أصلاً (ولا يبطل المسح بسقوطها قبل البرء) لقيام العذر والجناية والحدث سواء فيها ويجوز مسح العصابة العليا بعد مسح السفلى ولا يمسح السفلى بعد نزع العليا ولا يبطل مسحها بالتلألأ ما تحتها بخلاف الخلف ويجوز تبديلها بغيرها بعد مسحها (ولا يجب إعادة المسح عليها) أي الموضوع بدلاً (والأفضل أعادته) على الثانية لشبهة البدلية (وإذا رمد وأمر) أي أمره طبيب مسلم حاذق (أن لا يغسل عينه) أو غلب على ظنه ضرر الغسل تركه (أو أن يكسر ظفره) أو حصل به داء (وجعل عليه دواء أو علكا) لمنع ضرر الماء ونحوه (أو) جعل عليه (جلدة مبرارة) ونحوها (وضره نزع جازله المسح) للضرورة (وإن ضره المسح تركه) لأن الضرورة تقدر بقدرها (ولا يفترق إلى النية في مسح الخلف) في الإظهار وقيل تشترط فيه كالتميم للبدلية (و) مسح (الجبيرة) (و) مسح (الرأس) فهي سواء في عدم اشتراط النية لأنه طهارة بالماء

باب الحيض والنفاس والاستحاضة

(يخرج من الفرج) أي بالمرور منه ثلاثة دماء (حيض ونفاس) ومقرهما الرحم (واستحاضة) وفسرها بقوله (فالحيض) من غوامض الأبواب وأعظم المهمات لأحكام كثيرة كالطلاق والعتاق والاستبراء والعدة والنسب وحل الوطء والصلاة والصوم وقراءة القرآن ومسه والاعتكاف ودخول المسجد وطواف الحج والبلوغ وحقيقته (دم ينفضه) أي يدفعه بقوة (رحم) هو محل تربية الولد من نطفة (بالغة) تسع سنين (لأدائها) يقتضي خروج دم بسببه (ولا حبل) لأن الله تعالى أجرى عادته بانسد أقم الرحم بالحبل فلا يخرج منه شيء حتى يخرج الولد أو أكثره (ولم يبلغ سن الإياس) وهو خمس وخمسون سنة على المفتي به وهذا تعريفه شرعاً وأما لغة فاصلة السيلان يقال حاض الوادي إذا سال (وأقل الحيض ثلاثة أيام) بليلاتها وهذه شروطه وركنه بروز الدم المخصوص وصفته دم إلى السواد أقرب لذاع كربه

فالحيض دم ينفضه رحم بالغة لأدائها ولا حبل ولم يبلغ سن الإياس وأقل

الرائحة (وأوسطه خمسة) أيام (وأكثره عشرة) بلياليها للنص في عدده وقيل خمسة عشر يوما وليس الشرط دوامه فانقطاعه في مدته كنزوله (والنفاس) لغة مصدر نفست المرأة بضم النون وفتحها اذا ولدت فهي نفساء وشرعا (هو الدم) الخارج من الفرج (عقب الولادة) أو خروج أكثر الولد ولو سقط استبان بعض خلقه فان نزل مستقيما فالعبرة بصدره وان نزل منكوسا برجليه فالعبرة بسرته فما بعده تقاس وتنقضي بوضعه العدة وتصير أم ولد ويحنت في يمينه بولادته لكن لا يرت ولا يصلي عليه الا اذا خرج أكثره حيا واذا لم يرد ما بعده لا تكون نفساء في الصحيح ولا يلزمها الا الوضوء عندهما وقد منازوم غسلها احتياطا عند الامام (وأكثره) أي النفاس (أربعون يوما) لان النبي صلى الله عليه وسلم وقت للنفساء أربعين يوما ألا ترى أن الطهر قبل ذلك (ولا حدا لقله) أي النفاس اذا لا حاجة الى اشارة زائدة على الولادة ولا دليل للحيض سوى امتداده ثلاثة أيام (والاستحاضة دم نقص عن ثلاثة أيام أو زاد على عشرة في الحيض) لما روينا (و) دم زاد (على أربعين في النفاس) أو زاد على عاداتها وتجاوز أكثر الحيض والنفاس لما قدمناه (وأقل الطهر الفاصل بين الحيضتين خمسة عشر يوما) لقوله صلى الله عليه وسلم أقل الحيض ثلاثة وأكثره عشرة وأقل ما بين الحيضتين خمسة عشر يوما (ولا حدا لكثرة) لانه قد يمتد الى أكثر من سنة (الامن بلغت مستحاضة) فيقدر حيضها بعشرة وطهرها بخمسة عشر يوما ونفاسها بأربعين وأما اذا كان لها عادة وتجاوز عاداتها حتى زاد على أكثر الحيض والنفاس فانها تبقى على عاداتها والزائد استحاضة وأما اذا نسيت عاداتها فهي المحيرة (ويحرم بالحيض والنفاس ثمانية أشياء الصلاة والصوم) ولا يصحان لقوت شرط الصحة (و) يحرم (قراءة آية من القرآن) الا بقصد الذكر اذا اشتملت عليه لا على حكم أو خبر وقال الهندواني لا أفق بجوازه على قصد الذكر وان روى عن أبي حنيفة واختلف التصحيح فيما دون الآية واطلاق المنع هو المختار لقوله صلى الله عليه وسلم لا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئا من القرآن والنفساء كالحائض (و) يحرم (مسها) أي الآية لقوله تعالى لا يمسه الا المطهرون سواء كتب على قرطاس أو درهم أو حائط (الا بغلاف) متجاف عن القرآن والحائل كالخرطة في الصحيح ويكره بالسك تحريمها لتبعيته للابس ويرخص لاهل كتب الشريعة أخذها بالسك وباليده للضرورة الا التفسير فانه يجب الوضوء لمسه والمستحب أن لا يأخذها الا بوضوء ويجوز تقليب أوراق المصحف بنحو قلم للقراءة أو من الصبي بحمله ورفع له للضرورة التعلم ولا يجوز لف شيء في كاعده كتب فيه فقه أو اسم الله تعالى أو النبي صلى الله عليه وسلم ونهى عن محو اسم الله تعالى بالبراق ومثله النبي تعظيما ويستتر المصحف لوطء زوجته استحياء وتعظيما ولا يرمى براءة قلم ولا حشيش المسجد في

وأوسطه خمسة
وأكثره عشرة
والنفاس هو الدم عقب
الولادة وأكثره
أربعون يوما ولا حد
لأقله والاستحاضة
دم نقص
عن ثلاثة أيام أو زاد
على عشرة في الحيض
وعلى أربعين في
النفاس وأقل الطهر
الفاصل بين
الحيضتين خمسة
عشر يوما ولا حد
لأكثره الا لمن بلغت
مستحاضة ويحرم
بالحيض والنفاس
ثمانية أشياء الصلاة
والصوم وقراءة آية
من القرآن ومسها
الا بغلاف

ودخول مسجد
والطواف والجماع
والاستمتاع بما
تحت السرة الى
تحت الركبة واذا
انقطع الدم لاكثر
الحيض والنفاس
حل الوطء بلا غسل
ولا يحل ان انقطع
لدونه لتمام عاداتها
الا أن تغتسل أو
تتيمم وتصلي أو تصير
الصلاة ديناً في ذمتها
وذلك بأن تجدد بعد
الانقطاع من الوقت
الذي انقطع الدم فيه
زماً يسع الغسل
والتحريمه فما فوقهما
ولم تغتسل ولم تتيمم
حتى خرج الوقت
وتقضى الجائز
والنفاس الصوم دون
الصلاة ويحرم
بالجناية خمسة أشياء
الصلاة وقراءة آية
من القرآن ومنسها
الابغلاف ودخول
مسجد والطواف
ويحرم على المحدث
ثلاثة أشياء الصلاة

محل ممتن (و) يحرم بالحيض والنفاس (دخول مسجد) لقوله صلى الله عليه وسلم لا أحل
المسجد للجنب ولا حائض وحكم النفاس كالحائض (و) يحرم بهما (الطواف) بالكعبة وان
صح لان الطهارة فيه شرط كمال وتحل به من الاحرام ويلزمها بدنة في طواف الركن وعلى
المحدث شاة الا أن يعاد على الطهارة لشرف البيت ولان الطواف به مثل الصلاة كما وردت
به السنة (و) يحرم بالحيض والنفاس (الجماع والاستمتاع بما تحت السرة الى تحت الركبة)
لقوله تعالى ولا تقر بوهن حتى يطهرهن وقوله صلى الله عليه وسلم لك ما فوق الارقان وطئها
غير مستحل له يستحب أن يتصدق بدينار أو نصفه ويتوب ولا يعود وجزم في المبسوط
وغيره بكفر مستحله وصح في الخلاصة عدم كفره لانه حرام لغيره وحرمة وطء النفاس
مصرح به ولم أر الحكم في تكفيره وعدمه (واذا انقطع الدم لاكثر الحيض والنفاس حل
الوطء بلا غسل) لقوله تعالى ولا تقر بوهن حتى يطهرن بتخفيف الطاء فانه جعل الطهارة
للحرمة ويستحب أن لا يطأها حتى تغتسل لقراءة التشديد خروجها من الخلاف والنفاس
كالحيض (ولا يحل) الوطء (ان انقطع) الحيض والنفاس عن المسامة (لدونه) أي دون
الاكثر ولو (لتمام عاداتها الا) بأحد ثلاثة أشياء اما (أن تغتسل) لان زمان الغسل في الاقل
محسوب من الحيض والغسل خلصت منه واذا انقطع لدون عاداتها لا يقر بها حتى تمضي
عاداتها لان عوده فيها غالب فلا أثر لغسلها قبل تمام عاداتها (أو تتيمم) لعذر (وتصلي) على الاصح
ليتأكد التيمم لصلاة ولو نفلاً بخلاف الغسل فانه لا يحتاج لمؤكّد والثالث ذكره بقوله (أو
تصير الصلاة ديناً في ذمتها وذلك بان تجدد بعد الانقطاع) لتمام عاداتها (من الوقت الذي انقطع
الدم فيه زماً يسع الغسل والتحريمه فما فوقها) لكن (لم تغتسل) فيه (ولم تتيمم حتى خرج
الوقت) فبمجرد دخوله يحل وطؤها لترتب صلاة ذلك الوقت في ذمتها وهو حكم من أحكام
الطهارات فان كان الوقت يسيراً لا يسع الغسل والتحريمه لا يحكم بطهارتها بخروجه مجرداً عن
الطهارة بالماء أو التيمم حتى لا تلزمها العشاء ولا يصح صوم اليوم كأنها أصبحت وبها الحيض
قيدنا بالمسامة لان الكتابة محل وطؤها بنفس انقطاع ذمتها لتمام عاداتها قبل العشرة لعدم
خطأها بالغسل وانما اشترطنا المؤكّد لان انقطاع لدون الاكثر توفيقاً بين القراءتين (وتقضى
الحائض والنفاس الصوم دون الصلاة) لحديث عائشة رضي الله عنها كان يصيبنا ذلك
فتؤمر بقضاء الصوم ولا تؤمر بقضاء الصلاة وعليه الاجماع (ويحرم بالجناية خمسة أشياء
الصلاة) الامر بالطهارة في الآية (وقراءة آية من القرآن) لنهي عنه صلى الله عليه وسلم
(ومسها الا بغلاف) للنهي عنه بالنص (ودخول مسجد والطواف) للنص المتقدم (ويحرم
على المحدث ثلاثة أشياء الصلاة والطواف) لما تقدم (ومس المصحف) القرآن ولو آية (الا

والطواف ومسح المصحف الا

بغلاف) للنهي عنه في الآية (ودم الاستحاضة) وهو دم عرق انفجر ليس من الرحم وعلامته انه لا رائحة له وحكمه (كرعاف دائم لا يمنع صلاة) أي لا يسقط الخطاب بها ولا يمنع صحتها اذا استمر نازلا وقتا كاملا كما سنده (ولا) يمنع أدائها (صوما) فرضا كان أو نقلا (ولا) يحرم (وطأ) لانه ليس أذى وظهارة ذوى الاعذار ضرورة بينها بقوله (وتتوضأ المستحاضة) وهي ذات دم تقص عن أقل الحيض أو زاد على أكثره أو أكثر النفاس أو زاد على عاداتها في أقلهما وتجاوزا أكثرهما والحبل والتي لم تبلغ تسع سنين (ومن به عذر كسلس بول أو استطلاق بطن) وانتقالات ريج ورعاف دائم وجرح لا يرقأ ولا يمكن حبسه بحشون غير مشقة ولا يجلس ولا بالائماء في الصلاة فهذا يتوضؤون (لوقت كل فرض) لا لكل فرض ولا نقل لقوله صلى الله عليه وسلم المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة رواه سبط ابن الجوزي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فسائر ذوى الاعذار في حكم المستحاضة فالدليل يشملهم (ويصلون به) أي بوضوئهم في الوقت (ماشأوا من الفرائض) أداء للوقتية وقضاء لغيرها ولولزم السنة زمان الصحة (و) ماشأوا من (النوافل) والواجبات كالوتر والعيد وصلاة جنازة وطواف ومس مصحف (ويبطل وضوء المعذورين) اذا لم يطرأ ناقض غير العذر (بخروج الوقت) كطلوع الشمس في الفجر عند أبي حنيفة ومحمد (فقط) وعند زفر بدخوله فقط وقال أبو يوسف بهما وضافة النقص للخروج مجاز وفي الحقيقة ظهور الحدث السابق به فيصلى الظهر بوضوء الضحى والعيد على الصحيح خلافا لآبي يوسف وزفر ولا يصلى العيد بوضوء الصبح خلافا لآبي يوسف (ولا يصير) من ابتلى بناقض (معذورا حتى يستوعبه العذر وقتا كاملا ليس فيه انقطاع) لعذره (بقدر الوضوء والصلاة) اذ لو وجد لا يكون معذورا (وهذا) الاستيعاب الحقيقي بوجود العذر في جميع الوقت والاستيعاب الحكمي بالا نقطاع القليل الذي لا يسع الطهارة والصلاة (شرط ثبوته) أي العذر (وشرط دوامه) أي العذر (وجوده) أي العذر (في كل وقت بعد ذلك) الاستيعاب الحقيقي أو الحكمي (ولو) كان وجوده (مرة) واحدة ليعلم بها بقاءه (وشرط انقطاعه وخروج صاحبه عن كونه معذورا خلو وقت كامل عنه) بانقطاعه حقيقة فهذه الثلاث شروط الثبوت والدوام والا نقطاع نسأل الله العفو والعافية عنه وكرمه

باب الانجاس والطهارة عنها

لما فرغ من بيان النجاسة الحكمية والطهارة عنها شرع في بيان الحقيقية ومن يلها وتقسمها ومقدار المغفون منها وكيفية تطهير محلها وقدمت الاولى لبقاء المنع عن الشروط بزوالها ببقاء بعض المحل وان قل من غير اصابة من يلها بخلاف الثانية فان قليلها عفو بل الكثير للضرورة

بغلاف و دم
الاستحاضة كرعاف
دائم لا يمنع صلاة
ولا صوما ولا وطأ
وتتوضأ المستحاضة
ومن به عذر كسلس
بول أو استطلاق
بطن لوقت كل فرض
ويصلون به ماشأوا
من الفرائض والنوافل
ويبطل وضوء
المعذورين بخروج
الوقت فقط ولا يصير
معذورا حتى يستوعبه
العذر وقتا كاملا
ليس فيه انقطاع
بقدر الوضوء
والصلاة وهذا شرط
ثبوته وشرط دوامه
وجوده في كل وقت
بعد ذلك ولو مرة
وشرط انقطاعه
وخروج صاحبه عن
كونه معذورا خلو
وقت كامل عنه
باب الانجاس
والطهارة عنها

والانجاس جمع نجس بفتح نين اسم لعين مستقرة شرعا وأصله مصدر ثم استعمل اسما في قوله تعالى إنما المشركون نجس ويطلق على الحكمي والحقيقي ويختص الخبث بالحقيقي ويختص الحدث بالحكمي فالنجس بالفتح اسم ولا تلحقه التاء والكسر صفة وتلحقه التاء والتطهير ما أثبات الطهارة بالحل أو إزالة النجاسة عنه ويفترض فيما لا يعنى منها وقد ورد أن أول شيء يسئل عنه العبد في قبره الطهارة وإن عامة عذاب القبر من عدم الاعتناء بشأنها والتحرز عن النجاسة خصوصا البول وقد شرع في بيان حقيقتها فقال (تنقسم النجاسة) الحقيقية (إلى قسمين) أحدهما نجاسة (غليظة) باعتبار قلة المعفو عنه منها لا في كيفية تطهيرها لانه لا يختلف بالغلظ والخفة (و) القسم الثاني نجاسة (خفيفة) باعتبار كثرة المعفو عنه منها بما ليس في المغلظة في التطهير وأصابة الماء والمائعات لانه لا يختلف تنجيسها بهما (فالغليظة كالخمر) وهي التي من ماء العنب إذا غلى واشتد وقذف بالزبد وكانت غليظة لعدم معارضة نص بنجاستها كالدم المسفوح عند الامام والخفيفة لثبوت المعارض كقوله صلى الله عليه وسلم استنزهوا من البول مع خبر العرينين الدال على طهارة بول الابل (والدم المسفوح) للآية الشريفة أودما مسفوحا الباقي في اللحم المهزول والسمين والباقي في عروق المذكي ودم الكبد والطحال والقلب وما لا ينقض الوضوء في الصحيح ودم البق والبراغيث والقمل وإن كثروا ودم السمك في الصحيح ودم الشهيد في حقه (ولحم الميتة) ذات الدم لا السمك والجراد وما لا نفس له سائلة (واهابها) أي جلد الميتة قبل دبغه (وبول ما لا يؤكل لحمه) كالأدعى ولورضيها والذئب وبول الفأرة ينجس الماء لا مكان الاحتراز عنه لانه يخمروا يعنى عن القليل منه ومن خرثها في الطعام والشراب للضرورة (ونحو الكلب) بالجيم رجميعه (ورجميع السباع) من البهائم كالغهد والسبع والخنزير (ولعابها) أي سباع البهائم لتولدها من لحم نجس (وخرء الدجاج) بثلاث الدال (والبط والاوز) لنتنسه (وما ينقض الوضوء بخروج وجهه من بدن الانسان) كالدم السائل والمني والمذي والودي والاستحاضة والحيض والنفاس والقيء ودم الفم ونجاستها غليظة بالاتفاق لعدم معارض دليل نجاستها عنده ولعدم مساع الاجتهاد في طهارتها عندهما (وأما) القسم الثاني وهي النجاسة (الخفيفة فكبول الفرس) على المتفق به لانه ما كولا وان كره لحمه وعند محمد طاهر (وكذا بول) كل (ما يؤكل لحمه) من النعم الاهلية والوحشية كالغنم والغزال قيد ببولها لان روث الخيل والبغال والحمير وخثي البقر ووبر الغنم نجاسته مغلظة عند الامام لعدم تعارض نصين وعندهما خفيفة لا اختلاف العلماء وهو الاظهر لعموم البلوى وطهرها محمد آخراً وقال لا يمنع الروث وان فحش لبوى الناس بامتلاء الطرق

تنقسم النجاسة الى
قسمين غليظة وخفيفة
فالغليظة كالخمر والدم
المسفوح ولحم الميتة
واهابها وبول
ما لا يؤكل لحمه ونحو
الكلب وجميع
السباع ولعابها وخرء
الدجاج والبط والاوز
وما ينقض الوضوء
بخروج وجهه من بدن
الانسان
وأما الخفيفة فكبول
الفرس وكذا بول
ما يؤكل لحمه

والخانات بها وجرة البعير كسرقينه وهو ما يصعد من جوفه الى فيه فكذا جرة البقر والغنم
وأما دم السمك ولعاب البغل والحمار فظاهر في ظاهر الرواية وهو الصحيح (و) من الخفيفة
(خرء طير لا يؤكل) كالصقر والحدأة في الاصح لعموم الضرورة وفي رواية طاهر وصححه
السرخسي ولما بين القسمين بين القدر المغفوع عنه فقال (وعنى قدر الدرهم) وزنا في المتجسدة
وهو عشر ون قيراطا ومساحة في المائعة وهو قدر مقعر الكف داخل مفاصل الاصابع كما
وقفه الهندواني وهو الصحيح فذلك عفو (من) النجاسة (المغلظة) فلا يعنى عنها اذا زادت
على الدرهم مع القدرة على الازالة (و) عنى قدر (مادون ربع الثوب) الكامل (أو البدن)
كله على الصحيح (من الخفيفة) بقيام الربع مقام الكل كمسح ربع الرأس وحلقه وطهارة
ربع الساتر وعن الامام ربع أدنى ثوب تجوز فيه الصلاة كالمأثر وقال الامام البغدادى
المشهور بالاقطع هذا هو أصح ما روى فيه لكنه قاصر على الثوب وقيل ربع الموضع
المصاب كالذيل والكم قال في التحفة هو الاصح وفي الحقائق وعليه الفتوى وقيل غير ذلك
(وعنى رشاش بول) ولو مغلظا (كرؤس الابر) ولو محل ادخال الخيط للضرورة وان امتلا منه
الثوب والبدن ولا يجب غسله لو أصابه ماء كثير وعن أبي يوسف يجب ولو ألقيت نجاسة في
ماء فاصابه من وقعها لا ينجسه ما يظهر أثر النجاسة ويعنى عمالا يمكن الاحتراز عنه من غسالة
الميت مادام في علاجه لعموم البلوى وبعد اجتماعها تنجس ما أصابته واذا انبسط الدهن
النجس فزاد على القدر المغفوع عنه لا يمنع في اختيار المرغينانى وجماعة بالنظر لوقت الاصابة
ومختار غيرهم المنع فان صلى قبل اتساعه صحت وبعده لا وبه أخذ الا كثرون كما في السراج
الوهاج ولو مشى في السوق فابتل قدماه من ماعرش فيه لم تجز صلاته لغلبة النجاسة فيه وقيل
تجزيه وردغة الطين والوحل الذى فيه نجاسة عفو الا اذا علم عين النجاسة للضرورة (ولو
ابتل فراش أو تراب نجسان) وكان ابتلاهما (من عرق نائم) عليهما (أو) كان من
(بلل قدم وظهر أثر النجاسة) هو طعم أولون أو ريج (في البدن والقدم تنجسا) لوجودها
بالأثر (والا) أى وان لم يظهر أثرها فيهما (فلا) ينجسان (كما لا ينجس ثوب جاف
طاهر لف في ثوب نجس رطب لا ينصرف الرطب لو عصر) لعدم انفصال جرم النجاسة
اليه واختلف المشايخ فيما لو كان الثوب الجاف الطاهر بحيث لو عصر لا يقطر فذكر الحلواني
انه لا ينجس في الاصح وفيه نظر لان كثيرا من النجاسة ينتشر به الجاف ولا يقطر بالعصر كما
هو مشاهد عند ابتداء غسله فلا يكون انفصال اليه مجرد تدأوة الا اذا كان النجس لا يقطر
بالعصر فيتعين أن يفق بخلاف ما صحح الحلواني (ولا ينجس ثوب رطب بنشره على أرض
نجسة) ببول أو سرقين لكنها (يابسة فتندت) الارض (منه) أى من الثوب الرطب

وخرء طير لا يؤكل
وعنى قدر الدرهم من
المغلظة ومادون ربع
الثوب أو البدن من
الخفيفة وعنى رشاش
بول كرؤس الابر ولو
ابتل فراش أو تراب
نجسان من عرق
نائم أو بلل قدم
وظهر أثر النجاسة
في البدن والقدم
تنجسا والا فلا كما
لا ينجس ثوب جاف
طاهر لف في ثوب
نجس رطب لا ينصرف
الرطب لو عصر
لا ينجس ثوب رطب
بنشره على أرض
نجسة يابسة فتندب
منه

ولم يظهر أثره فيه (ولا) يتنجس الثوب (بريح هبت على نجاسة فأصابته) الريح (الثوب) لا
 أن يظهر أثرها (أي النجاسة فيه أي الثوب) وقيل يتنجس أن كان مبلولا لا تصالها به ولو خرج
 منه ريح ومقعده مبلولة حكم شمس الأئمة بتنجيسه وغيره بعدمه وتقدم أن الصحيح طهارة
 الريح الخارجة فلا تنجس الثياب المبتلة (ويظهر متنجس) سواء كان بدنا أو ثوبا أو آنية
 (بنجاسة) ولو غليظة (مرئية) كدم (بزوال عينها ولو) كان (بمرة) أي غسلة واحدة
 (على الصحيح) ولا يشترط التكرار لأن النجاسة فيه باعتبار عينها فزول بزوالها وعن
 الفقيه أبي جعفر أنه يغسل مرتين بعد زوال العين الحاقها بغير مرتبة غسالت مرة وعن نضر
 الإسلام ثلاثا بعده كغير مرتبة لم تغسل ومسح محل الجمامة بثلاث خرق رطبات نظاف
 مجزى عن الغسل لأنه يعمل عمله (ولا يضر بقاء أثر) كلون أو ريح في محلها (شق زواله)
 والمشقة أن يحتاج في إزالته لغير الماء أو غير المائع كحرض وصابون لأن الآلة المعدة للتطهير
 الماء فالثوب المصبوغ بمتنجس يطهر إذا صار الماء صافيا مع بقاء اللون وقيل يغسل بعده
 ثلاثا ولا يضر أن يرد من متنجس على الأصح لزوال النجاسة المجاورة بالغسل بخلاف شحم
 الميتة لأنه عين النجاسة والسمن والدهن المتنجس يطهر بصب الماء عليه ورفع عنه ثلاثا
 والغسل يصب عليه الماء ويغليه حتى يعود كما كان ثلاثا والفخار الجديد يغسل ثلاثا باقطاع
 قاطره في كل منها وقيل يحرق الجديد ويغسل القديم والواني الصقيلة تطهر بالمسح
 والخشب الجديد ينحت والقديم يغسل واللحم المطبوخ يتنجس حتى لو نضج لا يطهر وقيل
 يغلى ثلاثا بالماء الظاهر ومرقته تصب لا خير فيها وعلى هذا الدجاج المغلي قبل إخراج أمعائها
 وأما وضعها بقدر انحلال المسام لتنفريشها فتطهر بالغسل وتمويه الحديد بعد سقيه
 بالنجس مرات ويتجه مرة لحرقه وقبل التمويه يطهر ظاهرها بالغسل ثلاثا والتمويه يطهر
 باطنها عند أبي يوسف وعليه الفتوى والاستحالة تطهر الأعيان النجسة كالميتة إذا صارت
 ملحاً والعذرة تراباً أو ماداً كما سنده كره والبلة النجسة في التنور بالأحراق ورأس الشاة إذا
 زال عنها الدم به والخمر إذا خللت كما لو تخللت والزيت النجس صابونا (و) يطهر محل
 النجاسة (غير المرئية بغسلها ثلاثا) ونحوها وسبعامع التتريب ندبا في نجاسة الكلب خروجها
 من الخلاف (والعصر كل مرة) تقدير الغلبة الظن في استخراجها في ظاهر الرواية وفي
 رواية يكتفى بالعصر مرة وهو أوفق ووضعها في الماء الجاري يغني عن التثليث والعصر كالأناء
 إذا وضعه فيه فامتلا وخرج منه طهر وإذا غسله في أوان فهي والمياه متفاوت فالأولى تطهر
 وما تصيبه بالغسل ثلاثا والثانية بشتين والثالثة بواحدة وإذا نسي محل النجاسة فغسل طرفا من
 الثوب بدون تحريك بطهارته على المختار ولكن إذا ظهرت في محر آخر أعاد الصلاة (وتطهر

ولا بريح هبت على
 نجاسة فأصابته
 الثوب إلا أن يظهر
 أثره فيه ويظهر
 متنجس بنجاسة
 مرئية بزوال عينها
 ولو بمرة على الصحيح
 ولا يضر بقاء أثر شق
 زواله وغير المرئية
 بغسلها ثلاثا والعصر
 كل مرة وتطهر

(النجاسة) الحقيقية مرئية كانت أو غير مرئية (عن الثوب والبدن بالماء) المطلق اتفاقا
والمستعمل على الصحيح لقوة الازالة به (و) كذا تطهر عن الثوب والبدن في الصحيح
(بكل مائع) طاهر على الاصح (مزيل) لوجود ازالته به فلا تطهر بدهن لعدم خروجه
بنفسه ولا باللبن ولو غيضا في الصحيح وروى عن أبي يوسف لو غسل الدم من الثوب
بدهن أو سمن أو زيت حتى ذهب أثره جاز والمزيل (كالخل وماء الورد) والمستخرج
من القول لقوة ازالته لاجزاء النجاسة المتناهية كالماء بخلاف الحدث لانه حكى وخص
بالماء بالنص وهو أهون موجود فلا حرج ويطهر الشدي اذا رضعه الولد وقد تنجس بالقيء
ثلاث مرات بريقه وفم شارب الخمر بتريدي ريقه وبلعه وحس الا صبع ثلاثا عن نجاسة
وخص التطهير بمحمد بالماء وهو احدى الروايتين عن أبي يوسف (ويطهر الخف ونحوه)
كالنعل بالماء وبالمائع و(بالدك) بالارض أو التراب (عن نجاسة لها جرم) ولو مكتسبا
من غيرها على الصحيح كتراب أو رماد وضع على الخف قبل جفافه من نجاسة مائعة (ولو
كانت) المتجسدة من أصلها أو باكتساب الجرم من غيرها (رطبة) على المختار للفتوى
وعليه أكثر المشايخ لقوله صلى الله عليه وسلم اذا وطئ أحدكم الاذى بخفيه فطهورهما
التراب ولقوله صلى الله عليه وسلم اذا جاء أحدكم المسجد فلينظر فان رأى في نعليه أذى
أو قدرا فليمسحهما وليصل فيهما قيد الخف احترازا عن الثوب والبساط واحترازا عن
البدن الا في المنى لما تقدم (ويطهر السيف ونحوه) كالرأة والاوانى المدهونة والخشب
الخرايطى والا بنوس والظفر (بالمسح) بتراب أو خرقة لانها لا تتداخلها اجزاء النجاسة
أوصوف الشاة المذبوحة فلا يبقى بعد المسح الا القليل وهو غير معتبر ويحصل بالمسح حقيقة
التطهير وفي رواية فاذا قطع بها البطيخ يحل أكله واختاره الا سيدي جاني ويحرم على رواية
التقليل واختاره القدوري ولا فرق بين الرطب والجاف والبول والعدرة على المختار للفتوى
لان الصحابة رضوا الله عنهم كانوا يقتلون الكفار بسيوفهم ثم يمسخونها ويصلون معها
(واذا ذهب أثر النجاسة عن الارض و) قد (جفت) ولو بغير الشمس على الصحيح
طهرت و(جازت الصلاة عليها) لقوله صلى الله عليه وسلم أيما أرض جفت فقد زكت
(دون التيمم منها) في الاظهر لا شترط الطيب نصا وروى جوازه منها (ويطهر ما بها)
أى الارض (من شجر وكلا) أى عشب (قائم) أى نابت فيها (بجفافه) من النجاسة
لا يسه عن رطوبته وذهب أثرها تبعا للارض على المختار وقيل لا بد من غسلها (وتطهر
نجاسة استحال عينها كان صارت ملحاً) أو تراباً أو أطرونا (أو احترقت بالنار) لتصير
رماداً طاهر أعلى الصحيح لتبدل الحقيقة كالعصير يصير خمراً فينجس ثم يصير خلا فيطهر

النجاسة عن الثوب
والبدن بالماء وبكل
مائع مزيل كالخل
وماء الورد ويطهر
الخف ونحوه بذلك
من نجاسة لها جرم
ولو كانت رطبة
ويطهر السيف ونحوه
بالمسح واذا ذهب
أثر النجاسة عن
الارض وجفت
جازت الصلاة عليها
دون التيمم منها
ويطهر ما بها من شجر
وكلا قائم بجفافه
وتطهر نجاسة
استحال عينها كان
صارت ملحاً أو
احترقت بالنار

وبخار الكنيف والا صطبيل والحمام اذا قطر لا يكون نجسا استحسانا والمستقطر من
النجاسة نجس كالمسمى بالعرقي فهو حرام وببيض مالا يؤكل قليل نجس ك لحمه وقليل طاهر
(ويطهر المني الجاف) ولومني امرأة على الصحيح (بفركه عن الثوب) ولو جديداً
(مبطناً) عن (البدن) بفركه في ظاهر الرواية ان لم يتنجس بمطبخ خارج المخرج كبول
(ويطهر) المني (الرطب بغسله) لقوله صلى الله عليه وسلم اغسله رطباً وافرقيه يابساً فان
أصابه الماء بعد الفرك فهو ونظائره كالارض اذا جفت وجلد الميتة المشمس والبرء اذا غارت
وقد اختلف التصحيح والا ولي اعتبار الطهارة في الكل كما تفيد هذه المتون وملاقة الطاهر
طاهر امثله لا توجب التنجيس

﴿فصل يطهر جلد الميتة﴾ ولو فيلاً لانه كسائر السباع في الاصح لانه صلى الله عليه وسلم
كان يتمشط بمشط من عاج وهو عظم الفيل ويطهر جلد الكلب لانه ليس نجس العين في
الصحيح (بالدباغة الحقيقية كالقرظ) وهو ورق السلم أو ثمر السنط والعفص وقشور
المان والشب (و) بالدباغة (الحكيمة كالتريب والتشميس) واللقاء في الهواء
فتجوز الصلاة فيه وعليه والوضوء منه لقوله صلى الله عليه وسلم أيما هاب دبغ فقد طهر وأراد
صلى الله عليه وسلم أن يتوضأ من سقاء فقليل لانه ميتة فقال دباغه مزيل خبثه أو نجسه أو
رجسه وقال صلى الله عليه وسلم استمتعوا بجلود الميتة اذا هي دبغت ترابا كان أو رمادا أو ملحاً
أو ما كان بعد أن يزيد صلاحه (الاجلد الخنزير) لنجاسة عينه والدباغة لاخراج الرطوبة
النجسة من الجلد الطاهر بالاصالة وهذا نجس العين (و) جلد (الآدمي) لحرمته صوناً له
لكرامته وان حكم بطهارته به لا يجوز استعماله كسائر أجزاء الآدمي (وتطهر الذكاة
الشرعية) خرج بها ذبح الجوسي شيئاً والحرم صيد اوتارك التسمية عمداً (جلد غير المأ كول)
سوى الخنزير لعمل الذكاة عمل الدباغة في ازالة الرطوبات النجسة بل أولى (دون لحمه) فلا
يطهر (على أصح ما يفتي به) من التصحيحين المختلفين في طهارة لحم غير المأ كول وشحمه
بالذكاة الشرعية للاحتياج الى الجلد (وكل شيء) من أجزاء الحيوان غير الخنزير (لا يسرى
فيه الدم لا ينجس بالموت) لان النجاسة باحتباس الدم وهو منعدم فيما هو (كالشعر والريش
المجزوز) لان المنسول جدره نجس (والقرن والحافر والعظم ما لم يكن به) أي العظم (دسم)
أي ودك لانه نجس من الميتة فاذا زال عن العظم زال عنه النجس والعظم في ذاته طاهر لما
أخرج الدارقطني انما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم من الميتة لحمها فاما الجلد والشعر
والصوف فلا بأس به (والعصب نجس في الصحيح) من الرواية لان فيه حياة بدليل التألم
بقطعه وقل طاهر لانه عظم غير صلب (وناخلة المسك طاهرة) مطلقاً ولو كانت تفسد باسالة

ويطهر المني الجاف
بفركه عن الثوب
والبدن ويطهر
الرطب بغسله
﴿فصل﴾ يطهر
جلد الميتة بالدباغة
الحقيقية كالقرظ
وبالحكيمة كالتريب
والتشميس الا جلد
الخنزير والآدمي
وتطهر الذكاة
الشرعية جلد غير
المأ كول دون لحمه
على أصح ما يفتي به
وكل شيء لا يسرى
فيه الدم لا ينجس
بالموت كالشعر
والريش المجزوز
والقرن والحافر
والعظم ما لم يكن به
دسم والعصب نجس
في الصحيح وناخلة
المسك طاهرة

الماء كما تقدم في الدباغة الحكيمة (كالمسك) للاتفاق على طهارته (وأكله) أى المسك
(حلال) ونص على حل أكله لأنه لا يلزم من طهارة الشيء حل أكله كالتراب طاهر لا يحل
أكله (والزباد) معروف (طاهر تصح صلاة متطيب به) لاستحالة للطبيعة كالمسك فإنه
بعض دم الغزال وقد اتفق على طهارته وليس إلا بالاستحالة للطبيعة والاستحالة مطهرة
والله تعالى الموفق بمنه وكرمه

كالمسك وأكله
حلال والزباد
طاهر تصح صلاة
متطيب به

﴿ كتاب الصلاة ﴾

﴿ كتاب الصلاة ﴾

لا بد من بيان معناها لغة وشريعة ووقت افتراضها وعدد أوقاتها وبيانها وركعاتها وحكمة
افتراضها وسببها وشروطها وحكمها وركناتها وصفتها فهي في اللغة عبارة عن الدعاء وفي
الشريعة عبارة عن الأركان والأفعال المخصوصة وفرضت لئلا المعراج وعدد أوقاتها خمس
للحديث والجماع والوتر واجب ليس منها وفرضت في الأصل ركعتين ركعتين إلا المغرب
فاقرت في السفر وزيدت في الحضرة في الفجر وحكمة افتراضها شكر المنعم وسببها الاصل
خطاب الله تعالى الأزلي والأوقات أسباب ظاهر أيسر أو شروطها استعمالها وحكمها سقوط
الواجب ونيل الثواب وأركانها استعمالها وصفتها ما فرض أو واجب أو سنة استعمالها مفصلة
إن شاء الله تعالى (يشترط لفرضيتها) أى لتكليف الشخص بها (ثلاثة أشياء إلا سلام)
لأنه شرط للخطاب بفروع الشريعة (والبلوغ) أى لا خطاب على صغير (والعقل) لا نعدام
التكليف بدونه (و) لكن (تؤمر بها الأولاد) إذا وصلوا في السن (لسبع سنين) وتضرب
عليها العشر بيد لا بخشبة (أى عصا كجريدة رفقا به وزجرا بحسب طاقته ولا يزيد على
ثلاث ضربات بيده قال صلى الله عليه وسلم مروا أولادكم بالصلاة لسبع واضربوهم عليها
لعشر وفرقوا بينهم في المضاجع (وأسبابها أوقاتها وتجب) أى يفترض فعلها (بأول الوقت
وجوباً موسعاً) فلا حرج حتى يضيق عن الأداء فيتوجه الخطاب حتماً ويأثم بالتأخير عنه
(والأوقات) للصلوات المفروضة (خمسة) أولها (وقت) صلاة (الصبح) الوقت مقدار
من الزمن مفروض لا مرماً (من) ابتداء (طلوع الفجر) لأمامة جبريل حين طلع الفجر
(الصادق) وهو الذي يطلع عرضاً منتشراً والكاذب يظهر طولاً ثم يغيب وقد أجمعت الأمة
على أن أوله الصبح الصادق وآخره (إلى قبيل طلوع الشمس) لقوله عليه السلام وقت
صلاة الفجر ما لم يطلع قرن الشمس الأول (و) ثانيها (وقت) صلاة (الظهر) من زوال
الشمس (عن بطن السماء بالاتفاق) ويمتد إلى وقت العصر وفيه روايتان عن الإمام في رواية
(إلى) قبيل (أن يصير ظل كل شيء مثليه) سوى في الزوال لتعارض الآثار وهو الصحيح

يشترط لفرضيتها
ثلاثة أشياء إلا سلام
والبلوغ والعقل
وتؤمر بها الأولاد
لسبع سنين
وتضرب عليها العشر
بيد لا بخشبة
وأسبابها أوقاتها
وتجب بأول الوقت
وجوباً موسعاً
والأوقات خمسة
وقت الصبح من
طلوع الفجر الصادق
إلى قبيل طلوع
الشمس ووقت
الظهر من زوال
الشمس إلى أن يصير
ظل كل شيء مثليه

وعليه جل المشايخ والمتون والرواية الثانية أشار إليها بقوله (أو مثله) مرة واحدة (سوى ظل الاستواء) فانه مستثنى على الروایتين والنفى بالهمز بوزن الشيء مانسخ بالعشي والظل مانسخته بالغداة (واختار الثاني الطحاوي وهو قول الصاحبين) أبي يوسف ومحمد لا مامة جبريل العصريه ولكن علمت ان أكثر المشايخ على اشتراط بلوغ الظل مثليه والاخذ به أحوط لبراءة الذمة بيقين اذ تقدم الصلاة عن وقتها لا يصح وتصح اذا خرج وقتها فكيف والوقت باق اتفاقا وفي رواية أسد اذا خرج وقت الظهر بصيرورة الظل مثله لا يدخل وقت العصر حتى يصير ظل كل شيء مثليه فينبهنا وقت مهمل فلا احتياط أن يصلي الظهر قبل أن يصير الظل مثله والعصر بعدم مثليه ليكون مؤديا بالاثاق كذا في المبسوط (و) أول وقت العصر من ابتداء الزيادة على المثل أو المثلين لما قدمناه من الخلاف (الى غروب الشمس) على المشهور لقوله صلى الله عليه وسلم من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر وقال الحسن بن زياد اذا اصفرت الشمس خرج وقت العصر وحمل على وقت الاختيار (و) أول وقت (المغرب منه) أي غروب الشمس (الى) قبيل (غروب الشفق الأحمر على المفتي به) وهو رواية عن الامام وعليها الفتوى وبها قال لقول ابن عمر الشفق الحمرة وهو مروي عن أكابر الصحابة وعليه اطلاق أهل اللسان ونقل رجوع الامام اليه (و) ابتداء وقت صلاة (العشاء والوتر منه) أي من غروب الشفق على الاختلاف الذي تقدم (الى) قبيل طلوع (الصبح) الصادق لاجماع السلف وحديث امامة جبريل لا ينفي ما وراء وقت امامته وقال صلى الله عليه وسلم ان الله زادكم صلاة ألا وهي الوتر فصلوها ما بين العشاء الاخرة الى طلوع الفجر (ولا يقدم) صلاة (الوتر على) صلاة (العشاء) لهذا الحديث و (للترتيب اللازم) بين فرض العشاء وواجب الوتر عند الامام (ومن لم يجد وقتها) أي العشاء والوتر (لم يجبا عليه) بأن كان في بلد كبلغار بأقصى المشرق يطلع فيها الفجر قبل مغيب الشفق في أقصر ليالي السنة لعدم وجود السبب وهو الوقت وليس مثل اليوم الذي كسنة من أيام الدجال للامرفيه بتقدير الاوقات وكذا الآجال في البيع والاجارة والصوم والحج والعدة كما بسطناه في صل هذا المختصر والله الموفق (ولا يجمع بين فرضين في وقت) اذ لا تصح التي قدمت عن وقتها ولا يحل تأخير الوقتية الى دخول وقت آخر (بعذر) كسفر ومطر وحمل المروي في الجمع على تأخير الاولى الى قبيل آخر وقتها وعند فراغ دخول وقت الثانية فصلاها فيه (الا في عرفة للحاج) لا لغيرهم (بشرط) أن يصلي الحاج مع (الامام الاعظم) أي السلطان أو نائبه كلاما من الظهر والعصر ولو سبق فيهما (و) بشرط (الاحرام) بحج لا عمرة حال صلاة كل من الظهر والعصر ولو أحرم بعد الزوال

أو مثله سوى ظل
الاستواء واختار
الثاني الطحاوي
وهو قول الصاحبين
ووقت العصر من
ابتداء الزيادة على
المثل أو المثلين الى
غروب الشمس
والمغرب منه الى
غروب الشفق
الأحمر على المفتي به
والعشاء والوتر منه
الى الصبح ولا
يقدّم الوتر على العشاء
للترتيب اللازم ومن
لم يجد وقتها لم يجبا
عليه ولا يجمع بين
فرضين في وقت
بعذر الا في عرفة
للحاج بشرط الامام
الاعظم والاحرام

في الصحيح وصحة الظهر فلو تبين فسادها أعاد في عيد العصر إذا دخل وقته المعتاد فهذه أربعة شروط الصحة لجمع عند الإمام وعندهما يجمع الحاج ولو منفردا قال في البرهان وهو الاظهر (فيجمع) الحاج (بين الظهر والعصر جمع تقديم) في ابتداء وقت الظهر بمسجد مرة كما هو العادة فيه بأذان واحد واقامتين ليتنبه للجمع ولا يفصل بينهما بناقلة ولا سنة الظهر (ويجمع) الحاج (بين المغرب والعشاء) جمع تأخير فيصليهما (بمزدلفة) بأذان واحد واقامة واحدة لعدم الحاجة للتنبيه بدخول الوقتين ولا يشترط هنا سوى المكان والاحرام (ولم تجز المغرب في طريق مزدلفة) يعني الطريق المعتاد للعامة لقوله صلى الله عليه وسلم للذي رآه يصلي المغرب في الطريق الصلاة أمامك فإن فعل ولم يعده حتى طلع الفجر أو خاف طلوعه صح (و) لما بين أصل الوقت بين المستحب منه بقوله (يستحب الاسفار) وهو التأخير الاضاعة (بالفجر) بحيث لو ظهر فسادها أعادها بقراءة مسنونة قبل طلوع الشمس لقوله صلى الله عليه وسلم أسفروا بالفجر فانه أعظم للأجر وقال عليه السلام نوروا بالفجر يبارك لكم ولان في الاسفار تكثير الجماعة وفي التغليس تقليلها وما يؤدي الى التكثير أفضل وليسهل تحصيل ما ورد عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى الفجر في جماعة ثم قعد يذكر الله تعالى حتى تطلع الشمس ثم صلى ركعتين كانت له كأجر حجة تامة وعمره تامة حديث حسن وقال صلى الله عليه وسلم من قال دبر صلاة الصبح وهو ثمان رجلية قبل أن يتكلم لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير عشر مرات كتب له عشر حسنات ومحى عنه عشر سيئات ورفع له عشر درجات وكان يومه ذلك في حرز من كل مكروه وحرس من الشيطان ولم يتبع بذنوب أن يدركه في ذلك اليوم الا الشرك بالله تعالى قال الترمذي هذا حديث حسن وفي بعض النسخ حسن صحيح ذكره النووي وقال صلى الله عليه وسلم من مكث في مصلاه بعد الفجر الى طلوع الشمس كان كمن أعتق أربع رقاب من ولد اسمعيل وقال عليه السلام من مكث في مصلاه بعد العصر الى غروب الشمس كان كمن أعتق ثمان رقاب من ولد اسمعيل وزاد الثواب لا تنظار فرض وفي الاول لنفل والاسفار بالفجر مستحب سفر او حضرا (للرجال) لا في مزدلفة للحاج فان التغليس لهم أفضل لو اوجب الوقوف بعده بها كما هو في حق النساء دائما لانه أقرب للستر وفي غير الفجر الانتظار الى فراغ الرجال عن الجماعة (و) يستحب (الابراد بالظهر في الصيف) في كل البلاد لقوله صلى الله عليه وسلم أبردوا بالظهر فان شدة الحر من فيح جهنم والجمعة كالظهر (و) يستحب (تعجيله) أي الظهر (في الشتاء) وفي الربيع والخريف لانه عليه السلام كان يعجل الظهر بالبرد (الافى يوم غيم) خشية وقوعه قبل

فيجمع بين الظهر
والعصر جمع تقديم
ويجمع بين المغرب
والعشاء بمزدلفة ولم
تجز المغرب في طريق
مزدلفة ويستحب
الاسفار بالفجر
للرجال والابراد
بالظهر في الصيف
وتعجيله في الشتاء
الافى يوم غيم

وقته (فيؤخر) استحبابا (فيه) أي يوم الغيم اذ لا كراهة في وقته فلا يضر تأخير (و) يستحب (تأخير) صلاة (العصر) صيفا وشتاء لأنه عليه الصلاة والسلام كان يؤخر العصر مادامت الشمس بيضاء نقية وليتمكن من النقل قبله (ما لم تتغير الشمس) بذهاب ضوءها فلا يتخيره البصر هو الصحيح والتأخير إلى التغير مكروه كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تلك صلاة المنافقين ثلاثا يجلس أحدكم حتى لو اصفرت الشمس وكانت بين قرني الشيطان ينقر كنفه الديك لا يذكر الله الا قليلا ولا يباح التأخير لمرض وسفر (و) يستحب (تعجيله) أي العصر (في يوم الغيم) مع تيقن دخولها خشية الوقت المكروه (و) يستحب (تعجيل) صلاة (المغرب) صيفا وشتاء ولا يفصل بين الاذان والاقامة فيه الا بقدر ثلاث آيات أو جلسة خفيفة لصلاة جبريل عليه السلام بالنبي صلى الله عليه وسلم باول الوقت في اليومين وقال عليه الصلاة والسلام ان أمتي لن يزالوا بخير ما لم يؤخروا المغرب إلى اشتباك النجوم مضاهاة لليهود فكان تأخيرها مكروها (الا في يوم غيم) والا من عذر سفر أو مرض وحضور مائدة والتأخير قليلا لا يكره وتقدم المغرب ثم الجنازة ثم سنة المغرب وانما يستحب في وقت الغيم عدم تعجيلها خشية وقوعها قبل الغروب لشدة الالتباس (فتؤخر فيه) حتى يتيقن الغروب (و) يستحب (تأخير) صلاة (العشاء إلى ثلث الليل) الاول في رواية الكنز وفي القدوري إلى ما قبل الثلث قال صلى الله عليه وسلم لولا أن أشق على أمتي لأخرت العشاء إلى ثلث الليل أو نصفه وفي مجمع الروايات التأخير إلى النصف مباح في الشتاء لمعارضته دليل النذب وهو قطع السمر المنهي عنه دليل الكراهة وهو تقليل الجماعة لأنه قلما يقوم الناس إلى نصف الليل فتعارضت الاباحة والتأخير إلى ما بعد النصف مكروه لسلامة دليل الكراهة عن المعارض والكراهة تحريمية (و) يستحب (تعجيله) العشاء (في) وقت (الغيم) في ظاهر الرواية لما في التأخير من تقليل الجماعة لمظنة المطر والظلمة وقيدنا السمر بالمنهي عنه وهو ما فيه لغو أو يفوت قيام الليل أو يؤدي إلى تفويت الصبح وأما إذا كان السمر لمهمة أو قراءة القرآن وذكر وحكايات الصالحين ومذاكرة فقه وحديث مع ضيف فلا بأس به والنهي ليكون ختم الصحيفة بعبادة كما بدئت بها ليمحي ما بينهما من الزلات ان الحسنات يذهبن السيئات (و) يستحب (تأخير) صلاة (الوتر) ضد الشفع بسكون التاء وفتح الواو وكسرها (إلى) قيل (آخر الليل لمن يثق بالاتباه) وأن لا يوتر قبل النوم لقوله صلى الله عليه وسلم من خاف أن لا يقوم آخر الليل فليوتر أوله ومن طمع أن يقوم آخر الليل فليوتر آخره فان صلاة الليل مشهودة وذلك أفضل وسند كراهة الخلاف في وتره ضبان

﴿فصل﴾ في الاوقات المكروهة (ثلاثة أوقات لا يصح فيها شيء من الفرائض والواجبات

فيؤخر فيه وتأخير
العصر ما لم تتغير
الشمس وتعجيله في
يوم الغيم وتعجيل
المغرب الا في يوم
غيم فتؤخر فيه
وتأخير العشاء إلى
ثلث الليل وتعجيله
في الغيم وتأخير الوتر
إلى آخر الليل لمن
يثق بالاتباه

﴿فصل﴾

ثلاثة أوقات لا يصح
فيها شيء من الفرائض
والواجبات

التي لزمتم في الذمة قبل دخولها) أي الاوقات المكرهة أولها (عند طلوع الشمس الى أن ترتفع) وتبيض قدر رمح أو رحين (و) الثاني (عند استوائها) في بطن السماء (الى أن تزول) أي تميل الى جهة المغرب (و) الثالث (عند اصفرارها) وضعفها حتى تقدر العين على مقابلتها (الى أن تغرب) لقول عقبة بن عامر رضي الله عنه ثلاثة أوقات نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نصلي فيها وأن نقيم موتانا عند طلوع الشمس حتى ترتفع وعند زوالها حتى تزول وحين تضيق للغروب حتى تغرب رواه مسلم والمراد بقوله أن نقيم صلاة الجنائز إذا دفن غير مكره فكنى به عنها للملازمة بينهما وقد فسر بالسنة نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نصلي على موتانا عند ثلاث طلوع الشمس الخ وإذا أشرقت الشمس وهو في صلاة الفجر بطأت فلا ينتقض وضوؤه بالقهقهة بعده وعلى أنها تنقلب فلا يبطل بالقهقهة ولا تنهى كسالى العوام عن صلاة الفجر وقت الطلوع لانهم قد يتركونها بالمرة والصحة على قول مجتهد أولى من الترك (ويصح أداء ما وجب فيها) أي الاوقات الثلاثة لكن (مع الكراهة) في ظاهر الرواية (كجنازة حضرت وسجدة آية تليت فيها) وناقلة شرع فيها أو نذر أن يصلي فيها فيقطع ويقضى في كامل في ظاهر الرواية فان مضى عليها صبح (كما صبح عصر اليوم) بادائه (عند الغروب) لبقاء سببه وهو الجزء المتصل به الاداء من الوقت (مع الكراهة) للتأخير المنهى عنه لاندات الوقت بخلاف عصر مضى للزومه كاملاً بخروج وقته فلا تؤدي في ناقص (والاوقات الثلاثة) المذكورة (يكره فيها النافلة كراهة تحريم ولو كان لها سبب كالمندور وركعتي الطواف) وركعتي الوضوء وتحية المسجد والسنن الزواتب وفي مكة وقال أبو يوسف لا تكره النافلة حال الاستواء يوم الجمعة لانه استثنى في حديث عقبة (ويكره التنفل بعد طلوع الفجر بأكثر من سنه) قبل أداء الفرض لقوله صلى الله عليه وسلم ليبلغ شاهدكم غائبكم ألا صلاة بعد الصبح الا ركعتين وليكون جميع الوقت مشغولاً بالفرض حكماً ولذا تخفف قراءة سنة الفجر (و) يكره التنفل (بعد صلاة) أي فرض الصبح (و) يكره التنفل (بعد صلاة) فرض (العصر) وان لم تتغير الشمس لقوله عليه السلام لا صلاة بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس ولا صلاة بعد صلاة الفجر حتى تطلع الشمس رواه الشيخان والنهي بمعنى في غير الوقت وهو جعل الوقت كالمشغول فيه بفرض الوقت حكماً وهو أفضل من النفل الحقيقي فلا يظهر في حق فرض يقضيه وهو المفاد بمفهوم المتن (و) يكره التنفل (قبل صلاة المغرب) لقوله صلى الله عليه وسلم بين كل أذانين صلاة ان شاء الا المغرب قال الخطابي يعني الاذان والاقامة (و) يكره التنفل (عند خروج الخطيب) من خلوته وظهوره (حتى يفرغ من الصلاة) للنهي عنه سواء فيه خطبة الجمعة والعيد والحج والنكاح

التي لزمتم في الذمة قبل دخولها عند طلوع الشمس الى أن ترتفع وعند استوائها الى أن تزول وعند اصفرارها الى أن تغرب ويصح أداء ما وجب فيها مع الكراهة كجنازة حضرت وسجدة آية تليت فيها كما صبح عصر اليوم عند الغروب مع الكراهة والافات الثلاثة يكره فيها النافلة كراهة تحريم ولو كان لها سبب كالمندور وركعتي الطواف ويكره التنفل بعد طلوع الفجر بأكثر من سنه وبعد صلاته وبعد صلاة العصر وقبل صلاة المغرب وعند خروج الخطيب حتى يفرغ من الصلاة

والختم والكسوف والاستسقاء (و) يكره (عند الإقامة) لكل فرضة (الاسنة الفجر) إذا أمن فوت الجماعة (و) يكره التنفل (قبل) صلاة (العيد ولو) تنفل (في المنزل و) كذا (بعده) أي العيد (في المسجد) أي مصلّى العيد لا في المنزل في اختيار الجمهور لأنه صلى الله عليه وسلم كان لا يصلي قبل العيد شيئاً فإذا رجع إلى منزله صلى ركعتين (و) يكره التنفل (بين الجمعين في) جمع (عرفة) ولو بسنة الظهر (و) جمع (مزدلفة) ولو بسنة المغرب على الصحيح لأنه صلى الله عليه وسلم لم يتطوع بينهما (و) يكره (عند ضيق وقت المكتوبة) لتفويته الفرض عن وقته (و) يكره التنفل كالقصر حال (مدافعة) أحد (الخبثين) البول والغائط وكذا الريح (و) وقت (حضور طعام تتوقه نفسه و) عند حضور كل (ما يشغل البال) عن استحضر عظمة الله تعالى والقيام بحق خدمته (و) يخل بالخشوع في الصلاة بلا ضرورة لا إدخال النقص في المؤدى والله الموفق عنه

﴿باب الاذان﴾

لما ذكر الاوقات التي هي أسباب ظاهرة واعلام على نعمة الله تعالى وإيجابه الغيبي ذكر الاذان الذي هو اعلام بدخولها وقدم السبب على العلامة لقربه ولان الاوقات اعلام في حق الخواص والاذان اعلام في حق العوام والكلام فيه من جهة ثبوتة وتسميته وأفضليته وتفسيره لغة وشرعية وسبب مشروعيته وسببه وشرطه وحكمه وركنه وصفته وكيفية محل شرع فيه ووقته وما يطلب من سامعه وما أعد من الثواب لفاعله فثبوتة بالكتاب والسنة وتسميته أذانا لانه من باب التفعيل واختلف في أفضليته عندنا والامامة أفضل منه ومعناه لغة الاعلام وشرعية اعلام مخصوص وسبب مشروعيته مشاوراة الصحابة في علامة يعرفون بها وقت الصلاة مع النبي صلى الله عليه وسلم وشرع في السنة الاولى من الهجرة وقيل في الثانية في المدينة المنورة وسببه دخول الوقت وهو شرط له ومنه كونه باللفظ العربي على الصحيح من عاقل وشرط كماله كون المؤذن صالحا عالما بالوقت طاهرا متفقدا أحوال الناس زاجرا من تخلف عن الجماعة صيتا بمكان يرتفع مستقبلا وحكمه لزوم اجابته بالفعل والقول وركنه الالفاظ المخصوصة وصفته سنة مؤكدة وكيفية الترسل ووقته أوقات الصلاة ولو قضاء ويطالب من سامعه الاجابة بالقول كالقول وسند كبريان الالفاظ ومعانيها وثوابه (سن الاذان) فليس بواجب على الاصح لعدم تعليمه الاعرابي (و) كذا (الإقامة سنة مؤكدة) في قوة الواجب لقول النبي صلى الله عليه وسلم إذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم وللمداومة عليها (للفرائض) ومنها الجمعة فلا يؤذن لعيد

وعند الإقامة الاسنة
الفجر وقبل العيد ولو
في المنزل وبعده في
المسجد وبين الجمعين
في عرفة ومزدلفة
وعند ضيق وقت
المكتوبة ومدافعة
الخبثين وحضور
طعام تتوقه نفسه وما
يشغل البال ويخل
بالخشوع
﴿باب الاذان﴾
سن الاذان والإقامة
سنة مؤكدة للفرائض

واستسقاء وجنازة وتر فلا يقع أذان العشاء للوتر على الصحيح (ولو) صلى الفرائض (منفردا) بفلاة فانه يصلي خلفه جند من جنود الله (أداء) كان (أو قضاء سفر أو حضرا) كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم (للرجال وكرها) أي الاذان والاقامة (للنساء) لما روى عن ابن عمر من كراهتهما لهن (و) أشار إلى ضبط ألفاظه بقوله (يكبر في أوله أربعين) في ظاهر الرواية وروى الحسن مرتين ويحزم الرأى في التكبير ويسكن كلمات الاذان والاقامة في الاذان حقيقة وينوي الوقف في الاقامة لقوله صلى الله عليه وسلم الاذان جزم والاقامة جزم والتكبير جزم أي لا فتتاح الصلاة (ويثنى تكبير آخره) عودا للتعظيم (كباقي ألفاظه) وحكمة التكرير تعظيم شأن الصلاة في نفس السامعين (ولا ترجيع في) كلمتي (الشهادتين) لان بلالا رضى الله عنه لم يرجع وهو أن يخفض صوته بالشهادتين ثم يرجع في رفعه بهما (والاقامة مثله) لفعل الملك النازل (ويزيد) المؤذن (بعد فلاح الفجر) قوله (الصلاة خير من النوم) يكررها (مرتين) لان النبي صلى الله عليه وسلم أمر به بلالا رضى الله عنه وخص به الفجر لانه وقت نوم وغفلة (ويزيد) بعد فلاح الاقامة قد قامت الصلاة (وكررها) (مرتين) كما فعله الملك (ويتمهل) يترسل (في الاذان) بالفصل بسكتة بين كل كلمتين (ويسرع) أي يحذر (في الاقامة) للامر بهما في السنة (ولا يجزئ) الاذان (بالفارسية) المراد غير العربي (وان علم أنه أذان في الاظهر) لو روده بلسان عربي في أذان الملك النازل (ويستحب أن يكون المؤذن صالحا) أي متقيا لانه أمين في الدين (عالما بالسنة) في الاذان (و) عالما بدخول (أوقات الصلاة) لتصحیح العبادة (و) أن يكون (على وضوء) لقوله صلى الله عليه وسلم لا يؤذن الا متوضي (مستقبل القبلة) كما فعله الملك النازل (الا أن يكون راكبا) لضرورة سفر ووحل ويكره في الحضرة كباقي ظاهر الرواية (و) يستحب (أن يجعل أصبعيه في أذنيه) لقوله صلى الله عليه وسلم لبلال رضى الله عنه اجعل أصبعيك في أذنيك فانه أرفع لصوتك وقال صلى الله عليه وسلم لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا انس ولا شيء الا شهد له يوم القيامة ويستغفر له كل رطب ويابس سمعه (و) يستحب (أن يحول وجهه يمينا بالصلاة ويسارا بالفلاح) ولو كان وحده في الصحيح لانه سنة الاذان (ويستدير في صومعته) ان لم يتم الاعلام بتحويل وجهه (ويفصل بين الاذان والاقامة) لكرهه وصلهما (بندرا محض) القوم (الملازمون للصلاة) للامر به (مع مراعاة الوقت المستحب و) يفصل بينهما (في المغرب بسكتة) هي (قدر قراءة ثلاث آيات قصار) أو آية طويلة (أو) قدر (ثلاث خطوات) أو أربع (ويثوب) بعد الاذان في جميع الاوقات لظهور التواني في الامور

آخره كباقي ألفاظه ولا ترجيع في الشهادتين والاقامة مثله ويزيد بعد فلاح الفجر الصلاة خير من النوم مرتين وبعد فلاح الاقامة قد قامت الصلاة مرتين ويتمهل في الاذان ويسرع في الاقامة ولا يجزئ بالفارسية وان علم انه أذان في الاظهر ويستحب أن يكون المؤذن صالحا عالما بالسنة وأوقات الصلاة وعلى وضوء مستقبل القبلة الا أن يكون راكبا وأن يجعل أصبعيه في أذنيه وأن يحول وجهه يمينا بالصلاة ويسارا بالفلاح ويستدير في صومعته ويفصل بين الاذان والاقامة بقدر ما يحضر الملازمون

الدينه في الاصح وشويب كل بلد بحسب ما تعارفه أهلها (كقوله) أى المؤذن (بعد الاذان الصلاة الصلاة يا مصلين) قوموا الى الصلاة (ويكره التلحين) وهو التطريب والخطأ في الأعراب وأما تحسين الصوت بدونه فهو مطلوب (و) يكره (اقامة المحدث وأذانه) لما روينا ولما فيه من الدعاء لما لا يحجب بنفسه واتبعت هذه الرواية لموافقها نص الحديث وان صحح عدم كراهة أذان المحدث (و) يكره (أذان الجنب) رواية واحدة كاقامته (و) يكره بل لا يصح أذان (صبي لا يعقل) وقيل والذي يعقل أيضا لما روينا (ومجنون) ومعتوه (وسكران) لنفسه وعدم تمييزه بالحقيقة (و) أذان (امرأة) لأنها ان خفضت صوتها أخلت بالاعلام وان رفعت ارتكبت معصية لانه عورة (و) أذان (فاسق) لان خبره لا يقبل في الديانات (و) أذان (قاعد) لمخالفة صفة الملك النازل الانفسه (و) يكره (الكلام في خلال الاذان) ولو برد السلام (و) يكره الكلام (في الاقامة) لتفويت سنة الموالاة (ويستحب اعادته) أى الاذان بالكلام فيه لان تكرار مشروع كما في الجمعة (دون الاقامة ويكرهان) أى الاذان والاقامة (لظهر يوم الجمعة في مصر) لمن فاتتهم الجمعة كجماعتهم مثل المسجونين (و) يؤذن للفائتة و يقيم) كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم في الفجر الذي قضاه غداة ليلة التعريس (وكذا) يؤذن و يقيم (لاولى القوائت) والا. كمل فعلهما في كل منهما كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم حين شغله الكفار يوم الاحزاب عن أربع صلوات الظهر والعصر والمغرب والعشاء فقضاهن مرتبا على الولاء وأمر بلالا أن يؤذن و يقيم لكل واحدة منهن (وكره ترك الاقامة دون الاذان في البواقي) من القوائت فلا يكره ترك الاذان في غير الاولى (ان اتحد مجلس القضاء) لمخالفة فعل النبي صلى الله عليه وسلم لا تفارق الروايات على أنه أتى بالاقامة في جميع التي قضاهما وفي بعض الروايات اقتصر على ذكر الاقامة فيما بعد الاولى (واذا سمع المسنون منه) أى الاذان وهو مالا لحن فيه ولا تلحين (أمسك) حتى عن التلاوة ليجيب المؤذن ولو في المسجد وهو الافضل وفي القوائت يعضى على قراءته ان كان في المسجد وان كان في بيته فكذلك ان لم يكن أذان مسجده فاذا كان يتكلم في الفقه والاصول يجب عليه الاجابة واذا سمعه وهو يمشى فالاولى أن يقف ويحجب واذا تعدد الاذان يحجب الاول ولا يحجب في الصلاة ولو جنازة وخطبة وسماعها وتعلم العلم وتعليمه والا كل والجماع وقضاء الحاجة ويحجب الجنب لا الحائض والنفساء لعجزهما عن الاجابة بالفعل (و) صفة الاجابة أن يقول كما (قال) مجيبا له فيكون قوله (مثله) أى مثل ألفاظ المؤذن (و) لكن (حوقل) أى قال لا حول ولا قوة الا بالله أى لا حول لنا عن معصية ولا قوة لنا على طاعة الا بفضل الله (في) سماعه (الجيعلتين) هما على الصلاة حتى على الفلاح كما ورد لانه لو قال مثلها صار

كقوله بعد الاذان الصلاة الصلاة يا مصلين ويكره التلحين واقامة المحدث وأذانه وأذان الجنب وصبي لا يعقل ومجنون وسكران وامرأة وفاسق وقاعد والكلام في خلال الاذان وفي الاقامة ويستحب اعادته دون الاقامة ويكرهان لظهر يوم الجمعة في مصر ويؤذن للفائتة و يقيم وكذا اولى القوائت وكره وترك الاقامة دون الاذان في البواقي ان اتحد مجلس القضاء واذا سمع المسنون منه أمسك وقال مثله وحوقل في الجيعلتين

كالستهزي لأن من حكى لفظاً لا مربوئى كان مستهزئاً به بخلاف باقى الكلمات لانه ثناء
والدعاء مستجاب بعد اجابته بمثل ما قال (و) فى اذان الفجر (قال) المجيب (صدقت
وبررت) بفتح الراء الاول وكسرهما (أو) يقول (ما شاء الله) كان وما لم يشأ لم يكن (عند قول
المؤذن) فى اذان الفجر (الصلاة خير من النوم) تحاشياً عما يشبه الاستهزاء واختلف أئمتنا فى
حكم الاجابة بعضهم صرح بوجوبها وصرح بعضهم باستحبابها (ثم دعا) المجيب والمؤذن
(بالوسيلة) بعد صلاته على النبي صلى الله عليه وسلم عقب الاجابة (فيقول) كما رواه جابر
رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم من قال حين يسمع النداء (اللهم رب هذه الدعوة
التامة والصلاة القائمة آت محمد الوسيلة والفضيلة وابعثه مقام محمود الذى وعدته) حلت
له شفاعتى يوم القيامة وعن ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا سمع
المؤذن ققولا مثل ما يقول ثم صلوا على صلاة فانه من صلى على صلاة صلى الله عليه بها عشرا
ثم سلوا الله الى الوسيلة فانه منزلة فى الجنة لا تنبغى الا لعبدة مؤمن من عباد الله وأرجو أن أكون
أنا هو فمن سأل الى الوسيلة حلت له الشفاعة * اعلم أن من هذه المنزلة تنفر ع جميع الجنات
وهى جنة عدن دار المقامة ولها شعبة فى كل جنة من الجنان من تلك الشعبة يظهر محمد صلى الله
عليه وسلم لاهل تلك الجنة وهى فى كل جنة أعظم منزلة فيها جعلنا الله من القارئين بشفاعته
ومجاورته فى دار كرامته

وقال صدقت
وبررت أو ما شاء
الله عند قول المؤذن
الصلاة خير من النوم
ثم دعا بالوسيلة
فيقول اللهم رب
هذه الدعوة التامة
والصلاة القائمة
آت محمد الوسيلة
والفضيلة وابعثه
مقاماً محموداً الذى
وعده

﴿ باب شروط الصلاة وأركانها ﴾

جمعنا بينهما للتيقظ لما تصح به الصلاة الشروط جمع شرط بسكون الراء والاشراط جمع
شرط بفتحها وهما العلامة وفى الشريعة هو ما يتوقف على وجوده الشئ وهو خارج عن
ماهيته والاركان جمع ركن وهو فى اللغة الجانب الاقوى وفى الاصطلاح الجزء الذاتى الذى
تتركب الماهية منه ومن غيره وقد أردنا تنبيه العابد فقلنا (لا بد لصحة الصلاة من سبعة
وعشرين شياً) ولا حصر فيها ومن اقتصر على ذكر الشروط الستة الخارجة عن الصلاة
وعلى الستة الاركان الداخلة فيها أراد التقريب والا فالصلى يحتاج الى ما ذكرناه بزيادة فأردنا
به بيان ما اليه الحاجة من شرط صحة الشروع والدوام على صحتها وكما افروض وعبر بلفظ
الشئ الصادق بالشرط والركن من الشروط (الطهارة من الحدث) الا صغر والا كبر
والحيض والنفاس لآية الوضوء والحدث لغة الشئ الحادث وشرعاً مانعية شرعية تقوم
بالاعضاء الى غاية وصول المزبل لها (و) منها (طهارة الجسد والثوب والمكان) الذى يصلى
عليه فلو بسط شيئاً رقيقاً يصلح ساتراً للورة وهو ما لا يرى منه الجسد جازت صلاته وان

﴿ باب شروط
الصلاة وأركانها ﴾
لا بد لصحة الصلاة
من سبعة وعشرين
شياً الطهارة من
الحدث وطهارة
الجسد والثوب
والمكان

كانت النجاسة رطبة فألقى عليها لبداء أو ثني ما ليس ثخيناً أو كبسها بالتراب فلم يجدر بـ
النجاسة جازت صلاته وإذا أمسك حبلاً مربوطاً به نجاسة أو بقي من عمامته طرف طاهر
ولم يتحرك الطرف النجس بحركته صحت والا فلا كالأصاب رأسه خيمة نجاسة
وجلس صغير يستمسك في حجر المصلي وطير متنجس على رأسه لا يبطل الصلاة إذا لم
تنفصل منه نجاسة مانعة لأن الشرط الطهارة (من نجس غير معفوف عنه) وتقدم بيانه (حتى)
انه يشترط طهارة (موضع القدمين) فتبطل الصلاة بنجس مانع تحت أحدهما أو بجمعه
فهما تقديراً في الاصح وقيامه على قدم صحيح مع الكراهة وانتقاله عن مكان طاهر لنجس
ولم يمكث به مقدار ركن لا تبطل به وان مكث قدره بطلت على المختار (و) منها طهارة موضع
(اليدين والركبتين) على الصحيح لا افتراض السجود على سبعة أعظم واختاره الفقيه أبو
الليث وأنكر ما قيل من عدم افتراض طهارة موضعها ولان رواية جواز الصلاة مع نجاسة
موضع الكفين والركبتين شاذة (و) منها طهارة موضع (الجهة على الاصح) من الرأيتين
عن أبي حنيفة وهو قولهما رحمهم الله ليتحقق السجود عليها لان الفرض وان كان يتأدى
بمقدار الرتبة على القول المرجوح يصير الوضع معدوماً بحكم وجوده على النجس ولو أعاده
على طاهر في ظاهر الرواية ولا يمنع نجاسة في محل أنفه مع طهارة باقي الحال بالاتفاق لان
الأنف أقل من الدرهم ويصير كانه اقتصر على الجهة مع الكراهة وطهارة المكان ألزم من
الثوب المشروط نصاً بالدلالة اذ لا وجود للصلاة بدون مكان وقد توجد بدون ثوب ولا
يضر وقوع ثوبه على نجاسة لا تعلق به حال سجوده (و) منها (ستر العورة) للاجماع على
افتراضه ولو في ظلمة والشرط سترها من جوانبه على الصحيح (ولا يضر نظرها من جيبه)
في قول عامة المشايخ (و) لا يضر لو نظرها أحد من (أسفل ذيله) لان التكليف لمنعه فيه
خرج والثوب الحرير والمغصوب وأرض الغير تصح فيها الصلاة مع الكراهة وسند كره
المستحب أن يصلي في ثلاثة ثياب من أحسن ثيابه قميص وازار وعمامة ويكره في ازار مع
القدرة عليها (و) منها (استقبال القبلة) الاستقبال من قبلت المشية الوادي بمعنى قابله
وليست السين للطلب لان الشرط المقابلة لا طلبها وهو شرط بالكتاب والسنة واجماع
المراد منها بقعتها لا البناء حتى لو نوى بناء الكعبة لا يجوز الا أن يزيد به جهة الكعبة وان
نوى الحراب لا يجوز (فالملكى المشاهد) للكعبة (فرضه اصابة عينها) اتفاقاً لقدرة عليه
يقينا (و) الفرض (لغير المشاهد) اصابة (جهتها) أى الكعبة هو الصحيح ونية
القبلة ليست بشرط والتوجه اليها يغنيه عن النية هو الاصح وجهتها هي التي اذا
توجه اليها الا انسان يكون مسامتا للكعبة أو هوأها تحقيقاً أو تقر بيا ومعنى التحقيق أنه لو

من نجس غير معفوف عنه
حتى موضع القدمين
واليدين والركبتين
والجهة على الاصح
وستر العورة ولا
يضر نظرها من
جيبه وأسفل ذيله
واستقبال القبلة
فالملكى المشاهد
فرضه اصابة عينها
ولغير المشاهد جهتها

فرض خط من تلقاء وجهه على زاوية قائمة الى الافق يكون ماراً على الكعبة أو هوائها ومعنى
 التقريب أن يكون ذلك منحرفاً عن الكعبة أو هوائها انحرافاً لا نزول به المقابلة بالكلية بأن
 يبقى شيء من سطح الوجه مسامتها أو هوائها وغير المشاهد أصابة جهتها البعيد والقريب
 سواء (ولو بمكة) وحال بينهما وبين الكعبة بناء أو جبل (على الصحيح) كما في الدراية
 والتجنيس (و) من الشروط (الوقت) للفرائض الخمس بالكتاب والسنة والجماع وقد
 نص على اشتراطه في عدة من المعتمدات وقد ترك ذكر الوقت في باب شروط الصلاة في
 عدة من المعتمدات كالقدوري والمختار والهداية والكنز مع بيانهم الاوقات ولا أعلم سر
 عدم ذكرهم له وان كان يتصف بأنه سبب للاداء وظرف للمؤدى وشرط للوجوب كما هو
 مقرر في محله (و) يشترط (اعتقاد دخوله) لتكون عبادته بنية جازمة لأن الشاك ليس بجازم
 حتى لو صلى وعنده أن الوقت لم يدخل فظهر أنه كان قد دخل لا تجزئه لأنه لما حكم بفساد
 صلاته بناء على دليل شرعي وهو تحريمه لا ينقلب جائزاً اذا ظهر خلافه ويخاف عليه في دينه
 (و) تشترط (النية) وهي الارادة الجازمة لتمييز العبادة عن العادة ويتحقق الاخلاص فيها
 لله سبحانه وتعالى (و) تشترط (التحرية) وايستركنا وعليه عامة المشايخ المحققين على
 الصحيح والتحريم جعل الشيء محرماً والهاء لتحقيق الاسمية وسمى التكبير للافتتاح أو
 ما قام مقامه تحرية لتحريمه الاشياء المباحة خارج الصلاة وشرطت بالكتاب والسنة
 والجماع ويشترط لصحة التحريم اثنا عشر شرطاً ذكرت منها سبعة متناوياً بالباقي شرحاً
 فالاول من شروط صحة التحريم أن توجد مقارنة للنية حقيقة أو حكماً (بلا فاصل) بينها وبين
 النية بأجنبي يمنع الاتصال للجماع عليه كالاكل والشرب والكلام فأما المشي للصلاة
 والوضوء فليس مانعاً (و) الثاني من شروط صحة التحريم (الانتيان بالتحريم قائماً) أو منحنياً
 قليلاً (قبل) وجود (انحنائه) بما هو أقرب (للكوع) قال في البرهان لو أدرك الامام راكعاً
 فحنى ظهره ثم كبر ان كان الى القيام أقرب صح الشروع ولو أراد به تكبير الركوع وتلغويته
 لأن مدرك الامام في الركوع لا يحتاج الى تكبير مرتين خلافاً لبعضهم وان كان الى
 الركوع أقرب لا يصح الشروع (و) الثالث منها (عدم تأخير النية عن التحريم) لأن
 الصلاة عبادة وهي لا تتجزأ فملم ينوها لا تقع عبادة ولا حرج في عدم تأخيرها بخلاف
 الصوم وهو صادق بالمقارنة والتقدم والافضل بالمقارنة الحقيقية للاحتياط خروجاً من
 الخلاف وإيجادها بعد دخول الوقت مراعاة للركنية (و) الرابع منها (النطق بالتحريم
 بحيث يسمع نفسه) بدون صمم ولا يلزم الاخرس تحريك لسانه على الصحيح وغير
 الاخرس يشترط سماعه نطقه (على الاصح) كما قاله شمس الائمة الحلواني وأكثر المشايخ

ولو بمكة على
 الصحيح والوقت
 واعتقاد دخوله
 والنية والتحرية بلا
 فاصل والانتيان
 بالتحريم قائماً قبل
 انحنائه للركوع
 وعدم تأخير النية
 عن التحريم والنطق
 بالتحريم بحيث
 يسمع نفسه على
 الاصح

على أن الصحيح أن الجهر حقيقة أن يسمع غيره والمخافتة أن يسمع نفسه وقال الهندواني
لا يجزئه ما لم تسمع أذناه ومن يقر به فالسمع شرط فيما يتعلق بالنطق باللسان التحريم والقراءة
السرية والتشهد والاذكار والتسمية على الذبيحة وجوب سجدة التلاوة والعناق
والطلاق والاستثناء واليمين والنذر والاسلام والايمان حتى لو أجرى الطلاق على قلبه
وحرك لسانه من غير تلفظ يسمع لا يقع وان صحح الحروف وقال الكرخي القراءة
تصحح الحروف وان لم يكن صوت بحيث يسمع والصحيح خلافه قال المحقق الكمال
ابن الهمام رحمه الله تعالى اعلم أن القراءة وان كانت فعل اللسان لكن فعله الذي هو كلام
والكلام بالحروف والحرف كيفية تعرض للصوت وهو أخص من النفس فان النفس
المعرض بالقرع فالجرف عارض للصوت لا للنفس فمجرد تصحيحها أي الحروف بلا
صوت ايماء الى الحروف بعضلات الخارج لا حروف فلا كلام انتهى * ومن متعلقات
القلب النية للاخلاص فلا يشترط لها النطق كالكفر بالنية قال الحافظ ابن قيم الجوزي
رحمه الله تعالى لم يثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بطريق صحيح ولا ضعيف أنه كان
يقول عند الافتتاح أصلي كذا ولا عن أحد من الصحابة والتابعين بل المنقول أنه كان صلى
الله عليه وسلم اذا قام الى الصلاة كبر وهذه بدعة اه وفي جمع الروايات التلفظ بالنية
كرهه البعض لان عمر رضي الله تعالى عنه أدب من فعله وأباحه بعض لما فيه من تحقيق عمل
القلب وقطع الوسوسة وعمر رضي الله تعالى عنه انما جزم من جهر به فأما المخافتة به فلا بأس
بها فن قال من مشايخنا ان التلفظ بالنية سنة لم يرد به سنة النبي صلى الله عليه وسلم بل سنة
بعض المشايخ لا اختلاف الزمان وكثرة الشواغل على القلوب فيما بعد من التابعين (و)
الخامس منها (نية المتابعة) مع نية أصل الصلاة (للمقتدى) أما النية المشتركة فلما تقدم وأما
الخاصة وهي نية الاقتداء فلما يلحقه من فساد صلاة امامه لانه بالالتزام فينوي فرض الوقت
والاقتداء بالامام فيه أو ينوي الشروع في صلاة الامام ولو نوى الاقتداء به لا غير قيل
لا يجزئه والاصح أنه يجوز لانه جعل نفسه تبعاً للامام مطلقاً والتبعية انما تتحقق اذا صار
مصلياً ما صلاه الامام وقيل متى انتظر تكبير الامام كفاه عن نية الاقتداء والصحيح انه
لا يصير مقتدياً بمجرد الا انتظار لانه متردد بين كونه للاقتداء أو بحكم العادة وينبغي أن لا يعين
الامام خشية بطلان الصلاة بظهور خلافه ولو ظنه زيدا فاذا هو عمرو لا يضر كما لو لم يخطر
بباله أنه زيد أو عمرو وقيدنا بالمقتدى لانه لا يشترط نية الامامة للرجال بل للنساء (و)
السادس من شروط صحة التحريم (تعين الفرض) في ابتداء الشروع حتى لو نوى فرضاً
وشرع فيه ثم نسي فظنه تطوعاً فأنه على ظنه فهو فرض مسقط وكذا عكسه يكون تطوعاً ولا

ونية المتابعة للمقتدى
وتعين الفرض

يشترط نية عدد الركعات ولا اختلاف تراحم القروض شرط تعيين ما يصليه كالظهر مثلاً
ولو نوى فرض الوقت صبح الا في الجمعة ولو جمع بين نية فرض ونقل صبح للفرض لقوته عند
أبي يوسف وقال محمد لا يكون داخل في شيء منهما للتعارض ولو نوى نافلة وجنزة فهي
نافلة ولو نوى مكتوبة وجنزة فهي مكتوبة (و) السابع منها (تعيين الواجب) أطلقه فشمّل
قضاء نفل أفسده والتذر والوتر وركعتي الطواف والعيدين لا اختلاف الاسباب وقالوا في
العيدين والوتر ينوي صلاة العيد والوتر من غير تقييد بالواجب للاختلاف فيه وفي سجود
السهو لا يجب التعيين في السجودات وفي التلاوة يعينها الدفع المزاحمة من سجدة الشكر
والسهو ﴿ تنبيه ﴾ لتقيم عدد شروط صحة التحريمة * الثامن كونها بلفظ العربية للقادر
عليها في الصحيح * التاسع أن لا يمد همزاً فيها ولا باءً كبيراً وشباع حركة الهاء من الجلالة
خطأ لغة ولا تفسد به الصلاة وكذا تنسكها * العاشر أن يأتي بحملة تامة من مبتدئ وخبر
* الحادي عشر أن يكون بذكر خالص لله * الثاني عشر أن لا يكون بالبسملة كما سيأتي
* الثالث عشر أن لا يحذف الهاء من الجلالة * الرابع عشر أن يأتي بالهاوي وهو الالف في
اللام الثانية فاذا حذف لم يصب * الخامس عشر أن لا يقرن التكبير بما يفسده فلا يصب
مشروعه لو قال الله أكبر العالم بالمعدوم والموجود أو العالم بأحوال الخلق لانه يشبه كلام الناس
ذكر هذا الأخير في البرازية وهذا مما من الله سبحانه بالابقاظ لجمعه ولم أره قبله مجموعاً فله
الحمد إذ انعامه وفضله ليس محصوراً ولا محظوراً ولا ممنوعاً (ولا يشترط التعيين في النفل)
ولو سنة الفجر في الاصبح وكذا التراويح عند صلاة المشايخ وهو الصحيح والاحتياط التعيين
فينوي مراعيها صفتها بالتراويح أو سنة الوقت (و) يفترض (القيام) وهو ركن متفق عليه في
الفرائض والواجبات وحد القيام أن يكون بحيث اذ مديده لا ينال ركبته وقوله (في غير
النفل) متعلق بالقيام فلا يلزم في النفل كما سئذ ذكره ان شاء الله تعالى (و) يفترض (القراءة)
ولا تكون الا بسماها كما تقدم لقوله تعالى فاقروا ما تيسر من القرآن وهي ركن زائد على قول
الجمهور لسقوطها بلا ضرورة عن المقتدى عندنا وعن المدرك في الركوع اجماعاً (و)
بالنص كانت القراءة فرضاً و (لو) قرأ (آية) قصيرة من كبة من كلمتين كقوله تعالى ثم نظر
في ظاهر الرواية وأما الآية التي هي كلمة كدها متان أو حرف ص ن ق أو حرفان حم طس
أو حروف حمسق كهيص فقد اختلف المشايخ والا صبح أنه لا تجوز بها الصلاة وقال
القدوري الصحيح الجواز وقال أبو يوسف ومحمد الفرض قراءة آية طويلة أو ثلاث
آيات قصار وحفظ ما تجوز به الصلاة من القرآن فرض عين وحفظ الفاتحة وسورة واجب
على كل مسلم وحفظ جميع القرآن فرض كفاية واذا علمت ذلك فالقراءة فرض (في ركعتي

وتعيين الواجب
ولا يشترط التعيين
في النفل والقيام في
غير النفل والقراءة
ولو آية في ركعتي

الفرض) أى ركعتين كانتا ولا تصح بقراءته في ركعة واحدة فقط خلافا للزفر والحسن البصرى لان الامر لا يقتضى التكرار قلنا نعم لكن لزمت في الثانية لتشا كلهما من كل وجه فالاولى بعبارة النص والثانية بدلالته (و) القراءة فرض في (كل) ركعات (النفل) لان كل شفيع منه صلاة على حدة (و) القراءة فرض في كل ركعات (الوتر) أما على كونه سنة فظاهر وعلى وجوبه للاحتياط (ولم يتعين شىء من القرآن لصحة الصلاة) لا طلاق ما تلونا وقلنا بتعيين الفاتحة وجوبا كما سند كره (ولا يقرأ المؤتم بل يستمع) حال جهرا لا امام (وينصت) حال اسراره لقوله تعالى واذ قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا وقال صلى الله عليه وسلم يكفيك قراءة الامام جهرا أم خافت واتفق الامام الاعظم وأصحابه والامام مالك والامام أحمد بن حنبل على صحة صلاة المأموم من غير قراءة شىء وقد بسطته بالاصح (و) قلنا (ان قرأ) المأموم الفاتحة أو غيرها (كره) ذلك (تحريما) للنهي (و) يفترض (الركوع) لقوله تعالى اركعوا وهو الانحناء بالظهر والرأس جميعا وكاله تسوية الرأس بالعجز وأما التعديل فقال أبو يوسف والشافعى بفرضيته وقال أبو مطيع البلخى تلميذ الامام أبى حنيفة رحمه الله تعالى لو نقص من ثلاث تسبيحات الركوع والسجود لم تجز صلاته والا حذب اذا بلغت حدوده الركوع يشير برأسه للركوع لانه عاجز عما هو أعلى منه (و) يفترض (السجود) لقوله تعالى واسجدوا وبالسنة والاجماع والسجدة انما تتحقق بوضع الجبهة لا الانف وحده مع وضع احدى اليدين واحدى الركبتين وشىء من أطراف أصابع احدى القدمين على طاهر من الارض والا فلا وجود لها ومع ذلك البعض تصح على المختار مع الكراهة وتتمام السجود باتيانها بالواجب فيه ويتحقق بوضع جميع اليدين والركبتين والقدمين والجبهة والانف كما ذكره الكمال وغيره ومن شروط صحة السجود كونه (على ما) أى شىء (يسجد) الساجد (حجمه) بحيث لو بالغ لا يتسفل رأسه أبلغ مما كان حال الوضع فلا يصح السجود على القطن والثلج والتبن والارز والذرة وبزر الكتان (و) الحنطة والشعير (تستقر عليه جبهته) فيصح السجود لان حباتها يستقر بعضها على بعض خشونة ورخاوة والجبهة اسم لما يصيب الارض مما فوق الحاجبين الى قصاص الشعر حالة السجود (و) يصح السجود (لو) كان (على كفه) أى الساجد فى الصحيح (أو) كان السجود على (طرف ثوبه) أى الساجد ويكره بغير عذر كالسجود على كور عمامته (ان طهر محل وضعه) أى الكف أو الطرف على الاصح لا تصال به (وسجد وجوبا بما صلب من أنفه) لان أرنبته ليست محل السجود ولما كان شرط كمال لا شرط صحة قال (و) يسجد (بحييته ولا يصح الاقتصار على الانف) فى الاصح (الامن عذر بالجبهة) لان الاصح ان الامام يرجع الى موافقة صاحبيه فى

الفرض وكل النفل
والوتر ولم يتعين
شىء من القرآن
لصحة الصلاة ولا
يقرأ المؤتم بل يستمع
وينصت وان قرأ
كره تحريما والركوع
والسجود على ما يجد
حجمه وتستقر عليه
جبهته ولو على كفه
أو طرف ثوبه ان ظهر
محل وضعه ويسجد
وجوبا بما صلب
من أنفه وبحييته
ولا يصح الاقتصار
على الانف الا من
عذر بالجبهة

عدم جواز الشرع في الصلاة بالفارسية لغير العاجز عن العربية وعدم جواز القراءة فيها بالفارسية وغيرها من أي لسان غير عربي لغير العاجز عن العربية وعدم جواز الاقتصار في السجود على الاتف بلا عذر في الجبهة لحديث أمّرت أن أسجد على سبعة أعظم على الجبهة الحديث (و) من شروط صحة السجود (عدم ارتفاع محل السجود عن موضع القدمين بأكثر من نصف ذراع) لتحقيق صفة الساجد والارتفاع القليل لا يضر (وان زاد على نصف ذراع لم يحجز السجود) أي لم يقع معتدابه فان فعل غيره معتبرا صحت وان انصرف من صلاته ولم يعد به بطلت (الا) أن يكون ذلك (لزجة سجدها على ظهر مصل صلاته) للضرورة فان لم يكن ذلك المسجود عليه مصليا أو كان في صلاة أخرى لا يصح السجود (و) من شروط صحة السجود (وضع) إحدى (اليدين و) إحدى (الركبتين في الصحيح) كما قدمناه (و) وضع (شيء من أصابع الرجلين) موجهها بباطنه نحو القبلة (حالة السجود على الأرض ولا يكفي) لصحة السجود (وضع ظاهر القدم) لانه ليس محله لقوله صلى الله عليه وسلم أمّرت أن أسجد على سبعة أعظم على الجبهة واليدين والركبتين وأطراف القدمين متفق عليه وهو اختيار الفقيه واختلف في الجواز مع وضع قدم واحدة (و) يشترط لصحة الركوع والسجود (تقديم الركوع على السجود) كما يشترط تقديم القراءة على ركوع لم يبق بعده قيام يصح به فرض القراءة (و) يشترط (الرفع من السجود إلى قرب القعود على الصحيح) عن الامام لانه يعد جالسا بقربه من القعود فتتحقق السجدة بالعود بعده اليها والا فلا وذكّر بعض المشايخ انه اذا زايل جبهته عن الأرض ثم أعادها جازت ولم يعلم له تصحيح وذكّر القدوري أنه قد مر ما ينطلق عليه اسم الرفع وجعله شيخ الاسلام أصبح أو ما يسميه الناظر رافعا (و) يفترض (العود إلى السجود) الثاني لان السجود الثاني كالأول فرض باجماع الأمة ولا يتحقق كونه كالأول الا بوضع الاعضاء السبعة ولا يوجد التكرار الا بعد من ايلتها مكانها في السجود الأول فيلزمه رفعها ثم وضعها ليوجد التكرار وبه وردت السنة كان صلى الله عليه وسلم اذا سجد ورفع رأسه من السجدة الأولى رفع يديه من الأرض ووضعهما على خذييه وقال صلى الله عليه وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي وقال صلى الله عليه وسلم ان اليدين تسجدان كما يسجد الوجه فاذا وضع أحدكم وجهه فليضعهما واذا رفعه فليرفعهما وحكمة تكرار السجود قيل تعبدى وقيل ترغيبا للشيطان حيث لم يسجد مرة وقيل لما أمر الله بنى آدم بالسجود عند أخذ الميثاق ورفع المسامون رؤسهم ونظروا الكفار لم يسجدوا اخر واسجد أنا نيا شكر النعمة التوفيق وامثال الأمر (و) يفترض (القعود الأخير) باجماع العلماء وان اختلفوا في قدره

وعدم ارتفاع محل السجود عن موضع القدمين بأكثر من نصف ذراع وان زاد على نصف ذراع لم يحجز السجود الا لزجة سجدها على ظهر مصل صلاته ووضع اليدين والركبتين في الصحيح وشيء من أصابع الرجلين حالة السجود على الأرض ولا يكفي وضع ظاهر القدم وتقديم الركوع على السجود والرفع عن السجود إلى قرب القعود على الصحيح والعود إلى السجود والقعود الأخير

والمفروض عندنا الجلوس (قدر) قراءة (التشهد) في الاصح لحديث ابن مسعود رضى الله عنه حين علمه التشهد اذا قلت هذا او فعلت هذا فقد قضيت صلاتك ان شئت ان تقم فقم وان شئت ان تقعد فاقعد علق تمام الصلاة به وما لا يتم الفرض الا به فهو فرض وزعم بعض مشايخنا أن المفروض في القعدة ما يأتي فيه بكلمة الشهادتين فكان فرضاً عملياً (و) يشترط (تأخيره) أى القعود الاخير (عن الاركان) لانه شرع لختها في عباد لسجدة صليبة تذكرها (و) يشترط لصحة الاركان وغيرها (ادائها مستيقظاً) فاذا ركع أو قام أو سجد نائم لم يعتد به وان طرأ فيه النوم صبح بما قبله منه وفي القعدة الاخرة خلاف قال في منية المصلي اذا لم يعد لها بطلت وفي جامع الفتاوى يعتد بها نائملاً لانها ليست بركن ومبناها على الاستراحة فيلاًئها النوم قلت وهو ثمرة الاختلاف في شرطيتها وركنيتها (و) يشترط لصحة أداء المفروض اما (معرفة كيفية) أى صفة (الصلاة و) ذلك بمعرفة حقيقة (ما فيها) أى ما في جملة الصلوات (من الخصال) أى الصفات الفرضية يعنى كونها فرضاً فيعتقد افتراض ركعتي الفجر وأربع الظهر وهكذا باقى الصلوات (المفروضة) فيكون ذلك (على وجه يميزها عن الخصال) أى الصفات (المسنونة) كالسنن الرواتب وغيرها باعتبار سننية ما قبل الظهر وما بعده وهكذا وليس المراد ولا الشرط أن يميز ما شملت عليه صلاة الصبح من الفرض والسنة مثل اعتقاد فرضية القيام وسنية الثناء والتسبيح أو اعتقاد المصلي (أنها) أى ان ذات الصلوات التي يفعلها كلها (فرض) كاعتقاده أن الأربع في الفجر فرض ويصلي كل ركعتين بافرادهما ويأتى بثلاث ثم ركعتين في المغرب معتقداً فرضية الخمس (حتى لا يتنفل بمفروض) لان النفل يتأدى بنية الفرض أما الفرض فلا يتأدى بنية النفل كما في التجنيس والمزيد والخلاصة ثم نبه على الاركان وغيرها فقال (والاركان) المتفق عليها (من المذكورات) التي علمتها فيما قدمناه بأكثر من سبعة وعشرين (أربعة) وهي (القيام والقراءة والركوع والسجود وقيل القعود الاخير مقدار التشهد) ركن أيضاً وقيل شرط وقد بينا ثمرة الخلاف فيه وقيل التحريم ركن أيضاً (وباقها) أى المذكورات (شرائط بعضها شرط لصحة الشروع في الصلاة وهو ما كان خارجها) وهو الطهارة من الحدث والخبث وستر العورة واستقبال القبلة والوقت والنية والتحريم (وغيره شرط لدوام صحتها) وقد علمت ذلك بفضل الله ومنه وله الشكر على التوفيق لجمعها بعد التفريق

﴿فصل﴾ في متعلقات الشروط وفروعها (تجوز الصلاة) أى تصح (على لبد) يكسر اللام وسكون الباء الموحدة (وجهه الا على طاهر ووجهه الاسفل نجس) نجاسة مانعة لانه

قدر التشهد وتأخيره
عن الاركان
وأدائها مستيقظاً
ومعرفة كيفية
الصلاة وما فيها من
الخصال المفروضة
على وجه يميزها
عن الخصال
المسنونة أو اعتقاد أنها
فرض حتى
لا يتنفل بمفروض
والاركان من
المذكورات أربعة
القيام والقراءة
والركوع والسجود
وقيل القعود الاخير
مقدار التشهد وباقيها
شرائط بعضها
شرط لصحة الشروع
في الصلاة وهو
ما كان خارجها
وغيره شرط لدوام
صحتها ﴿فصل﴾
تجوز الصلاة على لبد
وجهه الا على طاهر
والاسفل نجس

النجس بحركته
على الصحيح
ولو تنجس أحد
طرفي عمامته فآلقاه
وأبقى الطاهر على
رأسه ولم يتحرك
النجس بحركته
جازت صلاته وان
تحرك لا تجوز وفاقد
ما يزيل به النجاسة
يصلى معها ولا إعادة
عليه ولا على فاقد
ما يستر عورته ولو
حريرا أو حشيشا
أو طينا فان وجده
ولو بالاباحة وربعه
طاهر لا تصح صلاته
عاريا وخيران طهر
أقل من ربعه
وصلاته في ثوب
نجس الكل أحب
من صلاته عريانا
ولو وجد ما يستر بغض
العورة وجب
استعماله ويستتر
القبل والدبر فان لم
يستر الا أحدهما

لثخنته كثوبين وكلو حثخين يمكن فصله لوحين وأسفله نجس تجوز الصلاة على الطاهر منه
عندهما خلا فلا ييوسف لانه كشيئين فوق بعضهما (و) تصح الصلاة (على ثوب طاهر
وبطائه نجسة اذا كان غير مضرب) لانه كثوبين فوق بعضهما (و) تصح (على طرف طاهر)
من بساط أو حصير أو ثوب (وان تحرك الطرف النجس بحركته) لانه ليس ملتبسا به (على
الصحيح ولو تنجس أحد طرفي عمامته) أو ملحفته (فآلقاه) أي الطرف النجس (وأبقى
الطاهر على رأسه ولم يتحرك النجس بحركته جازت صلاته) لعدم تلبسه به (وان تحرك
الطرف النجس بحركته (لا تجوز) صلاته لانه حامل لها حكما الا اذا لم يجد غيره للضرورة
(وفاقد ما يزيل به النجاسة) المانعة (يصلى معها ولا إعادة عليه) لان التكليف بحسب
الوسع (ولا) إعادة (على فاقد ما يستر عورته ولو حريرا) فانه ان وجد الحرير لزمه الصلاة
فيه لان فرض الستر أقوى من منع لبسه في هذه الحالة (أو) كان (حشيشا أو طينا) أو ماء
كدرا يصل داخله بالأيماء لانه ساتر في الجملة (فان وجده) أي الساتر (ولو بالاباحة و)
الجال أن (ربعه طاهر لا تصح صلاته عاريا) على الاصح كالماء الذي أيسح للمتيمم اذا
لا يلحقه المائية وربع الشيء يقوم مقام كله في مواضع منها هذا ولم تقم ثلاثة أرباعه النجسة
مقام كله للزوم الستر وسقوط حكم النجاسة بطهارة الربع (وخيران طهر أقل من ربعه)
والصلاة فيه أفضل للستر وانيانه بالركوع والسجود وان صلى عريانا بالأيماء قاعدا صح
وهودون الاول أو قائما جاز وهودونهما في الفضل لان من ابتلى ببليتين يختار أهونهما وان
تساويتا تخير (وصلاته في ثوب نجس الكل أحب من صلاته عريانا) لما قلنا ﴿تنبيه﴾
قال في الدراية لو ستر عورته بجلد ميتة غير مدبوغ وصلّى معه لا تجوز صلاته بخلاف الثوب
المتنجس لان نجاسة الجلد أغلظ بدليل أنها لا تزول بالغسل ثلاثا بخلاف نجاسة الثوب
انتهى قلت فيه نظر لانه يطهر بما هو أهون من غسله كتشميسة أو جفافة بالهواء (ولو وجد
ما يستر بعض العورة وجب) يعني لزم (استعماله) أي الاستتار به (ويستر القبل والدبر)
اذا لم يستر الا قدرهما (فان لم يستر الا أحدهما قيل يستر الدبر) لانه أخش في حالة الركوع
والسجود (وقيل) يستر (القبل) لانه يستقبل القبلة ولانه لا يستر بغيره والدبر يستر
بالايتين وفيه تأمل لانه يستر بالفتحين ووضع اليدين فوقهما (وندب صلاة العاري
جالسا بالأيماء ادا رجليه نحو القبلة) لما فيه من الستر (فان صلى) العاري (قائما بالأيماء
أو) قائما (آتيا بالركوع والسجود صح) لانيانه بالاركان فيميل الى أيهما شاء
والأفضل الاول ولو صلى عريانا سياساترا اختلف في صحتها (وعورة الرجل) حرا

كان أو بهرق (ما بين السرة ومنتهى الركبة) في ظاهر الرواية سميت عورة لقبح ظهورها
وغض الا بصار عنها في اللغة وفي الشريعة ما افترض ستره وحده الشارع صلى الله عليه وسلم
بقوله عورة الرجل ما بين سرتة الى ركبتة وبقوله عليه السلام الركبة من العورة (وتزيد عليه)
أى على الرجل (الامة) القنعة وأم الولد والمديرة والمكاتب والمستسعاة عند أبي حنيفة لوجود
الرق (البطن والظهر) لان لهما مزية فصدرها وثديها ليسا من العورة للخرج (وجميع بدن
الحرية عورة الا وجهها وكفيها) باطنهما وظاهرهما في الاصح وهو المختار وذراع الحرية عورة
في ظاهر الرواية وهي الاصح وعن أبي حنيفة ليس بعورة (و) الا (قدميها) في أصح الروايتين
باطنهما وظاهرهما لعموم الضرورة ليسا من العورة فشر الحرية حتى المسترسل عورة في
الاصح وعليه الفتوى فكشف ربعه يمنع صحة الصلاة ولا يحل النظر اليه مقطوعا منها في
الاصح كشعر عاتقه وذكره المقطوع وتقدم في الاذان بأن صوتها عورة وليس المراد مجرد
كلامها بل ما يحصل من تليينه وتمطيته لا يحل سماعه (وكشف ربع عضو من أعضاء
العورة) الغليظة أو الخفيفة من الرجل والمرأة (يمنع صحة الصلاة) مع وجود السائر لا مادون
ربعه والركبة مع الفخذ عضو واحد في الاصح وكعب المرأة مع ساقها وأذنها بافترادها عن
رأسها وثديها المنكسر فان كانت ناهضا فهو تبع لصدرها والذكر بافتراده والاثنين بلا
ضمهما اليه في الصحيح وما بين السرة والعانة عضو كامل بجوانب البدن وكل آلية عورة
والدبر ثالثهما في الصحيح (ولو تفرق الا تكشف على أعضاء من العورة وكان جملة
ما تفرق يبلغ ربع أصغر الأعضاء المنكشفة) يعنى التي انكشف بعضها (منع)
صحة الصلاة ان طال زمن الا تكشف بقدر أداء ركن (والا) أى وان لم يبلغ ربع
أصغرهما أو بلغ ولم يطل زمن الا تكشف (فلا) يمنع الصحة للضرورة سواء الغنى
والفقير (ومن عجز عن استقبال القبلة) بنفسه (لمرض) أو خشية غرق وهو على
خشية (أو عجز عن النزول) بنفسه (عن دابته) وهي سائرة أو كانت جموحا أو كان
شيخا كبير لا يمكنه الركوب الا بعين (أو خاف عدوا) آدميا أو سباعا على نفسه أو دابته
أو ماله أو أمانته أو اشتد الخوف لقتال أو هرب من عدورا كبا (فقبلته جهة قدرته) للضرورة
(و) قبلته الخائف جهة (أمنه) ولو خاف أن يراه العدو ان قعد صلى مضطجعا بالايحاء الى جهة
أمنه والقادر بقدرة الغير ليس قادرا عند الامام خلافا لهما واذا لم يجد أحدا فلا خلاف في
الصحة (ومن اشتبهت عليه) جهة (القبلة ولم يكن عنده مخبر) من أهل المكان ولا ممن له علم
أو سأله فلم يخبره (ولا محراب) بالحل (تحرى) أى اجتهد وهو بذل الجهود لنيل المقصود ولو
سجدة تلاوة ولا يجوز التحرى مع وضع المحارب لان وضعها في الاصل بحق ومن ليس

ما بين السرة ومنتهى
الركبة وتزيد عليه
الامة البطن والظهر
وجميع بدن الحرية
عورة الا وجهها
وكفيها وقدميها
وكشف ربع عضو
من أعضاء العورة
يمنع صحة الصلاة ولو
تفرق الا تكشف
على أعضاء من العورة
وكان جملة ما تفرق
يبلغ ربع أصغر
الأعضاء المنكشفة
منع والا فلا ومن
عجز عن استقبال
القبلة لمرض أو عجز
عن النزول عن دابته
أو خاف عدوا فقبلته
جهة قدرته وأمنه
ومن اشتبهت عليه
القبلة ولم يكن عنه
مخبر ولا محراب
تحرى

من أهل المكان والعلم لا يلتفت الى قوله وان أخبره اثنان ممن هو مسافر مثله لانهما يخبران عن
اجتهاد ولا يترك اجتهاده باجتهاد غيره وليس عليه قرع الابواب للسؤال عن القبلة ولا لمس
الجدران خشية الهوام وللأشتباه بطاق غير الحراب واذا صلى الا عمى ركعة لغير القبلة فحجاء
رجل وأقامه اليها واقتدى به فان لم يكن حال افتتاحه عنده مخبر فصلاة الا عمى صحيحة لانه
لا يلزمه مس الجدران والا فهي فاسدة ولا يصح اقتداء الرجل به في الصورتين لقدرته في
الاولى وعلم خطئه في الثانية (ولا اعادة عليه) أي المتحرى (لو) علم بعد فراغه أنه (أخطأ)
الجهة لقول عامر بن عقبة رضى الله عنه كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في ليلة مظلمة فلم
ندرك القبلة فصلى كل رجل منا على حiale فلما أصبحنا ذكرنا ذلك لرسول الله صلى الله عليه
وسلم فنزلت فأينما تولوا فثم وجه الله وليس التحرى للقبلة مثل التحرى للتوضؤ والساتر فانه
اذا ظهر نجاسة الماء أو الثوب أعاد لانه أمر لا يحتمل الا انتقال والقبلة تحتمله كما حوت عن
المقدس الى الكعبة (وان علم بخطئه) أو تبدل اجتهاده (في صلاته استدار) من جهة اليمين
لا اليسار (وبنى) على ما أداه بالتحرى لان تبدل الاجتهاد كالنسخ وأهل قضاء استداروا في
الصلاة الى الكعبة حين بلغهم النسخ واستحسنه النبي صلى الله عليه وسلم وان تذكر
سجدة صليبة بطلت صلاته (وان شرع) من اشتبهت عليه (بلا تحر) كان فعله موقوفا فلما أتتها
(فلم بعد فراغه) من الصلاة (أنه أصاب صحت) لانه يتبين الصواب بطل الحكم
بالاستصحاب وثبت الجواز من الصلاة (وان علم باصابتها فيها) ولو بغالب الظن (فسدت)
لان حالته قويت به فلا يبنى قويا على ضعيف خلافا لابي يوسف رحمه الله (كما) فسدت
فيها (لوم يعلم اصابتها أصلا) لان الفساد ثابت بالاستصحاب الحال ولم يرتفع بدليل فتقرر الفساد
لان المشروط لم يحصل حقيقة ولا حكما واذا وقع تحريه الى جهة فصلى الى غيرها لا تجزئه
لترك الكعبة حكما في حقه وهي الجهة التي تحراها ولو أصاب خلافا لابي يوسف في ظهور
اصابتها هو يجعله كالتحرى في الاواني اذا عدل عن تحريه وظهر طهارة ما توضأ به صحت
صلاته وعلى هذا الوصل في ثوب وهو يعتقد انه نجس أو انه محدث أو عدم دخول الوقت
فظهر بخلافه لا تجزئه وان وجد الشرط لعدم شرط آخر وهو فساد فعله ابتداء لعدم الجزم
وأما في الماء فقد وجدت الطهارة حقيقة والنية (ولو تحرى قوم جهات) في ظلمة (وجعلوا
حال امامهم) في توجيهه (تجزئهم) صلاتهم الا من تقدم على امامه كما في جوف الكعبة لما قدمناه
﴿فصل في﴾ بيان (واجب الصلاة) الواجب في اللغة مجبى بمعنى الزوم وبمعنى السقوط
وبمعنى الاضطرار وفي الشرع اسم لما لم يندلج فيه شبهة قال نحر الاسلام وانما سمي
به اما لكونه ساقطا عن اعلم أو لكونه ساقطا علينا عملا أو لكونه مضطرا بابين الفرض

ولا اعادة عليه
لو أخطأ وان علم
بخطئه في صلاته
استدار وبنى وان
شرع بلا تحر فعلم
بعد فراغه أنه أصاب
صحت وان علم
باصابتها فيها فسدت
كما لو لم يعلم اصابتها
أصلا ولو تحرى
قوم جهات وجعلوا
حال امامهم تجزئهم
(فصل في واجب
الصلاة)

والسنة أو بين الزوم وعدمه فإنه يلزمنا عملاً لا علماء انتهى وشرعت الواجبات لا كمال الفرائض والسنن لا كمال الواجبات والادب لا كمال السنة ليكون كل منهما حصناً لما شرع لتكميله وحكم الواجب استحقاق العقاب بتركه عمداً وعدم الكفار جاحده والثواب بفعله ولزوم سجود السهول لنقص الصلاة بتركه سهواً واعادتها بتركه عمداً وسقوط الفرض ناقصاً إن لم يسجد ولم يعد (وهو) أى الواجب (ثمانية عشر شيئاً) الأول وجوب (قراءة الفاتحة) لقوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب وهو لئفى الكمال لأنه خبر أحاد لا ينسخ قوله تعالى فاقروا ما تيسر فوجب العمل به (و) الثانى (ضم سورة) قصيرة (أو ثلاث آيات) قصار لقوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة لمن لم يقرأ بالحمد لله وسورة في فر يضة أو غيرها (في ركعتين غير متعنتين من الفرض) غير الثنائى وفي جميع الثنائى (و) يجب الضم (في جميع ركعات الوتر) لمشابهة السنة (و) جميع ركعات (النفل) لما رويناه أن كل شفيع من النافلة صلاة على حدة (و) يجب (تعيين القراءة) الواجبة (في الأولين) من الفرض لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم على القراءة فيهما (و) يجب (تقديم الفاتحة على) قراءة (السورة) للمواظبة حتى لو قرأ من السورة ابتداء فتذكر يقرأ الفاتحة ثم يقرأ السورة ويسجد للسهو كما لو كرر الفاتحة ثم قرأ السورة (و) يجب (ضم الانف) أى ما صلب منه (للجبهة في السجود) للمواظبة عليه ولا تجوز الصلاة بالاعتصار على الانف في السجود على الصحيح (و) يجب مراعاة الترتيب فيما بين السجدين وهو (الأتیان بالسجدة الثانية في كل ركعة) من الفرض وغيره (قبل الانتقال لغيرها) أى لغير السجدة من باقى أفعال الصلاة للمواظبة فان فات بسجدها ولو بعد القعود الاخير ثم يعيد القعود (و) يجب (الاطمئنان) وهو التعديل (في الأركان) بتسكين الجوارح في الركوع والسجود حتى تطمئن مفاصله في الصحيح لأنه لتكميل الركن لا سنة كما قاله الجرجاني ولا فرض كما قاله أبو يوسف ومقتضى الدليل وجوب الاطمئنان أيضاً في القومة والجلسة والرفع من الركوع لا أمر به في حديث المسي صلواته والمواظبة على ذلك كله وإليه ذهب المحقق الكمال ابن الهمام وتلميذه ابن أمير حاج وقال أنه الصواب (و) يجب (القعود الأول) في الصحيح ولو كان حكماً وهو قعود المسبوق فيما يقضيه ولو جلس الأول تبعاً للإمام لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم عليه وسجوده للسهو لما تركه وقام ساهياً (و) يجب (قراءة التشهد فيه) أى في الأول وقوله (في الصحيح) متعلق بكل من القعود وتشهده وهو احتراز عن القول بسنيتيهما أو سننية التشهد وحده للمواظبة (و) يجب (قراءته) أى التشهد (في الجلوس الاخير) أيضاً للمواظبة (و) يجب (القيام الى) الركعة (الثالثة من غير تراخ بعد) قراءة

وهو ثمانية عشر
شيئاً قراءة الفاتحة
وضم سورة أو ثلاث
آيات في ركعتين
غير متعنتين
من الفرض وفي
جميع ركعات الوتر
والنفل وتعيين
القراءة في الأولين
وتقديم الفاتحة على
السورة وضم الانف
للجبهة في السجود
والأتیان بالسجدة
الثانية في كل ركعة
قبل الانتقال لغيرها
والاطمئنان في
الأركان والقعود
الأول وقراءة
التشهد فيه في
الصحيح وقراءته
في الجلوس الاخير
والقيام الى الثالثة
من غير تراخ بعد

دون عليكم وقنوت
الوتر وتكبيرات
العیدین وتعیین
التکبیر لا فتاح کل
صلاة لا العیدین
خاصة وتکبیرة
الركوع فی ثانیة
العیدین وجهر الامام
بقراءة الفجر وأولی
العشاءین ولو
قضاء والجمعة
والعیدین والتراويح
والوتر فی رمضان
والاسرار فی الظهر
والعصر وفما بعد
أولی العشاءین
وتقل النهار والمنفرد
مخیر فیا مجهر کتمفل
باللیل ولو ترک
السورة فی أولی
العشاء قرأها فی
الآخرین مع الفاتحة
جهر او لوترک الفاتحة
لا یکررها فی
الآخرین

فصل فی
سننها وهي
احدی وخمسون
رفع الیدین

(التشهد) حتی لو زاد علیه بمقدار أداء رکن ساهیا یسجد للسهول تأخیر واجب القیام للثالثة
(و) يجب (لفظ السلام) مرتین فی الیمین والیسار للمواظبة ولم یکن فرضا لحديث ابن مسعود
(دون علیکم) لحصول المقصود بلفظ السلام دون متعلقه ویتجه الوجوب بالمواظبة علیه
أیضا (و) يجب قراءة (قنوت الوتر) عند أبی حنیفة وكذا تکبیرة القنوت کما فی الجوهرة
وعندهما هو کالوتر سنة (و) يجب (تکبیرات العیدین) وکل تکبیرة منها واجبة يجب بترکها
سجود السهو (و) يجب (تعیین) لفظ (التکبیر لا فتاح کل صلاة) للمواظبة علیه وقال
فی الذخيرة ویکره الشروع بغيره فی الاصح وقال السر حسی الاصح أنه لا یکره کما فی التبیین
فلذا (لا) یختص وجوب الافتتاح بالتکبیر فی صلاة (العیدین خاصة) خلافا لمن خصه
بهما ووجه العموم مواظبة النبی صلی الله علیه وسلم علی التکبیر عند افتتاح کل صلاة
(و) يجب (تکبیرة الركوع فی ثانیة) أی الركعة الثانیة من (العیدین) تبعاً
لتکبیرات الزوائد فیها لا تصالها بها بخلاف تکبیرة الركوع فی الاولی (و) يجب (جهر
الامام بقراءة) رکعتی (الفجر و) قراءة (أولی العشاءین) المغرب والعشاء
(ولو قضاء) لعله صلی الله علیه وسلم (و) يجب الجهر بالقراءة فی صلاة (الجمعة
والعیدین والتراويح والوتر فی رمضان) علی الامام للمواظبة والجهر اسماع الغیر (و) يجب
(الاسرار) هو اسماع النفس فی الصحیح وتقدم (فی) جمیع رکعات (الظهر والعصر) ولو فی
جمعهما بعرفة (و) الاسرار (فیما بعد أولی العشاءین) الثالثة من المغرب وهي والرابعة من
العشاء (و) الاسرار فی (نفل النهار) للمواظبة علی ذلك (والمنفرد) بفرض (مخیر فیا مجهر)
الامام فیه وقد بیناه وفما یقضیه مما سبق به فی الجمعة والعیدین (کتمفل باللیل) فانه مخیر
ویکتفی بأدنی الجهر فلا یضرنا عما لانه صلی الله علیه وسلم جهر فی التهجید باللیل وكان یونس
الیتظان ولا یوقظ الوسنان (ولو ترک السورة فی) رکعة من أولی المغرب أو فی جمیع (أولی
العشاء قرأها) أی السورة وجوباً علی الاصح (فی الآخرین) من العشاء والثالثة من المغرب
(مع الفاتحة جهر) بهما علی الاصح ویقدم الفاتحة ثم یقرأ السورة وهو الاشبه وعند بعضهم
یقدم السورة وعند بعضهم یتروک الفاتحة لانها غیر واجبة ولو تذکر الفاتحة بعد قراءة السورة
قبل الركوع یأتی بها ویعید السورة فی ظاهر المذهب کما لو تذکر السورة فی الركوع یأتی بها
ویعیده (ولو ترک الفاتحة) فی الاولین (لا یکررها فی الآخرین) عندهم ویسجد للسهول لان
قراءة الفاتحة فی الشفع الثانی مشروعة ثلثاً وبقراءتها مرة وقع عن الاداء لقوته بمكانه واذا
کررها خالف المشروع الا فی النفل بخلاف السورة فانها مشروعة ثلثاً فی الآخرین ولم تتكرر
(فصل فی) بیان (سننها) أی الصلاة (وهی احدی وخمسون) تقریباً فیسن (رفع الیدین

للتحرمة حذاء الاذنين للرجل) لان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا افتتح الصلاة
كبر ثم رفع يديه حتى يحاذي بايها ميه اذنيه ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك الخ (و) حذاء
أذني (الامة) لانها كالرجل في الرفع وكالحرة في الركوع والسجود لان ذراعيها ليسا بعورة
(و) رفع اليدين (حذاء المنكبين للحرة) على الصحيح لان ذراعيها عورة ومبناه على الستر
وروى الحسن أنها ترفع حذاء أذنيها (و) يسن (نشر الاصابع) وكيفيته أن لا يضم كل الضم
ولا يفرج كل التفرج بل يتركها على حالها منشورة لانه صلى الله عليه وسلم كان اذا كبر رفع
يديه ناشراً أصابعه (و) يسن (مقارنة احرام المقتدى لاحرام امامه) عند الامام لقوله صلى
الله عليه وسلم اذا كبر فكبروا لان اذا للوقت حقيقة وعندهما بعد احرام الامام جعل الفاء
للتعقيب ولا خلاف في الجواز على الصحيح بل في الاولوية مع التيقن بحال الامام (و) يسن
(وضع الرجل يده اليمنى على اليسرى تحت سرته) لحديث على رضي الله عنه ان من السنة
وضع اليمنى على الشمال تحت السرة (وصفة الوضع أن يجعل باطن كف اليمنى على ظاهر كف
اليسرى محلقاً بالخنصر والابهام على الرسغ) لانه لما ورد انه يضع الكف على الكف وورد
الاخذ فاستحسن كثير من المشايخ تلك الصفة عملاً بالحديثين وقيل انه مخالف للسنة
والمذاهب فينبغي أن يفعل بصفة أحد الحديثين مرة وبالأخرى فيأتي بالحقيقة
فيهما (و) يسن (وضع المرأة يديها على صدرها من غير تحليق) لانه أستر لها (و) يسن
(الثناء) لما روينا ولقوله صلى الله عليه وسلم اذا قمتم الى الصلاة فارفعوا أيديكم ولا تخالف
أذانكم ثم قولوا سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك وان لم
تزيدوا على التكبير أجزاً كم وسنذكر معانيها ان شاء الله تعالى (و) يسن (التعوذ) فيقول
أعوذ بالله من الشيطان الرجيم وهو ظاهر المذهب أو أستعيذ بالخ واختاره الهندواني (للقراءة)
فيأتي به المسبوق كالامام والمنفرد لا المقتدى لانه تبع للقراءة عندهما وقال أبو يوسف تبع
لثناء سنة للصلاة لدفع وسوسة الشيطان وفي الخلاصة والذخيرة قول أبي يوسف
الصحيح (و) تسن (التسمية أول كل ركعة) قبل الفاتحة لانه صلى الله عليه وسلم كان يفتتح
صلاته بسم الله الرحمن الرحيم والقول بوجوبها ضعيف وان صح لعدم ثبوت المواظبة
عليها (و) يسن (التأمين) للامام والمأموم والمنفرد والقاري خارج الصلاة لا مر به في
الصلاة وقال صلى الله عليه وسلم لقنني جبريل عليه السلام عند فراغي من الفاتحة آمين وقال
انه كالتحم على الكتاب وليس من القرآن وأفصح لغاته المد والتخفيف والمعنى استجب
دعائنا (و) يسن (التحميد) للمؤتم والمنفرد اتفاقاً وللإمام عندهما أيضاً (و) يسن (الاسرار
بها) بالثناء وما بعده للاثار الواردة بذلك (و) يسن (الاعتدال عند) ابتداء (التحرمة)

للتحرمة حذاء الاذنين
للرجل والامة وحذاء
المنكبين للحرة ونشر
الاصابع ومقارنة
احرام المقتدى
لاحرام امامه ووضع
الرجل يده اليمنى على
اليسرى تحت سرته
وصفة الوضع أن
يجعل باطن كف
اليمنى على ظاهر كف
اليسرى محلقاً بالخنصر
والابهام على الرسغ
ووضع المرأة يديها
على صدرها من غير
تحليق والثناء والتسمية
أول كل ركعة
والتأمين والتحميد
والاسرار بها
والاعتدال عند
التحرمة

وانتهائهما بان يكون آتيا بها (من غير طأطأة الرأس) كما ورد (و) يسن (جهر الامام بالتكبير والتسميع) لحاجته الى الاعلام بالشروع والانتقال ولا حاجة للمتفرد كالأموم (و) يسن (تخرج القدمين في القيام قدر أربع أصابع) لانه أقرب الى الخشوع والتراوح أفضل من نصب القدمين وتفسير التراوح أن يعقد على قدم مرة وعلى الآخر مرة لانه أيسر وأمكن لطول القيام (و) يسن (أن تكون السورة المضمومة للفا تحة من طوال المفصل) الطوال والقصار بكسر أولهما جمع طويلة وقصيرة والطوال بالضم الرجل الطويل وسمى المفصل به لكثرة فصوله وقيل لقلة المنسوخ فيه وهذا (في) صلاة (الفجر والظهر ومن أوسطه) جمع وسط بفتح السين ما بين القصار والطوال (في العصر والعشاء ومن قصاره في المغرب) وهذا التقسيم (لو كان) المصلي (مقيا) والمنفرد والامام سواء ولم يثقل على المقتدين بقراءته كذلك والمفصل هو السبع السابع قيل أوله عند الاكثرين من سورة الحجرات وقيل من سورة محمد صلى الله عليه وسلم أو من الفتح أو من ق فالطوال من مبدئه الى البروج وأوسطه منها الى لم يكن وقصاره منها الى آخره وقيل طواله من الحجرات الى عبس وأوسطه من كورت الى الضحى والباقي قصاره لما روى عن عمر رضي الله تعالى عنه أنه كان يقرأ في المغرب بقصار المفصل وفي العشاء بوسط المفصل وفي الصبح بطوال المفصل والظهر كالقصر لمساواتهما في سعة الوقت وورد أنه كالعصر لا تشتغال الناس بمهماتهم وروى عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الفجر يوم الجمعة الم تنزيل الكتاب وهل أتى على الا نسان وقد ترك الحنفية الا النادر منهم هذه السنة ولا زم عليها الشافعية الا القليل فظن جهلة المذهبين بطلان الصلاة بالفعل والترك فلا ينبغي الترك ولا الملازمة دائما (و) للضرورة (يقرأ أي سورة شاء) لقراءة النبي صلى الله عليه وسلم المعوذتين في الفجر فلم يفرغ قالوا أوجزت قال سمعت بكاء صبي فخشيت أن تفتن أمه كما (لو كان مسافرا) لانه صلى الله عليه وسلم قرأ بالمعوذتين في صلاة الفجر في السفر وإذا أثر في سقوط شرط الصلاة ففي تخفيف القراءة أولى (و) يسن (اطالة الاولى في الفجر) اتفاقا للتوارث من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا بالثلثين في الاولى والثلث في الثانية استحبابا وان كثرت التفاوت لا بأس به وقوله (فقط) اشارة الى قول محمد أحب الى أن يطول الاولى في كل الصلوات وتكره اطالة الثانية على الاولى اتفاقا بما فوق آيتين وفي النوافل الامر أسهل (و) يسن (تكبير الركوع) لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يكبر عند كل خفض ورفع سوى الرفع من الركوع فانه كان يسمع فيه (و) يسن (تسبيحه) أي الركوع (ثلاثا) لقول النبي صلى الله عليه وسلم اذا ركع أحدكم فليقل ثلاث مرات سبحان ربي العظيم وذلك أدناه واذا سجد فليقل سبحان ربي

من غير طأطأة
الرأس وجهر الامام
بالتكبير والتسميع
وتخرج القدمين
في القيام قدر
أربع أصابع
وأن تكون السورة
المضمومة للفا تحة
من طوال المفصل
في الفجر والظهر ومن
أوسطه في العصر
والعشاء ومن قصاره
في المغرب لو كان
كان مقيا وقرأ أي
سورة شاء لو كان
مسافرا واطالة
الاولى في الفجر فقط
وتكبير الركوع
وتسبيحه ثلاثا

الاعلى ثلاث مرات وذلك أدناه أى أدنى كإله المعنوى وهو الجمع المحصل للسنة لا اللغوى
والامر للاستحباب فيكره أن ينقص عنها ولورفع الامام قبل اتمام المقتدى ثلاثا
فالصحيح أنه يتابعه ولا يزيد الامام على وجه يعل به القوم وكلما زاد المنفرد فهو فضل بعد الختم
على وترو قيل تسبيحات والركوع والسجود وتكبيرهما واجبات ولا يأتي في الركوع أو
السجود بغير التسبيح وقال الشافعي يزيد في الركوع اللهم لك ركعت ولك خشعت ولك
أسأمت وعليك توكلت وفي السجود سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه
وبصره فتبارك الله أحسن الخالقين كما روى عن علي قلنا هو محمول على حالة التهجد (و) يسن
(أخذ ركبتيه بيديه) حال الركوع (و) يسن (تفريج أصابعه) لقوله صلى الله عليه وسلم
لا نس رضى الله عنه اذار كعت فضع كفيك على ركبتيك وفرج بين أصابعك وارفع يديك
عن جنبيك ولا يطلب تفريج الأصابع الا هنا ليتكمن من بسط الظهر (والمرأة لا تفرجها)
لان مبنى حالها على الستر (و) يسن (نصب ساقيه) لانه المتوارث واحناؤهما شبه القوس
مكروه (و) يسن (بسط ظهره) حال ركوعه لانه صلى الله عليه وسلم كان اذار كع يسوى ظهره
حتى لو صب عليه الماء استقر وروى أنه كان اذار كع لو كان قدح ماء على ظهره لما تحرك لا استواء
ظهره (و) يسن (تسوية رأسه بعجزه) العجز بوزن رجل من كل شئ مؤخره ويذكر
ويؤنث والعجزة للمرأة خاصة وقد تستعمل للرجل وأما العجز فعام وهو ما بين الوركين
من الرجل والمرأة لان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذار كع لم يشخص رأسه ولم يصوبه
ولكن بين ذلك أى لم يرفع رأسه ولم يخفضه (و) يسن (الرفع من الركوع) على الصحيح
وروى عن أبي حنيفة أن الرفع منه فرض وتقدم (و) يسن (القيام بعده) أى بعد الرفع من
الركوع (مطمئنا) للتوارث (و) يسن (وضع ركبتيه) ابتداء على الارض (ثم يديه ثم وجهه)
عند نزوله (للسجود) ويسجد بينهما (و) يسن (عكسه للنهوض) للقيام بان يرفع وجهه ثم
يديه ثم ركبتيه اذا لم يكن به عذر وأما اذا كان ضعيفا أو لا بس خف فيفعل ما استطاع
ويستحب الهبوط باليمين والنهوض باليسار لان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا سجد
وضع ركبتيه قبل يديه واذا نهض رفع يديه قبل ركبتيه (و) يسن (تكبير السجود) لما رويناه
(و) يسن (تكبير الرفع) منه للمروى (و) يسن (كون السجود) أى جعل
السجود (بين كفيه) وذلك لانه صلى الله عليه وسلم كان اذا سجد وضع وجهه بين كفيه
رواه مسلم وفي البخارى لما سجد وضع كفيه حذو منكبيه وبه قال الشافعي رحمه الله وقال
بعض المحققين بالجمع وهو ان يفعل بهذا مرة وبالأخر مرة وان كان بين الكفين أفضل
وهو حسن (و) يسن (تسبيحه) أى السجود بان يقول سبحان ربى الاعلى (ثلاثا) لما

وأخذ ركبتيه بيديه
وتفريج أصابعه
والمرأة لا تفرجها
ونصب ساقيه
وبسط ظهره
وتسوية رأسه بعجزه
والرفع من الركوع
والقيام بعده مطمئنا
ووضع ركبتيه ثم يديه
ثم وجهه للسجود
وعكسه للنهوض
وتكبير السجود
وتكبير الرفع وكون
السجود بين كفيه
وتسبيحه ثلاثا

ومجافاة الرجل
بطنه عن فخذه
ومرفقيه عن جنبيه
وذراعيه عن
الارض وانخفاض
المرأة ولزقها بطنها
بفخذيهما والقوسه
والجاسه بين
السجدين ووضع
اليدين على الفخذين
فيما بين السجدين
كحالة التشهد
وافتراش رجله
اليسرى ونصب
اليمنى وتورك المرأة
والإشارة في الصحيح
بالمسبحة عند
الشهادة يرفعها عند
النفي ويضعها عند
الاثبات وقراءة
الفاتحة فيما بعد
الاولين والصلاة
على النبي صلى الله
عليه وسلم في
الجلوس الاخير
والدعاء

روينا (و) يسن (مجافاة الرجل) أي مباعده (بطنه عن فخذه و) مجافاة (مرفقيه عن جنبيه و) مجافاة (ذراعيه عن الارض) في غير زحمة حذرا عن الايذاء المحرم لانه صلى الله عليه وسلم كان اذا سجد جاني حتى لو شاءت بهيمة أن تمر بين يديه لم تروا وكان صلى الله عليه وسلم يجنح حتى يرى وضحا بطنه أي يياضهما وقال عليه السلام لا تبسط بسط السبع وادعم على راحتك وأبد ضبعيك فانك اذا فعلت ذلك سجد كل عضو منك (و) يسن (انخفاض المرأة ولزقها بطنها بفخذيهما) لانه عليه السلام مر على امرأتين تصليان فقال اذا سجدتما فضا بعض اللحم الى بعض فان المرأة ليست في ذلك كالرجل لانها عورة مستورة (و) تسن (القومة) يعني اتمامها لان الرفع من السجود فرض الى قرب القعود قائما سنة (و) تسن (الجلسة بين السجدين و) يسن (وضع اليدين على الفخذين) حال الجلسة (فيما بين السجدين) فيكون (كحالة التشهد) كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم ولا يأخذ الركبة هو الاصح (و) يسن (افتراش) الرجل (رجله اليسرى ونصب اليمنى) وتوجيه أصابعهما نحو القبلة كما ورد عن ابن عمر رضي الله عنهما (و) يسن (تورك المرأة) بأن تجلس على أليتها وتضع الفخذ على الفخذ وتخرج رجلها من تحت وركها اليمنى لانه أستر لها (و) تسن (الإشارة في الصحيح) لانه صلى الله عليه وسلم رفع أصبعه السبابة وقد أحناها شيئا ومن قال انه لا يشير أصلا فهو خلاف الرواية والدراية وتكون (بالمسبحة) أي السبابة من اليمنى فقط يشير بها (عند) انتهائه الى (الشهادة) في التشهد لقول أبي هريرة رضي الله عنه أن رجلا كان يدعو بأصبعيه فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أجد أحد (يرفعها) أي المسبحة (عند النفي) أي نفى الألوهية عما سوى الله تعالى بقوله لا اله (ويضعها عند الاثبات) أي اثبات الألوهية لله وحده بقوله لا اله الا الله ليكون الرفع إشارة الى النفي والوضع الى الاثبات ويسن الاسرار بقراءة التشهد وأشرنا الى أنه لا يعقد شيئا من أصابعه وقيل الا عند الإشارة بالمسبحة فيما يروى عنهما (و) تسن (قراءة الفاتحة فيما بعد الاولين) في الصحيح وروى عن الامام وجوبها وروى عنه التخيير بين قراءة الفاتحة والتسبيح والسكوت (و) تسن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الجلوس الاخير فيقول مثل ما قال محمد رحمه الله تعالى لما سئل عن كيفية فقال يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد وزيادة في العالمين ثابتة في رواية مسلم وغيره فالمنع منها ضعيف والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فرض في العمر مرة ابتداء وتفترض كلما ذكر اسمه لوجود سببه (و) يسن (الدعاء) بعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بقوله عليه السلام اذا صلى أحدكم

فليبدأ بتحميد الله عز وجل والثناء عليه ثم ليصل على النبي ثم ليدع بعدما شاء لكن لما ورد عنه صلى الله عليه وسلم ان صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس قدم هذا المانع على اباحة الدعاء بما أعجبه في الصلاة فلا يدع فيها الا (بما يشبه ألفاظ القرآن) ربنا لا نزغ قلوبنا (و) بما يشبه ألفاظ (السنة) ومنها ما روى عن أبي بكر رضي الله عنه أنه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم علمني يا رسول الله دعاء أدعوه به في صلاتي فقال قل اللهم اني ظلمت نفسي ظلمي كثيرا وانه لا يغفر الذنوب الا أنت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني انك أنت الغفور الرحيم وكان ابن مسعود رضي الله عنه يدعو بكلمات منها اللهم اني اسألك من الخير كله ما علمت منه وما لم أعلم وأعوذ بك من الشر كله ما علمت منه وما لم أعلم و (لا) يجوز أن يدعوى في صلاته بما يشبه (كلام الناس) لانه يبطلها ان وجد قبل القعود وقدر التشهد ويفوت الواجب لو جوده بعده قبل السلام بخروجه به دون السلام وهو مثل قوله اللهم زوجني فلانة أعطني كذا من الذهب والفضة والمناصب لانه لا يستحيل حصوله من العباد وما يستحيل مثل العفو والعافية (و) يسن (الالتفات يميناً ثم يساراً بالتسليمتين) لانه صلى الله عليه وسلم كان يسلم عن يمينه فيقول السلام عليكم ورحمة الله حتى يرى بياض خده الايمن وعن يساره السلام عليكم ورحمة الله حتى يرى بياض خده الايسر فان نقص فقال السلام عليكم أو سلام عليكم أساء بتركه السنة وصح فرضه ولا يزيد وبركاته لانه بدعة وليس فيه شيء ثابت وان بدأ بيساره ناسياً أو عامداً يسلم عن يمينه ولا يعيده على يساره ولا شيء عليه سوى الالبسة في العمد ولو سلم تلقاء وجهه يسلم عن يساره ولو نسي يساره وقام يعود ما لم يخرج من المسجد أو يتكلم فيجاس ويسلم (و) يسن (نية الامام الرجال) والنساء والصبيان والخنثى (و) الملائكة (الحفظة) جمع حافظ سموابه لحفظهم ما يصدر من الانسان من قول وعمل أو لحفظهم اياه من الجن وأسباب المعاطب ولا يعين عددا للاختلاف فيه وعن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال مع كل مؤمن خمس من الحفظة واحد عن يمينه يكتب الحسنات وواحد عن يساره يكتب السيئات وآخر امامه يلقيه الخيرات وآخر وراءه يدفع عنه المكاره وآخر عند ناصيته يكتب ما يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويبلغه الى الرسول عليه السلام وقيل معه ستون ملكا وقيل مائة وستون يذوبون عنه الشياطين فلا يمان بهم كالايمان بالانبياء عليهم السلام من غير حصر بعدد (و) نيته (صالح الجن) المقتدين به فينوي الامام الجميع (بالتسليم في الاصح) لانه يخاطبهم وقيل ينويهم بالتسليم الا ولى وقيل تكفيه الاشارة اليهم (و) يسن (نية المأموم امامه في جهته) اليمين ان كان فيها أو اليسار ان كان فيها (وان حاذاه نواه في التسليمتين) لان له حظا من كل جهة وهو أحق من

بما يشبه ألفاظ
القرآن والسنة
لا كلام الناس
والالتفات يميناً ثم
يساراً بالتسليمتين
ونية الامام الرجال
والحفظة في الاصح
ونية المأموم امامه
في جهته وان حاذاه
نواه في التسليمتين

الحاضرين لانه أحسن الى المأموم بالتزام صلاته (مع القوم والحفظة وصالح الجن و) يسن
(نية المنفرد الملائكة فقط) اذ ليس معه غيرهم وينبغى التنبيه لهذا فانه قل من يتنبه له من أهل
العلم فضلا عن غيرهم (و) يسن (خفض) صوته بالتسليمتين (الثانية عن الاولى و) يسن
(مقارنته) أى سلام المقتدى (لسلام الامام) عند الامام موافقة له وبعد تسليمه عندهما
لثلاثين (و) يسن (البداءة باليمين) وقد بيناه (و) يسن (انتظار المسبوق فراغ
الامام) لوجوب المتابعة حتى يعلم ان لا سهو عليه

فصل من آدابها (الادب ما فعله الرسول صلى الله عليه وسلم مرة أو مرتين ولم يواظب
عليه كزيادة التسيبجات فى الركوع والسجود والزيادة على القراءة المسنونة وقد شرع
لا كمال السنة فيها) (اخراج الرجل كفيه من كفيه عند التكبير) (للاحرام لقربه من التواضع
الا لضرورة كبرد المرأة تستر كفيها حذرا من كشف ذراعيها ومثلها الخنثى (و) منها
(نظر المصلي) سواء كان رجلا أو امرأة (الى موضع سجوده قائما) حفظا له عن النظر الى
ما يشغله عن الخشوع (و) نظره (الى ظاهر القدم را كما والى أرنية ألقه ساجدا والى حجره
جالسا) ملاحظا قوله صلى الله عليه وسلم اعبد الله كأنك تراه فان لم تكن تراه فانه يراك فلا
يشغل بسواه (و) منها نظره (الى المنكبين مسلما) واذا كان بصيرا أو فى ظلمة فيلاحظ
عظمة الله تعالى (و) من الادب (دفع السعال ما استطاع) تحرزا عن المفسد فانه اذا كان بغير
عذر يفسد وكذا الجشاء (و) من الادب (كظم فمه عند التأوب) فان لم يقدر غطاءه بيده
أو كفه لقوله صلى الله عليه وسلم التأوب فى الصلاة من الشيطان فاذا تأوب أحدكم فليكظم
ما استطاع (و) من الادب (القيام) أى قيام القوم والامام ان كان حاضرا بقرب المحراب
(حين قيل) أى وقت قول المقيم (حى على الفلاح) لانه أمر به فيجيب وان لم يكن حاضرا
يقوم كل صف حين ينتهى اليه الامام فى الاظهر (و) من الادب (شروع الامام) الى
احرامه (مذقيل) أى عند قول المقيم (قد قامت الصلاة) عندهما وقال أبو يوسف يشرع
اذا فرغ من الاقامة فلو أخر حتى يفرغ من الاقامة لا بأس به فى قولهم جميعا

فصل فى كيفية تركيب (أفعال) (الصلاة) من الابتداء الى الانتهاء من غير بيان
أوصافها للتقديم (اذا أراد الرجل الدخول فى الصلاة) أى صلاة كانت (أخرج كفيه
من كفيه) بخلاف المرأة وحال الضرورة كما بيناه (ثم رفعهما حذاء أذنيه) حتى يحاذى بابها ميه
شحمى أذنيه ويجعل باطن كفيه نحو القبلة ولا يفرج اصابعه ولا يضمها واذا كان به
عذر يرفع بقدر الامكان والمرأة الحجره حذو منكبيها والامة كالرجل كما تقدم (ثم كبر)
هو الاصح فاذا لم يرفع يديه حتى فرغ من التكبير لا يأتى به لفسوات محله وان ذكره فى اثنا

رفع (بلامد) فان مد همزه لا يكون شارعا في الصلاة وتفسد في أثنائها وقوله (ناويا) شرط لصحة التكبير (ويصح الشروع بكل ذ ك خالص لله تعالى) عن اختلاطه بحاجة الطالب وان كره لترك الواجب وهو لفظ التكبير وفيه اشارة الى انه لا بد لصحة الشروع من جملة تامة وهو ظاهر الرواية (كسبحان الله) أولا اله الا الله والحمد لله (و) يصح الشروع أيضا (بالفارسية) وغيرها من الالسن (ان عجز عن العربية وان قدر لا يصح شروعه بالفارسية) ونحوها (ولا قراءته بها في الاصح) في قول الامام الاعظم موافقة لهما لان القرآن اسم للنظم والمعنى جميعا وأما التلبية في الحج والسلام من الصلاة والتسمية على الذبيحة والايمان فحائز بغير العربية مع القدرة عليها اجماعا (ثم وضع يمينه على يساره) وتقدم صفته (تحت سرته عقب التحريمة بلامهلة) لانه سنة القيام في ظاهر المذهب وعند محمد سنة القراءة في رسل حال الثناء وعندهما في كل قيام فيه ذكر مسنون كحالة الثناء والقنوت وصلاة الجنازة ويرسل بين تكبيرات العيدين اذ ليس فيه ذكر مسنون (مستفتحاً وهو أن يقول سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك) وان قال وجل ثناؤك لم يمنع وان سكت لا يؤمر ولا يأتي بدعاء التوجه لا قبل الشروع ولا بعده ويضمه في التهجد للاستفتاح ومعنى سبحانك اللهم وبحمدك نزهتك عن صفات النقص بالتسبيح وأثبت صفات الكمال لذاتك بالتحميد وتبارك أي دام وثبت ونزه اسمك وتعالى جدك أي ارتفع سلطانك وعظمتك وغناك بمكانتك ولا اله غيرك في الوجود معبود بحق بدأ بالتهنئة الذي يرجع الى التوحيد ثم ختم بالتوحيد ترقيا في الثناء على الله تعالى من ذكر النعوت السلبية والصفات الشبوتية الى غاية الكمال في الجلال والجمال وسائر الافعال وهو الافراد بالالوهية وما يختص به من الاحدية والصحدية (ويستفتح كل مصلي) سواء المقتدي وغيره ما لم يبدأ الامام بالقراءة (ثم تعوذ) بالله من الشيطان الرجيم لانه مطرود عن حضرة الله تعالى ويريد أن يجعلك شريكاً له في العقاب وانت لا تراه فتعتصم بمن يراه ليحفظك منه بالتعوذ (سر القراءة) مقدما عليها (فيأتي به المسبوق) في ابتداء ما يقضيه بعد الثناء فانه يشي حال اقتدائه ولو في سككات الامام على ما قيل ولا يأتي به في الركوع ويأتي فيه بتكبيرات العيدين لوجوبها (لا المقتدي) لانه للقراءة ولا يقرأ المقتدي وقال أبو يوسف هو تبع للثناء فيأتي به (ويؤخر) التعوذ (عن تكبيرات) الزوائد في (العيدين) لانه للقراءة وهي بعد التكبيرات في الركعة الاولى (ثم يسمى سرا) كما تقدم (ويسمى) كل من يقرأ في صلاته (في كل ركعة) سواء صلى فرضاً أو نفلاً (قبل الفاتحة) بان يقول بسم الله الرحمن الرحيم وأما في الوضوء والذبيحة فلا يتقيد بخصوص البسملة بل كل ذكر له يكفي (فقط) فلا تسن

بلامد ناويا ويصح
الشروع بكل ذ ك
خالص لله تعالى
كسبحان الله
وبالفارسية ان عجز
عن العربية وان قدر
لا يصح شروعه
بالفارسية ولا قراءته
بها في الاصح ثم
وضع يمينه على
يساره تحت سرته
عقب التحريمة بلا
مهلة مستفتحاً وهو
أن يقول سبحانك
اللهم وبحمدك
وتبارك اسمك وتعالى
جدك ولا اله غيرك
ويستفتح كل مصلي
ثم تعوذ سرا للقراءة
فيأتي به المسبوق
لا المقتدي ويؤخر
عن تكبيرات العيدين
ثم يسمى سرا ويسمى
في كل ركعة قبل
الفاتحة فقط ثم قرأ
الفاتحة فقط

التسمية بين الفاتحة والسورة ولا كراهة فيها ان فعلها اتفاقا للسورة سواء جهر أو خافت بالسورة
وغلط من قال لا يسمى الا في الركعة الاولى (ثم قرأ الفاتحة وأمن الامام والمأموم سرا)
وحقيقته اسماع النفس كما تقدم (ثم قرأ سورة) من الفصل على ما تقدم (أو) قرأ (ثلاث
آيات) قصارا أو آية طويلة وجوبا (ثم كبر) كل مصلى (را كما) فيبتدىء بالتكبير
مع ابتداء الانحناء ويختمه بختمه ليشعر في التسبيح فلا تخلو حالة من حالات الصلاة عن
ذكر (مطمئنا مسويا رأسه بعجزه أخذار كبتيه بيديه) ويكون الرجل (مفرجا أصابعه) ناصبا
ساقيه واحناؤهما شبه القوس مكروه والمرأة لا تفرج أصابعها (وسبح فيه) أى الركوع
كل مصلى فيقول سبحان ربى العظيم مرات (ثلاثا وذلك) العدد (أدناه) أى أدنى كمال
الجمع المسنون ويكره قراءة القرآن في الركوع والسجود والتشهد باجماع الأئمة لقوله صلى الله
عليه وسلم نهيت أن أقرأ كما أو ساجدا (ثم رفع رأسه واطمأن) قائما (قائلا سمع الله
لمن حمده) أى قبل الله حمد من حمده لان السماع يذكرو ويراد به القبول مجازا كما يقال سمع
الامير كلام فلان وفي الحديث أعوذ بك من دعاء لا يسمع أى لا يستجاب والهاء للسكتة
والاستراحة لا للكناية (ربنا لك الحمد) فيجمع بين التسبيح والتحميد (لو) كان (اماما)
هذا قولهما وهورواية عن الامام اختارها في الحاوى القدسي وكان الفضلي والطحاوي وجماعة
من المتأخرين يميلون الى الجمع وهو قول أهل المدينة وقوله (أو منفردا) متفق عليه على الاصح
عن الامام موافقة لهما وعنه يكتفى بالتحميد وعنه يكتفى بالتسبيح (والمقتدى يكتفى بالتحميد)
اتفاقا لا مري به في الحديث اذا قال الامام سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا لك الحمد رواه الشيخان
والافضل اللهم بنا ولك الحمد ويليه اللهم ربنا لك الحمد ويليه ربنا لك الحمد (ثم كبر) كل
مصلى (خارا للسجود) ويختمه عند وضع جبهته للسجود (ثم وضع ركبتيه ثم يديه) ان لم يكن
به عذر يمنعه من هذه الصفة (ثم) وضع (وجهه بين كفيه) لما روينا (وسجد بانقه وجهته)
وتقدم الحكم (مطمئنا مسبجا) بان يقول سبحان ربى الا على مرات (ثلاثا وذلك أدناه) لما
تقدم (وجافى) أى باعد الرجل (بطنه عن فخذه وعضديه عن ابطنه) لانه أبلغ في السجود
بالاعضاء (في غير زحمة) وينضم فيها حذرا عن اضرار الجار (موجها أصابع يديه) ويضمها
كل الضم لا يندب الا هنا لان الرحمة تنزل عليه في السجود وبالضم ينال الاكثر (و) يكون
موجها أصابع (رجليه نحو القبلة والمرأة تنخفض) فتضم عضديها لجنبها (وتلرق بطنها بفخذها)
لانه أستر لها ثم رفع رأسه مكبرا (وجلس) كل مصلى (بين السجدين واضعا يديه على فخذه
مطمئنا) وليس فيه ذكر مستنون والوارد فيه محمول على التهجيد (ثم كبر) للسجود (وسجد)
بعد (مطمئنا وسبح فيه) أى السجود (ثلاثا وجافى بطنه عن فخذه وأبدى عضديه) وهما

وأمن الامام والمأموم
سرا ثم قرأ سورة أو
ثلاث آيات ثم كبر
را كما مطمئنا مسويا
رأسه بعجزه أخذار
ركبتيه بيديه مفرجا
أصابعه وسبح فيه
ثلاثا وذلك أدناه ثم
رفع رأسه واطمأن
قائلا سمع الله لمن
حمده ربنا لك الحمد
لو اماما أو منفردا
والمقتدى يكتفى
بالتحميد ثم كبر خارا
للسجود ثم وضع
ركبتيه ثم يديه ثم
وجهه بين كفيه
وسجد بانقه وجهته
مطمئنا مسبجا ثلاثا
وذلك أدناه وجافى
بطنه عن فخذه
وعضديه عن ابطنه
في غير زحمة موجها
أصابع يديه ورجليه
نحو القبلة والمرأة
تنخفض وتلرق بطنها
بفخذها وجلس
بين السجدين
واضعا يديه على

ثم رفع رأسه مكبرا
للهووض بلا اعتماد
على الارض بيديه
وبلا قعود والركعة
الثانية كالاولى الا
أنه لا يثنى ولا يتعوذ
ولا يسن رفع اليدين
الا عند افتتاح كل
صلاة وعند تكبير
القنوت في الوتر
وتكبيرات الزوائد
في العيدين وحين
يرى الكعبة وحين
يستلم الحجر الاسود
وحين يقوم على
الصفاء والمروة وعند
الوقوف بعرفة
ومزدلفة وبعدرى
الحجرة الاولى
والوسطى وعند
التسبيح عقب
الصلوات واذا فرغ
والمرأة تتورك وقرأ
تشهد ابن مسعود
رضي الله عنه وأشار
بالمسبحة في الشهادة
يرفعها عند النفى
ويضعها عند الاثبات
ولا يزيد على التشهد
في القعود الاول
ورحمه الله وبركاته

ضبعاه والضبع بسكون الباء لا غير العضد (ثم رفع رأسه مكبرا للهووض) أى القيام للركعة
الثانية (بلا اعتماد على الارض بيديه) ان لم يكن به عذر (وبلا قعود) قبل القيام يسمى جلسة
الاستراحة عند الشافعى سنة (والركعة الثانية) يفعل فيها (كالاولى) وعلمت ما شملته (الا
انه) أى المصلى (لا يثنى) لانه لا افتتاح فقط (ولا يتعوذ) لعدم تبدل المجلس (و) لا يرفع
يديه اذ (لا يسن رفع اليدين) فى حالتى الركوع وقيامه ولا يفسد الصلاة فى الصحيح فلا
يسن (الا عند افتتاح كل صلاة وعند تكبير القنوت فى الوتر وتكبيرات الزوائد فى العيدين)
لا اتفاق الاخبار وصفة الرفع فيها حذوا والاذنين (و) يسن رفعهما مبسوطتين نحو السماء (حين
يرى الكعبة) المشرفة أى وقت معايتها فتكون العين فى فقعس للعيدين ومعاينة البيت
للدعاء وهو مستجاب (و) يسن رفعهما (حين يستلم الحجر الاسود) مستقبلا بياطنهما الحجر
(و) يسن رفعهما مبسوطتين نحو السماء داعيا (حين يقوم على الصفاء والمروة) كذلك (عند
الوقوف بعرفة) ووقوف (مزدلفة) فى الوقوف (بعدرى الحجرة الاولى) والحجرة (الوسطى)
كما ورد بذلك السنة الشريفة وترفع فى دعاء الاستسقاء ونحوه لان رفع اليد فى الدعاء سنة (و)
كذلك (عند) دعائه بعد فراغه من (التسبيح) والتحميد والتكبير الذى سسند كره (عقب
الصلوات) كما عليه المسلمون فى سائر البلدان (واذا فرغ) الرجل من سجدة فى الركعة الثانية
افتش رجله اليسرى وجلس عليها ونصب يميناه ووجه أصابعها نحو القبلة ووضع يده على
خذه وبسط أصابعه وجعلها منتهية الى رأس ركبتيه (والمرأة تتورك) وقدمنا صفته (وقرأ)
المصلى ولو مقتديا (تشهد ابن مسعود رضى الله عنه) ويقصد معانيه مرادله على أنه ينشأ
تحية وسلاما منه (وأشار بالمسبحة) من أصابعه اليمنى (فى الشهادة) على الصحيح (يرفعها
عند النفى) ويضعها عند الاثبات ولا يزيد على التشهد فى القعود الاول (لوجوب القيام للثالثة
(وهو) كما قال علمنى رسول الله صلى الله عليه وسلم التشهد أخذ كفى بين كفيه كما يعلمنى
السورة من القرآن فقال اذا قعد أحدكم فى الصلاة فليقل (التحيات لله والصلوات والطيبات)
جمع تحية من حيا فلان فلانا اذا دعاه عند ملاقاته كقولهم حياك الله أى أبقاك والمراد هنا
أعز الا لفاظ التى تدل على الملك والعظمة وكل عبادة قولية لله تعالى والمراد بالصلوات هنا
العبادات البدنية ونحوها الطيبات العبادات المالية لله تعالى وهى الصادرة منه ليلة الاسراء
فلما قال ذلك النبى صلى الله عليه وسلم بالهام من الله سبحانه ردا لله عليه وحياد بقوله (السلام
عليك أيها النبى ورحمة الله وبركاته) فقابل التحيات بالسلام الذى هو تحية الاسلام وقابل
الصلوات بالرحمة التى هى بمعناها وقابل الطيبات بالبركات المناسبة للمال لكونها النمو والكثرة
فلما أفاض الله سبحانه وتعالى بانعامه على النبى صلى الله عليه وسلم بالثلاثة مقابل الثلاثة

وهو التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبى ورحمة الله وبركاته

والنبي أكرم خلق الله وأجودهم عطف باحسانه من ذلك الفيض لاخوانه الانبياء والملائكة
وصالحى المؤمنين من الانس والجن فقال (السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين) فعمهم به
كما قال صلى الله عليه وسلم انكم اذا قلتموها اصابتم كل عبد صالح في السماء والارض وليس
أشرف من العبودية في صفات المخلوقين وهى الرضا بما يفعل الرب والعبادة ما يرضيه والعبودية
أقوى من العبادة لبقائها فى العقبى بخلاف العبادة والصالح القائم بحقوق الله تعالى وحقوق
العباد فلما أن قال ذلك صلى الله عليه وسلم احسانا منه شهد أهل الملكوت الاعلى والسموات
وجبريل بوحى والهام بان قال كل منهم (أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا عبده
ورسوله) أى أعلم وأبين وجمع بين أشرف أسمائه وبين أشرف وصف للمخلوق وأرقى
وصف مستلزم للنبوته لتمام الجمع فيقصد المصلى انشاء هذه الالفاظ مرادة له قاصدا معناها
الموضوعة له من عنده كانه يحى الله سبحانه وتعالى ويسلم على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى
نفسه وأولياء الله تعالى خلا لما قاله بعضهم انه حكاية سلام الله لا ابتداء سلام من المصلى
(وقر الفاتحة فيما بعد) الركعتين (الاوليين) من الفرائض فشمع المغرب (ثم جلس) مفترشا
رجله اليسرى ناصبا اليمنى وتترك المرأة (وقر التشهد) المتقدم (ثم صلى على النبي صلى الله
عليه وسلم ثم دعا) ليكون مقبولا بعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (بما يشبه) الالفاظ
(القرآن والسنة ثم سلم يمينا) ابتداء (ويسارا) انتهاء (فيقول السلام عليكم ورحمة الله ناويا
من معه) من القوم والحفظة (كما تقدم) بيانه بحمد الله سبحانه ومنته

﴿ باب الامامة ﴾

قد مناشيأيدل على فضل الاذان وعندنا (هى) أى الامامة (أفضل من الاذان)
لمواظبته صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين عليها والا فضل كون الامام هو المؤذن
وهذا مذهبنا وكان عليه أبو حنيفة رحمه الله (والصلاة بالجماعة سنة) فى الاصح
مؤكدة شبيهة بالواجب فى القوة (للرجال) للمواظبة ولقوله صلى الله عليه وسلم صلاة
الجماعة أفضل من صلاة أحدكم وحده بخمسة وعشرين جزأ وفى رواية درجة فلا
يسع تركها الا بعذر ولو تركها أهل مصر بلا عذر يؤمرون بها فان قبلوا والا قوتلوا عليها لانها
من شعائر الاسلام ومن خصائص هذا الدين ويحصل فضل الجماعة بواحد ولو صبيا يعقل
أو امرأة ولو فى البيت مع الامام وأما الجمعة فيشترط ثلاثة أو اثنان كما سند كره (الاحرار)
لان العبد مشغول بخدمة المولى (بلا عذر) لانها تسقط به (وشروط صحة الامامة للرجال
الاصحاء ستة أشياء الاسلام) وهو شرط عام فلا تصح امامة منكر البعث أو خلافة الصديق

السلام علينا
وعلى عباد الله
الصالحين أشهد أن
لا اله الا الله وأشهد
أن محمدا عبده ورسوله
وقر الفاتحة فيما بعد
الاوليين ثم جلس
وقر التشهد ثم صلى
على النبي صلى الله
عليه وسلم ثم دعا بما
يشبه القرآن والسنة
ثم يسلم يمينا ويسارا
فيقول السلام عليكم
ورحمة الله ناويا من
معه كما تقدم ﴿باب
الامامة﴾ هى أفضل
من الاذان والصلاة
بالجماعة سنة للرجال
الا حرار بلا عذر
وشروط صحة الامامة
للرجال الاصحاء ستة
أشياء الاسلام

والمحجته أو يسبب الشيخين أو ينكر الشفاعة أو نحو ذلك ممن يظهر الاسلام مع ظهور صفته
المكفرة له (والبلوغ) لان صلاة الصبي نفل وتقله لا يلزمه (والعقل) لعدم صحة صلاته
بعدمه كالسكران (والذكورة) خرج به المرأة للامر بتأخيرهن والختى امرأة فلا يقتدى
به غيرها (والقراءة) بحفظ آية تصبح بها الصلاة على الخلاف (و) السادس (السلامة من
الاعذار) فان المعذور صلاته ضرورة فلا يصح اقتداء غيره به (كالرعاف) الدائم وانقلاط
الريح ولا يصح اقتداء من به انقلاط ريح بمن به سلس بول لانه ذو عذرين (والفأفة) بتكرار
الفاء (والتممة) بتكرار التاء فلا يتكلم الا به (واللثغ) بالتاء المثلثة والتحريك وهو اللثغ بضم
اللام وسكون التاء تحرك اللسان من السين الى التاء ومن الراء الى الغين ونحوه لا يكون اماما
لغيره واذا لم يجد في القرآن شيئا خاليا عن لثغة وعجز عن اصلاح لسانه آتاء الليل وأطراف النهار
فصلاته جائزة لنفسه وان ترك التصحيح والجهد فصلاته فاسدة (و) السلامة من (فقد
شرط كطهارة) فان عدمها يحمل خبث لا يعفى لا تصح امامته لظاهر (و) كذا حكم (ستر
عورة) لان العارى لا يكون اماما المستور (وشروط صحة الاقتداء أربعة عشر شيا) تقريرا
(نية المقتدى المتابعة مقارنة لتحريمه) امام مقارنة حقيقية أو حكيمية كما تقدم فينوى الصلاة
والمتابعة أيضا (ونية الرجل الامامة شرط لصحة اقتداء النساء) لما يلزم من الفساد بالحاذة
ومسئلتها مشهورة ولو في الجمعة والعيدين على ما قاله الاكثر (وتقدم الامام بعقبه عن) عقب
(المأموم) حتى لو تقدم أصابعه لطول قدمه لا يضر (وأن لا يكون) الامام (أدنى حالا من
المأموم) كان يكون متنفلا والمقتدى مفترضا أو معذورا والمقتدى خاليا عنه (و) يشترط (أن
لا يكون الا امام مصليا فرضا غير فرضه) أي فرض المأموم كظهر وعصر وظهرين من يومين
للمشاركة ولا بد فيها من الاتحاد فلا يصح اقتداء ناذر بناذر لم يذرعين نذرا لامام لعدم
ولايته على غيره فيما التزمه ولا الناذر بالخالف لان المنذورة أقوى (وأن لا يكون) الامام
(مقيا لمسافر بعد الوقت في رباعية) لما قدمناه فيكون اقتداء مفترض بمنفعل في حق القعدة
أو القراءة (ولا مسبوقا) لشبهة اقتدائه (وأن لا يفصل بين الامام والمأموم صف من النساء)
لقول النبي صلى الله عليه وسلم من كان بينه وبين الامام نهر أو طريق أو صف من النساء
فلا صلاة له فان كن ثلاثا فسدت صلاة ثلاثة خلفهن من كل صف الى آخر الصفوف وعليه
الفتوى وجاز اقتداء الباقي وقيل الثلاث صف مانع من صحة الاقتداء لمن خلف صفهن جميعا
وان كانتا اثنتين فسدت صلاة اثنتين خلفهما فقط وان كانت واحدة في الصف حاذية
فسدت صلاة من حاذته عن يمينها ويسارها وآخر خلفها (وأن لا يفصل) بين الامام والمأموم
(نهر يمر فيه الزورق) في الصحيح والزورق نوع من السفن الصغار (ولا طريق يمر فيه

والبلوغ والعقل
والذكورة والقراءة
والسلامة من
الاعذار كالرعاف
والفأفة والتممة
واللثغ وفقد شرط
كطهارة وستر عورة
وشروط صحة
الاقتداء أربعة عشر
شيئا نية المقتدى
المتابعة مقارنة
لتحريمه ونية
الرجل الامامة شرط
لصحة اقتداء النساء
به وتقدم الامام بعقبه
عن المأموم وان لا
يكون أدنى حالا من
المأموم وأن لا يكون
الامام مصليا فرضا
غير فرضه وأن لا
يكون مقيا لمسافر بعد
الوقت في رباعية ولا
مسبوقا وأن لا يفصل
بين الامام والمأموم
صف من النساء وان
لا يفصل نهر يمر فيه
الزورق ولا طريق
تمر فيه

(العجلة) وليس فيه صفوف متصلة والمانع في الصلاة فاصل يسع فيه صفين على المقتي به
 (و) يشترط أن (لا) يفصل بينهما (حائط) كبير (يشتهبه معه العلم بانتقالات الامام فان لم يشتهبه)
 العلم بانتقالات الامام (لسماع أو رؤية) ولم يمكن الوصول اليه (صبح الاقتداء) به (في)
 الصحيح) وهو اختيار شمس الأئمة الحلواني لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان
 يصلي في حجرة عائشة رضي الله عنها والناس في المسجد يصلون بصلاته وعلى هذا الاقتداء
 في الاماكن المتصلة بالمسجد الحرام وأبوابها من خارجه صحيح اذا لم يشتهبه حال الامام عليهم
 بسماع أو رؤية ولم يتخلل الا الجدار كما ذكره شمس الأئمة فحين صلى على سطح بيته المتصل
 بالمسجد أو في منزله بجانب المسجد وبينه وبين المسجد حائط مقتديا بامام في المسجد وهو
 يسمع التكبير من الامام أو من المكبر تجوز صلاته كذا في التيجيس والمزيدو يصح اقتداء
 الواقف على السطح بمن هو في البيت ولا يخفى عليه حاله (و) يشترط (أن لا يكون الامام
 راكبا والمقتدي راجلا) أو بالقلب (أورا كبا) دابة (غير دابة امامه) لا خلاف المكان واذا
 كان على دابة امامه صبح الاقتداء لا اتحاد المكان (و) يشترط (ان لا يكون) المقتدي (في
 سفينة) والامام في سفينة (أخرى غير مقترنة بها) لانهما كالدايتين واذا اقترنتا صح للاتحاد
 الحكيم (و) الرابع عشر من شروط صحة الاقتداء (أن لا يعلم المقتدي من حال امامه)
 المخالف لمذهبه (مفسدا في زعم المأموم) يعني في مذهب المأموم (كخروج دم) سائل
 (أوقىء) يملأ الفم وتيقن أنه (لم يعد بعده وضوؤه) حتى لو غاب بعد ما شاهد منه ذلك بقدر
 ما يعيد الوضوء ولم يعلم حاله فالصحيح جواز الاقتداء مع الكراهة كما لو جهل حاله بالمرة وأما
 اذا علم منه أنه لا يحتاط في مواضع الخلاف فلا يصح الاقتداء به سواء علم حاله في خصوص
 ما يقتدي به فيه أولا وان علم أنه يحتاط في مواضع الخلاف يصح الاقتداء به على الاصح
 ويكره كما في المحتبي وقال الديري في شرحه لا يكره اذا علم منه الاحتياط في مذهب الحنفي
 وأما اذا علم المقتدي من الامام ما يفسد الصلاة على زعم الامام كس المرأة أو الذكرا أو حمل
 نجاسة قدر الدرهم والامام لا يدري بذلك فانه يجوز اقتداءؤه به على قول الاكثر وقال بعضهم
 لا يجوز منهم الهندواني لان الامام يرى بطلان هذه الصلاة فتبطل صلاة المقتدي تبعاله
 وجه الاول وهو الاصح أن المقتدي يرى جواز صلاة امامه والمعتبر في حقه رأى نفسه
 فوجب القول بجوازها كما في التبيين وفتح القدير وانما قيد بقوله والامام لا يدري بذلك
 ليكون جازما بالنية وأمكن حمل صحة صلاته على معتقد امامه وأما اذا علم به وهو على اعتقاد
 مذهبه صار كالملاعب ولا نية له فلا وجه لحمل صحة صلاته (وصبح اقتداء متوضي بمجمم)
 عندهما وقال محمد لا يصح والخلاف مبني على ان الخليفة بين الاثنين التراب والماء

العجلة ولا حائط
 يشتهبه معه العلم
 بانتقالات الامام فان
 لم يشتهبه لسماع أو رؤية
 صبح الاقتداء في
 الصحيح وأن لا
 يكون الامام راكبا
 والمقتدي راجلا أو
 راكبا غير دابة امامه
 وأن لا يكون في سفينة
 والامام في أخرى
 غير مقترنة بها
 وأن لا يعلم المقتدي
 من حال امامه مفسدا
 في زعم المأموم
 كخروج دم أوقىء علم
 يعد بعده وضوؤه
 وصبح اقتداء متوضي
 بمجمم

أو الطهارتين الوضوء والتيمم فعند هما بين الاثنين وظاهر النص يدل عليه فاستوى الطهارتان وعند محمد بين الطهارتين التيمم والوضوء فيصير بناء القوي على الضعيف وهو لا يجوز ولا خلاف في صحة الاقتداء بالتيمم في صلاة الجنازة (و) صح اقتداء (غاسل بماسح) على خف أو جيرة أو خرقة قرحة لا يسيل منها شيء (و) صح اقتداء (قائم بقاعد) لأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر يوم السبت أو الاحد في مرض موته جالسا والناس خلفه قياما وهي آخر صلاة صلاها اماما وصلى خلف أبي بكر الركعة الثانية صبح يوم الاثنين مأموما ثم أتم لنفسه ذكره البيهقي في المعرفة (و) صح اقتداء (بأحدب) لم يبلغ حد به حد الركوع اتفاقا على الاصح واذا بلغ وهو ينخفض للركوع قليلا يجوز عندهما وبه أخذ عامة العلماء وهو الاصح بمنزلة الاقتداء بالقاعد لا ستواء نصفه الاسفل ولا يجوز عند محمد قال الزيلعي وفي الظهيرية هو الاصح انتهى فقد اختلف التصحيح فيه (و) صح اقتداء (موم بمثله) بان كانا قاعدين أو مضطجعين أو المأموم مضطجعا والامام قاعدا القوة حاله (ومتنفل بمفترض) لانه بناء للضعيف على القوي وصار تبعالا امامه في القراءة (وان ظهر بطلان صلاة امامه) بفوات شرط أو ركن (أعاد) لزوما يعني افترض عليه الا تيان بالفرض وليس المراد الاعادة الجارية لنقص في المؤدى لقوله صلى الله عليه وسلم اذا فسدت صلاة الامام فسدت صلاة من خلفه واذا طرأ المبطل لا اعادة على المأموم كارتداد الامام وسعيه للجمعة بعد ظهره ذنوبهم وعوده لسجود تلاوة بعد تفرقهم (ويلزم الامام) الذي تبين فساد صلاته (اعلام القوم باعادة صلاتهم بالقدر الممكن) ولو بكتاب أو رسول (في المختار) لانه صلى الله عليه وسلم صلى بهم ثم جاء ورأسه يقطر فاعاد بهم وعلى رضى الله عنه صلى بالناس ثم تبين له أنه كان محدثا فاعادوا أمرهم أن يعيدوا وفي الدراية لا يلزم الامام الاعلام ان كانوا قوما غير معينين وفي خزائنه الاكمل لانه سكت عن خطأ معفو عنه وعن الوبرى يخبرهم وان كان مختلفا فيه ونظيره اذا رأى غيره يتوضأ من ماء نجس أو على ثوبه نجاسة

﴿فصل يسقط حضور الجماعة بواحد من ثمانية عشر شيئا﴾ منها (مطر وبرد) شديد (وخريف) ظالم (وظلمة) شديدة في الصحيح (وحبس) معسر ومظلوم (وعمي وفلج وقطع يد ورجل وسقام واقعاد ووحل) بعد انقطاع مطر قال صلى الله عليه وسلم اذا ابتلت النعال فالصلاة في الرحال (وزمانة وشيخوخة وتكرار فقه) لا نحو ولغة (بجماعة تفوته) ولم يداوم على تركها (وحضور طعام تتوقه نفسه) لشغل باله كدافعة أحد الاخشين أو الريح (وارادة سفر) تهيأ له (وقيامه بمر يض) يستضر بغيته (وشدة ريح ليلا لا نهارا) للخرج (واذا انقطع عن الجماعة لعذر من أعذارها المبيحة للتخلف) وكانت نيته حضورها لولا العذر

وغاسل بماسح وقائم بقاعد وبأحدب وموم بمثله ومتنفل بمفترض وان ظهر بطلان صلاة امامه أعاد ويلزم الامام اعلام القوم باعادة صلاتهم بالقدر الممكن في المختار

﴿فصل﴾

يسقط حضور الجماعة بواحد من ثمانية عشر شيئا مطر وبرد وخوف وظلمة وحبس وعمي وفلج وقطع يد ورجل وسقام واقعاد ووحل وزمانة وشيخوخة وتكرار فقه بجماعة تفوته وحضور طعام تتوقه نفسه وارادة سفر وقيامه بمر يض وشدة ريح ليلا لا نهارا واذا انقطع عن الجماعة لعذر من أعذارها المبيحة للتخلف

الحاصل (بمحصل له ثوابها) لقوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى

﴿فصل في﴾ بيان (الاحق بالامامة و) في بيان (ترتيب الصفوف اذا) اجتمع قوم و (لم يكن بين الحاضرين صاحب منزل) اجتمعوا فيه ولا فيهم ذو وظيفة وهو امام المحل (ولا ذو سلطان) كامير ووال وقاض (فالا علم) باحكام الصلاة الحافظ ما به سنة القراءة ويحجب القوا حش الظاهرة وان كان غير متبحر في بقية العلوم (أحق بالامامة) واذا اجتمعوا يقدم السلطان فالامير فالقاضي فصاحب المنزل ولو مستأجرا يقدم على المالك ويقدم القاضي على امام المسجد لما ورد في الحديث ولا يؤم الرجل في سلطانه ولا يقعد في بيته على تكريمته الا باذنه (ثم الاقرأ) أى الا علم باحكام القراءة لا مجرد كثرة حفظ دونه (ثم الا ورع) الورع اجتناب الشهوات أرقى من التقوى لانها اجتناب المحرمات (ثم الاسن) لقوله صلى الله عليه وسلم وليؤمكأ أكبر كما (ثم الاحسن خلقا) بضم الخاء واللام أى ألفة بين الناس (ثم الاحسن وجها) أى أصبحهم لان حسن الصورة يدل على حسن السيرة لانه مما يزيد الناس رغبة في الجماعة (ثم الاشرف نسبا) لاحترامه وتعظيمه (ثم الاحسن صوتا) للرغبة في سماعه للخضوع (ثم الانظف ثوبا) لبعده عن الدنس ترغيبا فيه فالاحسن زوجة لشدة عفته فاكبرهم رأسا وأصغرهم عضوا فاكثرهم مالا فاكبرهم جاها واختلف في المسافر مع المقيم قيل هم اسواء وقيل المقيم أولى (فان استوا واقرع) بينهم فمن خرجت قرعته قدم (أو الخيار الى القوم فان اختلفوا فالعبرة بما اختاره الاكثر وان قدموا غير الاولى فقد أساؤا) ولكن لا يأتون كذا في التجنيس وفيه لو أم قوما وهم له كارهون فهو على ثلاثة أوجه ان كانت الكراهة لفساد فيه أو كانوا أحق بالامامة منه يكره وان كان هو أحق بهامهم ولا فساد فيه ومع هذا يكرهونه لا يكره له التقدم لان الجاهل والفاسق يكره العالم والصالح وقال صلى الله عليه وسلم ان سركم أن تقبل صلاتكم فليؤمكم عاميكم فانهم وفدكم فيما بينكم وبين ربكم وفي رواية فليؤمكم خياركم (وكره امامة العبد) ان لم يكن عالما تقيا (والاعمى) لعدم اهتدائه الى القبلة وصون ثيابه عن الدنس وان لم يوجد أفضل منه فلا كراهة (والاعرابي) الجاهل أو الحضري الجاهل (وولد الزنا) الذي لا علم عنده ولا تقوى فلذا قيده مع ما قبله بقوله (الجاهل) اذ لو كان عالما تقيا لا تكره امامته لان الكراهة للنقائص حتى اذا كان الاعرابي افضل من الحضري والعبد من الحر وولد الزنا من ولد الرشيد والاعمى من البصير فالحكم بالضد كذا في الاختيار (و) لذا كره امامة (الفاسق) العالم لعدم اهتمامه بالدين فتجب اهانته شرعا فلا يعظم بتقديمه للامامة واذا تعذر منعه ينتقل عنه الى غير مسجده

بمحصل له ثوابها
﴿فصل في الاحق
بالامامة وترتيب
الصفوف﴾
اذ لم يكن بين
الحاضرين صاحب
منزل ولا ذو سلطان
فالا علم أحق بالامامة
ثم الاقرأ ثم الا ورع
ثم الاسن ثم اذ حسن
خلقاً ثم الاحسن
وجهاً ثم الاشرف
نسباً ثم الاحسن
صوتاً ثم الانظف
ثوباً فان استوا
ياقرع أو الخيار الى
القوم فان اختلفوا
فالعبرة بما اختاره
الاكثر وان قدموا
غير الاولى فقد أساؤا
وكره امامة العبد
والاعمى والاعرابي
وولد الزنا الجاهل
والفاسق

للجمعة وغيرها وان لم يقيم الجمعة الا هو تصلي معه (والمبتدع) بارتكابه ما أحدث على خلاف الحق المتلقى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من علم او عمل أو حال بنوع شبهة أو استحسان وروى محمد بن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأبي يوسف أن الصلاة خلف أهل الأهواء لا تجوز والصحيح أنها تصح مع الكراهة خلف من لا تكفره بدعته لقوله صلى الله عليه وسلم صلوا خلف كل بر وفاجر وصلوا على كل بر وفاجر وجاهدوا مع كل بر وفاجر رواه الدارقطني كفاي البرهان * وقال في مجمع الروايات واذا صلى خلف فاسق أو مبتدع يكون محرزا ثواب الجماعة لكن لا ينال ثواب من يصلي خلف امام تقي (و) كره للامام (تطويل الصلاة) لما فيه من تنفير الجماعة لقوله عليه السلام من أم فليخفف (وجماعة العرارة) لما فيها من الاطلاع على عورات بعضهم (و) كره جماعة (النساء) بواحدة منهم ولا يحضرن الجماعات لما فيه من الفتنة والمخالفة (فان فعلن) يجب أن (يقف الامام وسطهن) مع تقدم عقبها فلو تقدمت كالرجال أثمت وصححت الصلاة والامام من يؤتم به ذكرًا كان أو أنثى والوسط بالتحريك ما بين طرفي الشيء كما هنا وبالسكون لما بين بعضه عن بعض كجلست وسط الدار بالسكون (ك) الامام العاري (العرارة) يكون وسطهم لكن جالسا ويمد كل منهم رجله ليستترهما أمكن ويصلون بالاباء وهو الافضل (ويقف الواحد) رجلا كان او صبيا مميزا (عن يمين الامام) مساو يالله متأخرا بعقبه ويكره أن يقف عن يساره وكذا خلفه في الصحيح لحديث ابن عباس أنه قام عن يسار النبي صلى الله عليه وسلم فقامه عن يمينه (و) يقف (الاكثر) من واحد خلفه لانه عليه الصلاة والسلام تقدم عن أنس واليتم حين صلى بهما وهو دليل الافضية وما ورد من القيام بينهما فهو دليل الاباحة (ويصف الرجال) لقوله صلى الله عليه وسلم ليكني منكم اولوالاحلام والنهي فيا مرهم الامام بذلك وقال صلى الله عليه وسلم استوواستوقلوا بكم وتماسوا تراحموا وقال صلى الله عليه وسلم أقيموا الصفوف وحاذوا بين المناكب وسدوا الخلل ولينوا يا ايديكم اخوانكم لا تذروا فرجات للشيطان من وصل صفا وصله الله ومن قطع صفا قطعه الله وهذا يعلم جهل من يستمسك عند دخول أحد بجنبه في الصف يظن أنه رياء بل هو اعانة على ما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم واذا وجد فرجة في الصف الاول دون الثاني فله خرقه لتركهم سدا الاول ولو كان الصف منتظما ينتظر محجى آخر فان خاف فوت الركعة جذب عالما بالحكم لا يتأذى به والا قام وحده وهذه ترد القول بفساد من فسح لا مري داخل بجنبه وأفضل الصفوف أولها ثم الاقرب فالاقرب لما روى أن الله تعالى ينزل الرحمة اولا على الامام ثم تتجاوز عنه الى من يحاذيه في الصف الاول ثم الى الميامن ثم الى المياسر ثم الى الصف الثاني وروى عنه صلى الله عليه وسلم

والمبتدع واطويل
الصلاة وجماعة
العرارة والنساء
فان فعلن يقف
الامام وسطهن
كالعرارة ويقف
الواحد عن يمين
الامام والاكثر
خلفه ويصف
الرجال

أنه قال تكتب للذي يصلي خلف الامام بحذائه مائة صلاة وللذي في الجانب الايمن خمسة وسبعون صلاة وللذي في اليسر خمسون صلاة وللذي في سائر الصفوف خمسة وعشرون صلاة (ثم) يصف (الصبيان) لقول أبي مالك الاشعري ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى وأقام الرجال يلونه وأقام الصبيان خلف ذلك وأقام النساء خلف ذلك وان لم يكن جمع من الصبيان يقوم الصبي بين الرجال (ثم الخنثى) جمع خنثى والمراد به المشكل احتياطا لانه ان كان رجلا فقيامه خلف الصبيان لا يضره وان كان امرأة فهو متأخر ويلزم جعل الخنثى صفا واحدا متفرقا اتقاء عن القيام خلف مثله وعن المحاذاة لاحتمال الذكورة والانوثة وهو معامل بالاضر في أحواله (ثم) يصف (النساء) ان حضرن والا فهن ممنوعات عن حضور الجاعات كما تقدم

(فصل فيما يفعله المقتدى بعد فراغ امامه من واجب وغيره لو سلم الامام) أو تكلم (قبل فراغ المقتدى من) قراءة (التشهد يته) لانه من الواجبات ثم يسلم لبقاء حرمة الصلاة وأمكن الجمع بالاتيان بهما وان بقيت الصلوات والدعوات يتركها ويسلم مع الامام لان ترك السنة دون ترك الواجب وأما ان أحدث الامام عمدا ولو بهقهته عند السلام لا يقرأ المقتدى التشهد ولا يسلم لخروجه من الصلاة بطلان الجزء الذي لاقاه حدث الامام فلا يبنى على فاسد ولا يضر في صحة الصلاة لكن يجب اعادة الجبر نقصها بترك السلام واذالم يجلس قدر التشهد بطلت بالحدث العمد ولو قام الامام الى الثالثة ولم يتم المقتدى التشهد أتمه وان لم يتمه جاز وفي فتاوى الفضلي والتجنيس يته ولا يتبع الامام وان خاف فوت الركوع لان قراءة بعض التشهد لم تعرف قرينة والركوع لا يفوته في الحقيقة لانه يدرك فكان خلف الامام ومعارضته واجب آخر لا يمنع الاتيان بما كان فيه من واجب غيره لانيانه به بعده فكان تأخير أحد الواجبين مع الاتيان بهما أولى من ترك أحدهما بالكلية بخلاف ما اذا عارضته سنة لان ترك السنة أولى من تأخير الواجب أشار اليه بقوله (ولورفع الامام رأسه قبل تسبيح المقتدى ثلاثا في الركوع أو السجود يتابعه) في الصحيح ومنهم من قال يتبعها ثلاثا لان من أهل العلم من قال بعدم جواز الصلاة بتنقيصها عن الثلاث (ولوزاد الامام سجدة أو قام بعد القعود الا خير ساها لا يتبعه المؤتم) فيما ليس من صلاته بل يمكث فان عاد الامام قبل تقييده الزائدة بسجدة سلم معه فان جلس عن قيامه يسلم معه (وان قيدها) أي الامام أي الركعة الزائدة بسجدة (سلم) المقتدى (وحده) ولا ينتظره لخروجه الى غير صلاته (وان قام الامام قبل القعود ساها انتظره المأموم) وسبح ليتنبه امامه (فان سلم المقتدى قبل أن يقيد امامه الزائدة بسجدة فسد فرضه) لانفراده بركن القعود حال الاقتداء كما تفسد

ثم الصبيان ثم الخنثى
ثم النساء ﴿ فصل
فما يفعله المقتدى بعد
فراغ امامه من
واجب وغيره ﴾ لو
سلم الامام قبل فراغ
المقتدى من التشهد
يته ولورفع الامام
رأسه قبل تسبيح
المقتدى ثلاثا في
الركوع أو السجود
يتابعه ولو زاد الامام
سجدة أو قام بعد
القعود الا خير ساها
لا يتبعه المؤتم وان
قيدها سلم وحده
وان قام الامام قبل
القعود الا خير ساها
انتظره المأموم فان
سلم المقتدى قبل أن
يقيد امامه الزائدة
بسجدة فسد فرضه

بتقييد الامام الزائدة بسجدة لتركة القعود الاخير في محله (وكره سلام المقتدى بعد تشهد الامام) لوجود فرض القعود (قبل سلامه) لتركة المتابعة وصحت صلاته حتى لا تبطل بطول الشمس في الفجر ووجد ان الماء للمتيم وبطلت صلاة الامام على الرجوح وعلى الصحيح صحت كما سنده

﴿ فصل في ﴾ صفة (الاذكار الواردة بعد) صلاة (الفرض) وفضلها وغيره * (القيام الى) أداء (السنة) التي تلي الفرض (متصلا بالفرض مسنون) غير أنه يستحب الفصل بينهما كما كان عليه السلام اذا سلم بمكث قد رما يقول اللهم انت السلام ومنك السلام واليك يعود السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام ثم يقوم الى السنة قال الكمال وهذا هو الذي ثبت عنه صلى الله عليه وسلم من الاذكار التي تؤخر عنه السنة ويفصل به بينها وبين الفرض انتهى قلت ولعل المراد غير ما ثبت أيضا بعد المغرب وهو ثمان رجله لا اله الا الله الى آخره عشر او بعد الجمعة من قراءة الفاتحة والمعوذات سبعا سبعا اه (و) قال الكمال (عن شمس الأئمة الحلواني) أنه قال (لا بأس بقراءة الاوراد بين الفريضة والسنة) فالاولى تأخير الاوراد عن السنة فهذا ينفي الكراهة ويخالفه ما قال في الاختيار كل صلاة بعدها سنة يكره القعود بعدها والدعاء بل يشتغل بالسنة كيلا يفصل بين السنة والمكتوبة وعن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقعد مقدار ما يقول اللهم أنت السلام الخ كما تقدم فلا يزيد عليه أو على قدره ثم قال الكمال ولم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم الفصل بالاذكار التي يواظب عليها في المساجد في عصرنا من قراءة آية الكرسي والتسبيحات وأخوانها ثلاثا وثلاثين وغيرها وقوله صلى الله عليه وسلم لفقرائه المهاجرين تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة الخ لا يقتضي وصلها بالفرض بل كونها عقب السنة من غير اشتغال بما ليس من توابع الصلاة فصح كونها دبرها وقد أشرنا الى أنه اذا تكلم بكلام كثير أو أكل أو شرب بين الفرض والسنة لا تبطل وهو الاصح بل نقص ثوابها والا فضل في السنن أدائها فبما هو أبعد من الرياء واجمع للخلوص سواء البيت أو غيره (و) يستحب للامام بعد سلامه أن يتحول الى يمين القبلة وهو الجانب المقابل (الى) جهة (يساره) أي يسار المستقبل لان يمين المقابل جهة يسار المستقبل فيتحول اليه (ليتطوع بعد الفرض) لان لليمين فضلا ولدفع الاشتباه بظنه في الفرض فيقتدى به وكذلك للقوم ولتكثير شهوده لما روى ان مكان المصلي يشهد له يوم القيامة (و) يستحب (أن يستقبل بعده) أي بعد التطوع وعقب الفرض ان لم يكن بعده نافلة يستقبل (الناس) ان شاء ان لم يكن في مقابلة مصلي لما في الصحيحين كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا صلى أقبل علينا بوجهه

وكره سلام المقتدى
بعد تشهد الامام قبل
سلامه
﴿ فصل في الاذكار
الواردة بعد
الفرض ﴾ القيام
الى السنة متصلا
بالفرض مسنون
وعن شمس الأئمة
الحلواني لا بأس بقراءة
الاوراد بين الفريضة
والسنة ويستحب
للإمام بعد سلامه أن
يتحول الى يساره
ليتطوع بعد الفرض
وان يستقبل بعده
الناس

وان شاء الامام انحرف عن يساره وجعل القبلة عن يمينه وان شاء انحرف عن يمينه وجعل القبلة عن يساره وهذا أولى لما في مسلم كنا اذا صلينا خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم أحببنا أن نكون عن يمينه حتى يقبل علينا بوجهه وان شاء ذهب لخواجه قال تعالى فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض واجتنبوا من فضل الله والا مر للاباحة وفي مجمع الروايات اذا فرغ من صلاته ان شاء قرأ أو رده جالسا وان شاء قرأه قاعا (ويستغفرون الله العظيم) لقول ثوبان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا انصرف من صلاته استغفر الله تعالى ثلاثا وقال اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام رواه مسلم وقال صلى الله عليه وسلم من استغفر الله تعالى في دبر كل صلاة ثلاث مرات فقال استغفر الله الذي لا اله الا هو الحي القيوم وأتوب اليه غفرت ذنوبه وان كان فارا من الزحف (ويقرؤون آية الكرسي) لقول النبي صلى الله عليه وسلم من قرأ آية الكرسي في دبر كل صلاة لم يمنعه من دخول الجنة الا الموت ومن قرأها حين يأخذ مضجعه آمنه الله على داره ودار جاره وأهل دويرات حوله (و) يقرؤون (المعوذات) لقول عقبة بن عامر رضي الله تعالى عنه أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أقرأ المعوذات في دبر كل صلاة (ويسبحون الله ثلاثا وثلاثين ويحمدونه كذلك) (ويكبرونه كذلك) ثم يقولون (ثم يقولون) تمام المائة (لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير) لقوله صلى الله عليه وسلم من سبح الله في دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين وحمد الله تعالى ثلاثا وثلاثين وكبر الله تعالى ثلاثا وثلاثين فتلك تسعة وتسعون وقال تمام الملائكة لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير غفرت خطاياهم وان كانت مثل زبد البحر رواه مسلم وفيما قدمناه اشارة الى مثله وهو حديث المهاجرين (ثم يدعون لا تقسمهم وللمسلمين) بالادعية الماثورة الجامعة لقول أبي أمامة قيل يا رسول الله أي الدعاء أسمع قال جوف الليل الاخير ودبر الصلوات المكتوبات ولقوله صلى الله عليه وسلم والله اني لا حبك أو صيكت يا معاذ لا تدعن دبر كل صلاة أن تقول اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك (رافعي أيديهم) حذاء الصدر وبطونها مما يلي الوجه بخشوع وسكون ثم يختمون بقوله تعالى سبحان ربك رب العزة عما يصفون الآية لقول علي رضي الله عنه من أحب أن يكتب بالميال الا وفي من الاجر يوم القيامة فليكن آخر كلامه اذا قام من مجلسه سبحان ربك الآية وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قال دبر كل صلاة سبحان ربك الآية ثلاث مرات فقد اكتب بالميال الا وفي من الاجر (ثم يمسحون بها) أي بأيديهم (وجوههم في آخره) لقوله صلى الله عليه وسلم اذا دعوت الله فادع بباطن كفيك ولا تدع

ويستغفرون الله
ثلاثا ويقرؤون
آية الكرسي
والمعوذات
ويسبحون الله ثلاثا
وثلاثين ويحمدونه
كذلك ويكبرونه
كذلك ثم يقولون
لا اله الا الله وحده
لا شريك له له الملك
وله الحمد وهو على
كل شيء قدير ثم
يدعون لا تقسمهم
وللمسلمين رافعي
أيديهم ثم يمسحون
بها وجوههم في آخره

بظهورهما فاذا فرغت فامسح بهما وجهك وكان صلى الله عليه وسلم اذا رفع يديه في الدعاء لم يحطهما وفي رواية لم يردهما حتى يمسح بهما وجهه والله الموفق

﴿ باب ما يفسد الصلاة ﴾

﴿ باب ما يفسد

الصلاة ﴾

وهو ثمانية وستون
شيء الكلمة ولو سهوا
أو خطأ والدعاء بما
يشبه كلامنا والسلام
بنية التحية ولو ساهيا
ورد السلام بلسانه
أو بالمصافحة والعمل
الكثير وتحويل
الصدر عن القبلة
وأكل شيء من
خارج فيه ولو قل
وأكل ما بين أسنانه
وهو قدر الحمصة
وشربه والتنحنح
بلا عذر والتأفیف
والانين والتأوه
وارتفاع بكائه من
وجع أو مصيبة لا
من ذكرجنة أو نار

الفساد ضد الصلاح والفساد والبطلان في العبادة سيان وفي المعاملات كاليبيع مفترقان
وحصر المفسد بالعد تقريرا لا لتحديد افعال (وهو ثمانية وستون شيئا) منه (الكلمة) وان لم
تكن مفيدة كيا (ولو) نطق بها (سهوا) يظن كونه ليس في الصلاة (أو) نطق بها (خطأ) كما
لو أراد أن يقول يا أيها الناس فقال يازيد ولو جهل كونه مفسدا ولونا عما في المختار لقوله صلى الله
عليه وسلم ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس والعمل القليل عفو لعدم
الاحتراز عنه (و) يفسدها (الدعاء بما يشبه كلامنا) نحو اللهم البسني ثوب كذا أو أطعمني كذا
أو اقض ديني أو ارزقني فلانة على الصحيح لانه يمكن تحصيله من العباد بخلاف قوله اللهم
عافني واعف عني وارزقني (و) يفسدها (السلام بنية التحية) وان لم يقل عليكم (ولو) كان
(ساهيا) لانه خطاب (و) يفسدها (رد السلام بلسانه) ولو سهوا لانه من كلام الناس (أو)
رد السلام (بالمصافحة) لانه كلام معنى (و) يفسدها (العمل الكثير) لا القليل والفاصل
بينهما ان الكثير هو الذي لا يشك الناظر لفاعله أنه ليس في الصلاة وان اشتبه فهو قليل على
الاصح وقيل في تفسيره غير هذا فالحر كات الثلاث المتواليات كثير ودونها قليل ويكره
رفع اليدين عند أرادة الركوع والرفع عندنا لا يفسد على الصحيح (و) يفسدها (تحويل
الصدر عن القبلة) لتركه فرض التوجه الا لسبق حدث أو لا صطفاف حراسة بازاء العدو في
صلاة الخوف (و) يفسدها (أكل شيء من خارج فيه ولو قل) كهمسة لا مكان الاحتراز
عنه (و) يفسدها (أكل ما بين أسنانه) ان كان كثيرا (وهو) أي الكثير (قدر الحمصة) ولو
بعمل قليل لا مكان الاحتراز عنه بخلاف القليل بعمل قليل لانه تبع لريقه وان كان بعمل
كثير ففسد بالعمل (و) يفسدها (شربه) لانه ينافي الصلاة ولو رفع رأسه الى السماء فوقع في
حلقة برد أو مطر ووصل الى جوفه بطلت صلاته (و) يفسدها (التنحنح بلا عذر) لما فيه
من الحروف وان كان لعذر كمنعه البلغم من القراءة لا يفسد (والتأفیف) كنفخ التراب
والتضجير (والانين) وهو أه بسكون الهاء مقصور بوزن دع (والتأوه) وهو ان يقول أوده وفيها
لغات كثيرة عمدا لا تدمع تشديد الواو المفتوحة وسكون الهاء وكسرها (وارتفاع بكائه) وهو
أن يحصل به حروف مسموعة وقوله (من وجع) بجسده (أو مصيبة) بفقد حبيب أو مال قيد
للانين وما بعده لانه كلام معنى (لا) تفسد بمصوبها (من ذكرجنة أو نار) اتفاقا لدلائلها على

وتشمت عاطس
يرحمك الله وجواب
مستفهم عن ند بلا
اله الا الله وخبر سوء
بالاسترجاع وسار
بالحمد لله وعجب
بلا اله الا الله أو
بسبحان الله وكل
شيء قصده الجواب
كياحي خذ الكتاب
ورؤية متعيم ماء
وتمام مدة مسح
الخف ونزعه وتعلم
الامى آية ووجدان
العارى ساترا و قدرة
الموى على الركوع
والسجود وتذكر
فائنة لذى ترتيب
واستخلاف من
لا يصلح اماما وطلوع
الشمس فى الفجر
وزوالها فى العيدين
ودخول وقت العصر
فى الجمعة وسقوط
الجبيرة عن برء وزوال
عذر المعذور
والحدث عمدا أو
بصنع غيره والاغماء
والجنون والجنابة
بنظر أو احتلام

الخشوع (و) يفسدها (تشمت) بالشين المعجمة أفصح من المهملة الدعاء بالخير خطاب
(عاطس يرحمك الله) عندهما خلا فلا بنى يوسف (وجواب مستفهم عن ند) لله سبحانه أى
قال هل مع الله آخر فاجابه المصلى (بلا اله الا الله) يفسد عندهما خلا فلا بنى يوسف هو
يقول انه ثناء لا يتغير بعزيمته وهما يقولان انه صار جوابا فيكون متكما بالمنافى (وخبر سوء
بالاسترجاع) ان الله وانا اليه راجعون (وسار بالحمد لله) جواب خبر (عجب بلا اله الا الله أو
بسبحان الله) يفسدها (كل شيء) من القرآن (قصده الجواب كياحي خذ الكتاب)
لمن طلب كتابا ونحوه وقوله آتينا غدا للمستفهم عن الاتيان بشي وتلك حدود الله فلا تقر بوها
نهي لمن استأذن فى الاخذ وهكذا واذا لم يرد به الجواب بل اراد اعلام انه فى الصلاة لا تفسد
بالاتفاق (و) يفسدها (رؤية متعيم) أو مقتدبه ولم يره امامه (ماء) قدر على استعماله قبل
قعوده قدر التشهد كما سنقيد به المسائل التى بعده هذه أيضا وكذا تبطل بزوال كل عذر أباح
التيمم (و) كذلك (تمام مدة مسح الخف) وتقدم بيانها (و) كذا (نزعه) أى الخف ولو
بعمل يسير لوجوده قبل القعود قدر التشهد (وتعلم الامى آية) ولم يكن مقتديا بقارى نسبة الى
أمة العرب الخالية عن العلم والكتابة كانه كما ولدته أمه وسواء تعلمها بالتلقى أو تذكرها
(ووجدان العارى ساترا) يلزمه الصلاة فيه فخرج نجس الكل وما لم يبجحه ماله (وقدرة
الموى على الركوع والسجود) لقوة باقية فلا يبنى على ضعيف (وتذكر فائنة لذى ترتيب)
والفساد موقوف فان صلى خمسا متذكر الفائنة أو قضاه قبل خروج وقت الخامسة بطل
وصف ما صلاه قبلها وصار تقلا وان لم يقضها حتى خرج وقت الخامسة صححت وارتفع
فسادها (واستخلاف من لا يصلح اماما) كأمى ومعدور (وطلوع الشمس فى الفجر)
لطر والناقص على الكامل (وزوالها) أى الشمس (فى) صلاة (العيدين ودخول وقت
العصر فى الجمعة) لقوات شرط صحتها وهو الوقت (وسقوط الجبيرة عن برء) لظهور الحدث
السابق (وزوال عذر المعذور) بناقض ويعلم زواله بخلو وقت كامل عنه (والحدث
عمدا) أى لا بسبقه لانه به يبنى (أو بصنع غيره) كوقوع ثمرة أدمته (والاغماء
والجنون والجنابة) الحاصلة (بنظر أو احتلام) نائم ممكن (ومحاذاة المشتهة) بساقها
وكعبها فى الاصح ولو محرما له أو زوجة اشتهيت ولو ماضيا كعجوز شوها فى أداء ركن عند
محمد أو قدره عند أبى يوسف (فى صلاة) ولو بالايماء (مطلقة) فلا تبطل صلاة الجنابة اذا
سجد لها (مشتركة تحريم) باقتدائهما بامام أو اقتدائها به (فى مكان متحد) ولو حكما بقيامها
على مادون قامة (بلا حائل) قدر ذراع أو فرجة تسع رجلا ولم يشر اليها لتأخر عنه فان لم
تتأخر بإشارته فسدت صلاتها لا صلاته ولا يكف بالتقدم عنها كراهته (و) تاسع

شروط المحاذاة المفسدة أن يكون الإمام قد (نوى إمامتها) فإن لم ينوها لا تكون في الصلاة
فانتفت المحاذاة (و) يفسدها (ظهور عورة من سبقه الحدث) في ظاهر الرواية (ولو
اضطر إليه) للطهارة (ككشف المرأة ذراعها للوضوء) أو عورته بعد سبق الحدث على
الصحيح (وقراءته) لا تسبيحه في الأصح أي قراءة من سبقه الحدث حالة كونه (ذاهبا
أو عائدا للوضوء) وإتمام الصلاة لف ونشر لا تيانه بركن مع الحدث أو المشي ذاهبا
وعائدا (ومكثته قدر أداء ركن بعد سبق الحدث مستيقظا) بلا عذر فلو مكث لزحام أو لينقطع
رمافه أو نوم رعف فيه متمكنا فانه يبنى ويرفع رأسه من ركوع أو سجود سبقه فيه الحدث
بنية التطهير لا بنية إتمام الركن حذرا عن الإفساد به ويضع يده على أنه تسترا (ومجاوزته
ماء قريبا) بأكثر من صفين (لغيره) عامدا مع وجود آله وله خرز دلو وفتح باب وتكرار
غسل وسنن طهارة على الأصح وتطهير ثوبه من حدثه والقاء النجس عنه (و) يفسدها
(خروجه من المسجد بظن الحدث) لوجود المنافي بغير عذر لا إذا لم يخرج من المسجد أو الدار
أو البيت أو الجبانة أو مصلى العيد استحسانا لقصد الإصلاح (و) يفسدها (مجاوزته
الصفوف) وسترته (في غيره) أي غير المسجد وما هو في حكمه كإذ كراهه وهو الصحراء وان
لم يكن أمامه صف أو صلى منفردا وليس بين يديه ستره اغتفر له قدر موضع سجوده من كل
جانب في الصحيح فان تجاوز ذلك (بظنه) الحدث ولم يكن أحدث كما إذا نزل من أنه ماء
فظنه دما فسدت صلاته كما إذا لم يعد لإمامه وقد بقي فيها وإذا فرغ منها فله الخيار أن شاء
أتمها في مكانه أو عادواختلفوا في الأفضل (و) يفسدها (انصرافه) عن مقامه (ظانا أنه غير
متوضي أو) ظانا (أن مدة مسحه انقضت أو) ظانا (أن عليه فائتة أو) أن عليه (نجاسة وان
لم يخرج) في هذه المسائل (من المسجد) ونحوه لا انصرافه على سبيل الترك لا الإصلاح وهو
الفرق بينه وبين ظن الحدث وعلمت بما ذكرناه شروط البناء لسبق الحدث السماوي
فاغنى عن إفراده بباب (والأفضل الاستئناف) خروجهم من الخلاف وعملا بالاجماع
(و) يفسدها (فتحه) أي المصلى (على غير إمامه) جائز ولو قرأ المفروض أو انتقل لآية
أخرى على الصحيح لا صلاح صلاتهما (و) يفسدها (التكبير بنية الانتقال لصلاة
أخرى غير صلاته) لتحصيل مانواه وخروجه عما كان فيه كالمفرد إذا نوى الاقتداء
وعكسه كمن انتقل بالتكبير من فرض إلى فرض أو نقل وعكسه بنية وأشرنا إلى أنه لو كبر
يريد استئناف عين ما هو فيه من غير تلفظ بالنية لا يفسد إلا أن يكون مسبوقا لاختلاف حكم
المفرد والمسبق وإذا لم يفسد ماضى يلزمه الجلوس على ما هو آخر صلاته به فان تركه
معتمدا على ما ظنه بطلت صلاته ولا يفسدها الجلوس في آخر ما ظن أنه افتتح به وفيه إشارة إلى

نوى إمامتها وظهور
عورة من سبقه
الحدث ولو اضطر
إليه ككشف المرأة
ذراعها للوضوء
وقراءته ذاهبا أو
عائدا للوضوء ومكثته
قدر أداء ركن بعد
سبق الحدث
مستيقظا ومجاوزته
ماء قريبا لغيره
وخروجه من المسجد
بظن الحدث
ومجاوزته الصفوف
في غيره وانصرافه
ظانا أنه غير متوضي
أو أن مدة مسحه
انقضت أو أن عليه
فائتة أو نجاسة وان
لم يخرج من المسجد
والأفضل
الاستئناف وفتحه
على غير إمامه
والتكبير بنية الانتقال
لصلاة أخرى غير
صلاته

أن الصائم عن قضاء فرض لو نوى بعد شروعه فيه الشروع في غيره لا يضره ثم قيد بطلان الصلاة فيما ذكره بما (إذا حصلت) واحدة من (هذه) الصور (المنذ) كورات قبل الجلوس الأخير مقدار التشهد) فتبطل بالاتفاق وأما إذا عرض المنافى قبيل السلام بعد القعود قدر التشهد فاختار صحة الصلاة لأن الخروج منها بفعل المصلي واجب على الصحيح وقيل تفسد بناء على ما قيل أنه فرض عند الإمام ولا نص عن الإمام بل تخرج أبي سعيد البردعي عن الأئمة عشرة لأن الإمام لما قال بفساد الصلاة فيها لا يكون إلا ترك فرض ولم يبق إلا الخروج بالصنيع فحكم بأنه فرض لذلك وعندهما ليس بفرض لأنه لو كان كذلك لتعين بما هو قرينة ولم يتعين به لصحة الخروج بالكلام والحدث العمد فدل على أنه واجب لا فرض فإذا عرضت هذه العوارض ولم يبق عليه فرض صار كما بعد السلام وغلط الكرخي البردعي في تخرجه لعدم تعيين ما هو قرينة وهو السلام وإنما الوجه فيه وجود المتغير وفيه بحث (و يفسدها أيضا مد الهمة في التكبير) وقدمنا الكلام عليه (وقراءة مالا يحفظه من مصحف أو ركن أو مكانه مع كشف العورة أو مع نجاسة مانعة ومساوقة المقتدى بركن لم يشاركه فيه إمامه ومتابعة الإمام في سجود السهو للمسبوق وعدم إعادة الجلوس الأخير بعد أداء سجدة صلبية تذكر بعد الجلوس وعدم إعادة ركن أدائه نائما وقهقهة إمام المسبوق

أن الصائم عن قضاء فرض لو نوى بعد شروعه فيه الشروع في غيره لا يضره ثم قيد بطلان الصلاة فيما ذكره بما (إذا حصلت) واحدة من (هذه) الصور (المنذ) كورات قبل الجلوس الأخير مقدار التشهد) فتبطل بالاتفاق وأما إذا عرض المنافى قبيل السلام بعد القعود قدر التشهد فاختار صحة الصلاة لأن الخروج منها بفعل المصلي واجب على الصحيح وقيل تفسد بناء على ما قيل أنه فرض عند الإمام ولا نص عن الإمام بل تخرج أبي سعيد البردعي عن الأئمة عشرة لأن الإمام لما قال بفساد الصلاة فيها لا يكون إلا ترك فرض ولم يبق إلا الخروج بالصنيع فحكم بأنه فرض لذلك وعندهما ليس بفرض لأنه لو كان كذلك لتعين بما هو قرينة ولم يتعين به لصحة الخروج بالكلام والحدث العمد فدل على أنه واجب لا فرض فإذا عرضت هذه العوارض ولم يبق عليه فرض صار كما بعد السلام وغلط الكرخي البردعي في تخرجه لعدم تعيين ما هو قرينة وهو السلام وإنما الوجه فيه وجود المتغير وفيه بحث (و يفسدها أيضا مد الهمة في التكبير) وقدمنا الكلام عليه (وقراءة مالا يحفظه من مصحف أو ركن أو مكانه مع كشف العورة أو مع نجاسة مانعة ومساوقة المقتدى بركن لم يشاركه فيه إمامه ومتابعة الإمام في سجود السهو للمسبوق وعدم إعادة الجلوس الأخير بعد أداء سجدة صلبية تذكر بعد الجلوس وعدم إعادة ركن أدائه نائما وقهقهة إمام المسبوق

إذا حصلت هذه المنذ كورات قبل الجلوس الأخير مقدار التشهد و يفسدها أيضا مد الهمة في التكبير وقراءة مالا يحفظه من مصحف وأداء ركن أو مكانه مع كشف العورة أو مع نجاسة مانعة ومساوقة المقتدى بركن لم يشاركه فيه إمامه ومتابعة الإمام في سجود السهو للمسبوق وعدم إعادة الجلوس الأخير بعد أداء سجدة صلبية تذكر بعد الجلوس وعدم إعادة ركن أدائه نائما وقهقهة إمام المسبوق

لم يعمدها (وحدثه العمد) الحاصل بغير القهقهة اذا وجد (بعد الجلوس الاخير) قدر التشهد عند الامام بفساد الجزء الذي حصلت فيه وفسد مثله من صلاة المسبوق فلا يمكن بناؤه القاء عليه (و) يفسدها (السلام على رأس ركعتين في غير الثنائية) المغرب و رابعة المقيم (ظانا أنه مسافر) وهو مقيم (أو) ظانا (أنها الجمعة أو) ظانا (أنها التراويح وهي العشاء أو) كان قريب عهد بالسلام (أو نشأ مسلماً جاهلاً) (فظن الفرض ركعتين) في غير الثنائية لانه سلام عمد على جهة القطع قبل أو انه فتنفسد الصلاة

﴿فصل﴾ فيما لا يفسد الصلاة (لو نظر المصلي الى مكتوب وفهمه) سواء كان قرآناً أو غيره قصد الاستفهام والاساءة الادب ولم تفسد صلاته لعدم النطق بالكلام (أو) كل ما بين أسنانه وكان دون الحصاة بلا عمل كثير) كره ولا تفسد لعسر الاحتراز عنه واذا ابتلع ما ذاب من سكر في فمه فسدت ولو ابتلعه قبل الصلاة ووجد حلاوته فيها لا تفسد (أو مر مار في موضع سجوده لا تفسد) سواء المرأة والكلب والحمير لقوله صلى الله عليه وسلم لا يقطع الصلاة شيء وادروا ما استطعتم فانما هو شيطان (وان أتم المار) المكلف بتعمده لقوله صلى الله عليه وسلم لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه لكان يقف أربعين خيراً له من أن يمر بين يديه رواه الشيخان وفي رواية الزرار أربعين خيراً والمكروه المرور بمحل السجود على الاصح في المسجد الكبير والصغير مطلقاً وبما دون قامة يصلي عليها فيما وراء ذلك في شارع لما فيه من التضييق على المارة (ولا تفسد) صلاته (بنظره الى فرج المطلقة) أو الاجنبية يعني فرجها الداخل (بشهوة في المختار) لانه عمل قليل (وان ثبت به الرجعة) ولوقبلها أو لمساها فسدت صلاته لانه في معنى الجماع والجماع عمل كثير ولو كانت تصلي فاولج بين فخذيها وان لم ينزل أو قبلها ولو بدون شهوة أو لمساها بشهوة فسدت صلاتها وان قبلته ولم يشتمها لم تفسد صلاته

﴿فصل﴾ في المكروهات * المكروه ضد المحبوب وما كان النهي فيه ظنياً كراهته تحريمية الا لصارف وان لم يكن الدليل نهياً بل كان مفيداً للترك الغير الجازم فهي تنزيهية والمكروه تنزيهاً الى الحل أقرب والمكروه تحريماً الى الحرمة أقرب وتعاد الصلاة مع كونها صحيحة لترك واجب وجوباً وتعاد استحباباً بترك غيره قال في التجنيس كل صلاة أدبت مع الكراهة فانها تعاد لا على وجه الكراهية وقوله عليه السلام لا يصلي بعد صلاة مثلها تأويله النهي عن الاعادة بسبب الوسوسة فلا يتناول الاعادة بسبب الكراهة ذكره صدر الاسلام البزدوى في الجامع الصغير

﴿فصل﴾ يكره للمصلي سبعة وسبعون شيئاً * تقريباً لا تحديداً (ترك واجب أو سنة

وحدثه العمد
بعد الجلوس
الاخير والسلام
على رأس ركعتين
في غير الثنائية ظانا
أنه مسافر أو أنها
الجمعة أو أنها التراويح
وهي العشاء أو كان
قريب عهد بالسلام
فظن الفرض
ركعتين

﴿فصل﴾ لو نظر
المصلي الى مكتوب
وفهمه أو كل
ما بين أسنانه وكان
دون الحصاة بلا
عمل كثير أو مر مار
في موضع سجوده
لا تفسد وان أتم المار
ولا تفسد بنظره
الى فرج المطلقة
بشهوة في المختار وان
ثبت به الرجعة

﴿فصل﴾ يكره
للمصلي سبعة
وسبعون شيئاً ترك
واجب أو سنة

عمدا) صدر بهذا لانه لما بعده كالا من الكلى المنطبق على جزئيات كثيرة كترك
الاطمئنان في الاركان وكسابقة الامام لما فيها من الوعيد على ما في الصحيحين أما يخشى
أحدكم اذا رفع رأسه قبل الامام أن يجعل الله رأسه رأس حمار أو يجعل الله صورته صورة
حمار وكجاوزه اليدين الاذنين وجعلهما تحت المنكبين وسائر القدمين في السجود عمدا
للرجال (كعبته بثوبه وبدنه) لانه ينافي الخشوع الذي هو روح الصلاة فكان مكروها
لقوله تعالى قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون وقوله صلى الله عليه وسلم ان الله
تعالى كره لكم العبث في الصلاة والرفث في الصيام والضحك عند المقابر ورأى عليه
الصلاة والسلام رجلا يعبث بلحيته في الصلاة فقال لو خشع قلبه خشعت جوارحه
والعبث عمل لا فائدة فيه ولا حكمة تقتضيه والمراد بالعبث هنا فعل ما ليس من أفعال الصلاة
لانه ينافيها (وقلب الحصى الا للسجود مرة) قال جابر بن عبد الله سألت النبي صلى الله
عليه وسلم عن مسح الحصى فقال واحدة ولا تمسك عنها خير لك من مائة ناقة سود الحديق
(وفرقة الا صابع) ولو مرة وهو غمزها أو مدها حتى تصوت لقوله صلى الله عليه وسلم
لا تفرق أصابعك وأنت في الصلاة (وتشبيكها) لقول ابن عمر فيه تلك صلاة المغضوب
عليهم (والتخصر) لانه نهى عنه في الصلاة وهو أن يضع يده على خاصرته وهو أشهر وأصح
تأويلا لما فيه من ترك سنة أخذ اليدين والتشبه بالجبارة (والالتفات بعنقه) لا بعينه لقول
عائشة رضي الله عنها سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الالتفات الرجل في الصلاة
فقال هو اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة العبد رواه البخاري وقوله صلى الله عليه وسلم
لا يزال الله مقبلا على العبد وهو في صلاته ما لم يلتفت فان التفت انصرف عنه ويكره أن يرمى
بزاقه الا أن يضربا أخذه بثوبه أو يلقيه تحت رجله اليسرى اذا صلى خارج المسجد لما في
البخاري أنه عليه الصلاة والسلام قال اذا قام أحدكم الى الصلاة فلا يبصق أمامه فانما
يناجي الله تعالى ما دام في مصلاه ولا عن يمينه فان عن يمينه ملكين وليبصق عن يساره
أو تحت قدمه وفي رواية أو تحت قدمه اليسرى وفي الصحيحين البزاق في المسجد خطيئة
وكفارتها دفتها (و) كرهه (الاقعاء) وهو أن يضع اليدين على الارض وينصب ركبتيه لقول أبي
هريرة رضي الله عنه نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نقر كنف الديك واقعاء كاقعاء
الكلب والتفات كالتفات الثعلب (وافتراش ذراعيه) لقول عائشة رضي الله تعالى عنها كان
النبي صلى الله عليه وسلم ينهى عن عقبة الشيطان وأن يفرش الرجل ذراعيه افتراش السبع
رواه البخاري وعقبة الشيطان الاقعاء (وتشمير كفيه عنهما) للنهي عنه لما فيه من الجفاء
المنافي للخشوع (وصلاته في السر أو يل) أو في ازار (مع قدرته على لبس القميص) لما فيه

عمدا كعبته بثوبه
وبدنه وقلب الحصى
الا للسجود مرة
وفرقة الا صابع
وتشبيكها والتخصر
والالتفات بعنقه
والاقعاء وافتراش
ذراعيه وتشمير
كفيه عنهما
وصلاته في
السر أو يل مع قدرته
على لبس القميص

من التهاون والتكاسل وقلة الأدب والمستحب للرجل أن يصلي في ثلاثة أثواب أزار
وقميص وعمامة والمرأة في قميص وخمار ومقنعة (ورد السلام بالإشارة) لأنه سلام معنى
وفي الذخيرة لا بأس للمصلي أن يحجب المتكلم برأسه ورد الأثر به عن عائشة رضي الله عنها
ولا بأس بأن يكلم الرجل المصلي فنادته الملائكة وهو قائم يصلي في الحراب الآية (والتربع
بلا عذر) لترك سنة القعود وليس بمكروه خارجها لأن جل قعود النبي صلى الله عليه وسلم كان
التربع وكذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو داخل الساقين في الفخذين فصارت أربعة
(وعقص شعره) وهو شدد على القفا أو الرأس لأنه صلى الله عليه وسلم مر برجل يصلي وهو
معقوص الشعر فقال دع شعرك يسجد معك (و) يكره (الاعتجار وهو شد الرأس بالمنديل)
أو تكوير عمامته على رأسه (وترك وسطها مكشوفة) وقيل أن ينتقب بعمامته فيغطي
أنفه لنهي النبي صلى الله عليه وسلم عن الاعتجار في الصلاة (وكف ثوبه) أي رفعه بين يديه
أو من خلفه إذا أراد السجود وقيل أن يجمع ثوبه ويشده في وسطه لما فيه من التجبر المنافي
للخشوع لقوله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أسجد على سبعة أعظم وأن لا أكف شعرا
ولا ثوبا متفق عليه (و) يكره (سدله) تكبراً وتهاونا وبالعدول لا يكره وهو أن يجعل الثوب على
رأسه وكتفيه أو كتفيه فقط ويرسل جوانبه من غير أن يضمها لقول أبي هريرة رضي الله عنه
انه عليه الصلاة والسلام نهى عن السدل وأن يغطي الرجل فاه فيكره التلم وتغطية الأنف
والقم في الصلاة لأنه يشبه فعل الجوس حال عبادتهم النيران ولا كراهة في السدل خارج
الصلاة على الصحيح (و) يكره (الاندراج فيه) أي الثوب (بحيث لا) يدع منفذاً (يخرج
يديه) منه وهي الاشتمال الصماء قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان لا أحدكم ثوبان
فليصل فيهما فإن لم يكن له الا ثوب فليتر به ولا يشتمل اشتمال اليهود (و) يكره (جعل الثوب
تحت ابطنه الايمن وطرح جانبه على عاتقه الايسر) أو عكسه لأن ستر المنكبين مستحب
في الصلاة فيكره تركه تنزيهاً بغير ضرورة (والقراءة في غير حالة القيام) كاتمام القراءة
حالة الركوع ويكره أن يأتي بالاذكار المشروعة في الانتقالات بعد تمام الانتقال لأن فيه
خللين تركه في موضعه وتحصيله في غيره (و) يكره (اطالة الركعة الاولى في) كل شفع من
(التطوع) الا أن يكون مروياً عن النبي صلى الله عليه وسلم أو مأثوراً عن صحابي كقراءة
سبح وقل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد في الوتر فإنه من حيث القراءة ملحق بالنوافل
وقال الامام أبو اليسر لا يكره لأن النوافل أمرها أسهل من الفرض (و) يكره (تطويل)
الركعة (الثانية على) الركعة (الاولى) بثلاث آيات فأكثر لا تطويل الثالثة لأنه ابتداء
صلاة نفل (في جميع الصلوات) الفرض بالاتفاق والنفل على الاصح الحاقه بالفرض

ورد السلام بالإشارة
والتربع بلا عذر
وعقص شعره
والاعتجار وهو شد
الرأس بالمنديل وترك
وسطها مكشوفة
وكف ثوبه وسدله
والاندراج فيه بحيث
لا يخرج يديه وجعل
الثوب تحت ابطنه
الايمن وطرح جانبه
على عاتقه الايسر
والقراءة في غير حالة
القيام واطالة الركعة
الاولى في التطوع
وتطويل الثانية على
الاولى في جميع
الصلوات

فيا لم يرد فيه تخصيص من التوسعة (و) يكره (تكرار السورة في ركعة واحدة من الفرض) وكذا تكرارها في الركعتين ان حفظ غيرها وتعمد له عدم وروده فان لم يحفظه وجب قراءتها لوجوب ضم السورة لفاتحة وان نسي لا يترك لقوله صلى الله عليه وسلم ان افتتحت سورة فاقرأها على نحوها وقيد بالفرض لانه لا يكره التكرار في النفل لان شأنه أوسع لانه صلى الله عليه وسلم قام الى الصباح بآية واحدة يكررها في تهجده وجماعة من السلف كانوا يحبون ليلتهم بآية العذاب أو الرحمة أو الرجاء أو الخوف (و) يكره (قراءة سورة فوق التي قرأها) قال ابن مسعود رضي الله عنه من قرأ القرآن منكوسا فهو منكوس وما شرع لتعليم الاطفال الا ليتيسر الحفظ بقصر السور فاذا قرأ في الاولى قل أعوذ برب الناس لا عن قصد يكررها في الثانية ولا كراهة فيه حذر عن كراهة القراءة منكوسا ولو ختم القرآن في الاولى يقرأ من البقرة في الثانية لقوله صلى الله عليه وسلم خير الناس حال المرتحل يعني الخاتم المفتوح (و) يكره (فصله بسورة بين سورتين قرأهما في ركعتين) لما فيه من شبهة التفضيل والهجر وقال بعضهم لا يكره اذا كانت السورة طويلة كما لو كان بينهما سورتان قصيرتان ويكره الانتقال لآية من سورتهما ولو فصل بآيات والجمع بين سورتين بينهما سور أو سورة وفي الخلاصة لا يكره هذا في النفل (و) يكره (شم طيب) قصد الا انه ليس من فعل الصلاة (و) يكره (ترويح) أي جلب الروح بفتح الراء نسيم الريح (بثوبه أو مروحة) بكسر الميم وفتح الواو (مرة أو مرتين) لانه ينافي الخشوع وان كان عملا قليلا (و) يكره (تحويل أصابع يديه أو رجليه عن القبلة في السجود) لقوله صلى الله عليه وسلم فليوجه من أعضائه الى القبلة ما استطاع (و) في (غيره) أي السجود لما فيه من ازالته عن الموضع المسنون (و) يكره (ترك وضع اليدين على الركبتين في الركوع) وترك وضعهما على الفخذين فيما بين السجدين وفي حال التشهد وترك وضع اليمين على اليسار حال القيام لتركه السنة (و) يكره (التثاؤب) لانه من التكاسل والامتلاء فان غلبه فليكظم ما استطاع ولو بأخذ شفته بسننه ووضع ظهر يمينه أو كفه في القيام ويساره في غيره لقوله صلى الله عليه وسلم ان الله يحب العطاس ويكره التثاؤب فاذا تشاءب أحدكم فليرده ما استطاع ولا يقول هاهاهه فانه اذا لكم من الشيطان يضحك منه وفي رواية فليمسك يده على فمه فان الشيطان يدخل فيه (و) يكره (تغميض عينيه) الا لمصلحة لقوله صلى الله عليه وسلم اذا قام أحدكم في الصلاة فلا يغمض عينيه لانه يفوت النظر للمحل المندوب ولكل عضو وطرف حظ من العبادة وبرؤية ما يفوت الخشوع ويفرق الخاطر عما يكون التغميض أولى من النظر (و) يكره (رفعهما للسماء) لقوله صلى الله عليه وسلم ما بال أقوام يرفون أبصارهم الى السماء لينتهن أولبخطفن أبصارهم (والتعطى) لانه من

وتكرار السورة في ركعة واحدة من الفرض وقراءة سورة فوق التي قرأها وفصله بسورة بين سورتين قرأهما في ركعتين وشم طيب وترويح بثوبه أو مروحة مرة أو مرتين وتحويل أصابع يديه أو رجليه عن القبلة في السجود وغيره وترك وضع اليدين على الركبتين في الركوع والتثاؤب وتغميض عينيه ورفعهما للسماء والتعطى

والعمل القليل
وأخذ القملة
وقتلها وتغطية أنفه
وفمه ووضع شئ في
فيه يمنع القراءة
المسنونة والسجود
على كور عمامته
وعلى صورة
والاقتصار على
الجهة بلا عذر
بالاتف والصلاة في
الطريق والحمام
وفي المخرج وفي
المقبرة وأرض الغير
بلا رضاه وقرية
من نجاسة ومدافعا
لاحد الاخبثين أو
الريح ومع نجاسة
غير مائعة الا اذا
خاف فوت الوقت
أو الجماعة والاندب
قطعها والصلاة في
ثياب البسذلة
ومكشوف الرأس
لا للتذلل

التكاسل (والعمل القليل) المنافي للصلاة وأفراده كثيرة كنتف شعره ومنه الرمية عن
القوس مرة في صلاة الخوف كالمشي في صلاته (و) منه (أخذ قملة وقتلها) من غير عذر فان
كانت تشغله بالعض كقملة وبرغوث لا يكره الاخذ ويحترز عن دمها لقول الامام الشافعي
رحمه الله تعالى بنجاسة قشرها ودمها ولا يجوز عندنا اللقاء قشرها في المسجد (وتغطية أنفه
وفمه) لما روينا (و) يكره (وضع شئ) لا يذوب (في فمه) وهو (يمنع القراءة المسنونة) أو
يشغل باله كذهب (و) يكره (السجود على كور عمامته) من غير ضرورة حرأ أو برد أو
خشونة أرض والكور دور من أدوارها بفتح الكاف اذا كان على الجهة لانه حائل لا يمنع
السجود أما اذا كان على الرأس وسجد عليه ولم تصب جهته الأرض لا تصح صلاته
وكثير من العوام يفعل (و) يكره السجود (على صورة) ذي روح لانه يشبه عبادتها (و) يكره
(الاقتصار على الجهة) في السجود (بلا عذر بالاتف) لترك واجب ضم الاتف تحريما (و)
تكره (الصلاة في الطريق) لشغله حق العامة ومنعهم من المرور (و) في (الحمام وفي
المخرج) أي الكنيف (و) تكره الصلاة (في المقبرة) وأمثالها لان رسول الله صلى الله عليه
وسلم نهى أن يصلي في سبعة مواطن في المزابلة والمجزرة والمقبرة وقارعة الطريق وفي الحمام
ومعاطن الا بل وفوق ظهري بيت الله ولا يصلي في الحمام الا لضرورة خوف من فوت الوقت
لا طلاق الحديث ولا بأس بالصلاة في موضع خلع الثياب وجلس الحمامي (و) تكره في
(أرض الغير بلا رضاه) واذا ابتلى بالصلاة في أرض الغير وليست مزروعة أو الطريق ان
كانت لمسلم صلى فيها وان كانت لكافر صلى في الطريق (و) أدائها (قربا من نجاسة) لان
ما قرب من الشئ له حكمه وقد أمرنا بتجنب النجاسات ومكانها (ومدافعا لحد الاخبثين)
البول والغائط (أو الريح) ولو حدث فيها لقوله صلى الله عليه وسلم لا يحل لاحد يؤمن بالله
واليوم الا آخر أن يصلي وهو حاقن حتى يتخفف (ومع نجاسة غير مائعة) تقدم بيانها سواء
كانت بثوبه أو بدنه أو مكانه خر وجامن الخلاف (الا اذا خاف فوت الوقت أو) فوت
(الجماعة) فيئذ يصلي بتلك الحالة لان اخراج الصلاة عن وقتها حرام والجماعة مؤكدة أو
واجبة (والا) أي وان لم يخف الفوت (ندب قطعها) وقضية قوله عليه الصلاة
والسلام لا يحل وجوب القطع للاكمال (و) تكره (الصلاة في ثياب البسذلة) بكسر
الباء وسكون الذال المعجمة ثوب لا يصان عن الدنس ممتن وقيل ما لا يذهب به
الى الكبراء ورأى عمر رضي الله تعالى عنه رجلا فعل ذلك فقال أرأيت لو كنت أرسلتك
الى بعض الناس أكنت تعرف في ثيابك هذه فقال لا فقال عمر رضي الله تعالى عنه الله أحق
أن تزين له (و) تكره وهو (مكشوف الرأس) تكاسلا لترك الوقار (لا للتذلل

(والتضرع) وقال في التجنيس ويستحب له ذلك قال الجلال السيوطي رحمه الله تعالى
 اختلفوا في الخشوع هل هو من أعمال القلب كالخوف أو من أعمال الجوارح كالسكون
 أو هو عبارة عن المجموع قال الرازي الثالث أولى وعن علي رضي الله عنه الخشوع في
 القلب وعن جماعة من السلف الخشوع في الصلاة السكون فيها وقال البغوي
 الخشوع قريب من الخضوع إلا أن الخضوع في البدن والخشوع في البدن والبصر
 والصوت (و) تكره (محضرة طعام عيل) طبعه (اليه) لقوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة
 بمحضرة طعام ولا وهو يدافعه الا خبثان رواه مسلم وما في أبي داود لا تؤخر الصلاة لطعام
 ولا لغيره محمول على تأخيرها عن وقتها الصريح قوله صلى الله عليه وسلم اذا وضع
 عشاء أحدكم وأقيمت الصلاة فابدؤا بالعشاء ولا يعجل حتى يفرغ منه رواه الشيخان وإنما
 أمر بتقدمه لئلا يذهب الخشوع باشتغال فكرديه (و) تكره بمحضرة كل (ما يشغل البال)
 كزينة (و) بمحضرة ما (يخل بالخشوع) كالمزمار ولذا نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن
 الا تيان للصلاة سعيًا بالهرولة ولم يكن ذلك مرادًا بالامر بالسعي للجمعة بل الذهاب بالسكينة
 والوقار (و) كذا يكره (عدا لاى) جمع آية وهي الجملة المتقدمة من القرآن وتطلق بمعنى
 العلامة (و) عد (التسبيح) وقوله (باليد) قيد لكرهه عدا لاى والتسبيح عند أبي حنيفة
 رحمه الله تعالى خلافا لهما بأن يكون بقبض الاصابع ولا يكره الغمز بالانامل في موضعها
 ولا الا حصاء بالقلب اتفاقا كعدد تسبيحه في صلاة التسبيح وهي معلومة وباللسان مفسد
 اتفاقا ولا يكره خارج الصلاة في الصحيح (و) يكره (قيام الامام) بجملته (في الحراب)
 لا قيامه خارجه وسجوده فيه سمي محرابا لانه يحارب النفس والشيطان بالقيام اليه والكره
 لا شتبا لالحال على القوم واذا ضاق المكان فلا كراهة (أو) قيام الامام (على مكان) بقدر
 ذراع على المعتمد وروى عن أبي يوسف قامه الرجل الوسط واختاره شمس الأئمة
 الحلواني (أو) على (الارض وحده) قيد للمسئلين فتنتفى الكراهة بقيام واحد معه للنهي
 عنهما به ورد الاثر (و) يكره (القيام خلف صف فيه فرجة) للامر بسد فرجات الشيطان
 ولقوله صلى الله عليه وسلم من سد فرجة من الصف كتب له عشر حسنات وحى عنه عشر
 سيئات ورفع له عشر درجات (ولبس ثوب فيه تصاوير) ذى روح لانه يشبه حامل الصنم
 (و) يكره (أن يكون فوق رأسه أو خلفه أو بين يديه أو بجذائه صورة) حيوان لانه يشبه
 عبادتها وأشدّها كراهة أمامه ثم فوقه ثم يمينه ثم يساره ثم خلفه (الا أن تكون صغيرة) بحيث
 لا تبدو للقائم الا بتأمل كالتى على الدينا لانها لا تعبد عادة ولو صلى ومعه دراهم عابها تماثيل
 ملك لا بأس به لان هذا يصغر عن البصر (أو) تكون كبيرة (مقطوعة الرأس) لانها لا تعبد

والتضرع وبمحضرة
 طعام عيل اليه
 وما يشغل البال
 ويخل بالخشوع
 وعدا لاى
 والتسبيح باليد وقيام
 الامام في الحراب
 أو على مكان أو
 الارض وحده
 والقيام خلف صف
 فيه فرجه ولبس
 ثوب فيه تصاوير
 وان يكون فوق
 رأسه أو خلفه أو
 بين يديه أو بجذائه
 صورة الا أن تكون
 صغيرة أو مقطوعة
 الرأس

بلا رأس (أو) تكون (لغير ذي روح) كالشجر لأنها لا تعبد واذارأي صورة في بيت غيره يجوز له محوها وتغييرها (و) يكره (أن يكون بين يديه) أي المصلي (تنورا أو كانون فيه بجر) لأنه يشبه المجوس في حال عبادتهم لها لا شمع وقندبل وسراج في الصحيح لأنه لا يشبه التعبد (أو) يكون بين يديه (قوم نيام) يخشى خروج ما يضحك أو ينجل أو يؤذى أو يقابل وجهها والا فلا كراهة لأن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي صلاة الليل كلها وأنا معترضة بينه وبين القبلة فإذا أراد أن يوترأيقظني فأوتر (و) يكره (مسح الجبهة من تراب لا يضره في خلال الصلاة) لأنه نوع عيب وإذا ضربه لا بأس به في الصلاة وبعد الفراغ وكذا مسح العرق (و) يكره (تعيين سورة) غير الفاتحة لأنها متعينة وجوبا وكذا المسنون المعين وهذا بحيث (لا يقرأ غيرها) لما فيه من هجر الباقي (الا ليس عليه أو تبركا بقرأة النبي صلى الله عليه وسلم) فلا يكره ويستحب اقتداؤه بقرأة النبي صلى الله عليه وسلم كالسجدة وهل أتى بفجر الجمعة أحيانا وقد ذكرنا في الأصل جملة من السور التي قرأها النبي صلى الله عليه وسلم مسندة وهذه أصولها فما جاء في الصبح كان يقرأ في الصبح بيس كان يقرأ في الصبح بالواقعة ونحوها من السور قرأ في الصبح بسورة الروم كان في سفر فصل الغداة فقرأ فيها قل أعوذ برب الفلق وقل أعوذ برب الناس وصلى بهم الفجر باقصر سورتين من القرآن وأوجز فلما قضى الصلاة قال له معاذ يا رسول الله صليت صلاة ما صليت مثلها قط قال أما سمعت بكاء الصبي خلفي في صف النساء أردت أن أفرغ له أمه قرأ في الصبح إذا زلزلت صلى الصبح بمكة فاستفتح سورة المؤمنين حتى جاء ذكر هرون وموسى فركع كان يقرأ في الفجر والقرآن المجيد كان لا يقرأ في الصبح بدون عشر بن آية ولا يقرأ في العشاء بدون عشر آيات * ومما جاء في صلاة الظهر والعصر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الظهر والليل إذا عشي وفي العصر نحو ذلك وفي الصبح أطول من ذلك كان يقرأ في الظهر بسبع اسم ربك الأعلى وفي الصبح بأطول من ذلك كان يقرأ في الظهر والعصر بالسما ذات البروج والسما والطارق ونحوهما من السور كان يصلي بنا الظهر فنسمع منه الآية بعد الآية من سورة لقمان والذاريات صلى الظهر فسجد فظننا أنه قرأ تنزيل السجدة كان يقرأ في الظهر والعصر بسبع اسم ربك الأعلى وهل أتاك حديث العاشية صلى بهم الهاجرة فرفع صوته وقرأ الشمس ونحاها والليل إذا عشي فقال له أبي بن كعب يا رسول الله أمرت في هذه الصلاة بشئ فقال لا ولكني أردت أن أوقت لكم * ومما جاء في المغرب صبح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قرأ في المغرب بالاعراف كان يقرأ في المغرب سورة الأنا قال كان يقرأ بهم في المغرب الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله آخر صلاة صلاها رسول الله صلى الله عليه

أولغير ذى روح
وأن يكون بين
يديه تنور أو كانون
فيه جمر أو قوم نيام
ومسح الجبهة من
تراب لا يضره فى
خلال الصلاة
وتعين سورة لا يقرأ
غيرها الا ليس عليه
أو تبركاً بقراءة النبي
صلى الله عليه وسلم

وسلم المغرب فقرأ في الركعة الأولى بسبح اسم ربك الأعلى وفي الثانية بقل يا أيها الكافرون
 قرأ في المغرب بالتين والزيتون قرأ في المغرب بحم الدخان صلى المغرب فقرأ القارعة كان يقرأ
 في صلاة المغرب ليلة الجمعة قل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد وكان يقرأ في صلاة العشاء
 الآخرة ليلة الجمعة بسورة الجمعة والناقين * ومما جاء في العشاء منه هذا القريب وعن جبير
 ابن مطعم سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في العشاء بالتين والزيتون عن أبي رافع قال
 صليت مع أبي هريرة العتمة فقرأ إذا السماء انشأت فسجد فقلت له فقال سجدت خلف أبي
 القاسم صلى الله عليه وسلم كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في العشاء الآخرة بالسماء ذات
 البروج والسماء والطارق وكان يأمر بالتخفيف ويؤمن بالصافات عن ابن عمر قال ما من
 المفصل سورة صغيرة ولا كبيرة إلا سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يؤم بها الناس في الصلاة
 المكتوبة انتهى ما نقلناه عن الجلال السيوطي رحمه الله تعالى ليقتدى به من يحافظ على
 ما بلغه من السنة الشريفة وقد علمت التفصيل في القراءة من المفصل في الأوقات عندنا والله
 تعالى الموفق (و) يكره (ترك اتخاذ سترة في محل يظن المرو فيه بين يدي المصلي) لقوله صلى الله
 عليه وسلم إذا صلى أحدكم فليصل إلى سترة ولا يدع أحدا يمر بين يديه وسواء كان في الصحراء
 أو غيرها احترازاً عن وقوع المار في الأثم ولذا عقبناه ببيانها فقلنا ﴿فصل في اتخاذ السترة
 ودفع المار بين يدي المصلي إذا ظن﴾ أي مر يد الصلاة (مروره) أي المار (يستحب
 له) أي مر يد الصلاة (أن يغرز سترة) لما رويناه ولقوله صلى الله عليه وسلم ليستتر أحدكم ولو
 بسهم وإن (تكون طول ذراع فصاعداً) لأنه سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن سترة
 المصلي فقال مثل مؤخر الرجل بضم الميم وهمزة ساكنة وكسر الخاء المعجمة العود الذي في
 آخر الرجل يحاذي رأس الرأكب على البعير وتشديد الخاء خطأ وفسرت بأنها ذراع فافوقه
 (في غلظ الأصبع) وذلك أدناه لأن مادونه ربما لا يظهر للناظر فلا يحصل المقصود منها
 (والسنة أن يقرب منها) لقول النبي صلى الله عليه وسلم إذا صلى أحدكم إلى سترة فليدن منها
 لئلا يقطع الشيطان عليه صلاته (ويجعلها على) جهة (أحد حاجبيه ولا يصعد إليها صمداً) لما
 روى عن المقداد رضي الله عنه أنه قال ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي إلى عمود
 ولا شجرة إلا جعله على حاجبه الأيمن أو الأيسر ولا يصعد صمداً أي لا يقابل مستويا
 مستقيماً بل كان يميل عنه (وإن لم يجد ما ينصبه) منع جماعة من المتقدمين الخط وأجازه
 المتأخرون لأن السنة أولى بالتابع لما روى في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إن
 لم يكن معه عصا (فليخط خطاً) فيظهر في الجملة إذا لم يصود جمع الخاطر بربط الخيال به كيلا
 ينتشر ويجعله اما (طولا) بمنزلة الخشبة المفروزة أمامه (و) اما كما (قالوا) أيضاً يجعله (بالعرض

وترك اتخاذ سترة في
 محل يظن المرو فيه
 بين يدي المصلي
 ﴿فصل﴾ في اتخاذ
 السترة ودفع المار
 بين يدي المصلي ﴿
 إذا ظن مروره
 يستحب له أن يغرز
 سترة تكون طول
 ذراع فصاعداً في
 غلظ الأصبع
 والسنة أن يقرب
 منها ويجعلها على
 أحد حاجبيه ولا
 يصعد إليها صمداً وإن
 لم يجد ما ينصبه
 فليخط خطاً طولا
 وقالوا بالعرض

(مثل الهلال) وإذا كانت الأرض صلبة يلتقي مامعه طولا كانه غرز ثم سقط هكذا اختاره
الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى وقال هشام حججت مع أبي يوسف وكان يطرح بين يديه
السوط وسترة الامام سترة لمن خلفه لان النبي صلى الله عليه وسلم صلى بالا بطح الى عنزة
ركزت له ولم يكن للقوم سترة العنزة عصا ذات زج حديد في أسفلها (و) اذا اتخذها أو لم يتخذ
كان (المستحب ترك دفع المار) لان مبنى الصلاة على السكون والا مري بالدرء في الحديث
ليبان الرخصة كالا مري بقتل الاسودين في الصلاة (و) لذا (رخص دفعه) أي المار
(بلاشارة) بالرأس أو العين أو غيرهما كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم بولدي أم سلمة (أو)
دفعه (بالتسبيح) لقوله صلى الله عليه وسلم اذا نابت أحدكم نائبة فليسبح (وكره الجمع بينهما)
أي بين الاشارة والتسبيح لان بأحدهما كفاية (ويدفعه) الرجل (يرفع الصوت بالقراءة)
ولو بزيادة على جهره الا صلى (وتدفعه) المرأة (بلاشارة أو التصفيق بظهر أصابع) يدها
(المنى على صفحة كف اليسرى) لان لمن التصفيق (ولا ترفع صوتها) بالقراءة والتسبيح
(لانه فتنة) فلا يطلب منهن الدرء به (ولا يقاتل) المصلي (المار) بين يديه (وما ورد به) من
قوله صلى الله عليه وسلم اذا كان أحد يصلي فلا يدع أحدكم يمر بين يديه وليدرا أما استطاع
فان أبي قليقائه انما هو شيطان (مؤول بأنه كان) جواز مقاتلته في ابتداء الاسلام
(والعمل) المنافي للصلاة (مباح) فيها اذ ذاك (وقد نسخ) بما قدمناه (فصل فيما
لا يكره للمصلي) من الافعال (لا يكره له شد الوسط) لما فيه من صون العورة
والتشمير للعبادة حتى لو كان يصلي في قباء غير مشدود الوسط فهو مسمي و في غير القباء
قبل بکراهته لانه صنيع أهل الكتاب (ولا) يكره (تقلد) المصلي (بسيف ونحوه) اذا لم
يشغل بحركته) وان شغله كره في غير حالة قتال (ولا) يكره (عدم ادخال يديه في فرجيه
وشقه على المختار) لعدم شغل البال (ولا) يكره (التوجه لمصحف أو سيف معلق)
لانهم لا يعبدان وقال تعالى وليأخذوا حذرهم وأسلحتهم (أظهر قاعدي تحدث) في المختار
لعدم التشبه بعبادة الصور وصلى ابن عمر الى ظهر نافع (أو شمع أو سراج على الصحيح) لانه
لا يشبه عبادة المجوس (و) لا يكره (السجود على بساط فيه تصاوير) ذوات روح (لم
يسجد عليها) لانها تنهاى بالوطء عليها ولا يكره قتل حية بجميع أنواعها ذات الصلاة وأما
بالنظر لخشية الجان فليسك عن الحية البيضاء التي تمشي مستوية لانها نقضت عهد النبي
الذي عاهد به الجان أن لا يدخلوا بيوت أمته ولا يظهرها أنفسهم وناقض العهد خائن
فيخشى منه أو مما هو مثله من أهله الضرر بقتله أو ضربه وقال صلى الله عليه وسلم اقتلوا اذا
الطفتين والا بتروا ياكم والحية البيضاء فانها من الجن (و) لا يكره (قتل حية وعقرب خاف)

المصلي (أذاهما) أي الحية والعقرب (ولو) قتلها (بضربات وانحراف عن القبلة في الاظهر) قيد بخوف الاذى لانه مع الامن يكره العمل الكثير وفي السبعيات لا يبي الليث رحمه الله تعالى سبعة اذاراها المصلي لا بأس بقتلها الحية والعقرب والوزغة والزنبور والقراد والبرغوث والقمل ويزاد البق والبعوض والنمل المؤذى بالعض ولكن التحرز عن اصابة دم القمل أولى لئلا يحمل نجاسة تمنع عند الامام الشافعي رحمه الله تعالى وقدمنا كراهة أخذ القملة وقتلها في الصلاة عند الامام وقال دفعها أحب من قتلها وقال محمد بن خلافة وقال أبو يوسف بكرهتهما (ولا بأس بنفض ثوبه) بعمل قليل (كيلا يلتصق بجسده في الركوع) تحاشيا عن ظهور صورة الاعضاء ولا بأس بصونه عن التراب (ولا) بأس (بمسح جبهته من التراب أو الحشيش بعد الفراغ من الصلاة) تنظيفا عن ضفة المثلة والملوث (ولا) بأس (بمسح جبهته بمسحه قبل الفراغ) من الصلاة (اذاضره أو شغله عن خشوع الصلاة) مثل العرق (ولا) بأس (بالنظر بموق عينيه) يمنة ويسرة (من غير تحويل الوجه) والاولى تركه لغير حاجة لما فيه من ترك الادب بالنظر الى محل السجود ونحوه كما تقدم (ولا بأس بالصلاة على الفرش والبسط واللبود) اذا وجد حجم الارض ولا يوضع خرقة يسجد عليها اتقاء الحر والبرد والخشونة الضارة (والا فضل الصلاة على الارض) بلا حائل (أو على ماتنتبه) كالخصير والحشيش في المساجد وهو أولى من البسط لقر به من التواضع (ولا بأس بتكرار السورة في الركعتين من النفل) لان باب النفل أوسع وقد ورد أنه صلى الله عليه وسلم قام بآية واحدة يكررها في تهجده وفقنا الله تعالى لمثله عنه وكرمه

﴿فصل فيما يوجب قطع الصلاة وما يحيزه وغير ذلك﴾ من تأخير الصلاة وتركها (يجب قطع الصلاة) ولو فرضا (باستغائة) شخص (ملهوف) لهم أصابه كما لو تعلق به ظالم أو وقع في ماء أو صال عليه حيوان فاستغاث (بالمصلي) أو بغيره وقد رعى الدفع عنه (لا) يجب قطع الصلاة (بنداء أحد أبويه) من غير استغائة لان قطع الصلاة لا يجوز الا لضرورة وقال الطحاوي هذا في الفرض وان كان في نافلة ان علم أحد أبويه أنه في الصلاة وناداه لا بأس بان لا يحبيه وان لم يعلم يحبيه (ويجوز قطعها) ولو كانت فرضا (بسرقه) يخشى على (ما يساوى درهما) لانه مال وقال عليه السلام قاتل دون مالك وكذا فيما دونه في الاصح لانه محبس في دائق وكذا الوفارت قدرها أو خافت على ولدها أو طلب منه كافر عرض الاسلام عليه (ولو) كان المسروق (لغيره) أي غير المصلي لدفع الظلم والنهي عن المنكر (و) يجوز قطعها لخشية (خوف) من (ذئب) ونحوه (على غم) ونحوها (أو خوف تردى) أي سقوط (أعمى) أو غيره ممن لا علم عنده (في بئر ونحوه) كحفرة وسطح واذا غلب على الظن سقوطه وجب

وانحراف عن القبلة في الاظهر ولا بأس بنفض ثوبه كيلا يلتصق بجسده في الركوع ولا يمسح جبهته من التراب أو الحشيش بعد الفراغ من الصلاة ولا قبل الفراغ اذاضره أو شغله عن الصلاة ولا بالنظر بموق عينيه من غير تحويل الوجه ولا بأس بالصلاة على الفرش والبسط واللبود والافضل الصلاة على الارض أو على ماتنتبه ولا بأس بتكرار السورة في الركعتين من النفل ﴿فصل فيما يوجب قطع الصلاة وما يحيزه وغير ذلك﴾ يجب قطع الصلاة باستغائة ملهوف بالمصلي لا بنداء أحد أبويه ويجوز قطعها بسرقه ما يساوى درهما ولو تغيره

قطع الصلاة ولو فرضا (و) هو كما (إذا خافت القابلة) وهي المرأة التي يقال لها دابة تتلقى الولد حال خروجه من بطن أمه أن غلب على ظنها (موت الولد) أو تلف عضو منه أو أمه بتركها وجب عليها تأخير الصلاة عن وقتها وقطعها لو كانت فيها (والأفلا بأس بتأخيرها الصلاة وتقبل على الولد) للعذر كما أخر النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة عن وقتها يوم الخندق (وكذا المسافر) أي السائر في فضاء (إذا خاف من اللصوص أو قطاع الطريق) أو من سبع أو سيل (جازه تأخير الوقتية) كالمقاتلين إذا لم يقدروا على الإيماء ركبا للعذر وكذا يجوز تأخير قضاء الفوائت للعذر كالسعي على العيال وإن وجب قضاؤها على الفور وأما قضاء الصوم فعلى التراخي ما لم يقرب رمضان الثاني وأما سجدة التلاوة والنذر المطلق ففيهما الخلاف قيل موسع وقيل مضيق (وتارك الصلاة عمدا كسلا يضرب ضربا شديدا حتى يسيل منه الدم و) بعده (يحبس) ولا يترك هملا بل يتفقد حاله بالوعظ والزجر والضرب أيضا (حتى يصليها) أو يموت بحبسه وهذا جزاء الدينوي وأما في الآخرة إذا مات على الإسلام عاصيا بتركها فله عذاب طويل بواد في جهنم أشدها حرا وأبعدها قعرافيه بئر يقال له الهيب وآبار يسيل إليها الصديد والقيح أعدت لتارك الصلاة وحديث جابر فيه صفة بقوله بين الرجل وبين الكفر ترك الصلاة رواه أحمد ومسلم (وكذا تارك صوم رمضان) كسلا يضرب كذلك ويحبس حتى يصوم (ولا يقتل) بمجرد ترك الصلاة والصوم مع الإقرار بفرضيتهما (إلا إذا جحد) افتراض الصلاة أو الصوم لا نكاره ما كان معلوما من الدين إجماعا (أو استخف بأحدهما) كما لو أظهر الإفطار في نهار رمضان بلا عذرتها أو نطق بما يدل عليه فيكون حكمه حكم المرتد فتكشف شبهته ويحبس ثم يقتل إن أصر

باب الوتر وأحكامه

لما فرغ من بيان الفرض العلمي شرع في العملي وهو في اللغة الفرد خلاف الشفع بالفتح والكسر وفي الشرع صلاة مخصوصة وصفه بقوله (الوتر واجب) في الأصح وهو آخر أقوال الإمام وروى عنه أنه سنة وهو قولهما وروى عنه أنه فرض ووفق المشايخ بين الروايات بأنه فرض عملا وهو الذي لا يترك واجب اعتقادا فلا يكفر جاحده سنة دليلا لثبوته بها وجه الوجوب قوله صلى الله عليه وسلم الوتر حق فمن لم يوتر فليس مني الوتر حق فمن لم يوتر فليس مني الوتر حق فمن لم يوتر فليس مني رواه أبو داود والحاكم وصححه والبيهقي في صحيحه والترمذي في صحيحه (و) كميته (هو) أي الوتر (ثلاث ركعات) يشترط فعلها (بتسليم) لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوتر بثلاث لا يسلم إلا في آخرهن صححه الحاكم وقال على شرط الشيخين

وإذا خافت القابلة
موت الولد والأفلا
بأس بتأخيرها
الصلاة وتقبل على
الولد وكذا المسافر
إذا خاف من اللصوص
أو قطاع الطريق
جازه تأخير الوقتية
وتارك الصلاة عمدا
كسلا يضرب ضربا
شديدا حتى يسيل
منه الدم ويحبس
حتى يصليها
وكذا تارك صوم
رمضان ولا يقتل
إلا إذا جحد أو
استخف بأحدهما

باب الوتر

الوتر واجب وهو
ثلاث ركعات
بتسليم

(و يقرأ) وجوبا (في كل ركعة منه الفاتحة وسورة) لما روى أنه عليه السلام قرأ في الأولى منه
 أي بعد الفاتحة بسبح اسم ربك الأعلى وفي الثانية بقل يا أيها الكافرون وفي الثالثة بقل هو
 الله أحد وقت قبل الركوع وفي حديث عائشة رضي الله عنها قرأ في الثالثة قل هو الله
 أحد والمعوذتين فيعمل به في بعض الاوقات عملا بالحديثين لا على وجه الوجوب
 (ويجلس) وجوبا (على رأس) الركعتين (الأوليين منه) للدأثور (ويقتصر على التشهد)
 لشبهة الفرضية (ولا يستفتح) أي لا يقرأ أدعاء الافتتاح (عند قيامه للثالثة) لأنه ليس ابتداء
 صلاة أخرى (واذا فرغ من قراءة السورة فيها) أي الركعة الثالثة (رفع يديه حذاء أذنيه) كما
 قدمناه الا اذا قضاه حتى لا يرى تهاونه فيه برفعه يديه عند من يراه (ثم كبر) لا تنقله الى حالة
 الدعاء (و) بعد التكبير (قنت قائما) لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقنت في الوتر قبل
 الركوع وعند الامام يضع يمينه على يساره وعن أبي يوسف يرفعهما كما كان ابن مسعود
 يرفعهما الى صدره و بطونهما الى السماء روى فرج مولى أبي يوسف قال رأيت مولاي
 أبا يوسف اذا دخل في القنوت للوتر رفع يديه في الدعاء قال ابن أبي عمير ان كان فرج ثقة قال
 الكمال ووجهه عموم دليل الرفع للدعاء ويجاب بأنه مخصوص بما ليس في الصلاة للاجماع
 على أنه لا رفع في دعاء التشهد انتهى * قلت وفيه نظر لاثر ابن مسعود الذي تقدم قريبا
 وفي المبسوط عن محمد بن الحنفية قال الدعاء أربعة دعاء رغبة فقيه يجعل بطون كفيه الى السماء
 ودعاء رهبة فقيه يجعل كفيه الى وجهه كالمستغيث من الشئ ودعاء تضرع فقيه يعقد الخنصر
 والبنصر ويحلق الابهام والوسطى ويشير بالسبابة ودعاء خفية وهو ما يفعله المرء في نفسه كذا
 في معراج الدراية ولما رويناه يقنت (قبل الركوع في جميع السنة ولا يقنت في غير الوتر) وهو
 الصبح لقول أنس قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصبح بعد الركوع يدعو على
 أحياء من العرب رعل وذكو ان وعصية حين قتلوا القراء وهم سبعون أو ثمانون رجلا ثم
 تركه لما ظهر عليهم فدل على نسخه وروى ابن أبي شيبه لما قنت على رضي الله عنه في الصبح
 أنكر الناس عليه ذلك فقال إنما استنصرنا على عدونا وفي انعاية ان نزل بالمسلمين نازلة قنت
 الامام في صلاة الجهر وهو قول الثوري وأحمد وقال جمهور أهل الحديث القنوت عند النوازل
 مشروع في الصلوات كلها اه فعدم قنوت النبي صلى الله عليه وسلم في الفجر بعد ظفره
 بأولئك لعدم حصول نازلة تستدعي القنوت بعدها فتكون مشروعية مستقرة وهو محل
 قنوت من قنت من الصحابة رضي الله عنهم بعد وفاته صلى الله عليه وسلم وهو مذهبنا وعليه
 الجمهور وقال الامام أبو جعفر الطحاوي رحمه الله تعالى إنما لا يقنت عندنا في الفجر من غير
 بلية فان وقعت فتنة أو بلية فلا بأس به فعلة رسول الله صلى الله عليه وسلم أي بعد الركوع

و يقرأ في كل
 ركعة منه الفاتحة
 وسورة ويجلس على
 رأس الاوليين منه
 ويقتصر على التشهد
 ولا يستفتح عند قيامه
 للثالثة واذا فرغ من
 قراءة السورة فيها رفع
 يديه حذاء أذنيه ثم
 كبر وقت قائما قبل
 الركوع في جميع
 السنة ولا يقنت في
 غير الوتر

كما تقدم (والقنوت) من (معناه الدعاء) في الوتر (وهو) باللفظ الذي روى عن ابن مسعود (أن يقول اللهم) أي يا الله (أنا نستعينك) أي نطلب منك الإعانة على طاعتك (ونستهديك) أي نطلب منك الهداية لما يرضيك (ونستغفرك) أي نطلب منك ستر عيوبنا فلا تفضحنا بها (ونتوب اليك) التوبة الرجوع عن الذنب وشرع الندم على ماضى من الذنب والاقصلاع عنه في الحال والعزم على ترك العود في المستقبل تعظيما لامر الله تعالى فان تعلق به حق الادمى فلا بد من مساحته وارضائه (ونؤمن) أي نصديق معتقدين بقلوبنا ناطقين بلساننا فقلنا آمنا (بك) و بما جاء من عندك وبملائكتك وكتبك ورسلك وباليوم الآخر وبالقدر خيره وشره (ونتوكل) أي نعتمد (عليك) بتفويض أمورنا اليك لعجزنا (وثني عليك الخير كله) أي نمدحك بكل خير مقررين بجميع آلائك افضالا منك (نشكرك) بصرف جميع ما أنعمت به من الجوارح الى ما خلقته لاجله سبحانه لك الحمد لا نحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك (ولا نكفرك) أي لا نبحد نعمة لك علينا ولا نضيفها الى غيرك الكفر نقيض الشكر وأصله الستر يقال كفر النعمة اذا لم يشكرها كانه سترها بحجده وقولهم كفرت فلانا على حذف مضاف والا صل كفرت نعمته ومنه ولا نكفرك (ونخلع) بثبوت حرف العطف أي نلقى ونطرح ونزيل ربة الكفر من أعناقنا و ربة كل مالا يرضيك يقال خلع الفرس رسته ألقاه (ونترك) أي نفارق (من يفجرك) بحجده نعمتك وعبادته غيرك نتجاشى عنه وعن صفته بأن فرضه عدم تنزيها لجنابك اذ كل ذرة في الوجود شاهدة بأنك المنعم المتفضل الموجود المستحق لجميع المحامد الفرد المعبود والمخالف لهذا هو الشقي المطرود (اللهم اياك نعبد) عود للثناء وتخصيص لذاته بالعبادة أي لا نعبد الا اياك اذ تقديم المفعول للحصر (ولك نصلي) أفردت الصلاة بالذكر لشرفها بتضمنها جميع العبادات (ونسجد) تخصيص بعد تخصيص اذ هو أقرب حالات العبد من الرب المعبود (واليك نسعى) وهو اشارة الى قوله في الحديث حكاية عنه تعالى من أتاني سعيًا أتته هرولة والمعنى نجهد في العمل لتحصيل ما يقرينا اليك (ونحقد) نسرع في تحصيل عبادتك بنشاط لان الحقد بمعنى السرعة ولذا سميت الخدم حفدة لسرعتهم في خدمة ساداتهم وهو بفتح النون ويجوز ضمها وبالحاء المهملة وكسر الفاء وبالذال المهملة يقال حقدوا حقد لغة فيه ولو أبدل الذال ذالا معجمة فسدت صلاته لانه كلام أجنبى لا معنى له (نرجو) أي نؤمل (رحمتك) دوامها وامتدادها وسعة عطاائك بالقيام لخدمتك والعمل في طاعتك وأنت كريم فلا تخيب راجيك (ونخشى عذابك) مع اجتنابنا ما نهيتنا عنه فلا نأمن منك فنحن بين الرجاء والخوف وهو اشارة الى المذهب الحق فان أمن المكر كفر كالقنوط

والقنوت معناه الدعاء
وهو أن يقول اللهم انا
نستعينك ونستهديك
ونستغفرك ونتوب
اليك ونؤمن
بك ونتوكل عليك
وثني عليك الخير كله
نشكرك ولا نكفرك
ونخلع ونترك من
يفجرك اللهم اياك
نعبد ولك نصلي
ونسجد واليك نسعى
ونحقد نرجو رحمتك
ونخشى عذابك

من الرحمة وجمع بين الرجاء والخوف لأن شأن القادر أن يرجي نواله ويخاف نكاله وفي الحديث لا يجتمعان في قلب عبد مؤمن إلا أعطاه الله ما يرجوه وأمنه مما يخاف فلا نعمامك علينا بالإيمان وتوفيقك للعمل بالاركان ممثلين لا مرك لا مقتصرين على القلب واللسان اذ هو طمع الكاذبين ذوى البهتان نعتد ونقول (ان عذابك الجذ) أى الحق وهو بكسر الجيم اتفاقا بمعنى الحق وهو ثابت في مراسيل أبي داود فلا يلتفت لمن قال انه لا يقول الجذ (بالكفار ملحق) أى لا حق بهم بكسر الحاء أفصح وقيل بفتحها يعني أن الله سبحانه وتعالى ملحقه بهم ولما روى النساءى باسناد حسن أن في حديث القنوت (وصلى الله على النبي) صلينا عليه صلى الله عليه (و) على (آله وسلم) كما اختار الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى أنه يصلى في القنوت على النبي صلى الله عليه وسلم (والمؤمن يقرأ القنوت كالامام) على الاصح ويخفى الامام والقوم هو الصحيح لكن استحب للامام الجهر به في بلاد العجم ليتعلموه كما جهر عمر رضى الله عنه بالثناء حين قدم عليه وفد العراق ولذا فصل بعضهم ان لم يعلم القوم فلا فضل للامام الجهر ليتعلموه والا فلا خفاء أفضل (واذا شرع الامام في الدعاء) وهو اللهم اهدنا الخ كما سئذ كره (بعدهما تقدم) من قوله اللهم انا نستعينك الخ (قال أبو يوسف رحمه الله يتابعونه ويقرؤنه معه) أيضا (وقال محمد لا يتابعونه) فيه ولا في القنوت الذى هو اللهم انا نستعينك ونستغفرك (ولكن يؤمنون) على دعائه والدعاء قال طائفة من المشايخ انه لا توقيت فيه والاولى أن يقرأ بعد المتقدم قنوت الحسن بن على رضى الله عنهما قال علمنى رسول الله صلى الله عليه وسلم كلمات أقولهن فى الوتر وفى لفظ فى قنوت الوتر ورواه الحاكم وقال فيه اذا رفعت رأسى ولم يبق الا السجود اللهم اهدنى فمى هديت وعافنى فمى عافيت وتولنى فمى توليت وبارك لى فيما أعطيت وقنى شر ما قضيت انك تقضى ولا يقضى عليك وانه لا يذل من واليت تباركت وتعاليت وحسنه الترمذى وزاد البيهقى بعد واليت ولا يعز من عاديت وزاد النساءى بعد وتعاليت وصلّى الله على النبي فهو كما ترى بصيغة الافراد فيه وفى المروى عنه صلى الله عليه وسلم حال دعائه فى قنوت الفجر لما كان يفعله قال الكمال ابن الهمام لكنهم أى المشايخ لفقوه من حديث فى حق الامام عام لا يخص القنوت فقالوه بنون الجميع أى اللهم اهدنا وعافنا وتولنا الى آخره انتهى * قلت ومنهم صاحب الدرر والغرر والبرهان (والدعاء) الذى قالوه هو هذا (اللهم اهدنا) ورواية الحسن اهدنى كما نبهنا عليها أصل الهداية الرسالة والبيان كقوله تعالى وانك لتهدى الى صراط مستقيم فأما قوله تعالى انك لاتهدى من أحببت ولكن الله يهدى من يشاء فهى من الله تعالى التوفيق والا رشاد فطلب المؤمنين مع كونهم مهتدين بمعنى طلب التثبيت عليها أو بمعنى المزيد منها

ان عذابك الجذ
بالكفار ملحق
وصلّى الله على النبي
وآله وسلم والمؤمن
يقرأ القنوت كالامام
واذا شرع الامام
في الدعاء بعد ما تقدم
قال أبو يوسف
رحمه الله يتابعونه
ويقرؤنه معه وقال
محمد لا يتابعونه ولكن
يؤمنون والدعاء
اللهم اهدنا

بفضلك فممن هديت وعافنا فممن عافيت وتولنا فممن توليت وبارك لنا فيما ١٠٣ أعطيت وقنا شر ما قضيت

انك تقضى ولا يقضى
عليك انه لا يذل من
واليك ولا يعز من
عاديت تباركت ربنا
وتعاليت وصلي الله
على سيدنا محمد وآله
وصحبه وسلم ومن لم
يحسن القنوت يقول
اللهم اغفر لي ثلاث
مرات أو ربنا آتنا
في الدنيا حسنة وفي
الآخرة حسنة وقنا
عذاب النار أو يارب
يارب يارب واذا
اقتدى بمن يقتت
في الفجر قام معه في
قنوته ساكتا في
الظاهر ويرسل
يديه في جنيبه واذا
نسى القنوت في الوتر
وتذكره في الركوع
أو الرفع منه لا يقتت
ولو قنت بعد رفع
رأسه من الركوع
لا يعيد الركوع
ويسجد للسهو
لزوال القنوت عن
محله الا صلى ولو

(بفضلك) لا بوجوب عليك وهذه الزيادة ليست في قنوت الحسن اللهم اهديني (فممن هديت) أي مع من هديته (وعافنا) العافية السلامة من الإسقام والبلايا والحن والمعافاة أن يعافيك الله من الناس ويعافيه منكم (فممن عافيت) أي مع من عافيته (وتولنا) من توليت الشيء إذا اعتنيت به ونظرت فيه بالمصلحة كما ينظر الولي في حال اليتيم لأنه سبحانه ينظر في أمور من تولاه بالعناية (فممن توليت) أي مع من توليت أمره من عبادك المقربين (و بارك لنا فيما أعطيت) البركة الزيادة من الخير فطلب ترقيا على المقامين السابقين ثم رجع إلى مقام الخشية والجلال فقال (وقنا) من الوقاية وهي الحفظ بالعناية بدفع (شر ما قضيت) لا لتجائنا إليك (انك تقضى) بما شئت (ولا يقضى عليك) لأنك المالك الواحد لا شريك لك في الملك فتطلب موالا لك (انه لا يذل من واليت) لعزتك وسلطان قهرك (ولا يعز من عاديت) ذلك بأن الله مولى الذين آمنوا وأن الكافرين لا مولى لهم ومن بين الله قسما من مكرم (تباركت) تقدست وتزهت فهي صفة خاصة لا تستعمل الا لله (ربنا) أي ياسيدنا وما لكنا ومعبودنا ومصلحنا وقال البيضاوي تبارك الله تعالى شأنه في قدرته وحكمته فهو معني (وتعاليت) ووجه تقديم تباركت الاختصاص به سبحانه (وصلي الله على) النبي (سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم) لما رربنا (ومن لم يحسن) دعاء (القنوت) المتقدم قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى (يقول اللهم اغفر لي) ويكررها (ثلاث مرات أو) يقول (ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار) قال في التجنيس وهو اختيار مشايخنا (أو) يقول (يارب يارب يارب) ثلاثا ذكره المصدر الشهيد فهذه ثلاثة أقوال مختارة (واذا اقتدى بمن يقتت في الفجر) كشافعي (قام معه في) حال (قنوته ساكتا في الظاهر) لوجوب متابعتة في القيام ولكن عندهما يقوم ساكتا وقال أبو يوسف يقرأه معه لأنه تبع للإمام والقنوت مجتهد فصارت ككبيرات العيدين والقنوت في الوتر بعد الركوع (ويرسل يديه في جنيبه) لأنه ذكر ليس مسنوننا (واذا نسي القنوت في) الثالثة (الوتر وتذكره في الركوع أو) في (الرفع منه) أي من الركوع (لا يقتت) على الصحيح لا في الركوع الذي تذكره فيه ولا بعد الرفع منه ويسجد للسهو (ولو قنت بعد رفع رأسه من الركوع لا يعيد الركوع ويسجد للسهو لزوال القنوت عن محله الا صلى) وتأخير الواجب (ولو ركع الامام قبل فراغ المقتدى من قراءة القنوت أو قبل شروعه فيه وخاف فوت الركوع) مع الامام (تابع امامه) لان اشتغاله بذلك يفوت واجب المتابعة فتكون أولى وان لم يخف فوت المشاركة في الركوع يقتت جميعا بين الواجبين (ولو ترك الامام القنوت يأتي به المؤتم ان أمكنه مشاركة الامام في

ركع الامام قبل فراغ المقتدى من قراءة القنوت أو قبل شروعه فيه وخاف فوت الركوع تابع امامه ولو ترك الامام القنوت يأتي به المؤتم ان أمكنه مشاركة الامام في

الركوع) لجمعه بين الواجبين بحسب الامكان (وان) كان (لا) يمكنه المشاركة (تابعه) لان متابعته أولى (ولو أدرك الامام في ركوع الثالثة من الوتر كان مدر كاللقنوت) حكما (فلا يأتي به فيما سبق به) كما لو قنت المسبوق معه في الثالثة أجمعوا أنه لا يقنت مرة أخرى فيما يقضيه لانه غير مشروع وعن أبي الفضل تسويته بالشاك وسيأتي في سجود السهو (ويوتر بجماعة) استحبابا (في رمضان فقط) عليه اجماع المسلمين لانه نقل من وجه والجماعة في النفل في غير التراويح مكروهة لا احتياط تركها في الوتر خارج رمضان وعن شمس الأئمة أن هذا فيما كان على سبيل التداعي أما لو اقتدى واحد بواحد أو اثنان بواحد لا يكره وإذا اقتدى ثلاثة بواحد اختلف فيه وإذا اقتدى أربعة بواحد كره اتفاقا (وصلاته) أي الوتر (مع الجماعة في رمضان أفضل من أدائه منفردا آخر الليل في اختيار قاضيخان قال) قاضيخان رحمه الله (هو الصحيح) لانه لما جازت الجماعة كانت أفضل ولان عمر رضى الله عنه كان يؤمهم في الوتر (وصحح غيره) أي غير قاضيخان (خلافه) قال في النهاية بعد حكاية هذا واختار علماؤنا أن يوتر في منزله لا بجماعة لعدم اجتماع الصحابة على الوتر بجماعة في رمضان لان عمر رضى الله تعالى عنه كان يؤمهم فيه وأبي بن كعب كان لا يؤمهم وفي الفتح والبرهان ما يفيدان قول قاضيخان أرجح لانه صلى الله عليه وسلم أوتر بهم فيه ثم بين عذر التارك وهو خشية أن يكتب علينا قيام رمضان وكذا الخلفاء الراشدون صلوه بالجماعة ومن تأخر عن الجماعة فيه أحب صلاته آخر الليل والجماعة اذ ذاك متعذرة فلا يدل على أن الأفضل فيه ترك الجماعة أول الليل انتهى وإذا صلى الوتر قبل النوم ثم تجدد لا يعيد الوتر لقوله صلى الله عليه وسلم لا وتران في ليلة

الركوع والا تابعه
ولو أدرك الامام في
ركوع الثالثة من الوتر
كان مدر كاللقنوت فلا
يأتي به فيما سبق به
ويوتر بجماعة في
رمضان فقط وصلاته
مع الجماعة في
رمضان أفضل من
أدائه منفردا آخر
الليل في اختيار
قاضيخان قال هو
الصحيح وصحح
غيره خلافاً

﴿فصل في النوافل﴾
سن سنة مؤكدة
ركعتان قبل الفجر

﴿فصل في﴾ بيان ﴿النوافل﴾ عبر بالنوافل دون السنن لان النفل أعم اذ كل سنة نافلة ولا عكس والنفلة لغة الزيادة وفي الشرع فعل ما ليس بفرض ولا واجب ولا مسنون من العبادة والسنة لغة مطلق الطريقة مرضية أو غير مرضية وفي الشريعة الطريقة المسلمة في الدين من غير افتراض ولا وجوب وقال القاضي أبوزيد رحمه الله النوافل شرعت لجبر نقصان تمكن في الفرض لان العبد وان علت رتبته لا يخلو عن تقصير وقال قاضيخان السنة قبل المكتوبة شرعت لقطع طمع الشيطان فانه يقول من لم يطعنني في ترك ما لم يكتب عليه فكيف يطعنني في ترك ما كتب عليه والسنة مندوبة ومؤكدة وبين المؤكدة بقوله (سن سنة مؤكدة) منها (ركعتان قبل) صلاة (الفجر) وهي أقوى السنن حتى روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لو صلاها قاعدا من غير عذر لا يجوز وروى المرغيناني عن أبي حنيفة رحمه الله أنها واجبة وقال صلى الله عليه وسلم لا تدعوهم ما وان طردتكم الخليل

وقال صلى الله عليه وسلم ركعتا الفجر أحب إلى من الدنيا وما فيها وفي لفظ خير من الدنيا وما فيها ثم اختلف في الأفضل بعد ركعتي سنة الفجر قال الحلواني ركعتا المغرب ثم التي بعد الظهر ثم التي بعد العشاء ثم التي قبل الظهر ثم التي قبل العصر ثم التي قبل العشاء وقيل التي بعد العشاء والتي قبل الظهر وبعده وبعد المغرب كلها سواء وقيل التي قبل الظهر كذا قال الحسن وهو الأصح وقد ابتدأ في المبسوط بها (و) منها (ركعتان بعد الظهر) ويندب أن يضم إليهما ركعتين فتصير أربعاً (و) منها ركعتان (بعد المغرب) ويستحب أن يطيل القراءة في سنة المغرب لأنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الأولى منهما الم تنزيل وفي الثانية تبارك الذي بيده الملك كذا في الجوهرة وعن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى بعد المغرب ركعتين قبل أن ينطق مع أحد يقرأ في الأولى بالحمد وقل يا أيها الكافرون وفي الركعة الثانية بالحمد وقل هو الله أحد خرج من ذنوبه كما تخرج الحية من سلكها (و) منها ركعتان (بعد العشاء وأربع قبل الظهر) لقوله صلى الله عليه وسلم من ترك الأربعة قبل الظهر لم تنله شفاعتي كذا في الاختيار وقال في البرهان كان صلى الله عليه وسلم يصلي قبل الظهر أربعاً إذا زالت الشمس فسأله أبو أيوب الأنصاري عن ذلك فقال إن أبواب السماء تفتح في هذه الساعة فأحب أن يصعد لي في تلك الساعة خير قلت أو في كاهن قراءة قال نعم قلت أي فصل بينهم بسلام قال لا ولقوله صلى الله عليه وسلم ما من عبد مسلم يصلي في كل يوم ثنتي عشرة ركعة تطوعاً من غير الفريضة إلا بنى الله له بيتاً في الجنة رواه مسلم زاد الترمذي والنسائي أربعاً قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين قبل صلاة الغداة (و) منها أربع (قبل الجمعة) لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يركع قبل الجمعة أربعاً إلا يفصل في شيء منهن (و) منها أربع (بعدها) لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي بعد الجمعة أربع ركعات يسلم في آخرهن فلذا قيدناه في الرباعيات فقلنا (بتسليمه) لتعلقه بقوله وأربع وقال الزيلعي حتى لو صلاها بتسليمتين لا يعتد بها عن السنة انتهى ولعله بدون عذر لقول النبي صلى الله عليه وسلم إذا صليتم بعد الجمعة فصلوا أربعاً فإن عجل بك شيء فصل ركعتين في المسجد وركعتين إذا رجعت رواه الجماعة إلا البخاري والقسم الثاني المستحب من السنن شرع فيه بقوله (وندب) أي استحجب (أربع) ركعات (قبل) صلاة (العصر) لقوله صلى الله عليه وسلم من صلى أربع ركعات قبل صلاة العصر لم يمس النار وورد أنه صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين وورد أربعاً فلذا أخيره القدرين بينهما (و) ندب أربع قبل (العشاء) لما روى عن عائشة رضي الله عنها أنه عليه السلام كان يصلي قبل العشاء أربعاً ثم يصلي بعدها أربعاً ثم يضطجع (و) ندب أربع (بعده) أي بعد العشاء لما روى عن عائشة رضي الله عنها أنه عليه

وركعتان بعد الظهر
وبعد المغرب وبعد
العشاء وأربع قبل
الظهر وقبل الجمعة
وبعدها بتسليمه
وندب أربع قبل
العصر والعشاء وبعده

وسلم من صلى قبل الظهر أربعاً كان كأنما تهمجد من ليلته ومن صلاه من بعد العشاء كان كشأنه من ليلة القدر (و) ندب (ست) ركعات (بعد المغرب) لقوله صلى الله عليه وسلم من صلى بعد المغرب ست ركعات كتب من الأوابين وتلا قوله تعالى انه كان للأوابين غفوراً والأواب هو الذي اذا أذنب ذنباً بادراً الى التوبة * وعن أبي هريرة رضي الله عنه أنه عليه السلام قال من صلى بعد المغرب عشرين ركعة بنى الله له بيتاً في الجنة وعن ابن عباس أنه عليه السلام قال من صلى بعد المغرب ست ركعات لم يتكلم فيما بينهن بسوء عدلن له عبادة اثنتي عشرة سنة وعن عائشة رضي الله عنها أنه عليه الصلاة والسلام قال من صلى بعد المغرب عشرين ركعة بنى الله له بيتاً في الجنة * وعن ابن عباس رضي الله عنهما أنه عليه السلام قال من صلى أربع ركعات بعد المغرب قبل أن يكلم أحداً رفعت له في عليين وكان كمن أدرك ليلة القدر في المسجد الأقصى وهو خير له من قيام نصف ليلة * وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى ست ركعات بعد المغرب قبل أن يتكلم غفر له بها ذنوب خمسين سنة * وعن عمار بن ياسر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى بعد المغرب ست ركعات غفرت ذنوبه وان كانت مثل زبد البحر ولم يقيد فيه بكونها قبل التكلم وفي التجنيس الست بثلاث تسليمات وذكر القونوي انها بتسليمتين وفي الدر بتسليمية واحدة وقد عطفنا المندوبات على المؤكدات كما في الكثر وغيره من المعبرات وظاهره المغايرة فتكون الست في المغرب غير الركعتين المؤكدتين وكذا في الأربع بعد الظهر وقيل بهما في الدراية انه عليه السلام قال من حافظ على أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعدها حرمه الله على النار ومثله في الاختيار (ويقتصر) المتنفل (في الجلوس الأول من) السنة (الرابعيات المؤكدة) وهي التي قبل الظهر والجمعة وبعدها (على) قراءة (التشهد) فيقف على قوله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله واذا تشهد في الآخر يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم (و) اذا قام للشفع الثاني من الرابعة المؤكدة (لا يأتي في) ابتداء (الثالثة بدعاء الاستفتاح) كما في فتح التقدير وهو الاصح كما في شرح المنية لانها التأكد لها أشبهت الفرائض فلا تبطل شفعتها ولا خيار الخيرة ولا يلزمه كمال المهر بالانتقال الى الشفع الثاني منها لعدم صحة الخلوة بدخولها في الشفع الأول ثم أتم الأربع كما في صلاة الظهر (بخلاف) الرابعيات (المندوبة) فيستفتح ويتعوذ ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في ابتداء كل شفع منها وقال في شرح المنية مسألة الاستفتاح ونحوه ليست مروية عن المتقدمين من الأئمة وإنما هي اختيار بعض المتأخرين (واذا صلى نافلة أكثر من ركعتين) كاربعة فأتى بها (ولم يجلس الا في آخرها) قال قياس فسادها وبه قال زفر وهو رواية عن محمد وفي الاستحسان لا تفسد وهو قوله (صح) نقله (استحساناً لانها صارت

وست بعد المغرب
ويقتصر في الجلوس
الأول من الرابعة
المؤكدة على التشهد
ولا يأتي في الثالثة
بدعاء الاستفتاح
بخلاف المندوبة واذا
صلى نافلة أكثر من
ركعتين ولم يجلس
الا في آخرها صح
استحساناً لانها
صارت

صلاة واحدة) لان التطوع كما شرع ركعتين شرع أربعاً أيضاً (وفيها الفرض الجلوس آخرها) لانها صارت من ذوات الاربع ويحير ترك القعود على الركعتين ساهياً بالسجود ويجب العود اليه بتذكيره بعد القيام ما لم يسجد كذا في الفتح وروى مسلم أنه صلى الله عليه وسلم صلى تسع ركعات لم يجلس الا في الثامنة ثم نهض فصلى التاسعة واذ لم يقعد الا على الثالثة وسلم اختلف في صحتها وصحح الفساد في الخلاصة (وكره الزيادة على أربع بتسليمه في) نقل (النهار و) الزيادة (على ثمان ليلاً) بتسليمه واحدة لانه صلى الله عليه وسلم لم يزد عليه وهذا اختيار أكثر المشايخ وفي المعراج والاصح أنه لا يكره لما فيه من وصل العبادة وكذا صحح السرخسي عدم كراهة الزيادة عليها لما في صحيح البخاري عن عائشة رضي الله عنها كان صلى الله عليه وسلم يصلي بالليل ثلاث عشرة ركعة ثم يصلي اذا سمع النداء بالصبح ركعتين خفيفتين فتبقى العشر نقلاً أي والثلاث ورا كما في البرهان (والأفضل فيهما) أي الليل والنهار (رابع عند) الامام الا عظم (أبي حنيفة) رحمه الله تعالى لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي بالليل أربع ركعات لا تسلي عن حسنهن وطولهن ثم يصلي أربعاً لا تسلي عن حسنهن وطولهن وكان صلى الله عليه وسلم يصلي الضحى أربعاً ولا يفصل بينهما بسلام وثبت مواظبته صلى الله عليه وسلم على الأربع في الضحى (وعندهما) أي أبي يوسف ومحمد (الأفضل) في النهار كما قال الامام و(في الليل مثني مثني) قال في الدراية وفي العيون (وبه) أي بقولهما (يفتي) اتباعاً للحديث وهو قوله عليه الصلاة والسلام صلاة الليل مثني مثني (وصلاة الليل) خصوصاً في الثلث الاخير منه (أفضل من صلاة النهار) لانه أشق على النفس وقال تعالى تتجأ في جنوبهم عن المضاجع (وطول القيام) في الصلاة ليلاً أو نهاراً (أحب من كثرة السجود) لقوله صلى الله عليه وسلم أفضل الصلاة طول القنوت أي القيام ولان القراءة تكثر بطول القيام وبكثرة الرجوع والسجود يكثر التسبيح والقراءة أفضل منه ونقل في المجتبى عن محمد بن خلفه وهو أن كثرة الرجوع والسجود أفضل وفصل أبو يوسف رحمه الله تعالى فقال اذا كان له ورد من الليل بقراءة من القرآن فلا فضل أن يكثّر عدد الركعات والأفضل طول القيام أفضل لان القيام في الاول لا يختلف ويضم اليه زيادة الركوع والسجود

﴿فصل في تحية المسجد وصلاة الضحى واحياء الليالي﴾ وغيرها (سن تحية المسجد بركعتين) يصليهما في غير وقت مكروه (قبل الجلوس) لقوله صلى الله عليه وسلم اذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين (وأداء الفرض ينوب عنها) قاله الزيلعي (و) كذا (كل صلاة أداها) أي فعلها (عند الدخول بلانية التحية) لانها تعظيها

صلاة واحدة
وفيها الفرض
الجلوس آخرها
وكره الزيادة على
أربع بتسليمه في
النهار وعلى ثمان
ليلاً والأفضل فيهما
رابع عند أبي حنيفة
وعندهما الأفضل
في الليل مثني مثني
وبه يفتي وصلاة
الليل أفضل من
صلاة النهار وطول
القيام أحب من كثرة
السجود
﴿فصل في تحية
المسجد وصلاة
الضحى واحياء
الليالي﴾ سن تحية
المسجد بركعتين قبل
الجلوس وأداء
الفرض ينوب عنها
وكل صلاة أداها
عند الدخول بلانية
التحية

وحرمة وقد حصل ذلك بما صلاه ولا تقوت بالجلوس عندنا وان كان الا فضل
 فعلها قبله واذا تكرر دخوله يكفيه ركعتان في اليوم وندب أن يقول عند دخوله المسجد
 اللهم افتح لي أبواب رحمتك وعند خروجه اللهم اني أسألك من فضلك لا مر النبي صلى
 الله عليه وسلم به (وندب ركعتان بعد الوضوء قبل جفاه) لفوله صلى الله عليه وسلم ما من
 مسلم يتوضأ فيحسن وضوؤه ثم يقوم فيصلي ركعتين يقبل عليهما بقلبه الا وجبت له الجنة رواه
 مسلم (و) ندب صلاة الضحى على الراجع وهي (أربع) ركعات لما رويناه قريبا عن عائشة
 رضي الله عنها أنه عليه السلام كان يصلي الضحى أربع ركعات ويزيد ما شاء فلذا قلنا ندب
 أربع (فصاعدا في) وقت (الضحى) وابتدأوه من ارتفاع الشمس الى قبيل زوالها فيريد على
 الأربع الى ثنتي عشرة ركعة لما روى الطبراني في الكبير عن أبي الدرداء قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم من صلى الضحى ركعتين لم يكتب من الغافلين ومن صلى أربع كتب
 من العابدین ومن صلى ستا كفى ذلك اليوم ومن صلى ثمانيا كتبه الله تعالى من القانتين ومن
 صلى اثنتي عشرة ركعة بنى الله له بيتا في الجنة (وندب صلاة الليل) خصوصا آخره كما ذكرناه
 وأقل ما ينبغي أن يتنفل بالليل ثمان ركعات كذا في الجوهرة وفضلها لا يحصر قال تعالى فلا تعلم
 نفس ما أخفي لهم من قرة أعين وفي صحيح مسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عليكم
 بصلاة الليل فانها دأب الصالحين قبلكم وقرية الى ربكم ومكفرة للسيئات ومنهاة عن الاثم
 (و) ندب (صلاة الاستخارة) وقد أفصحت السنة عن بيانها قال جابر رضي الله عنه كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا الاستخارة في الامور كلها كما يعلمنا السورة من القرآن
 يقول اذا هم أحدكم بالامر فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم ليقل اللهم اني أستخيرك بعلمك
 وأستقدرك بقدرتك وأسألك من فضلك العظيم فانك تقدر ولا أقدر وتعلم ولا أعلم وأنت
 علام الغيوب اللهم ان كنت تعلم أن هذا الامر خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري أو قال
 عاجل أمري وآجله فاقدره لي ويسره لي ثم بارك لي فيه وان كنت تعلم أن هذا الامر شر لي
 في ديني ومعاشي وعاقبة أمري أو قال عاجل أمري وآجله فاصرفه عني واصرفني عنه واقدر
 لي الخير حيث كان ثم رضني به قال ويسمى حاجته رواه الجماعة الا مسما وينبغي أن يجمع
 بين الروايتين فيقول وعاقبة أمري وعاجله وآجله والاستخارة في الحج والجهاد وجميع
 أبواب الخير تحمل على تعيين الوقت لا نفس الفعل واذا استخار يعضي لما ينشرح له صدره
 وينبغي أن يكررها سبع مرات لما روى عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يا أنس اذا هممت بأمر فاستخر ربك فيه سبع مرات ثم انظر الى الذي يسبق الى قلبك فان
 الخير فيه (و) ندب (صلاة الحاجة) وهي ركعتان * عن عبد الله بن أبي أوفى قال قال رسول

وندب ركعتان بعد
 الوضوء قبل جفاه
 وأربع فصاعدا في
 الضحى وندب
 صلاة الليل وصلاة
 الاستخارة وصلاة
 الحاجة

الله صلى الله عليه وسلم من كانت له حاجة الى الله تعالى أو الى أحد من بني آدم فليتوضأ
 وليحسن الوضوء ثم ليصل ركعتين ثم ليثن على الله وليصل على النبي صلى الله عليه وسلم ثم
 ليقل لا إله الا الله الحليم الكريم سبحان الله رب العرش العظيم الحمد لله رب العالمين
 أسألك موجبات رحمتك وعزائم مغفرتك والغنمة من كل بر والسلامة من كل اثم لا تدع على
 ذنبا الا غفرته ولا هما الا فرجته ولا حاجة لك فيها رضا الا قضيتها بأرحم الراحمين ومن دعائه
 اللهم اني أسألك وأتوجه اليك بنبيك محمد نبي الرحمة صلى الله عليه وسلم يا محمد اني توجهت
 بك الى ربك في حاجتي هذه لتمضي لي اللهم فشفعه في (وندب احياء ليالى العشر الاخير
 من رمضان) لما روى عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا دخل
 العشر الاخير من رمضان احياء الليل وأيقظ أهله وشدا المئزر والقصد منه احياء ليلة القدر
 فان العمل فيها خير من العمل في ألف شهر خالية منها * وروى أحمد من قام ليلة القدر ايمانا
 واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر * وقال صلى الله عليه وسلم تحروا ليلة القدر في
 العشر الاواخر من رمضان متفق عليه * وقال ابن مسعود رضي الله عنه هي في كل السنة وبه
 قال الامام الاعظم في المشهور عنه انها تدور في السنة وقد تكون في رمضان وقد تكون في
 غيره قاله قاضي خان وفي المبسوط أن المذهب عن أبي حنيفة أنها تكون في رمضان لكن
 تتقدم وتتاخر وعندهم الا تتقدم ولا تتأخر (و) ندب (احياء ليلة العيدين) العطر والاضحى
 لحديث من احياء ليلة العيد احياء الله قلبه يوم تموت القلوب ويستحب الاكثار من
 الاستغفار بالسحر وسيد الاستغفار اللهم أنت ربى لا إله الا أنت خلقتنى وأنا عبدك
 وأنا على عهدك ووعدك ما استطعت أعوذ بك من شر ما صنعت أبوء لك بنعمتك على وأبوء
 بذنبي فاغفر لي فإنه لا يغفر الذنوب الا أنت والدعاء فيها مستجاب (و) ندب احياء (ليالى
 عشر ذى الحجة) لقوله صلى الله عليه وسلم ما من أيام أحب الى الله تعالى أن يتعبدها فيها من عشر
 ذى الحجة يعدل صيام كل يوم منها بصيام سنة وقيام كل ليلة منها بقيام ليلة القدر * وقال صلى
 الله عليه وسلم صوم يوم عرفة يكفر سنتين ماضية ومستقبلة وصوم يوم عاشوراء يكفر سنة
 ماضية (و) ندب احياء (ليلة النصف من شعبان) لانها تكفر ذنوب السنة وليلة الجمعة
 تكفر ذنوب الاسبوع وليلة القدر تكفر ذنوب العمر ولا نها تقدر فيها الارزاق والالجال
 والاعزاء والافقار والاعزاز والاذلال والاحياء والامانة وعددا الحاج وفيها يسح الله
 تعالى الخير سحبا وخمس ليال لا يرد فيهن الدعاء ليلة الجمعة وأول ليلة من رجب وليلة النصف
 من شعبان وليلة العيدين * وقال صلى الله عليه وسلم اذا كان ليلة النصف من شعبان
 فقوموا ليلها وصوموا نهارها فان الله تعالى ينزل فيها الغر وب الشمس الى السماء فيقول ألا

وندب احياء
 ليالى العشر الاخير
 من رمضان واحياء
 ليلتي العيدين وليالى
 عشر ذى الحجة وليلة
 النصف من شعبان

مستغفر فاغفر له ألا مسترزق فأرزقه حتى يطلع الفجر * وقال صلى الله عليه وسلم من أحيا
 الليالي الخمس وجبت له الجنة ليلة التروية وليلة عرفة وليلة النحر وليلة الفطر وليلة النصف
 من شعبان وقال صلى الله عليه وسلم من قام ليلة النصف من شعبان ولبى العيد بن لم يم
 قلبه يوم تموت القلوب ومعنى القيام أن يكون مشغلاً معظم الليل بطاعة وقيل بساعة منه يقرأ
 أو يسمع القرآن أو الحديث أو يسبح أو يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم وعن ابن
 عباس بصلاة العشاء جماعة والعزم على صلاة الصبح جماعة كما في إحياء ليلتي العيدين
 وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى العشاء في جماعة فكأنما قام نصف الليل
 ومن صلى الصبح في جماعة فكأنما قام الليل كله رواه مسلم (ويكره الاجتماع على إحياء
 ليلة من هذه الليالي) المتقدم ذكرها (في المساجد) وغيرها لأنه لم يفعله النبي صلى الله عليه
 وسلم ولا الصحابة فأنكره أكثر العلماء من أهل الحجاز منهم عطاء وابن أبي مليكة وفقهاء
 أهل المدينة وأصحاب مالك وغيرهم وقالوا ذلك كله بدعة ولم ينتقل عن النبي صلى الله عليه وسلم
 ولا عن أصحابه إحياء ليلتي العيدين جماعة واختلف علماء الشام في صحة إحياء ليلة النصف
 من شعبان على قولين أحدهما أنه استحباب إحيائها بجماعة في المسجد طائفة من أعيان
 التابعين كخالد بن معدان وإسمان بن عامر ووافقهم اسحق بن زاهويه والنول الثاني أنه يكره
 الاجتماع لها في المساجد للصلاة وهذا قول الأوزاعي إمام أهل الشام وفقهيهما وعالمهم
 ﴿فصل في صلاة النفل جالسا﴾ (في الصلاة على الدابة) وصلاة الماشي ﴿بجوز النفل﴾
 إنما عبر به ليشمل السنن المؤكدة وغيرها فتصح إذا صلاها (قاعد مع القدرة على القيام) وقد
 حكى فيه إجماع العلماء وعلى غير المعتقد يقال إلا سنة النجس لما قيل بوجوبها وقوة تأكيدها
 والأثر اوضح على غير الصحيح لأن الأصح جوازها قاعد آمن غير عذر فلا يستثنى من
 جواز النفل جالسا بلا عذر شئ على الصحيح لأنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي
 بعد الوتر قاعداً وكان يجلس في عامة صلاته بالليل تخفيفاً وفي رواية عن عائشة رضي الله عنها
 فلما أراد أن يركع قام فقرأ آيات ثم ركع وسجد وعاد إلى القعود وقال في معراج الدراية وهو
 المستحب في كل تطوع يصليه قاعد موافقة للسنة ولو لم يقرأ حين استوى قائماً وركع
 وسجد أجزأه ولو لم يستوق قائماً وركع لا يجزئه لأنه لا يكون ركوعاً قائماً ولا ركوعاً قاعداً كما
 في التيجنيس و(لكن له) أي للمتأمل جالسا (نصف أجر القائم) لقوله صلى الله عليه وسلم
 من صلى قائماً فهو أفضل ومن صلى قاعداً فله نصف أجر القائم ومن صلى نائماً فله نصف
 أجر القاعد (إلا) أنهم قالوا هذا في حق القادر أما العاجز (من عذر) فصلاته بالإيماء أفضل له
 من صلاة القائم الراكع الساجد لأنه جهد المقل والاجماع منعقد على أن صلاة القاعد بعذر

ويكره الاجتماع على
 إحياء ليلة من هذه
 الليالي في المساجد
 ﴿فصل في صلاة
 النفل جالسا والصلاة
 على الدابة﴾ يجوز
 النفل قاعد مع القدرة
 على القيام لكن له
 نصف أجر القائم
 إلا من عذر

مساوية لصلاة القائم في الاجر كذا في الدراية قلت بل هو أرقى منه لانه أيضاً جهد المقل ونية
 المرء خير من عمله (و يقعد) المتنفل جالسا (كالمشهد) اذا لم يكن به عذر فيفترش رجله اليسرى
 ويجلس عليها وينصب يمناه (في المختار) وعليه الفتوى ولكن ذكر شيخ الاسلام الافضل له
 أن يقعد في موضع القيام محتبياً لان عامة صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في آخر عمره
 كان محتبياً أي في النفل ولان المحتبى أكثر توجهاً لأعضائه القبلة لتوجه الساقين كالقيام وعن
 أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقعد كيف شاء لانه لما جازله ترك أصل القيام فترك صفة القعود
 أولى وأما المريض فلا تقيده بصفة جلوسه بشئ (وجازا تمامه) أي اتمام القادر نقله (قاعدا)
 سواء كان في الأولى أو الثانية (بعد افتتاحه قائماً) عند أبي حنيفة رحمه الله لان القيام ليس
 ركناً في النفل فجاز تركه وعندهما لا يجوز لان الشروع ملزم فاشبه النذر ولا بي حنيفة ان
 نذره ملزم صلاة مطلقة وهي الكاملة بالقيام مع جميع الاركان والشروع لا يلزمه الا صيانة
 النفل وهي لا توجب القيام فيتمه جالسا (بلا كراهة على الاصح) لان البقاء أسهل من
 الابتداء وابتداءؤه جالسا لا يكره فالبقاء أولى وكان صلى الله عليه وسلم يفتح التطوع ثم ينتقل
 من القيام الى القعود ومن القعود الى القيام روته عائشة رضي الله عنها (ويتنفل) أي جازله
 التنفل بل ندب له (را كبا خارج المصر) يعني خارج العمران ليشمل خارج القرية والاحياء
 بمحل اذا دخله مسافر قصر الفرض وسواء كان مسافراً أو خرج لحاجة في بعض النواحي
 على الاصح وقيل اذا خرج قدر ميل وقيل اذا خرج قدر فرسخين جازله والا فلا وعن
 أبي يوسف جوازها في المصر أيضاً على الدابة (موميا الى أي جهة) ويفتح الصلاة حيث
 (توجهت) به (دابته) لمكان الحاجة ولا يشترط عجزه عن ايقافها للتحريمة في ظاهر الرواية
 لقول جابر رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلى النوافل على راحلته في كل وجه يومى
 ايماء ولكنه ينخفض السجدين من الركتين رواه ابن حبان في صحيحه واذا حرك رجله
 أو ضرب دابته فلا بأس به اذا لم يصنع شيئاً كثيراً (وبنى بزوله) على ماضى اذا لم يحصل
 منه عمل كثير كما اذا ثنى رجله فأنحدر لان احرامه انعقد بمجرد الركوع والسجود عزيمته
 بزوله بعد دفكان له الايماء بهما را كبار خصه وبهذا يفرق بين جواز بناءه وعدم بناء
 المريض بالركوع والسجود وكان مومياً لان احرام المريض لم يتناولهما لعدم قدرته عليهما
 فلذا (لا) يجوز له البناء بعد (ركوبه) على ماضى من صلاته نازلاً في ظاهر الرواية عنهم لان
 افتتاحه على الارض استلزم جميع الشروط وفي الركوب يفوت شرط الاستقبال واتحاد
 المكان وطهارته وحقيقة الركوع والسجود (و) جازا لايماء على الدابة (لو كان بالنوافل
 الراتبة) المؤكدة وغيرها حتى سنة الفجر (و) روى (عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه ينزل)

ويقعد كالمشهد في
 المختار وجازا تمامه
 قاعدا بعد
 افتتاحه قائماً
 بلا كراهة على
 الاصح ويتنفل
 را كبا خارج المصر
 موميا الى أي جهة
 توجهت دابته وبنى
 بزوله لا ركوبه ولو
 كان بالنوافل الراتبة
 وعن أبي حنيفة رحمه
 الله تعالى أنه ينزل

الراكب (لسنة الفجر لا نها آكد من غيرها) قال ابن شجاع رحمه الله يجوز أن يكون هذا لبيان الاولى يعنى أن الاولى أن ينزل لركعتي الفجر كذا في العناية وقد منا ان هذا على رواية وجوبها (و جاز للمتطوع الاتكاء على شئ) كعصا وحائط وخادم (ان تعب) لانه عذر كما جاز أن يقعد (بلا كراهة وان كان) الاتكاء (بغير عذر كره في الاظهر لا ساءة الادب) بخلاف القعود بغير عذر بعد الفياض كما قدمناه (ولا يمنع صحة الصلاة على الدابة نجاسة) كثيرة (عليها) أى الدابة (ولو كانت) التى تزيد على الدرهم (فى السرج والركابين على الاصح) وهو قول أكثر مشايخنا للضرورة (ولا تصح صلاة الماشى بالاجماع) أى اجماع أئمتنا لا اختلاف المكان

فصل فى صلاة الفرض والواجب على الدابة (لا يصح على الدابة صلاة الفرائض ولا الواجبات كالوتر والمندور) والعيدى (و) لا قضاء (ما شرع فيه نفلا فافسده ولا صلاة الجنائز) لا (سجدة) تلاوة قد (تليت آيتها على الارض) لا ضرورة (نص عليها فى الفرض بقوله تعالى فان خفتم فرجالا أو ركباناً والواجب ما حقه به) كخوف لص على نفسه أو دابته أو ثيابه لو نزل (ولم تقف له رفقة) (وخوف سبع) على نفسه أو دابته (و) وجود مطرو (طين) فى (المكان) يغيب فيه الوجه أو يبلطخه أو يتلف ما يبسطه عليه أما مجرد ندوة فلا يبيح ذلك والذي لا دابة له يصلى قائما فى الطين بالاياء (وجموح الدابة وعدم وجدان من يركبه) دابته ولو كانت غير جموح (لعجزه) بالاتفاق ولا تلزمه الاعادة بزوال العذر والمرضى الذى يحصل له بالنزول والركوب زيادة مرض أو ببطء برء يجوز له الايلاء بالفرض على الدابة واقفة مستقبل القبلة ان أمكن والا فلا وكذا لطين المكان وان وجد العاجز عن الركوب معينا فهى مسئلة القادر بقدرة الغير عاجز عنده خلا فاهما كالمرأة اذا لم تقدر على النزول الا بمحرم أو زوج ومعاذل زوجته أو محرمه اذا لم يقم ولده محله كالمرأة (والصلاة فى الحمل) وهو (على الدابة كالصلاة عليها) فى الحكم الذى علمته (سواء كانت سائرة أو واقفة ولو) أوقفها (جعل تحت الحمل خشبة) أو نحوها (حتى يقرره) أى الحمل (الى الارض) بواسطة ما جعل تحته (كان) أى صار الحمل (بمنزلة الارض فتصح الفريضة فيه قائما) لا قاعدا بالركوع والسجود

فصل فى الصلاة فى السفينة صلاة الفرض (والواجب) فيها وهى جارية حال كونه (قاعدا بلا عذر) به وهو يقدر على الخروج منها (صحيحة عند) الامام الاعظم (أبى حنيفة) رحمه الله تعالى لكن (بالركوع والسجود) لا بالاياء لان الغالب فى القيام دوران الرأس

عذر كره فى الاظهر لا ساءة الادب ولا يمنع صحة الصلاة على الدابة نجاسة عليها ولو كانت فى السرج والركابين على الاصح ولا تصح صلاة الماشى بالاجماع فصل فى صلاة الفرض والواجب على الدابة لا يصح على الدابة صلاة الفرائض ولا الواجبات كالوتر والمندور وما شرع فيه نفلا فافسده ولا صلاة الجنائز وسجدة تليت آيتها على الارض لا ضرورة كخوف لص على نفسه أو دابته أو ثيابه لو نزل وخوف سبع وطين المكان وجموح الدابة وعدم وجدان من يركبه لعجزه والصلاة فى الحمل على الدابة كالصلاة عليها سواء كانت سائرة أو واقفة ولو

جعل تحت الحمل خشبة حتى يقرره الى الارض كان بمنزلة الارض فتصح الفريضة فيه قائما . والغالب فصل فى الصلاة فى السفينة صلاة الفرض فيها وهى جارية قاعدا بلا عذر صحيحة عند أبى حنيفة بالركوع والسجود

وقالا لا تصح

الامن عذرو وهو
الاظهر والعذر
كدوران الرأس
وعدم القدرة على
الخروج لا تجوز فيها
بالايماء اتفاقا
والمر بوطه في لجة
البحر وتحركها الريح
شديدا كالسائرة
والا فكالواقعة على
الاصح وان كانت
مربوطة بالشط
لا تجوز صلاته قاعدا
بالاجماع فان صلى
قائما وكان شئ من
السفينة على قرار
الارض صحت
الصلاة والا فلا تصح
على المختار الا اذا لم
يمكنه الخروج
ويتوجه المصلي
فيها الى القبلة عند
افتتاح الصلاة وكلما
استدارت عنها
يتوجه اليها في خلال
الصلاة حتى يتم
مستقبلا
(فصل في التراويح)

التراويح سنة

والغالب كالمحقق لكن القيام فيها والخروج أفضل ان أمكنه لانه أبعد عن شبهة الخلاف
وأمكن لقلبه (وقالا) أي أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى (لا تصح) جالسا (الامن عذر
وهو الاظهر) لحديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الصلاة في السفينة فقال
صل فيها قائما الا أن تخاف العرق وقال مثله لجعفر ولا نال القيام ركن فلا يترك الا بعذر محقق
لا موهوم ودليل الا امام أقوى فيتبع لان ابن سيرين قال صلينا مع أنس في السفينة قعودا
ولو شئنا لخرجنا الى الجدة وقال مجاهد صلينا مع جنادة رضي الله عنه في السفينة قعودا ولو شئنا
لقمنا وقال الزاهدي وحديث ابن عمر وجعفر محمول على الندب فظهر قوة دليله لموافقة
تابعين ابن سيرين ومجاهد وصحابيين أنس وجنادة فيتبع قول الامام رحمه الله تعالى
(والعذر كدوران الرأس وعدم القدرة على الخروج لا تجوز) أي لا تصح الصلاة (فيها
بالايماء) لمن يقدر على الركوع والسجود (اتفاقا) لفقد المسيح حقيقة وحكما (والمر بوطه في
لجة البحر) بالمراسي والحبال (و) مع ذلك (تحركها الريح) تحريكها (شديدا) هي (كالسائرة)
في الحكم الذي قد علمته والخلاف فيه (والا) أي وان لم تحركها شديدا (فكالواقعة) بالشط
(على الاصح و) الواقعة ذكرها مع حكمها بقوله (ان كانت مربوطة بالشط لا تجوز صلاته)
فيها (قاعدا) مع قدرته على القيام لا انتفاء المقتضى للصحة (بالاجماع) على الصحيح وهو
احتراز عن قول بعضهم انها أيضا على الخلاف (فان صلى) في المر بوطه بالشط (قائما وكان
شئ من السفينة على قرار الارض صحت الصلاة) بمنزلة الصلاة على السرير (والا) أي وان
لم يستقر منها شئ على الارض (فلا تصح) الصلاة فيها (على المختار) كافي المحيط والبدائع
لانه حينئذ كالدابة وظاهر الهداية والنهاية جواز الصلاة في المر بوطه بالشط قائما مطلقا أي
سواء استقرت بالارض أولا (الا اذا لم يمكنه الخروج) بلا ضرر فيصلي فيها للخرج (و)
اذا كانت سائرة (يتوجه المصلي فيها الى القبلة) لقدرة على فرض الاستقبال (عند افتتاح
الصلاة وكلما استدارت) السفينة (عنها) أي القبلة (يتوجه) المصلي باستدارتها (اليها) أي
القبلة (في خلال الصلاة) وان عجز يمك عن الصلاة (حتى) يقدر الى أن (يتمها مستقبلا) ولو
ترك الاستقبال لا تجزئه في قولهم جميعا

(فصل في) صلاة (التراويح) الترويحية الجلسة في الاصل ثم سميت بها الاربع ركعات التي
آخرها الترويحية روى الحسن عن أبي حنيفة صفتها بقوله (التراويح سنة) كافي الخلاصة
وهي مؤكدة كما في الاختيار وروى أسد بن عمرو عن أبي يوسف قال سألت أبا حنيفة عن
التراويح وما فعله عمر رضي الله عنه فقال التراويح سنة مؤكدة ولم يتخزضه عمر من تلقاء
نفسه ولم يكن فيه مبتدع ولم يأمر به الا عن أصل لديه وعهد من رسول الله صلى الله عليه وسلم

وهي سنة عين مؤكدة (على الرجال والنساء) ثبتت سنيتها بفعل النبي صلى الله عليه وسلم وقوله قال عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدى وقد واظب عليها عمرو وعثمان وعلي رضي الله عنهم * وقال صلى الله عليه وسلم في حديث افترض الله عليكم صيامه وسنت لكم قيامه وفيه رد لقول بعض الروافض هي سنة الرجال دون النساء وقول بعضهم سنة عمر لان الصحيح أنها سنة النبي صلى الله عليه وسلم والجماعة سنة فيها أيضا لكن على الكفاية بينه بتوله (وصلاتها بالجماعة سنة كفاية) لما ثبت أنه صلى الله عليه وسلم صلى بالجماعة احدى عشرة ركعة بالوتر على سبيل التداعي ولم يجزها جري سائر النوافل ثم بين العذر في الترك وهو خشيته صلى الله عليه وسلم افترضها علينا وقال الصدر الشهيد الجماعة سنة كفاية فيها حتى لو أقامها البعض في المسجد بجماعة وباقي أهل الحلة أقامها منفردا في بيته لا يكون نارا كالسنة لانه يروى عن افراد الصحابة التخلف * وقال في المبسوط لو صلى انسان في بيته لا يثم فقد فعله ابن عمرو وعروة وسالم والقاسم وابراهيم ونافع فدل فعل هؤلاء أن الجماعة في المسجد سنة على سبيل الكفاية اذ لا يظن بابن عمرو ومن تبعه ترك السنة اه وان صلاها بجماعة في بيته فالصحيح أنه نال احدى الفضيلتين فان الاداء في المسجد له فضيلة ليس للاداء في البيت ذلك وكذا الحكم في الفرائض (ووقتها) ما (بعد صلاة العشاء) على الصحيح الى طلوع الفجر (و) لتبعتها للعشاء (يصح تقديم الوتر على التراويح وتأخيرها عنها) وهو أفضل حتى لو تبين فساد العشاء دون التراويح والوتر أعادوا العشاء ثم التراويح دون الوتر عند أبي حنيفة لوقوعها نافلة مطلقة بوقوعها في غير محلها وهو الصحيح وقال جماعة من أصحابنا منهم اسمعيل الزاهد ان الليل كله وقت لها قبل العشاء وبعده وقبل الوتر وبعده لانها قيام الليل (ويستحب تأخير التراويح الى) قبيل (ثلث الليل أو) قبيل (نصفه) واختلقوا في أدائها بعد النصف فقال بعضهم يكره لانها تتبع للعشاء فصارت كسنة العشاء (و) قال بعضهم (لا يكره تأخيرها الى ما بعده) أي ما بعد نصف الليل (على الصحيح) لان أفضل صلاة الليل آخره في حد ذاتها ولكن الأحب أن لا يؤخر التراويح اليه خشية القنوت (وهي عشرون ركعة) باجماع الصحابة رضي الله عنهم (بعشر تسليمات) كما هو المتوارث يسلم على رأس كل ركعتين فاذا وصلها وجلس على كل شفع فلا يصح أنه ان تعمد ذلك كره وصحت وأجزأه عن كلها واذا لم يجلس الا في آخر أربع نابت عن تسليمة فتكون بمنزلة ركعتين في الصحيح (ويستحب الجلوس بعد) صلاة (كل أربع) ركعات (بقدرها وكذا) يستحب الجلوس بقدرها (بين الترويحة الخامسة والوتر) لانه المتوارث عن السلف وهذا روى عن أبي حنيفة رحمه الله رلان اسم التراويح ينبي عن ذلك وهم مخيرون في الجلوس بين التسبيح والقراءة والصلاة فرادى

للرجال والنساء
وصلاتها بالجماعة
سنة كفاية
ووقتها بعد صلاة
العشاء ويصح تقديم
الوتر على التراويح
وتأخيرها عنها
ويستحب تأخير
التراويح الى ثلث
الليل أو نصفه ولا
يكره تأخيرها الى
ما بعده على الصحيح
وهي عشرون ركعة
بعشر تسليمات
ويستحب الجلوس
بعد كل أربع
بقدرها وكذا بين
الترويحة الخامسة
والوتر

والسكوت (وسن ختم القرآن فيها) أي التراويح (مرة في الشهر على الصحيح) وهو قول
 الأكثر رواه الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله يقرأ في كل ركعة عشر آيات أو نحوها وعن أبي
 حنيفة رحمه الله أنه كان يختم في رمضان إحدى وستين ختمة وفي كل يوم ختمة وفي كل ليلة
 ختمة وفي كل التراويح ختمة وصلى بالقرآن في ركعتين وصلى الفجر بوضوء العشاء أربعين
 سنة (وان مل به) أي بختم القرآن في الشهر (القوم قرأ بقدر ما لا يؤدي إلى تنفيرهم في المختار)
 لأن الأفضل في زماننا لا يؤدي إلى تنفير الجماعة كذا في الاختيار وفي المحيط الأفضل
 في زماننا أن يقرأ بما لا يؤدي إلى تنفير القوم عن الجماعة لأن كثير القوم أفضل من تطويل
 القراءة وبه يفتي * وقال الزاهد يقرأ كما في المغرب أي بقصر المفصل بعد الفاتحة ويكره
 الاقتصار على مادون ثلاث آيات أو آية طويلة بعد الفاتحة لترك الواجب (ولا يترك الصلاة
 على النبي صلى الله عليه وسلم في كل تشهد منها) لأنها سنة مؤكدة عندنا وفرض على قول
 بعض المجتهدين فلا تصح بدونها ويحذر من الهدرمة وترك الترتيل وترك تعديل الأركان
 وغيرها كما يفعله من لا خشية له (ولو مل القوم) بذلك (على المختار) لأنه عين الكسل منهم
 فلا يلتفت إليهم فيه (و) كذا (لا يترك الشاء) في افتتاح كل شفع (و) كذا (تسبيح الركوع
 والسجود) لا يترك لا فتراضه عند البعض وتأكيده سنته عندنا (ولا يأتي) الإمام (بالدعاء)
 عند السلام (ان مل القوم) به ولا يترك كدالمر فيدعو بما قصر تحصيلا للسنة (ولا تقضى
 التراويح) أصلا (بقواتها) عن وقتها (منفردا ولا بجماعة) على الأصح لأن القضاء من
 خصائص الواجبات وان قضاها كانت تقا مستحبا لا تراويح وهي سنة الوقت لا سنة
 الصوم في الأصح فن صار أهلا للصلاة في آخر اليوم يسن له التراويح كالحائض اذا طهرت
 والمسافر والمريض المفطر

﴿ باب الصلاة في الكعبة ﴾

قد منا من شروط الصلاة استقبال القبلة وهي الكعبة والشرط استقبال جزء من بقعة
 الكعبة أو هوائها لأن القبلة اسم لبقعة الكعبة المحدودة وهوائها إلى عنان السماء عندنا كما في
 العناية وليس بناؤها قبلة ولذا حين أزيل البناء صلى الصحابة رضي الله عنهم إلى البقعة ولم
 ينقل عنهم أنهم اتخذوا سترة فلذا (صح فرض ونفل فيها) أي في داخلها إلى أي جزء منها
 توجه لقوله تعالى أن طهرا بيتي الآية لأن الأمر بالطهيرة فيه للصلاة ظاهر في صحتها فيه
 (وكذا) صح فرض ونفل (فوقها وان لم يتخذ) مصلحها (سترة) لما ذكرنا (لكنه مكروه)
 له الصلاة فوقها (لا ساعة لا بد باستعلائه عليها) وترك تعظيمها (ومن جعل ظهره إلى غير

وسن ختم القرآن
 فيها مرة في الشهر
 على الصحيح وان
 مل به القوم قرأ بقدر
 ما لا يؤدي إلى
 تنفيرهم في المختار ولا
 يترك الصلاة على
 النبي صلى الله عليه
 وسلم في كل تشهد
 منها ولو مل القوم
 على المختار ولا يترك
 الشاء وتسبيح
 الركوع والسجود
 ولا يأتي بالدعاء ان
 مل القوم ولا تقضى
 التراويح بقواتها
 منفردا ولا بجماعة
 ﴿ باب الصلاة في

الكعبة ﴾

صح فرض ونفل
 فيها وكذا فوقها وان
 لم يتخذ سترة لكنه
 مكروه لا ساءة
 الأدب باستعلائه
 عليها ومن جعل
 ظهره إلى غير

وجه امامه فيها أو فوقها) بان كان وجهه الى ظهر امامه أو الى جنب امامه أو ظهره الى جنب امامه أو ظهره الى ظهر امامه أو جنبه الى وجه امامه أو جنبه الى جنب امامه متوجها الى غير جهته أو وجهه الى وجه امامه (صح) اقتداؤه في هذه الصور السبع الا أنه يكره اذا قابل وجهه وجه امامه وليس بينهما حائل لما تقدم من كراهته لشبهه عبادة الصور وكل جانب قبلة والتقدم والتأخر انما يظهر عند اتحاد الجهة وهي مختلفة في جوف الكعبة وقوله (وان جعل ظهره الى وجه امامه لا يصح) اقتداؤه تصريح بما علم التزاما من السابق لا يوضح الحكم وذلك لتقدمه على امامه (وصح الاقتداء) لمن كان (خارجا اماما فيها) أى في جوفها سواء كان معه جماعة فيها أو لم يكن (والباب مفتوح) لانه كقيامه في المحراب في غيرها من المساجد والقيد بفتح الباب اتفقي فاذا سمع التبليغ والباب مغلق لا مانع من صحة الاقتداء كما تقدم (وان تحلقوا حولها والا امام) يصلى (خارجها صح) اقتداء جميعهم (الا) انه لا يصح (لمن كان أقرب اليها) من امامه وهو (في جهة امامه) لتقدمه على امامه وأما من كان أقرب اليها من امامه وليس في جهته فاقتداؤه صحيح لان التقدم والتأخر لا يظهر الا عند اتحاد الجانب المتوجه اليه كل منهما

وجه امامه فيها أو فوقها
صح وان جعل
ظهره الى وجه امامه
لا يصح وصح
الاقتداء خارجها
بامام فيها والباب
مفتوح وان تحلقوا
حولها والا امام
خارجها صح الا
لمن كان أقرب اليها
في جهة امامه
باب صلاة
المسافر
أقل سفر تنغير به
الاحكام

باب صلاة المسافر

من باب اضافة الشئ الى شرطه ويقال الى محله أو الفعل الى فاعله والسفر في اللغة قطع المسافة وفي الشرع مسافة مقدرة بسير مخصوص بينه بقوله (أقل) مدة (سفر تنغير به) أى السفر (الاحكام) وهي لزوم قصر الصلاة كرخصة الاسقاط واعلم أن الرخصة على قسمين رخصة حقيقية ورخصة مجازية وتسمى رخصة ترفية مثل الفطر واجراء كلمة الكفر للاكراه والثانية مثل الكراهة على شرب الخمر وقصر الصلاة في السفر فالأولى العبد مخير بين ارتكاب الرخصة والعمل بالعزيمة فيثاب والثانية لا تخير له لتعين الفعل فيها بالرخصة وسقوط العزيمة فلا يتضمن كمال الصلاة ثوابا لان الثواب في فعل العبد ما عليه ولو بالتخير بينه وبين ما هو أيسر منه كلابس الخف فانه مخير بين ابقائه والمسح وبين قلبه والغسل وأما الصلاة في السفر فليست الا ركعتين من الرباعية فاذا صلاهما لم يبق عليه شئ فلا ثواب له في الا كمال أو بما مخالفته المفروض عليه عينا واساءته بتأخير السلام وظنه فرضية الزائدتين ولا ثواب له بالصبر على القتل وعدم شر به الخمر بالا كراهة بل يأثم بصبره وتسمية هذه وتسمية القصر في السفر رخصة مجاز لان الرخصة الحقيقية ثبتت معها الخيار للعبد بين الاقدام على الرخصة وبين الاتيان بالعزيمة كالمسح على الخف كما ذكرناه والفطر في رمضان وسقوط

وجوب الجمعة والعيدين والاضحية ولا تحير له بين شرب الخمر مكرها وصبره على قتله ولا بين اكمال الصلاة الرباعية وقصره بالسفر (مسيرة ثلاثة أيام من أقصر أيام السنة) وقدر بالأيام دون المراحل والفراسخ وهو الاصبح (بسير وسط) نهارا لان الليل ليس محلا للسير بل للاستراحة ولا بد أن يكون السير نهارا (مع الاستراحات) فينزل المسافر فيه للاكل والشرب وقضاء الضرورة والصلاة ولا كثر النهار حكم كله فاذا خرج قاصدا محلا وبكر في اليوم الاول وسار الى وقت الزوال حتى بلغ المرحلة فنزل بها للاستراحة وبات بها ثم بكر في اليوم الثاني وسار الى ما بعد الزوال ونزل ثم بكر في الثالث وسار الى الزوال فبلغ المقصد قال شمس الأئمة السر خشي الصحيح أنه مسافر (و) اعتبر السير (الوسط) وهو (سير الابل ومشي الاقدام في البر) يعتبر (في الجبل بما يناسبه) لانه يكون صعودا وهبوطا ومضيقا وعرا فيكون مشي الابل والاقدام فيه دون سيرهما في السهل فاذا قطع بذلك السير مسافة ليست بعيدة من ابتداء اليوم ونزل بعد الزوال احتسب به على نحو ما قدمناه يوما فاذا بات ثم أصبح وفعل كذلك الى ما بعد الزوال ثم نزل كان يوما نائيا ولا يعتبر أعجل السير وهو سير البريد ولا أبطأ السير وهو مشي العجلة التي تجرها الدواب فان خيرا لمورأوسا طها وهو ناسير الابل والاقدام كما ذكرناه (وفي البحر) يعتبر (اعتدال الريح) على المفتى به فاذا سارا كثر اليوم به كان ككله وان كانت المسافة دون ما في السهل (فيقصر) المسافر (الفرض) العلى (الرباعي) فلا قصر للثلاثي والثلاثي ولا للوترقانه فرض عملي ولا في السنن فان كان في حال نزول وقرار وأمن يأتي بالسنن وان كان سائرا أو خائفا فلا يأتي بها وهو المختار قالت عائشة رضي الله عنها فرضت الصلاة ركعتين ركعتين فزيدت في الحضر وأقرت في السفر الا المغرب فانها وتر النهار والجمعة لمكانها من الخطبة والصبح لطول قراءتها وعندنا يقصر (من نوى السفر ولو كان عاصيا بسفره) كما بقى من سيده وقاطع طريق لا طلاق نص الرخصة (اذا جاوز بيوت مقامه) ولو بيوت الاخبية من الجانب الذي خرج منه ولو حاذاه في أحد جانبيه فقط لا يضره (و) يشترط أن يكون قد (جاوز) أيضا (ما اتصل به) أي بمقامه (من فئائه) كما يشترط مجاوزة بضمه وهو ما حول المدينة من بيوت ومساكن فانه في حكم المصر وكذا التمرى المتصلة برض مصر يشترط مجاوزتها في الصحيح (وان انفصل الفناء بمزرعة أو) فضاء (قدر غلوة) وتقدم أنها من ثلثمائة خطوة الى أربع مائة (لا يشترط مجاوزته) أي الفناء وكذا لو اتصلت القرية بالفناء لا بالرخص لا يشترط مجاوزتها بل مجاوزة الفناء كذا في قاضي خان ويخالفه ما في النهاية والفتاوى الولوالجية والتجنيس والمزيد ونصها يقصر بخروجهم عن عمران مصر ولا يلحق فناء مصر بالمصر في حق السفر ويلحق الفناء بالمصر

مسيرة ثلاثة
أيام من أقصر أيام
السنة بسير وسط
مع الاستراحات
والوسط سير الابل
ومشي الاقدام
في البر وفي الجبل بما
يناسبه وفي البحر
اعتدال الريح فيقصر
الفرض الرباعي من
نوى السفر ولو كان
عاصيا بسفره اذا
جاوز بيوت مقامه
وجاوز ما اتصل به
من فئائه وان انفصل
الفناء بمزرعة أو قدر
غلوة لا يشترط
مجاوزته

لصحة صلاة الجمعة والفرق أن الجمعة من مصالح المصر وفناء المصر ملحق بالمصر فيما هو من
 حوائج المصر وأداء الجمعة منها وقصر الصلاة ليس من حوائج أهل المصر فلا يلحق فناء المصر
 بالمصر في حق هذا الحكم أي قصر الصلاة (والقضاء المكان المعد لمصالح البلد كركض
 الدواب ودفن الموتى) والقاء التراب ولا تعتبر البساتين من عمران المدينة وإن كانت متصلة
 ببنائها ولو سكنها أهل البلدة في جميع السنة أو بعضها ولا يعتبر سكنى الحفظة والأكرة اتفاقاً
 (ويشترط لصحة نية السفر ثلاثة أشياء الاستقلال بالحكم) الثاني (البلوغ) الثالث
 (عدم نقصان مدة السفر عن ثلاثة أيام فلا يقصر من لم يجاوز عمران مقامه أو جاوز) العمران
 ناوياً (و) لكن (كان صبيهاً أو تابعاً لم ينو متبوعه السفر) والتابع (كالمرأة مع زوجها) وقد
 أوفاهما معجل مهرها وإن لم يوفها لم تكن تبعاً له ولو دخل بها لأنها يجوز لها منعه من الوطء
 والاخراج للمهر عند أبي حنيفة رحمه الله (والعبد) غير المكاتب فيشمل أم الولد والمدير (مع
 مولاه والجندي مع أميره) إذا كان يرتزق منه والاجر مع المستأجر والتلميذ مع أستاذه
 والاسير والمكره مع من أكرهه على السفر والاعمى مع المتبرع بقوده وإن كان أجيراً فالعبرة
 لنية الاعمى (أو) كان (ناوياً دون الثلاثة) الأيام لأن مادونها لا يصير به مسافراً شرطاً
 (وتعتبر نية الإقامة والسفر من الأصل) كالزوج والمولى والأمير (دون التبع) كالمرأة
 والعبد والجندي (إن علم) التبع (نية المتبوع في الاصح) فلا يلزمه الاتمام بنية
 الأصل الإقامة حتى يعلم كما في توجه الخطاب الشرعي وعزل الوكيل حتى لو صلى مخالفاً له
 قبل علمه صحت في الاصح (والقصر عزيمة عندنا) لما قدمناه (فاذا أتم الرباعية) والحال أنه
 (قعد القعود الأول) قدر التشهد (صحت صلاته) لوجود الفرض في محله وهو الجلوس على
 الركعتين وتصير الآخر يان نافلاً له (مع الكراهة) لتأخير الواجب وهو السلام عن محله إن
 كان عامداً فإن كان ساهياً يسجد للسهو (والا) أي وإن لم يكن قد جلس قدر التشهد على
 رأس الركعتين الأولين (فلا تصح) صلاته لترك فرض الجلوس في محله واختلاط النفل
 بالفرض قبل كماله (الا إذا نوى الإقامة لما قام للثالثة) في محل تصح الإقامة فيه لأنه صار مقياً
 بالنية فاقلب فرضه أربعاً وترك واجب القعود الأول لا يفسده وكذا الوقوف في ركعة لأنه
 أمكنه تدارك فرض القراءة في الآخر بين نية الإقامة (ولا يزال) المسافر الذي استحكم
 سفره بمضي ثلاثة أيام مسافراً (يقصر حتى يدخل مصره) يعني وطنه الأصلي (أو ينوي
 إقامته نصف شهر ببلد أو قرية) قدره ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم وإذا لم يستحكم
 سفره بأن أراد الرجوع لوطنه قبل مضي ثلاثة أيام يتم بمجرد الرجوع وإن لم يصل لوطنه
 لنقضه السفر لأنه ترك بخلاف السفر لا يوجد بمجرد النية حتى يسير لأنه فعل (وقصر إن نوى

المعد لمصالح البلد
 كركض الدواب
 ودفن الموتى ويشترط
 لصحة نية السفر
 ثلاثة أشياء
 الاستقلال بالحكم
 والبلوغ وعدم
 نقصان مدة السفر
 عن ثلاثة أيام فلا
 يقصر من لم يجاوز
 عمران مقامه أو
 جاوز وكان صبيهاً أو
 تابعاً لم ينو متبوعه
 السفر كالمرأة مع
 زوجها والعبد مع
 مولاه والجندي
 مع أميره أو ناوياً دون
 الثلاثة وتعتبر نية
 الإقامة والسفر من
 الأصل دون التبع
 إن علم نية المتبوع
 في الاصح والقصر
 عزيمة عندنا
 فإذا أتم الرباعية
 وقعد القعود الأول
 صحت صلاته مع
 الكراهة والا فلا
 تصح الا إذا نوى
 الإقامة لما قام للثالثة

أقل منه) أى من نصف شهر (أو لم ينو) شيئاً (وبقى) على ذلك (سنين) وهو ينوى الخروج
 فى غد أو بعد الجمعة لأن علقمة بن قيس مكث كذلك بخوارزم سنتين يقصر الصلاة (ولا
 تصح نية الإقامة ببلدين لم يعين المبيت باحداهما) وكل واحدة أصل بنفسها وإذا كانت
 تابعة كقرية يجب على ساكنها الجمعة تصح الإقامة بدخول أيتهما وكذا تصح إذا عين
 المبيت بواحدة من البلدين لأن الإقامة تضاف لمحل المبيت (ولا) تصح نية الإقامة (فى مفازة
 لغير أهل الاخبية) لعدم صلاحية المكان فى حقه والاخبية جمع خباء بغير همزة مثل كساء
 وأكسية بيت من وبر أو صوف والمراد ما هو أعم من ذلك وأما أهل الاخبية فتصح نيتهم
 الإقامة فى الاصح فى مفازة (ولا) تصح نية الإقامة (لعسكرنا بدار الحرب) ولو حاصروا مصر
 لمخالفة حالهم بالتردد بين القرار والقرار (ولا) تصح نية الإقامة لعسكرنا (بدارنا فى) حال
 (محاصرة أهل البنى) للتردد كما ذكرنا ولو كانت الشوكة ظاهرة لنا عليهم (وان اقتدى مسافر
 بمقيم) يصلى رباعية ولو فى التشهد الاخير (فى الوقت صح) اقتداؤه (وأتمها أربعاً) تبعاً لمامه
 واتصال المغير بالسبب الذى هو الوقت ولو خرج الوقت قبل اتمامه أو ترك الامام القعود
 الاول فى الصحيح (وبعده) أى بعد خروج الوقت (لا يصح) اقتداء المسافر بالمقيم ولو كان
 احرام المقيم قبل خروج الوقت لأن فرضه لا يتغير بعد خروجه (وبعكسه) بان اقتدى مقيم
 بمسافر (صح) الاقتداء (فيهما) أى فى الوقت وفيما بعد خروجه لأنه صلى الله عليه وسلم
 صلى باهل مكة وهو مسافر وقال أتموا صلاتكم فانا قوم سفر وقعوده فرض أقوى من الاول
 فى حق المقيم ويتم المقيمون منفردين بلا قراءة ولا سجود سهو ولا يصح الاقتداء بهم
 (ونذب للامام) بعد التسليمين فى الاصح وقيل بعد التسليم الاولى (أن يقول أتموا
 صلاتكم فانى مسافر) كما روينا وإنما كان مندوباً لأنه لم يتعين مصر فالحال الامام لجواز
 السؤال قبل الصلاة أو بعد اتمامهم صلاتهم (وينبغى أن يقول) لهم الامام (ذلك قبل
 شروعه فى الصلاة) لدفع الاشتباه ابتداء (ولا يقرأ) المؤتم (المقيم فيما يته بعد فراغ امامه
 المسافر فى الاصح) لأنه أدرك مع الامام أول صلاته وفرض القراءة قد تأدى بخلاف
 المسبوق (وفائتة السفر) فائتة (الحضر تقضى ركعتين وأربعاً) فيه لف ونشر مرتباً لأن
 القضاء بحسب الاداء بخلاف فائتة المريض والقوى فان المريض اذا برأ يقضى بالركوع
 والسجود واذا مرض يقضى بالإيماء فائتة الصبح لسقوط الركوع والسجود بالعدو
 ولزومهما بالقدرة حال القضاء (والمعتبر فيه) أى لزوم الاربع بالحضر والركعتين بالسفر
 (آخر الوقت) فان كان فى آخره مسافر أصلى ركعتين وان كان مقياً صلى أربعاً لأنه المعتبر فى
 السببية عند عدم الاداء فيما قبله من الوقت فتلزمه الصلاة لو صار أهلاً لها فى آخر الوقت

أقل منه أو لم ينو بقرى
 سنين ولا تصح نية
 الإقامة ببلدين لم
 يعين المبيت باحداهما
 ولا فى مفازة لغير
 أهل الاخبية ولا
 لعسكرنا بدار الحرب
 ولا بدارنا فى محاصرة
 أهل البنى وان
 اقتدى مسافر بمقيم
 فى الوقت صح وأتمها
 أربعاً وبعده
 لا يصح وبعكسه
 صح فيهما ونذب
 للامام أن يقول
 أتموا صلاتكم فانى
 مسافر وينبغى أن
 يقول ذلك قبل
 شروعه فى الصلاة
 ولا يقرأ المقيم فيما
 يته بعد فراغ امامه
 المسافر فى الاصح
 وفائتة السفر والحضر
 تقضى ركعتين
 وأربعاً والمعتبر فيه
 آخر الوقت

ببلوغ واسلام وافاقة من جنون واغماء وطهر من حيض وتقاس وتسقط بفقد الاهلية فيه
بجنون واغماء ممتد وتقاس وحيض (ويبطل الوطن الا صلى بمثله فقط) أى لا يبطل بوطن
الاقامة ولا بالسفر لان الشئ لا يبطل بما دون بل بما هو مثله أو فوقيه ولا يشترط تقدم السفر
لثبوت الوطن الا صلى اجماعا ولا لوطن الاقامة في ظاهر الرواية واذا لم ينقل أهله بل
استحدث أهلا أيضا ببلدة أخرى فلا يبطل وطنه الاول وكل منهما وطن أصلى له
(ويبطل وطن الاقامة بمثله و) يبطل أيضا (ب) انشاء (السفر) بعده (و) العود للوطن
(الأصلى) لما ذكرنا (والوطن الا صلى هو الذى ولد فيه) الانسان (أو تزوج) فيه (أو لم
يتزوج) ولم يولد فيه (و) لكن (قصد التعيش لا الارتحال عنه ووطن الاقامة موضع) صالح
له على ما قدمناه وقد (نوى الاقامة فيه نصف شهر فافوقه) وفائدة هذا أنه يتم الصلاة اذا
دخله وهو مسافر قبل بطلانه (ولم يعتبر المحققون وطن السكنى وهو ما) أى موضع (ينوى
الاقامة فيه دون نصف شهر) وكان مسافرا فلا يبطل به وطن الاقامة ولا يبطل السفر

﴿باب صلاة المريض﴾

من اضافة الفعل الى فاعله والمرض حالة للبدن خارجة عن المجرى الطبيعى (اذا تعذر على
المريض كل القيام) وهو الحقيقى ومثله الحكى ذكروه فقال (أو تعسر) كل القيام (بوجود ألم
شديد أو خوف) بان غلب على ظنه بتجر به سابقة أو اخبار طبيب مسلم حاذق أو ظهور الحال
(زيادة المرض أو) خاف (بطأه) أى طول المرض (به) أى بالقيام (صلى قاعدا بركوع
وسجود) لما روى عن عمران بن حصين قال كانت بي بواسير فسألت النبي صلى الله عليه
وسلم عن الصلاة فقال صل قائما فان لم تستطع فقاعدا فان لم تستطع فعلى جنب زاد النسائي
فان لم تستطع فستلقيا لا يكلف الله نفسا الا وسعها (ويقعد كيف شاء) أى كيف يسره بغير
ضرر من تربع أو غيره (في الاصح) من غير كراهة كذا روى عن الامام للعدو (والا) بان
قدر على بعض القيام (قام بقدر ما يمكنه) بلا زيادة مشقة ولو بالتحريرة وقراءة آية وان
حصل به ألم شديد يقعد ابتداء كما لو عجز وقعد ابتداء هو المذهب الصحيح لان الطاعة
بحسب الطاقة (وان تعذر الركوع والسجود) وقدر على القعود ولو مستندا (صلى قاعدا
بالايماء) للركوع والسجود برأسه ولا يجزى به مضطجعا (وجعل ايماءه) برأسه (للسجود
أخفض من ايماءه) برأسه (للكوع) وكذا لو عجز عن السجود وقدر على الركوع يومئ
بهما لان النبي صلى الله عليه وسلم عاد مريضا فرآه يصلى على وسادة فأخذه ففرمى بها فأخذ
عودا ليصلى عليه فرمى به وقال صل على الارض ان استطعت والا فأوم ايماء واجعل

بمثله فقط ويبطل
وطن الاقامة بمثله
وبالسفر وبالأصلى
والوطن الا صلى
هو الذى ولد فيه
أو تزوج أو لم يتزوج
وقصد التعيش لا
الارتحال عنه ووطن
الاقامة موضع
نوى الاقامة فيه
نصف شهر فما
فوقه ولم يعتبر المحققون
وطن السكنى وهو
ما ينوى الاقامة فيه
دون نصف شهر

﴿باب صلاة

المريض﴾

اذا تعذر على
المريض كل القيام
أو تعسر بوجود ألم
شديد أو خوف
زيادة المرض أو
بطأه به صلى قاعدا
بركوع وسجود
ويقعد كيف شاء
في الاصح والاقام
بقدر ما يمكنه وان
تعذر الركوع
والسجود صلى

سجودك أخفض من ركوعك (فإن لم يخفضه) أى الإيماء للسجود (عنه) أى عن الإيماء للركوع بأن جعلهما على حد سواء (لا تصح) صلاته لفقد السجود حقيقة وحكام مع القدرة (ولا يرفع) بالبناء للمجهول (لوجهه شئ) كحجر وخشبة (يسجد عليه) لما قدمناه ولقوله صلى الله عليه وسلم من استطاع منكم أن يسجد فليسجد ومن لم يستطع فلا يرفع إلى وجهه شئاً يسجد عليه وليكن في ركوعه وسجوده يومئ برأسه رواه الطبراني وقال في المجتبى كانت كيفية الإيماء بالركوع والسجود مشتبهة على أنه يكفي بعض الانحناء أم أقصى ما يمكن فظفرت على الرواية فإنه ذكر شيخ الإسلام المؤمى إذا خفض رأسه للركوع شيئاً للسجود شيئاً جازاه وفي شرح المقدسى مريض عجز عن الإيماء فحرك رأسه عن أبى حنيفة يجوز وقال ابن الفضل لا يجوز لأنه لم يوجد منه الفعل اه حقيقة الإيماء طائفة الرأس انتهت عبارته وقال أبو بكر إذا كان بجهته وأنه عذر يصلى بالإيماء ولا يلزمه تقريب الجبهة إلى الأرض بأقصى ما يمكنه وهذا نص في الباب كما في معراج الدراية (فإن فعل) أى وضع شيئاً فسجد عليه (وخفض رأسه) للسجود عن إيمائه للركوع (صح) أى صحت صلاته لوجود الإيماء لكن مع الاساءة لما روينا وقيل هو سجود كذا في الغاية ويفعل المريض في صلاته من القراءة والتسبيح والتشهد ما يفعله الصحيح وإن عجز عن ذلك تركه كما في التارخانية عن التجريد (والا) أى وإن لم يخفض رأسه للسجود أنزل من الركوع بأن جعلهما سواء (لا) تصح صلاته لترك فرض الإيماء للسجود كما لو فعل ذلك من غير رفع شئ كما تقدم بيانه (وإن تعسر القعود) فلم يقدّر عليه متكئاً ولا مستنداً إلى حائط أو غيره بلا ضرر (أو مأستلقياً) على قفاه (أو على جنبه) واليمين أفضل من اليسر ورده الأثر (والاول) وهو الاستلقاء على قفاه (أولى) من الجنب اليمين أن تيسر بلا مشقة لحديث فإن لم يستطع فعلى قفاه ولأن التوجه للقبلة فيه أكثر ولو قدر على القعود مستنداً فتركه لم تجز على المختار وقد مناجواز التوجه لما قدر عليه بلا عسر وسقوط التوجه إلى القبلة بعذر المرض ونحوه (و) المستلقى (يجعل تحت رأسه وسادة) أو نحوها (ليصير وجهه إلى القبلة لا) إلى (السماء) وليتمكن من الإيماء إذ حقيقة الاستلقاء تمنع الأصحاء عن الإيماء بهما فكيف بالمرضى (وينبغي) للمريض (نصب ركبتيه إن قدر حتى لا يدهما) فيمتد برجليه (إلى القبلة) وهو مكروه للقادر على الامتناع عنه (وإن تعذر الإيماء) برأسه (أخرت عنه) الصلاة القليلة وهي صلاة يوم وليلة فمادونها اتفاقاً وأما إذا زادت على صلاة يوم وليلة (مادام يفهم) مضمون (الخطاب) فإنه يقضيها في رواية (قال في الهداية) والمستصفي (هو) الصحيح (و) قد (جزم صاحب الهداية) مخالفاً لها (في) كتابه (التجنيس) والمزيد بسقوط

فإن لم يخفضه عنه
لا تصح ولا يرفع
لوجهه شئاً يسجد
عليه فإن فعل
وخفض رأسه صح
والا لا وإن تعسر
القعود أو مأستلقياً
أو على جنبه والاول
أولى ويجعل تحت
رأسه وسادة ليصير
وجهه إلى القبلة لا
السماء وينبغي نصب
ركبتيه إن قدر حتى
لا يدهما إلى القبلة
وإن تعذر الإيماء
أخرت عنه مادام
يفهم الخطاب قال
في الهداية هو
الصحيح وجزم
صاحب الهداية في
التجنيس والمزيد
بسقوط

القضاء اذا دام
عجزه عن الایماء
أكثر من خمس
صلوات وان كان
يفهم الخطاب
وصححه قاضيخان
ومثله في المحيط
واختاره شيخ
الاسلام ونفر
الاسلام وقال في
الظهيرية هو ظاهر
الرواية وعليه الفتوى
وفي الخلاصة هو
المختار وصححه في
الينابيع والبدايع
وجزم به الولوالجي
رحمهم الله ولم يوم
بعينه وقلبه وحاجبه
وان قدر على القيام
وعجز عن الركوع
والسجود صلى قاعدا
بالایماء وان عرض
له مرض يتمها بما
قدر ولو بالایماء في
المشهور ولو صلى
قاعد ايركع ويسجد
فصح بنى ولو كان
موميا لا ومن جن أو
أغنى عليه خمس

القضاء اذا دام عجزه عن الایماء (برأسه) أكثر من خمس صلوات وان كان يفهم (مضمون
(الخطاب) كالمغنى عليه اه) (وصححه) قاضي غنى و (قاضيخان) قال هو الاصح لان مجرد العقل
لا يكفي لتوجه الخطاب اه وقال الكمال (ومثله) أى مثل تصحيح قاضيخان (في المحيط
واختاره شيخ الاسلام) خواهر زاده (ونفر الاسلام) السرخسى اه (وقال في الظهيرية
هو ظاهر الرواية وعليه الفتوى) كذا في معراج الدراية (وفي الخلاصة هو المختار وصححه في
الينابيع) قال هو الصحيح كما في التارخانية (والبدائع وجزم به الولوالجي) والفتاوى
الصغرى وفي شرح الطحاوى لو عجز عن الایماء ونحر يرك الرأس سقطت عنه الصلاة
والعبرة في اختلاف الترجيح بما عليه الا كثروهم القائلون بالسقوط هنا (رحمهم الله) أجمعين
وأعاد علينا من بركاتهم ومدد هم (و) من عجز عن الایماء برأسه (لم يوم) أى لم يصبح ايماءه
(بعينه و) لا (قلبه و) لا (حاجبه) لان السجود تعلق بالرأس دون العين والحاجب والقلب
فلا ينتقل اليها خلفه كاليد لقوله صلى الله عليه وسلم يصلى المريض قاعدا فان لم يستطع فقاعدا
فان لم يستطع فعلى قفاه يومى ايماء فان لم يستطع فالله أحق بقبول العذر منه وقد اختلفوا في
معنى قوله عليه الصلاة والسلام فالله أحق بقبول العذر منه فمنهم من فسر به بقبول عذر التأخير
فقال بلزوم القضاء ومنهم من فسر به بقبول عذر الاسقاط فقال بعدم القضاء وهم الا كثرون
وقد علمتهم (وان قدر على القيام وعجز عن الركوع والسجود صلى قاعدا بالایماء) وهو
أفضل من ايمائه قائما ويسقط الركوع عمن عجز عن السجود وان قدر على الركوع لان
القيام وسيلة الى السجود فاذا فات المقصود بالذات لا يجب مادونه واذا استمسك عذره
بالعود ويسيل بالقيام أو استمسك بالایماء ويسيل بالسجود ترك القيام والسجود وصلى
قاعد او موميا ولو عجز عن القيام بخروجه للجماعة وقدر عليه في بيته اختلف الترجيح (وان)
افتتح صلاته صحيحا و (عرض له مرض) فيها (يتمها بما قدر ولو) أتمها (بالایماء في المشهور)
وهو الصحيح لان أداء بعضها بالركوع والسجود أولى من الا بطلان وأدائها كلها بعده بالایماء
(ولو صلى) المريض (قاعد ايركع ويسجد فصيح بنى) لان البناء كالاقتداء فيصح عندهما
خلافا لحمد وفي قوله صلى الله عليه وسلم انه لو قدر قبل الركوع والسجود بنى اتفاقا لعدم بناء
قوى على ضعيف (ولو كان) قد أدى بعضها (موميا) فقد روى الركوع والسجود ولو
قاعد (لا) يبنى لما فيه من بناء القوى على الضعيف وكذا يستأنف من قدر على القعود
للایماء وكان يومى مضطجعا على المختار (ومن جن) بعرض سماوى (أو أغنى عليه) ولو
بفزع من سبع أو آدمى واستمر به (خمس صلوات قضى) تلك الصلوات (ولو) كانت
(أكثر) بأن خرج وقت السادسة (لا) يقضى ما فات كذا عن ابن عمر في الاغماء

والجنون مثله هو الصحيح

﴿فصل في إسقاط الصلاة والصوم﴾ وغيرهما (إذا مات المريض ولم يقدر على أداء (الصلاة بالإيماء) برأسه (لا يلزمه الإيماء بها وإن قلت) بنقصها عن صلاة يوم وليلة لما روينا له عدم قدرته على القضاء بأدراك زمن له على قول من يفسر قبول العذر بجواز التأخير ومن فسره بالسقوط ظاهر (وكذا) حكم (الصوم) في شهر رمضان (إن أفطر فيه المسافر والمريض ومات قبل الإقامة) للمسافر (و) قبل (الصحة) للمريض لعدم ادراكه ما عدا من أيام آخر فلا يلزمهما الإيماء به (و) لزم (عليه) يعني على من أفطر في رمضان ولو بغير عذر (الوصية بما) أي بفدية ما (قدر عليه) من أدراك عدة من أيام آخر إن أفطر بعذر وإن لم يدرك عدة من أيام آخر إن أفطر بدون عذر لزمه بجميع ما أفطره لأن التقصير منه لكنه يرجى له العفو بفضل الله بفدية ما لزمه (وبقي بذمته) حتى أدركه الموت من صوم فرض وكفارة وظهار وجناية على إحرام ومندور (فيخرج عنه وليه) أي من له التصرف في ماله لورثة أو وصاية (من ثلث ماترك) الموصى لأن حقه في ثلث ماله حال مرضه وتعلق حق الوارث بالثلثين فلا ينفذ قهره على الوارث إلا في الثلث إن أوصى به وإن لم يوص لا يلزم الوارث إلاخراج فان تبرع جاز كما سنده وعلى هذا دين صدقة الفطر أو النفقة الواجبة والإخراج والجزية والكفارات المالية والوصية بالحج والصدقة المندورة والاعتكاف المندور عن صومه لا عن اللبث في المسجد وقد لزمه وهو صحيح ولم يعتكف حتى أشرف على الموت كان عليه أن يوصي لصوم اعتكاف كل يوم بنصف صاع من ثلث ماله وإن كان مريضاً وقت الإيجاب أو لم يبرأ حتى مات فلا شيء عليه فإذا لم يف به الثلث توقف الزائد على إجازة الوارث فيعطى (لصوم كل يوم) طعام مسكين لقوله صلى الله عليه وسلم من مات وعليه صوم شهر فليطعم عنه مكان كل يوم مسكين (و) كذا يخرج (لصلاة كل وقت) من فروض اليوم والليل (حتى الوتر) لأنه فرض عملي عند الإمام وقد ورد النص في الصوم والصلاة كالصيام باستحسان المشايخ لكونها أهم واعتبار كل صلاة بصوم يوم هو الصحيح وقيل فدية جميع صلوات اليوم الواحد كفدية صوم يوم والصحيح أنه لكل صلاة فدية هي (نصف صاع من بر) أو دقيقه أو سويقه أو صاع تمر أو زبيب أو شعير (أو قيمته) وهي أفضل لتنوع حاجات الفقير (وإن لم يوص وتبرع عنه وليه) أو أجني (جاز) إن شاء الله تعالى لأن محمد أقال في تبرع الوارث بالأطعام في الصوم يحزئه إن شاء الله تعالى من غير جزم وفي إيماءه به جزم بالأجزاء وإذا تبرع أحد بالاعتكاف عنه لا يصح لما فيه من الزام الولاء على الميت بغير رضاه بخلاف وصيته به وفي الوصية بالحج يحج من منزله من ثلث ماله

﴿فصل في إسقاط الصلاة والصوم﴾
إذا مات المريض لم يقدر على الصلاة بالإيماء لا يلزمه الإيماء فيها وإن قلت وكذا الصوم إن أفطر فيه المسافر والمريض ومات قبل الإقامة والصحة عليه الوصية بما قدر عليه وبقي بذمته فيخرج عنه وليه من ثلث ماترك لصوم كل يوم ولصلاة كل وقت حتى الوتر نصف صاع من بر أو قيمته وإن لم يوص وتبرع عنه وليه جاز

والتبرع به من حيث شاء سواء الوارث وغيره (ولا يصح أن يصوم) الولي ولا غيره عن الميت (ولا) يصح (أن يصلي) أحد (عنه) لقوله صلى الله عليه وسلم لا يصوم أحد عن أحد ولا يصلي أحد عن أحد ولكن يطعم عنه وما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم فصومي عن أمك وقوله صلى الله عليه وسلم من مات وعليه صيام صام عنه وليه فمسخ كذا في البرهان وغيره فما يفعله جهلة الناس الآن من إعطاء دراهم للفقير على أن يصوم أو يصلي عن الميت أو يعطيه شيئا من صلاته أو صومه ليس بشيء وإنما الله سبحانه وتعالى يتجاوز عن الميت بواسطة الصدقة التي قدرها الشارع كما بيناه وإن قلنا بأن للعبد أن يجعل ثواب طاعته لغيره فهو غير هذا الحكم فليتنبه له (وإن لم يف ما أوصى به) الميت (عما عليه) أو لم يكف ثلث ماله أو لم يوص بشيء وأراد أحد التبرع بقليل لا ينكفي فحيلته لا براءة ذمة الميت عن جميع ما عليه أن (يدفع ذلك المقدار) اليسير بعد تقديره لشيء من صيام أو صلاة أو نحوه ويعطيه (للفقير) بقصد إسقاط ما يريد عن الميت (فيسقط عن الميت بقدره ثم) بعد قبضه (ممنه الفقير للولي) أو لاجنبي (ويقبضه) لثم الهبة وتملك (ثم يدفعه) الموهوب له (للفقير) بجهة الإسقاط متبرعا به عن الميت (فيسقط) عن الميت (بقدره) أيضا (ثم يمنه الفقير للولي) أو لاجنبي (ويقبضه ثم يدفعه الولي للفقير) متبرعا عن الميت (وهكذا) يفعل مرارا (حتى يسقط ما كان) على الميت من صلاة وصيام ويجوز إعطاء فدية صلوات لواحد جملة بخلاف كفارة اليمين والله سبحانه وتعالى أعلم

ولا يصح أن يصوم ولا أن يصلي عنه وإن لم يف ما أوصى به عما عليه يدفع ذلك المقدار للفقير فيسقط عن الميت بقدره ثم يمنه الفقير للولي ويقبضه ثم يدفعه للفقير فيسقط بقدره ثم يمنه الفقير للولي ويقبضه ثم يدفعه الولي للفقير وهكذا حتى يسقط ما كان على الميت من صلاة وصيام ويجوز إعطاء فدية صلوات لواحد جملة بخلاف كفارة اليمين والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب قضاء الفوائت)

الترتيب بين الفائتة والوقية وبين الفوائت مستحق ويسقط بأحد ثلاثة أشياء ضيق الوقت

باب قضاء الفوائت

القضاء لغة الإحكام وشرعية إسقاط الواجب بمثل ما عنده (الترتيب بين الفائتة) القليلة وهي ما دون ست صلوات (و) بين (الوقية) المتسع وقتها مع تذكرة الفائتة لازم (و) كذا الترتيب (بين) نفس (الفوائت) القليلة (مستحق) أي لازم لأنه فرض عملي يفوت الجواز بفوته والأصل في لزوم الترتيب قوله صلى الله عليه وسلم من نام عن صلاة أو نسيها فلم يذكرها إلا وهو يصلي مع الإمام فليصل التي هو فيها ثم ليقض التي تذكرها ثم ليعد التي صلى مع الإمام وهو خبر مشهور تلقته العلماء بالقبول فيثبت به الفرض العملي ورتب النبي صلى الله عليه وسلم قضاء الفوائت يوم الخندق (ويسقط) الترتيب (بأحد ثلاثة أشياء) الأول (ضيق الوقت)

عن قضاء كل الفوائت وأداء الحاضرة للزوم العمل بالتواتر حينئذ لان العمل بالمشهور يستلزم
ابطال القطعي وهو لا يعمل به الا مع امكان الجمع بينهما بسعة الوقت وليس من الحكمة
اضاعة الموجود في طلب المفقود بضيق الوقت (المستحب) لانه يلزم من مراعاة الترتيب
وتوقع الحاضرة ناقصة فيتغير به حكم الكتاب فيسقط بضيق الوقت المستحب الترتيب
ولا يعود بعد خروجه (في الاصح) مثاله لو اشتغل بقضاء الظهر يقع العصر أو بعضه في
وقت التغير فيسقط الترتيب في الاصح والعبرة لضيقه عند الشروع فلو شرع في الوقتية
متذكرا للفائتة وأطالها حتى ضاق الوقت لا تجوز الا أن يقطعها ثم يشرع فيها ولو شرع
ناسيا والمسئلة بحالها فتذكر عند ضيق الوقت جازت الوقتية ولو تعددت الفائتة والوقت
يسع بعضها مع الوقتية سقط الترتيب في الاصح كما أشرنا اليه لانه ليس الصبر الى هذا
البعض من الفوائت أولى منه للآخر كما في الفتح (و) الثاني (النسيان) لانه لا يقدر على
الانتيان بالفائتة مع النسيان لا يكلف الله نفسا الا وسعها ولانه لم يصبر وقتها موجودا بعدم
تذكرها فلم تجتمع مع الوقتية (و) الثالث (اذا صارت الفوائت) الحقيقية أو الحكيمة
(ستا) لانه لو وجب الترتيب فيها لوقعوا في حرج عظيم وهو مدفوع بالنص والمعتبر
خروج وقت السادسة في الصحيح لان الكثرة بالدخول في حد التكرار وروى
بدخول وقت السادسة لان الزائد على الخمس في حكم التكرار ومثال الكثرة الحكيمة
سند كرها لصلاته خمس متذكرا فائتة لم يقضها حتى خرج وقت السادسة من المؤديات
متذكرا وكما سقط الترتيب فيما بين الكثيرة والحاضرة سقط فيما بين أنفسها على الاصح
وقيدناها بكونها ستا (غير الوتر فانه لا يعد مسقطا) في كثرة الفوائت بالاجماع أما عندهما فظاهر
لقولهما بأنه سنة ولانه فرض عملي عنده وهو من تمام وظيفة اليوم والليلة والكثرة
لا تحصل الا بالزيادة عليهما من حيث الاوقات أو من حيث الساعات ولا مدخل للوتر في
ذلك بوجه (وان لم ترتب) مع العشاء والفجر وغيرهما كما بيناه (ولم يعد الترتيب) بين
الفوائت التي كانت كثيرة (بعودها الى القلة) بقضاء بعضها لان الساقط لا يعود في أصح
الروايتين وعليه الفتوى وترجيح عود الترتيب ترجيح بلا مرجح (ولا) يعود الترتيب
أيضا (بفوت) صلاة (حديثة) أي جديدة تركها (بعد) نسيان (ست قديمة) ثم تذكرها
(على الاصح فيهما) أي الصورتين لما ذكرنا وعليه الفتوى ثم فرع على لزوم الترتيب في
أصل الباب بقوله (فلو صلى فرضا ذا كرافائتة ولو) كانت (وترافسد فرضه فسادا موقوفا)
يحتمل تقرر الفساد ويحتمل رفعه بينه بقوله (فان) صلى خمس صلوات متذكرا في كلماتك
المتروكة و بقيت في ذمته حتى (خرج وقت الخامسة مما صلاه بعد المتروكة ذا كرافائتة) أي

المستحب في
الاصح والنسيان
واذا صارت الفوائت
ستا غير الوتر فانه
لا يعد مسقطا وان
لزم ترتيبه ولم يعد
الترتيب بعودها
الى القلة ولا بفوت
حديثة بعد ست
قديمة على الاصح
فهما فلو صلى فرضا
ذا كرافائتة ولو ترا
فسد فرضه فسادا
موقوفا فان خرج
وقت الخامسة مما
صلاه بعد المتروكة
ذا كرافائتة

للمتروكة (صحت جميعها) عند أبي حنيفة رحمه الله لأن الحكم وهو الصحة مع العلة وهي
الكثرة يقتزمان والكثرة صفة هذا المجموع لأن الفاسد في حكم المتروكة فكانت المتروكات
ستأحكما واستندت الصفة إلى أولها فجازت كلها كتعجيل الزكاة بتوقف كونها فرضا على
تمام الحول وبقاء بعض النصاب فإذا تم على نمائه كان التعجيل فرضا والا كان نفلا (فلا
تبطل) الخمس التي صلاها منذ كرا للفائنة (بقضاء) الفائنة (المتروكة بعده) أي بعد خروج
وقت الخامسة لسقوط الترتيب مستندا (وان قضى) الفائنة (المتروكة قبل خروج وقت
الخامسة) مما صلاها منذ كرا لها (بطل وصف) لأصل (ما صلاها منذ كرا) للفائنة (قبلها)
أي قبل قضائها (و) لا يبقى متصفا بأنه فرض بل (صار) الذي صلاه (نفلا) عند أبي
حنيفة وأبي يوسف وهذه هي التي يقال فيها واحدة تفسد خمسا وواحدة تصحح خمسا
فالمتروكة تفسد الخمس بقضائها في وقت الخامسة من المؤديات بتقرير الفساد والسادسة من
المؤديات تصحح الخمس قبلها وفي الحقيقة خروج وقت الخامسة هو المصحح لها ولكن لما
كان من لازم الخروج دخول وقتية وتأديتها فيه غالبا أقيم ذكر أدائها مقام ذلك (وإذا كثرت
الفوائت يحتاج لتعيين كل صلاة) يقضيها تراحم الفروض والافات كقوله أصلى ظهر يوم
الاثنين ثامن عشر جمادى الثانية سنة أربع وخمسين وألف وهذا فيه كلفة (فإن أراد تسهيل
الامر عليه نوى أول ظهر عليه) أدرك وقته ولم يصله فاذا نواه كذلك فيما يصله يصير أولا
فيصح بمثل ذلك وهكذا (أو) ان شاء نوى (آخره) فيقول أصلى آخر ظهر أدركته ولم أصله
بعد فاذا فعل كذلك فيما يليه يصير آخر بالنظر لما قبله فيحصل التعيين ويخالف هذا ما قاله
في النكز في مسائل شتى أنه لا يحتاج لتعيين وهو الاصح على ما قاله في القنية من يقضى ليس
عليه أن ينوى أول صلاة كذا وآخر فينوى ظهر ا على أو عصر أو نحوهما على الاصح انتهى
وان خالفه تصحيح الزيلعي فقد اتسع الاسر باختلاف التصحيح فليرجع للذكر فإنه واسع
والله رؤف رحيم واسع علم (وكذا الصوم) الذي عليه (من رمضان) اذا أراد قضاءه يفعل
مثل هذا (على أحد تصحيحين مختلفين) فصحيح الزيلعي لازم والتعيين وصحيح في الخلاصة
عدم لزوم التعيين وان كان من رمضان واحدا لا يحتاج لتعيين (ويعذر من أسلم بدار
الحرب) فلم يصم ولم يصل ولم يرك وهكذا (بجهله الشرائع) أي الاحكام المشروعات
مدة جهله لان الخطاب انما يلزم بالعلم به أو بدليله ولم يوجد بخلاف المسلم بدار الاسلام
وألزمه زفرها كما يلزمه الايمان قلنا دليل وجود الصانع ظاهر عقلا فلا يعذر بجهله ولا دليل
عنده على وجود فرض الصلاة ونحوها فيعذر به

صحت جميعها
فلا تبطل
بقضاء المتروكة بعده
وان قضى المتروكة
قبل خروج وقت
الخامسة بطل وصف
ما صلاه منذ كرا
قبلها وسار نفلا واذا
كثرت الفوائت
يحتاج لتعيين كل
صلاة فإن أراد
تسهيل الامر عليه
نوى أول ظهر عليه
أو آخره وكذا الصوم
من رمضان على
أحد تصحيحين
مختلفين ويعذر من
أسلم بدار الحرب
بجهله الشرائع

﴿ باب ادراك الفريضة مع الامام وغيره ﴾

(اذا شرع) المصلي (في) أداء (فرض) أو قضائه (منفردا) أو في تنفل وحضرت جنازة
 يخشى فواتها أو معدور (فاقيمت الجماعة) في محل أدائه لا في غيره بأن أحرم الامام لان
 حقيقة اقامة الشيء فعله لا مجرد الشروع في الاقامة فاذا لم يقيد بسجدة (قطع) بتسليمه قائما
 (و) بعده (اقتدى) على الصحيح وقيل لا يقطع حتى يتم ركعتين من رابعة كالمتنفل الذي
 لا يخشى فوت جنازة قلنا القطع لا كمال اكمال وهو محل الرض ولا نه لو حلف لا يصلي
 لا يحث بمادون الركعة والجنازة لا خلف لها وبالضياء يجمع بين المصلحين (ان لم يسجد
 المشرع فيه) ولو غير رابعة (أو سجد) للركعة الاولى (في غير رابعة) بأن كان في الفجر أو
 المغرب فيقطع بعد السجود بتسليمه لانه لو أضاف في الثانية ركعة أخرى تم الفرض وتفوته
 الجماعة في الفجر ولا يتنفل بعدها مطلقا وفي المغرب لا كثر حكم الكل فتفوته الجماعة ولا
 يتنفل مع الامام فيها المنع التنفل بالبتيراء ومخالفة الامام باضافة رابعة (وان سجد) وهو (في
 رابعة) كالظهر (ضم ركعة ثانية) صيانة للمؤدى عن البطلان وتشهد (وسلم لتصير الركعتان
 له نافلة ثم اقتدى مفترضا) لا حراز فضل الجماعة (وان صلى ثلاثا) من رابعة فأقيمت (أتمها)
 أربعاً منفردا حكما لا كثر وعن محمد يمتها جالساً للتنقلب نفلا فيجمع بين ثواب النفل
 والفرض بالجماعة (ثم) بعد الاتمام (اقتدى متنفلا) ان شاء وهو أفضل لعدم الكراهة (الا
 في العصر) والديجر للنهي عن التنفل بعدهما وفي المغرب للمخالفة لانه صلى الله عليه وسلم
 قال اذا صليت في أهلك ثم أدركت الصلاة فصلها الا الفجر والمغرب وقوله فصلها يعني نفلا
 لانه أمر به نص الرجلين لم يصليامعه الظهر وأخبارا بصلاتهما في رحلهما فقال عليه السلام اذا
 صليتما في رحالكما ثم أتيتما صلاة قوم فصليامعهن واجعلوا صلاتكما معهم سبحة أى نافلة
 كما في النهاية (وان قام لثالثة) رابعة منفردا (فاقيمت) الجماعة (قبل سجوده) للثالثة (قطع
 قائما) لان القعود للتحلل وهذا قطع (بتسليمه) واحدة أو عاد الى القعود (في الاصح) وقال
 شمس الأئمة السر خسي ان لم يعد للقعود فسدت صلاته لانه لا بد منه من القعود ولان المؤداة لم
 تقع فرضا وقال نحر الاسلام الاصح أنه يكبر قائما ينوي الشروع في صلاة الامام فيحصل
 الختم في ضمن شروعه في صلاة الامام وان شاء رفع يديه (وان كان) قد شرع (في سنة الجمعة
 نحر ج الخطيب أو) شرع (في سنة الظهر فأقيمت) الجماعة (سلم) بعد الجلوس (على رأس
 ركعتين) كذا روى عن أبي يوسف والامام (وهو الاوجه) لجمعه بين المصلحتين (ثم قضى
 السنة) أربعاً بالتمكينة منه (بعد) أداء (الفرض) مع ما بعده فلا يفوت فرض الاستماع

﴿ باب ادراك
 الفريضة ﴾
 اذا شرع في فرض
 منفردا فأقيمت
 الجماعة قطع واقتدى
 ان لم يسجد لما شرع
 فيه أو سجد في غير
 رابعة وان سجد في
 رابعة ضم ركعة ثانية
 وسلم لتصير الركعتان
 له نافلة ثم اقتدى
 مفترضا وان صلى
 ثلاثا أتمها ثم اقتدى
 متنفلا الا في العصر
 وان قام لثالثة
 فأقيمت قبل سجوده
 قطع قائما بتسليمه
 في الاصح وان كان
 في سنة الجمعة فخرج
 الخطيب أو في سنة
 الظهر فأقيمت سلم
 على رأس ركعتين
 وهو الاوجه ثم قضى
 السنة بعد الفرض

والاداء عن وجه أكمل ولا ابطال واليه مال شمس الائمة السرخسي والبقالى وصحح جماعة
 من المشايخ أن يتمها أربعاً لأنها كصلاة واحدة قلت والا كمال حال اشتغال المرقى
 والمؤذنين بالتحسين أولى لأنه ليس حالة استماع خطبة واليه يرشد تعليل شمس الائمة (ومن
 حضرو) كان (الامام في صلاة الفرض اقتدى به ولا يشتغل عنه بالسنة) في المسجد ولو
 لم يفتنه شيء فان كان خارج المسجد وخاف فوت ركعة اقتدى والا صلى السنة ثم اقتدى
 لا مكان جمعه بين الفضايتين (الا في الفجر) فانه يصلي سنته ولو في المسجد بعيداً عن الصف
 (ان أمن فوته) ولو بادراكه في التشهد وقوله صلى الله عليه وسلم اذا أقيمت الصلاة فلا
 صلاة الا المكتوبة محمول على غير صلاة الفجر لما قدمناه في سنة الفجر والا فضل فعلهما في
 البيت * قال صلى الله عليه وسلم من صلى ركعتي الفجر أى سنته في بيته يوسع له في
 رزقه ويقل المنازع بينه وبين أهله ويحتم له بالايمان والاحب فعلهما أول طلوع الفجر
 وقيل بقرب الفريضة وقال صلى الله عليه وسلم صلاة المرء في بيته أفضل من صلاته في
 مسجدى هذا الا المكتوبة * وقال صلى الله عليه وسلم صلاة في مسجدى هذا أفضل
 من ألف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة
 في مسجدى هذا وفي بيت المقدس بخمسة صلاة (وان لم يأمن) فوت الامام باشتغاله بسنة
 الفجر (تركها) واقتدى لان ثواب الجماعة أعظم من فضيلة ركعتي الفجر لانها تفصل الفرض
 منفردا بسبع وعشرين ضعفاً لا تبلغ ركعتي الفجر ضعفاً واحداً منها (ولم تقض سنة الفجر الا
 بفوتها مع الفرض) الى الزوال وقال محمد رحمه الله تقضى منفردا بعد الشمس قبل الزوال فلا
 قضاء لها قبل الشمس ولا بعد الزوال اتفاقاً وسواء صلى منفرداً أو بجماعة (وقضى السنة التي
 قبل الظهر) في الصحيح (في وقته قبل) صلاة (شفعه) على المفتي به كذا في شرح الكنز
 للعلامة المقدسي وفي فتاوى العتابي المختار تقديم الثنتين عن الاربع وفي مبسوط شيخ
 الاسلام هو الاصح لحديث عائشة رضى الله عنها انه عليه السلام كان اذا فاتته الاربع قبل
 الظهر يصليهن بعد الركعتين وحكم الاربع قبل الجمعة كالتى قبل الظهر ولا مانع عن التى قبل
 العشاء من قضاها بعده (ولم يصلى الظهر جماعة بادراك ركعة) أو ركعتين اتفاقاً حتى لا يربيه في
 حلقه ليصليهن جماعة (بل أدرك فضلها) أى فضل الجماعة اتفاقاً ولو في التشهد (واختلف
 في مدرك الثلاث) من رباعية أو الثنتين من الثلاثية فاذا حلف لا يصلى الظهر أو المغرب
 جماعة اختار شمس الائمة أنه يحنث لان لاكثر حكم الكل وعلى ظاهر الجواب لا يحنث
 لانه لم يصليها بل بعضها بجماعة وبعض الشيء ليس بالشيء وهو الظاهر ولو قال عبده
 حر ان أدرك الظهر فانه يحنث بادراك ركعة لان ادراك الشيء عباداً له آخره يقال أدرك أيامه

ومن حضر والامام
 في صلاة الفرض
 اقتدى به ولا يشتغل
 عنه بالسنة الا في الفجر
 ان أمن فوته وان لم
 يأمن تركها ولم تقض
 سنة الفجر الا بفوتها
 مع الفرض وقضى
 السنة التي قبل الظهر
 في وقته قبل شفعه ولم
 يصلى الظهر جماعة
 بادراك ركعة بل
 أدرك فضلها
 واختلف في مدرك
 الثلاث

أى آخرها كذا فى الكافى وفى الخلاصة يحث بادرا كه فى التشهد (ويتطوع قبل
 الفرض) بمؤ كد وغيره مقبلا أو مسافرا (ان أمن فوت الوقت) ولو منفردا فاتها شرعت
 قبلها لقطع طمع الشيطان فانه يقول من لم يطعننى فى ترك ما لم يكتب عليه فكيف يطعننى
 فى ترك ما كتب عليه والمنفرد فى ذلك أحوج وهو أصح والا خذبه أحوط لتكميل
 نقصها فى حقنا أما فى حقه صلى الله عليه وسلم فزيادة الدرجات اذلا خلل فى صلاته ولا طمع
 للشيطان فيها (والا) أى وان لم يأمن بأن يفوته الوقت أو الجماعة بالتبطل أو ازالة نجس قليل
 (فلا) يتطوع ولا يغسل لان الاشتغال بما يفوت الاداء لا يجوز وان كان يدرك جماعة
 أخرى فلا فضل غسل ثوبه واستقبال الصلاة لتكون صحيحة اتفاقا (ومن أدرك امامه
 را كعا فكبر ووقف حتى رفع الا امام رأسه) من الركوع أو لم يقف بل انحط بمجرده احرامه
 فرفع الا امام رأسه قبل ركوع المؤتم (لم يدرك الركعة) كما ورد عن ابن عمر رضى الله عنهما
 فكان الشرط لا دراك الركعة امام مشاركة الا امام فى جزء من القيام أو جزء مما له حكم القيام
 وهو الركوع ولا يشترط تكبيرتان للاحرام والركوع ولو كبر ينوى الركوع لا الافتتاح
 جازت ولغت نيته واذا وجد الا امام ساجدا يجب مشاركتة فيه فيخر ساجدا وان لم يحسب
 له من صلاته فلور كع وحده ثم شاركه فى السجدة لا تفسد صلاته ولا يحسب له ذلك وان
 لم يشاركه الا فى الثانية بطلت صلاته والفرق أنه فى الاولى لم يزد الا ركوعا وزيادته لا تضر وفى
 الثانية زاد ركعة وهى مفسدة ولو أدركه جالسا للعود الا خيرا واستقر قائما وقرأ فما وجد قبل
 فراغ الا امام من التشهد لا يكون معتبرا (وان ركع) المقتدى (قبل امامه) وكان ركوعه (بعد
 قراءة الا امام ما تجوز به الصلاة) وهو آية (فأدركه امامه فيه) أى فى ركوعه (صح) ركوعه
 وكره لوجود المشاركة والمساابقة (والا) أى وان لم يدركه الا امام أو أدركه لكن لم يكن قرأ
 المفروض قبل ركوع المقتدى (لا) يصح ركوعه لكونه قبل أو انه فيلزمه أن يركع بعده ثانيا
 وان لم يفعل وانصرف من صلاته بطلت ولو سجد قبل امامه ان كان بعد رفع الا امام من
 الركوع ثم شاركه الا امام فى السجود صح وان كان قبل رفع الا امام من الركوع روى عن أبى
 حنيفة رحمه الله لا يجوز له لا قبل أو انه فى حق الا امام فكذا فى حقه لانه تبع له ولو أطل
 الا امام السجود فرفع المقتدى ثم سجد والا امام ساجدا نوى الثانية والمتابعة تكون عن
 الاولى كما لو نواها أو لم تكن له نية ترجيح للمتابعة وان نوى الثانية لا غير كانت عن الثانية
 فان أدرك الا امام فيها صحت وعلى قياس المروى عن الا امام فى السجود قبل رفع الا امام يجب
 ان لا يجوز لكونه قبل أو انه كما تقدم (وكره خروجه من مسجد أذن فيه) أو فى غيره (حتى
 يصلى) لقوله صلى الله عليه وسلم لا يخرج من المسجد بعد النداء الا منافق أو رجل يخرج

ويتطوع قبل
 الفرض ان أمن
 فوت الوقت والا
 فلا ومن أدرك
 امامه را كعا فكبر
 ووقف حتى رفع
 الا امام رأسه لم يدرك
 الركعة وان ركع قبل
 امامه بعد قراءة الا امام
 ما تجوز به الصلاة
 فأدركه امامه فيه
 صح والا لا وكره
 خروجه من مسجد
 أذن فيه حتى يصلى

لحاجة يريد الرجوع (الا اذا كان مقيم جماعة أخرى) كما مام ومؤذن لمسجد آخر لانه تكميل
معنى (وان خرج بعد صلاته منفردا لا يكره) لانه قد أجاب داعي الله مرة فلا يجب عليه
ثانيا (الا) أنه يكره خروجه (اذا أقيمت الجماعة قبل خروجه في الظهر و) في (العشاء) لانه
يجوز النقل فيهما مع الامام لئلا يتهم بمخالفة الجماعة كالخوارج والشيعة وقد قال صلى الله
عليه وسلم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقفن مواقف التهم (فيقتدى فيهما) أى
الظهر والعشاء (متنفلا) لدفع التهمة عنه ويكره جلوسه من غير اقتداء لمخالفة الجماعة بخلاف
الصبح والعصر والمغرب لكرهية النقل والمخالفة في المغرب لانه لا يتنفل مع الامام فيهما في
ظاهر الرواية واثباتها أربعا أولى من موافقته وروى فسادها بالسلام معه فيقتضى أربعا كما
لو نذر ثلاثا يلزمه أربع (ولا يصلي بعد صلاة مثلها) هذا لفظ الحديث قيل معناه لا يصلي
ركعتان بقراءة ور كعتان بغير قراءة وقيل نهوا عن الاعادة لطلب الاجر وقيل نهى عن الاعادة
بمجرد توهم الفساد لدفع الوسوسة وقيل نهى عن تكرار الجماعة في المسجد على الهيئة الاولى
أو عن اعادة القرائن مخافة الخلل في المؤدى

الا اذا كان مقيم جماعة
أخرى وان خرج
بعد صلاته منفردا
لا يكره الا اذا أقيمت
الجماعة قبل خروجه
في الظهر والعشاء
فيقتدى فيهما متنفلا
ولا يصلي بعد صلاة
مثلها

باب سجود السهو

من اضافة الحكم الى السبب والسهو الغفلة (يجب) لانه ضمان فائت وهو لا يكون الا واجبا
وهو الصحيح وقيل يسن وجه الصحيح أنه يرفع الواجب من قراءة التشهد والسلام ولا
يرفع القعدة لانها ركن حتى لو سلم من غير اعادتها أو لم يسلم صحت صلاته مع النقصان وأما
السجدة الصليبية والتلاوة فكل يرفع القعود فيفترض اعادته ويجب (سجدتان) لانه يصلي
الله عليه وسلم سجدة سجدتين للسهو وهو جالس بعد التسليم وعمل به الا كابر من الصحابة
والتابعين (بتشهد وتسليم) لما ذكرنا ويا نبي فيه بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء
على المختار (لترك واجب) بتقديم أو تأخير أو زيادة أو نقصان سنة لان الصلاة لا توصف
بالنقصان على الاطلاق بترك السنة وأما الفرض فيفوت بهواته الا صل لا الوصف فلا
ينجبر بغيره (سهوا) بتقديم أو تأخير أو زيادة أو نقصان لما روينا والمعتد لا يستحق الا
التعليق باعادة صلاته لجبر خللها (وان تكرر) بالاجماع كترك الفاتحة والاطمئنان في
الركوع والسجود والجلوس الاول وتأخير القيام للثالثة بزيادة قدر اداء ركن ولو ساء كتب
(وان كان تركه) الواجب (عمدا أثم ووجب) عليه (اعادة الصلاة) بتعليق عليه (لجبر نقصها)
فكون مكمل وسقط الفرض بالاولى وقيل تكون الثانية فرضا فهي المسقط (ولا يسجد في)
الترك (العمد للسهو) لانه أقوى (قيل الا في ثلاث) مسائل (ترك التعمد الاول) عمدا

باب سجود السهو

يجب سجدتان
بتشهد وتسليم لترك
واجب سهوا وان
تكرر وان كان تركه
عمدا أثم ووجب
اعادة الصلاة لجبر
نقصها ولا يسجد
في العمد للسهو
وقيل الا في ثلاث
ترك القعود الاول

(أو تأخير سجدة من الركعة الأولى) عمدا (إلى آخر الصلاة) الثالثة (تفكره عمدا حتى شغله عن) مقدار (ركن) سئل فخر الإسلام البديعي كيف يجب بالعمد قال ذاك سجود العذر لا سجود السهو (و يسن الاتيان بسجود السهو بعد السلام) في ظاهر الرواية وقيل يجب فعله بعد السلام وجه الظاهر ما رويته (ويكتفى بتسليمية واحدة) قاله شيخ الإسلام وعامة المشايخ وهو الاضمن للاحتياط والا حسن (ويكون عن يمينه) لانه المعهود به يحصل التحليل فلا حاجة الى غيره خصوصا وقد قال شيخ الإسلام خواهر زاده لا يأتي بسجود السهو بعد التسليمين لان ذلك بمنزلة الكلام (في الاصح) وقيل تلقاء وجهه فراقين سلام القطع وسلام السهو قاله فخر الإسلام وفي الهداية ويأتي بتسليمتين هو الصحيح ولكن علمت ان الاحوط بعد تسليمية والمنع من فعله بعد تسليمتين فكان الا عدل الاصح (فان سجد قبل السلام كره تنزيها) ولا يعيده لانه مجتهد فيه فكان جائزا ولم يقل أحد بتكراره وان كان امامه يراه قبل السلام تابعه كما يتابعه في قنوت رمضان بعد الركون (ويسقط سجود السهو بطلوع الشمس بعد السلام في) صلاة (الفجر) وبخروج وقت الجمعة والعيد لقوات شرط الصحة (و) كذا يسقط لو سلم قبيل (احرارها) أي تغير الشمس (في العصر) تحرزا عن المكروه (و) يسقط (بوجود ما يمنع البناء بعد السلام) كحدث عمد وعمل مناف لقوات الشرط (ويلزم المأموم) السجود مع الامام (بسهو امامه) لانه صلى الله عليه وسلم سجد وسجد القوم معه وان اقتدى به بعد سهوه وان لم يدرك الا ثانيتهما لا يقضى الاولى كما لو تركهما الا امام أو اقتدى به بعدهما لا يقضيها (لا بسهوه) لانه لو سجد وحده كان مخالفا لامامه ولو تابعه الا امام ينقلب التبع أصلا فلا يسجد أصلا قال صلى الله عليه وسلم الا امام لكم ضامن يرفع عنكم سهوكم وقرأتكم (ويسجد المسبوق مع امامه) لا التزام متابعته (ثم يقوم لقضاء ما سبق به) واللاحق بعد اتمامه وينبغي ان يمكث المسبوق بقدر ما يعلم أنه لا سهو عليه وله أن يقوم قبل سلامه بعد قعوده قدر التشهد في مواضع خوف مضى مدة المسح وخروج الوقت لذي عذرو الجمعة وعيد وفجر ومرور الناس بين يديه الى قضاء ما سبق به ولا ينتظر سلامه (ولو سها المسبوق فيما يقضيه سجده) أي سهوه (أيضا) ولا يحجزه عند سجوده مع الامام وتكراره وان لم يشرع في صلاة واحدة باعتبار ان صلاته كصلاتين حكما لانه منفرد فيما يقضيه ولو لم يكن تابع امامه كفاه سجدة وان سلم مع الامام مقارناله أو قبله ساها فلا سهو عليه لانه في حال اقتدائه وان سلم بعده يلزمه السهو لانه منفرد (لا) أي لا يسجد (اللاحق) وهو من أدرك أول صلاة الامام وفاته باقيا بعد ركوع وغفلة وسبق حدث وخوف وهو من الطائفة الاولى لانه كالمدرك لا سجود عليه لسهوه ولو سجد مع الامام للسهو لم يحجزه لانه

أو تأخير سجدة
من الركعة الاولى الى
آخر الصلاة وتفكره
عمدا حتى شغله عن
ركن ويسن الاتيان
بسجود السهو بعد
السلام ويكتفى
بتسليمية واحدة عن
يمينه في الاصح فان
سجد قبل السلام
كره تنزيها ويسقط
سجود السهو
بطلوع الشمس بعد
السلام في الفجر
واحرارها في العصر
وبوجود ما يمنع البناء
بعد السلام ويلزم
المأموم بسهو امامه
لا بسهوه ويسجد
المسبوق مع امامه ثم
يقوم لقضاء ما سبق
به ولو سها المسبوق
فما يقضيه سجده
أيضا لا اللاحق.

ولا يأتي الامام
بسجود السهو في
الجمعة والعيد ومن
سها عن القعود
الاول من الفرض
عاد اليه ما لم يستو
قائما في ظاهر الرواية
وهو الاصح
والمقتدى كالمتنفل
يعود ولو استتم قائما
فان عاد وهو الى القيام
أقرب سجد للسهو
وان كان الى القعود
أقرب لا يسجد
عليه في الاصح
وان عاد بعدما
استتم قائما اختلف
التصحيح في فساد
صلاته
وان سها عن القعود
الاخير عاد ما لم يسجد
وسجد لتأخيره
فرض القعود فان
سجد صار فرضه
ثلا وضم سادسه
ان شاء في العصر
ورابعه في الفجر

في غير أوانه في حقه فعليه اعادته اذا فرغ من قضاء ما عليه ولا تفسد صلاته لانه لم يزد
الا سجدين حال اقتدائه والمقيم اذا سها في باقي صلاته الاصح لزوم سجود السهو لانه صار
منفردا حكما ويتصور الجلوس عشر مرات في ثلاث ركعات بالسهو وسجود التلاوة وهو
ظاهر وبسطه في الاصل (ولا يأتي الامام بسجود السهو في الجمعة والعيد) دفعا للفتنة
بكثرة الجماعة وبطلان صلاة من يرى لزوم المتابعة وفساد الصلاة بتركه (ومن سها) وكان
اماما أو منفردا (عن القعود الاول من الفرض) ولو عمليا وهو الوتر (عاد اليه) وجوبا (ما لم
يستوقفا في ظاهر الرواية وهو الاصح) كما في التبيين والبرهان والفتح لصريح قوله صلى الله
عليه وسلم اذا قام الامام في الركعتين فان ذكر قبل ان يستوي قائما فليجلس وان استوى
قائما فلا يجلس ويسجد سجدة السهو رواه أبو داود وفي الهداية والكنزان كان الى القيام
أقرب لا يعود والا عاد (و) اذا سها (المقتدى) فحكه (كالمتنفل) اذا قام (يعود ولو استتم
قائما) لحكم المتابعة وكل نفل صلاة على حدة وقعودها فرض فيعود اليه وقيل لا يعود
كالمفترض قال في التتارخانية هو الصحيح (فان عاد) من سها عن القعود (وهو الى القيام
أقرب) بأن استوى النصف الاسفل مع انحناء الظهر وهو الاصح في نفسه (يسجد
للسهو) لترك الواجب (وان كان الى القعود أقرب) بانعدام استواء النصف الاسفل
(لا يسجد) سهو (عليه في الاصح) وعليه الاكثر (ان عاد) الساهى عن القعود
الاول اليه (بعد ما استتم قائما) اختلف التصحيح في فساد صلاته وأرجحهما عدم
الفساد لان غاية ما في الرجوع الى الفعدة زيادة قيام في الصلاة وهو وان كان لا يحل لكنه
بالصحة لا يخل لان زيادة ما دون ركعة لا يفسد وقد يقال انه نقص للاكمال فانه اكمال لانه لم يفعله
الا احكام صلاته وقال صاحب البحر والحق عدم الفساد (وان سها عن القعود الاخير عاد
ما لم يسجد) لعدم استحكام خروجه من الفرض لا صلاح صلاته وبه وردت السنة عاد صلى
الله عليه وسلم بعد قيامه الى الخامسة وسجد للسهو ولو قد يسير اقام ثم عاد كذلك فقام ثم عاد
فتم به قدر التشهد صح حتى لو أتى بمناف صحت صلاته اذ لا يشترط القعود قدر التشهد بمرة
واحدة (وسجد) للسهو (لتأخيره فرض القعود فان) لم يعد حتى (سجد) للزائد على
الفرض (صار فرضه ثلا) برفع رأسه من السجود عند محمد وهو المختار للفتوى لا استحكام
دخوله في النفل قبل اكمال الفرض وقال أبو يوسف بوضع الجبهة لانه سجود كامل ووجه
المختار أن تمام الركن بالانتقال عنه وثمره الخلاف تظهر بسبق الحدث حال الوضع بيني عند محمد
لا عند أبي يوسف (وخم سادسة ان شاء) لانه لم يشرع في النفل قصد اليكزه اتمامه بل يندب
(ولو في العصر) لان التنفل قبله قصد الا يكرهه بالظن أولى (و) ضم (رابعة في الفجر)

وسكت عن المغرب لأنها تصير أربعاً فلا ضم فيها (ولا كراهة في الضم فيهما) أي صلاة
 الفجر والمغرب لأنه تعارض كراهة التنفل بالبتراء وكراهة الضم للوقت فتقاربا وصارا كالمباح
 (على الصحيح) لعدم القصد حال الشروع كمن صلى ركعة تهجد أطلع الفجر يتم شفعاً بلا
 كراهة (ولا يسجد للسهو) لترك القعود في هذا الضم (في الأصح) لأن النقصان بالفساد
 لا يجبر بالسجود ولو اقتدى به أحد حال الضم ثم قطع لزمه ست ركعات في التي كانت رباعية
 لأنه المؤدى بهذه التحريم وسقوطه عن الإمام للظن ولم يوجد في حقه بخلاف ما إذا عاد
 الإمام إلى القعود بعد اقتدائه حيث يلزمه أربع ركعات لأنه لما عاد جعل كأن لم يتم (وان
 قعد) الجلوس (الآخر) قدر التشهد (ثم قام) ولو عمداً أو قرأ أو ركع (عاد) للجلوس لأن مادون
 الركعة بمحل الرفض (وسلم) فلو سلم قائماً صح وترك السنة لأن السنة التسليم جالسا (من
 غير إعادة التشهد) لعدم بطلانه بالقيام وقال الناطقي يعيده وإذا مضى على نافلته الزائدة
 فالصحيح أن القوم لا يتبعونه لأنه لا اتباع في البدعة وينتظرونه قعوداً فإن عاد قبل تقييده
 الزائدة بسجدة تبعوه في السلام (فان سجد) سبامو الحال و (لم يبطل فرضه) لوجود
 الجلوس الآخر (وضم) استحباباً و قيل وجوباً (اليها) أي إلى الزائدة ركعة (أخرى) في
 المختار (لتصير الزائدتان له نافلة) ولا تنوب عن سنة الفرض في الصحيح لأن المواظبة
 عليها بتحريم مبتدأة ولو اقتدى به أحد يصلي ستاً عند محمد لأنه المؤدى بهذه التحريم
 وعندهما ركعتين لأنه استحكام خروج عن الفرض ولا قضاء عليه لو أفسد عند محمد كاماه
 وقضى ركعتين عندهما وعليه الفتوى لأن السقوط بعارض يخص الإمام (وسجد للسهو)
 لتأخير السلام (ولو سجد للسهو في شفع التطوع لم يبين شفعاً آخر عليه استحباباً) لأن البناء
 يبطل سجوده للسهو بلا ضرورة لوقوعه في وسط الصلاة (فان بنى) صح لبقاء التحريم
 و (وأعاد سجود السهو في المختار) وهو الأصح لبطلان الأول بما طرأ عليه من البناء وقيدنا
 بالتطوع لأن المسافر إذا نوى الإقامة بعد سجوده للسهو يبنى تصحيحاً لفرضه ويعيد
 سجود السهو لبطلان ذلك بالبناء (ولو سلم من عليه) سجود (سهو) فاقتردى به غيره صح أن
 سجد (الساهي) (للسهو) لعوده لحرم الصلاة لأن خروجه كان موقوفاً ويتابعه المقتدى
 في السجود ولا يعيده في آخر صلاته وان وقع في خلاها لأنه آخر صلاته حكماً وحقيقة
 لإمامه كما تقدم (والا) أي وان لم يسجد الساهي (فلا يصح) الاقتداء به لتبين خروجه من
 الصلاة حين سلم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأبي يوسف خلافاً لمحمد وزفر و عمرته
 بصحة اقتدائه عندهما لا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وفي انتقاض الطهارة بقميئته
 (و يسجد للسهو) وجوباً (وان سلم عامداً) مریداً (للقطع) لأن مجرد نية تغيير المشرع

ولا كراهة في الضم فيهما
 على الصحيح ولا
 يسجد للسهو في
 الأصح وان قعد
 الآخر ثم قام عاد وسلم
 من غير إعادة التشهد
 فان سجد لم يبطل
 فرضه وضم اليها
 أخرى لتصير الزائدتان
 له نافلة وسجد
 للسهو في شفع التطوع
 لم يبين شفعاً آخر عليه
 استحباباً فان بنى أعاد
 سجود السهو في
 المختار ولو سلم من
 عليه سهو فاقتردى
 به غيره صح أن
 يسجد للسهو والا
 فلا يصح ويسجد
 للسهو وان سلم
 عامداً للقطع

لا تبطله ولا تعتبر مع سلام غير مستحق وهو ذكرك في سجدة للسهو لبقاء حرمة الصلاة (مالم يتحول عن القبلة أو يتكلم) لا بطلهما التحريم وقيل التحول لا يضره مالم يخرج من المسجد أو يتكلم وسلام من عليه سجدة صليبة أو فرض متدكرا مبطل لوجوده في حقيقة الصلاة وتقر يعاته مبسوط في الاصل (توهم) الوهم رجحان جهة الخطأ والظن رجحان جهة الصواب (مصل رباعية) فرضية (أو ثلاثية) ولو ورا (أنه أتمها فسلم ثم علم) قبل اتيانه بمناف (أنه صلى ركعتين) أو علم أنه ترك سجدة صليبة أو تلاوية (أتمها) بفعل ما تركه (وسجد للسهو) لبقاء حرمة الصلاة بخلاف السلام على ظن أنه مسافر أو نحوه كما تقدم (وان طال تفكره) لتيقن المتروك (ولم يسلم حتى استيقن) المتروك (ان كان) زمن التفكير زائدا عن التشهد (قدر أداء ركن وجب عليه سجود السهو) لتأخيره واجب القيام للثالثة (والا) أى ان لم يكن تفكره قدر أداء ركن (لا) يسجد لكونه عفوا

﴿فصل في الشك﴾ في الصلاة الطهارة (تبطل الصلاة بالشك) وهو تساوى الامرين (في عدد ركعاتها) كتردده بين ثلاث وثلثين (اذا كان) ذلك الشك (قبل اكملها) كان أيضا (هو) أى الشك (أول ما عرض له من الشك) بعد بلوغه في صلاة ما وهذا قول أكثر المشايخ وقال نحر الاسلام أول ما عرض له في هذه الصلاة واختاره ابن الفضل وذهب الامام السرخسي الى أن معناه أن السهو ليس عادة له وليس المراد أنه لم يسقط حكمه من ابتدأه الشك فلذلك قال (أو كان الشك غير عادة له) فتبطل به لقوله صلى الله عليه وسلم اذا شك أحدكم في صلاته أنه لم يصلي فليستقبل الصلاة وقد حمل على ما اذا كان أول شك عرض له لما سنده كره من الرواية الأخرى ولقدرته على اسقاط ما عليه بيقين كما لو شك أنه صلى أو لم يصل والوقت باق يلزمه أن يصلي (فلو شك بعد سلامه) أو عوده قدر التشهد قبل السلام في عدد الركعات (لا يعتبر) شكه فلا شيء عليه حملا لحاله على الصلاح (الا ان) كان قد (تيقن بالترك) فيأتي بما تركه ولو أخبره عدل بعد السلام انه نقص ركعة وعند المصلي أنه أتم لا يلتفت الى اخباره ولو أخبره عدلان لا يعتبر شكه وعليه ألاخذ بقولهما ولو اختلف الامام والمؤمنون ان كان على يقين لا يأخذ بقولهم والا أخذ به وان كان معه بعضهم أخذ بقوله (وان كثر الشك) تحرى و (عمل) أى أخذ (بغالب ظنه) لقوله صلى الله عليه وسلم اذا شك أحدكم فليتحجر الصواب فليتم عليه وحمل على ما اذا كثر الشك للرواية السابقة (فان لم يغلب له ظن أخذ بالقل) لقوله صلى الله عليه وسلم اذا سها أحدكم في صلاته فلم يدرك واحدة صلى أو ثنتين فليبن على واحدة فان لم يدرك ثنتين صلى أو ثلاثا فليبن على ثنتين فان لم يدرك ثلاثا صلى أو أربعاً فليبن على ثلاث ويسجد سجدة قبل أن يسلم يعنى للسهو فاما ثبت عندهم كل الروايات

مالم يتحول عن القبلة
أو يتكلم توهم مصل
رباعية أو ثلاثية أنه
أتمها فسلم ثم علم أنه
صلى ركعتين أتمها
وسجد للسهو وان
طال تفكره ولم يسلم
حتى استيقن ان كان
قدر أداء ركن وجب
عليه سجود السهو
والالا

﴿فصل في الشك﴾
تبطل الصلاة بالشك
في عدد ركعاتها
اذا كان قبل اكملها
وهو أول ما عرض
له من الشك أو كان
الشك غير عادة له فلو
شك بعد سلامه
لا يعتبر الا ان تيقن
بالترك وان كثر
الشك عمل بغالب
ظنه فان لم يغلب له
ظن أخذ بالقل

الثلاث التي رويناها في المسائل الثلاث ساكوا فيها طريق الجمع بحمل كل منها على محمل
يتجه حمله عليه كما في فتح القدير (وقعد) وتشهد (بعد كل ركعة ظنها آخر صلاته) لتلا بصير
تار كافر ض القعدة مع تيسر طريق يوصله الى يقين عدم تركها وكذا كل قعود ظنه واجبا يقعه
﴿تمة﴾ شك في الحدث وتيقن الطهارة فهو متطهر وبالقلب يحدث وشك في بعض
وضوئه وهو أول ما عرض له غسل ذلك الموضع وان كثرت شك لا يلتفت اليه وكذا لو شك
أنه كبر للافتتاح وهو في الصلاة أو أنه أصابته نجاسة أو أحدث أو مسح رأسه أم لا فان كان
أول ما عرض استقبل وان كثر يعضى وفي العتايية لو شك هل كبر قيل ان كان في الركعة
الاولى يعيده وان كان في الثانية لا .

﴿باب سجود التلاوة﴾

من اضافة الحكم الى سببه وهو الاصل في الاضافة لانها الاختصاص وأقوى وجوهه
اختصاص المسبب بالسبب لانه حادث به وشرطها الطهارة عن الحدث والخبث ولا يجوز
لها التيمم بلا عذر واستقبال القبلة ونسرة العبادة وركنها وضع الجبهة على الارض وصفتها
الوجوب على الفور في الصلاة وعلى التراخي ان كانت غير صلاتية وحكمها سقوط الواجب
في الدنيا ونيل الثواب في العقبى ثم شرع في بيان السبب فقال (سببه التلاوة على التالي) اتفاقا
(و) على (السامع في الصحيح) والسماع شرط عمل التلاوة في حقه فلا يصح اذا تلاها ولم
يسمع وجب عليه السجدة (وهو) أي سجود التلاوة (واجب) لانه اما أمر صريح به أو
تضمن استند كاف الكفار عنه أو امثال الانبياء وكل منها واجب (على التراخي) عند محمد
ورواية عن الامام وهو المختار وعند أبي يوسف وهو رواية عن الامام يجب على الفور (ان لم
تكن) وجبت بتلاوته (في الصلاة) لانها صارت جزأ من الصلاة لا يقضى خارجها فتجب
فورية فيها وغيرها تجب موسعا (و) لكن (كره تأخيرها) السجود عن وقت التلاوة في
الاضح اذا لم يكن مكرها لانه بطول الزمان قد ينساها فيكره تأخيرها (تنزيها ويحب)
السجود (على من تلا آية) مكلفا بالصلاة وليس مقتديا في غير ركوع وسجود وتشهد للحجر
فيها عن القراءة (ولو) تلاها (بالفارسية) اتفاقا فهم أولم يفهم لكونها قرآنا من وجه (وقراءة
حرف السجدة مع كلمة قبله أو بعده من آيتها) توجب السجود (كلاية) المقروءة بتامها (في
الصحيح) وقيل لا يجب الا أن يقرأ أكثر آية السجدة وفي مختصر البحر لو قرأ وسجد
ومكث ولم يقرأ أو اقترب يلزمه السجدة (وآياتها أربع عشرة آية) فتجب السجدة (في
الاعراف) عند قوله تعالى ان الذين عند ربك لا يستكبرون عن عبادته ويسبحونه وله

وقعد بعد كل ركعة

ظنها آخر صلاته

﴿باب سجود

التلاوة﴾ سببه

التلاوة على التالي

والسامع في الصحيح

وهو واجب على

التراخي ان لم تكن في

الصلاة وكره

تأخيرها ويجب

على من تلا آية ولو

بالفارسية وقراءة

حرف السجدة مع

كلمة قبله أو بعده

من آياتها كآية في

الصحيح وآياتها

أربع عشرة آية في

الاعراف

يسجدون (وفي الرعد) والله يسجد من في السموات والارض طوعا وكرها وظلالهم بالغدو
والا صال (والنحل) والله يسجد ما في السموات وما في الارض من دابة والملائكة وهم
لا يستكبرون يخافون ربهم من فوقهم ويفعلون ما يؤمرون (والاسراء) ان الذين
أوتوا العلم من قبله اذا تتلى عليهم نوحون للاذقان سجدوا ويقولون سبحان ربنا ان كان
وعدر بنا لمفعولا ونحرون للاذقان يكون ويزيدهم خشوعا (ومريم) أولئك الذين
أنعم الله عليهم من النبيين من ذرية آدم ومن حملنا مع نوح ومن ذرية ابراهيم واسرائيل ومن
هدينا واجتبيينا اذا تتلى عليهم آيات الرحمن خروا سجدا وبكيا (والحج) ألم تر أن الله يسجد له
من في السموات ومن في الارض والشمس والقمر والنجوم والجبال والشجر والدواب
وكثير من الناس وكثير حق عليه العذاب ومن يهن الله فما له من مكرم ان الله يفعل ما يشاء
(والفرقان) واذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن أنسجد لما تأمرنا وزادهم نفورا
(والنمل) ألا يسجدوا لله الذي يخرج الخبء في السموات والارض ويعلم ما يخفون وما
يعلمون الله الا هو رب العرش العظيم وهذا على قراءة العامة بالتشديد وعند قوله تعالى
الا يسجدوا على قراءة الكسائي بالتخفيف وفي المجتبى قال القراء انما تجب السجدة في النمل
على قراءة الكسائي أى بالتخفيف وينبغي أن لا تجب بالتشديد لان معناها زين لهم
الشيطان أن لا يسجدوا والاصح هو الوجوب على القراءتين لانه كتب في مصحف عثمان
رضي الله عنه كذا في الدراية (والسجدة) انما يؤمن بآياتنا الذين اذا ذكروا بها خروا سجدا
وسبجوا بحمد ربهم وهولا يستكبرون (وص) وظن داود انما افتناه فاستغفر به وخر
راكعا وأتاب فغفرنا له ذلك وان له عندنا زلفى وحسن ما ب وهذا هو الاولى مما قال الزيلعي
تجب عند قوله تعالى وخر راكعا وأتاب وعند بعضهم عند قوله تعالى وحسن ما ب لما نذكر
(وحم السجدة) فان استكبروا فالذين عند ربك يسبحون له بالليل والنهار وهم لا يسأمون من
قوله تعالى ومن آياته الليل والنهار والشمس والقمر لا تسجدوا للشمس ولا للقمر واسجدوا
للّٰه الذي خلقهن ان كنتم اياه تعبدون فان استكبروا فالذين عند ربك يسبحون له بالليل والنهار
وهم لا يسأمون وهذا على مذهبناه وهو المروي عن ابن عباس ووائل بن حجر وعند الشافعي
رحمه الله عند قوله تعالى ان كنتم اياه تعبدون وهو مذهب علي ومروى عن ابن مسعود وابن
عمر ورجح أئمتنا الاول أخذ بالاحتياط عند اختلاف مذاهب الصحابة فان السجدة لو
وجبت عند قوله تعالى تعبدون فالتأخير الى قوله تعالى لا يسأمون لا يضر ويخرج عن
الواجب ولو وجبت عند قوله تعالى لا يسأمون لكانت السجدة المرادة قبله حاصلة قبل

وفي الرعد والنحل
والاسراء ومريم
والحج والفرقان
والنمل والسجدة
وص وحم السجدة

وجوبها ووجود سبب وجوبها فيوجب نقصاناً في الصلاة لو كانت صلاتية ولا نقص فيها قلناه أصلاً وهذا هو أمانة التبصر في الفقه كذا في البحر عن البدائع فقيماً قلته قبله في ص كذلك والا يلزمنا التناقض وهذا هو الوجه الذي وعدنا به (و) في (النجم) عند قوله أفمن هذا الحديث تعجبون وتضحكون ولا تبكون وأنتم سامدون فاسجدوا لله واعبدوا (و) في إذا السماء (انشقت) عند قوله تعالى فإلههم القرآن لا يسجدون (و) في (اقرأ) باسم ربك عند قوله تعالى كلا لا تطعه واسجد واقترب ونذكر فائدة هذا الجمع أيضاً (ويجب السجود على من سمع) التلاوة العربية (وان لم يقصد السماع) فهم أولم يفهم مروي عن أكاثر الصحابة (الا) أنه استثنى (الحائض والنفساء) فلا تجب عليهما بتلاوتهما وسماعهما شيئاً وتجب بالسماع منهما ومن الجنب كما تجب على الجنب وسماعهما من كافر وصبي مميز (و) (الا) (الامام والمقتدى به) فلا تجب عليهما بالسماع من مقتد بالامام لسماع أو بامام آخر وتجب على من ليس في الصلاة بسماعه من المقتدى على الاصح (ولو سمعوها) أي المقتدون والامام (من غيره) أي غير المؤتم (سجدوا بعد الصلاة) لتحقيق السبب وزوال المانع من فعلها في الصلاة (ولو سجدوا فيها لم تجزهم) لنقصانها (ولم تفسد صلاتهم) لأنها من جنسها (في ظاهر الرواية) وهو الصحيح (وتجب) السجدة (بسماع) القراءة باللغة (الفارسية) ان فهمها على المعتمد وهذا عندهما وتجب عليه عند أبي حنيفة وان لم يفهم معناها اذا أخبر بأنها آية سجدة ومبنى الخلاف على أن الفارسية قرآن من كل وجه أو من وجه واذا فهم تجب احتياطاً (واختلف التصحيح في وجوبها) على السامع (بالسماع من نائم أو مجنون) ذكر شيخ الاسلام أنه لا يجب لعدم صحة التلاوة بفقد التمييز وفي التارخانية سمعها من نائم قيل تجب والصحيح أنها لا تجب وفي الخانية الصحيح هو الوجوب وفي الخلاصة سمعها من طير لا تجب هو المختار ومن نائم الصحيح أنها تجب ومثله قاضي خان واذا أخبر أنه قرأها في نومه تجب عليه وهو الاصح وفي الدراية لا يلزمه هو الصحيح وقراءة السكران موجبة عليه وعلى السامع والابكم والاصم وكاتب السجدة لا تجب برؤية من سجد والكتابة لعدم التلاوة والسماع (ولا تجب) سجدة التلاوة (بسماعها من الطير) على الصحيح وقيل تجب وفي الحجة هو الصحيح لانه سمع كلام الله وكذا الخلاف بسماعها من القرد المعلم (و) لا تجب بسماعها من (الصدى) وهو ما يحبك مثل صوتك في الجبال والصحارى ونحوها (وتؤدى ركوع أو سجود) كائنين (في الصلاة غير ركوع الصلاة) (و) غير (سجودها) والسجود أفضل لانه تحصيل قربتين صورة الواجب ومعناه وبالركوع المعنى وهو الخضوع واذا كانت آخر تلاوته ينبغي أن يقرأ أول آيتين من سورة

والنجم وانشئت
واقراً ويجب
السجود على من
سمع وان لم يقصد
السماع الا الحائض
والنفساء والامام
والمقتدى به ولو
سمعوها من غيره
سجدوا بعد الصلاة
ولو سجدوا فيها لم
تجزهم ولم تفسد
صلاتهم في ظاهر
الرواية وتجب بسماع
الفارسية ان فهمها
على المعتمد واختلف
التصحيح في وجوبها
بالسماع من نائم أو
مجنون ولا تجب
بسماعها من الطير
والصدى وتؤدى
بركوع أو سجود
في الصلاة غير
ركوع الصلاة
وسجودها

أخرى بعد قيامه منها حتى لا يصير بانها الركوع على السجود ولو ركع بمجرد قيامه منها كره
 (ويجزى عنها) أى عن سجدة التلاوة (ركوع الصلاة ان نواها) أى نوى أداءها فيه نص
 عليه محمد لا بمعنى التعظيم فيهما واحد وينبغي ذلك للامام مع كثرة القوم أو حال المخافة حتى
 لا يؤدي الى التخليط (و) يجزى عنها أيضا (سجودها) أى سجود الصلاة (وان لم
 ينوها) أى التلاوة (اذ لم ينقطع فور التلاوة) وانقطاعه (ب) أن يقرأ (أكثر من آيتين) بعد آية
 سجدة التلاوة بالاجماع وقال شمس الأئمة الحلواني لا ينقطع الفور ما لم يقرأ أكثر من ثلاث
 آيات وقال الكمال ان قول شمس الأئمة هو الرواية ﴿ تنبيه مهم ﴾ اذا انقطع فور التلاوة
 صارت ديناً فلا بد من فعلها بنية فيأتى لها بسجود أو ركوع خاص قال المحقق الكمال بن
 الهمام رحمه الله تعالى فان قلت قد قالوا ان تأديتها في ضمن الركوع هو القياس والاستحسان
 عدمه والقياس هنا مقدم على الاستحسان فاستغنى بكشف هذا المقام فالجواب ان
 مرادهم من الاستحسان ما خفي من المعاني التي يناط بها الحكم ومن القياس ما كان
 ظاهراً متبادراً فظهر من هذا أن الاستحسان لا يقابل بالقياس المحدود في الاصول بل
 هو عم منه فقد يكون الاستحسان بالنص وقد يكون بالضرورة وقد يكون بالقياس اذا كان
 قياس آخر متبادراً وذلك خفي وهو القياس الصحيح فيسمى الخفي استحساناً بالنسبة الى
 ذلك المتبادر فثبت به أن مسمى الاستحسان في بعض الصور هو القياس الصحيح
 ويسمى مقابله قياساً باعتبار الشبه وبسبب كون القياس المقابل ما ظهر بالنسبة الى
 الاستحسان ظن محمد بن سامة أن الصليبية هي التي تقوم مقام سجدة التلاوة لا الركوع
 فكان القياس على قوله أن تقوم الصليبية وفي الاستحسان لا تقوم بل الركوع لان سقوط
 السجدة بالسجدة أمر ظاهر فكان هو القياس وبالا استحسان لا يجوز لان السجدة قامة
 مقام نفسها فلا تقوم مقام غيرها كصوم يوم من رمضان لا يقوم عن نفسه وعن قضاء يوم
 آخر فصيح ان القياس وهو الامر الظاهر هنا مقدم على الاستحسان بخلاف قيام الركوع
 مقامها فان القياس يأبى الجواز لانه الظاهر وفي الاستحسان يجوز وهو الخفي فكان حينئذ
 من تقديم الاستحسان لا القياس لكن عامة المشايخ على أن الركوع هو القائم مقامها كذا
 ذكره محمد رحمه الله في الكتاب فانه قال قلت فان أراد أن يركع بالسجدة نفسها هل يجزئه ذلك
 قال أما في القياس فالركعة في ذلك والسجدة سواء لان كل ذلك صلاة وأما في الاستحسان
 فينبغي له أن يسجد وبالقياس نأخذ هذا لفظ محمد وجه القياس ما ذكره محمد أن معنى التعظيم
 فيهما واحد فكان في حصول التعظيم بهما جنسا واحدا والحاجة الى تعظيم الله اما اقتداء بمن
 عظم واما مخالفة لمن استكبر فكان الظاهر هو الجواز ووجه الاستحسان ان الواجب هو

ويجزى عنها ركوع
 الصلاة ان نواها
 وسجودها وان لم
 ينوها اذ لم ينقطع
 فور التلاوة بأكثر
 من آيتين

التعظيم بجهة مخصوصة وهي السجود بدليل انه لو لم يركع على الفور حتى طالت القراءة ثم نوى بالركوع أن يقع عن السجدة لا يجوز ثم أخذوا بالقياس لقوة دليلة وذلك لما روى عن ابن مسعود وابن عمر انهما كانا أجازا أن يركع عن السجود في الصلاة ولم يرو عن غيرهما خلا فيه فلذا قدم القياس فانه لا ترجيح للحنفي لخفائه ولا للظاهر لظهوره بل يرجع في الترجيح الى ما اقترن بهما من المعاني ففي قوى الحنفي أخذوا به أو الظاهر أخذوا به غير أن استقرارهم أوجب قلة قوة الظاهر المتبادر بالنسبة الى الحنفي المعارض له فلذا حصرنا مواضع تقديم القياس على الاستحسان في بضعة عشر موضعا تعرف في الاصول هذا أحدها ولا حصر لمقابلته اهـ (ولو جمع) آية السجدة (من امام فلم يأتهم به) أصلا (أو ائتم) به (في ركعة أخرى) غير التي تلا الآية فيها وسجد لها الا امام (سجد) السامع سجودا (خارج الصلاة) لتحتق السبب وهو التلاوة المزمعة أو السماع من تلاوة صحيحة على اختلاف المشايخ في السبب وقوله (في الاظهر) متعلق بالمسئلة الاخيرة صونا لها عن الضياع وللصلاة عن الزائد وأشار في بعض النسخ الى أنها تسقط عنه بالاعتداء في غير ركعتي البناء على أنها صلوية (وان ائتم) السامع (قبل سجود امامه لها سجدة معه) لوجود السبب وعدم المانع (فان اقتدى) السامع (به) أي بالامام (بعد سجودها) وكان اقتدائه (في ركعتي صار) السامع (مدركا لها) أي للسجدة (حكما) بادراك ركعتيها فيصير مؤديا لها حكما (فلا يسجد لها أصلا) باتفاق الروايات لانه لا يمكنه أن يسجد لها في الصلاة لما فيه من مخالفة الامام ولا بعد فراغه منها لانها صلوية (ولم تقض الصلاة خارجها) لان لها مزية فلا تتأدى بناقص وعليه التوبة لائمه بتعمد تركها كالجمعة لفوات الشرط اذا لم تفسد الصلاة بغير حيض ونفاس فاذا فسدت به فعليه السجدة خارجها لبقاء مجرد التلاوة فلم تكن صلوية ولو أداها فيها ثم فسدت لا يعيد السجدة لان الفساد لا يبطل جميع أجزاء الصلاة وانما يفسد الجزء المقارن فيمنع البناء عليه ولحائض تسقط عنها السجدة بالحيض كالصلاة وفي حكمها النفاء (ولو تلا) آية (خارج الصلاة فسجد) لها (ثم) دخل في الصلاة و (أعاد) تلاوتها (فيها) أي في الصلاة في مجلسه (سجد) سجدة (أخرى) لعدم تبعيتها للخارجية لقوة الصلوية (وان لم يسجد أولا) حين تلا أو سمع خارج الصلاة (كفته) سجدة (واحدة) وهي انصلائية عن التلاوتين لقوتها (في ظاهر الرواية) واذا تبدل المجلس بنحو كل لزم سجدة ثان وكذا اذا سجد في الصلاة ثم أعادها بعد سلامه يسجد أخرى في ظاهر الرواية لعدم بقاء الصلوية حكما (كن كررها) أي الآية الواحدة (في مجلس واحد) حيث تكفيه سجدة واحدة سواء كانت في ابتداء التلاوة أو أثنائها أو بعدها للتداخل لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأها على

ولو سمع من امام فلم يأتهم به أو ائتم في ركعة أخرى يسجد خارج الصلاة في الاظهر وان ائتم قبل سجود امامه لها سجدة معه فان اقتدى به بعد سجودها في ركعتي صار مدركا لها حكما فلا يسجد لها أصلا ولم تقض الصلاة خارجها ولو تلا خارج الصلاة فسجد ثم أعاد فيها يسجد أخرى وان لم يسجد أولا كفته واحدة في ظاهر الرواية كن كررها في مجلس واحد

أصحابه مرارا أو يسجد مرة وهذا تدخل في السبب لا الحكم فتنبو عما قبلها أو بعدها لانه أليق بالعبادات والتدخل في الحكم لا ينبو الا عن السابق لا اللاحق وهو أليق بالعقوبات فالحد بعد الشرب أو الزنا مرارا كاف لها وإذا عادي عاد عليه لانه للزجر ولم ينزجر بالأول (لا) في (مجلسين) لعدم ما يقتضى التدخل (و يتبدل المجلس بالانتقال منه) بخطوات ثلاث في الصحراء والطريق (ولو كان مسديا) في الاصح بأن يذهب ويده السدى ويلقيه على أعواد مضروبة في الحائط والارض لا الذي يدبر ولا باسمى دواراة يلقي عليه السدى وهو جالس أو قائم بمحل (و) يتبدل المجلس (بالانتقال من غصن) شجرة (الى غصن) منها في ظاهر الرواية وهو الصحيح (و) يتبدل المجلس في (عوم) أى سباحة (في نهر أو) سباحة في (حوض كبير) ودياسة ودور حول الرحى لا خلاف المجلس وقوله (في الاصح) يرجع الى المسائل كلها (ولا يتبدل) مجلس السماع والتلاوة (بزوايا البيت) الصغير (و) لا يتبدل مجلس التلاوة بزوايا (المسجد ولو) كان (كبيراً) لصحة الاقتداء مع اتساع الفضاء فيه (ولا) يتبدل مجلس التلاوة والسماع (بسير سفينة) كما لو كانت واقفة (ولا) يتبدل (بركة) تكرر فيها التلاوة اتفاقاً (و) لا يتبدل (بركتين) عند أبي يوسف خلافاً لمحمد وكذا الخلاف في الشفع الثاني من الفرض اذا كررها فيه وبتكرارها في الشفع الثاني من سنة الظهر يسجد ثانياً (و) لا يتبدل بشرب (شربة وأكل لقمتين ومشى خطوتين) في الصحراء بخلاف الاكثر منها (ولا باتكاء وقعود وقيام) بدون مشى في الصحراء (وركوب ونزول) كائن (في محل تلاوته) كما في الخانية (ولا) يتبدل المجلس (بسير دابته) اذا كررها (مصلياً) لجعل المجلس متحد ضرورة جواز الصلاة و (يتكرر الوجوب على السامع بتبدل مجلسه و) الحال أنه (قد اتحد مجلس الثاني) كان سمع تالياً بمكان فذهب السامع ثم عاد فسمعه يكررها تكرر على السامع السجود اجماعاً (ولا) يتكرر الوجوب على السامع (بعكسه) وهو اتحاد مجلس السامع واختلاف مجلس التالى بأن تلا فذهب ثم عاد مكرراً فسمعه الجالس أيضاً تكنيه سجدة (على الاصح) لان السبب في حقه السماع ولم يتبدل مجلسه (وكره أن يقرأ سورة ويدع آية السجدة) منها لانه يشبه الاستنكاف عنها (لا) يكره (عكسه) وهو أن يفرد آية السجدة بالقراءة لانه مبادرة اليها (و) لكن (ندب ضم آية أو) ضم (أكثر) من آية (اليها) أى الى آية السجدة لدفع توهم التفضيل (وندب اخفاؤها) يعنى استحباب المشايخ اخفاءها (عن غير متأهب لها) شفقة على السامعين ان لم يتهيأ لها (وندب القيام) لمن تلا جالساً (ثم السجود لها) روى ذلك عن عائشة رضى الله عنها (و) ندب أن (لا يرفع السامع) عند تلاوتها (رأسه منها) أى السجدة (قبل) رفع رأس (تاليها) لانه الاصل في إيجابها فيتبع في أدائها

و يتبدل المجلس منه ولو كان مسدياً وبالانتقال من غصن الى غصن وعوم في نهر أو حوض كبير في الاصح ولا يتبدل بزوايا البيت والمسجد ولو كبيراً ولا بسير سفينة ولا بركة وبركتين وشربة وأكل لقمتين ومشى خطوتين ولا باتكاء وقعود وقيام وركوب ونزول في محل تلاوته ولا بسير دابته مصلياً ويتكرر الوجوب على السامع بتبدل مجلسه وقد اتحد مجلس التالى لا بعكسه على الاصح وكره أن يقرأ سورة ويدع آية السجدة لا عكسه وندب ضم آية أو أكثر اليها وندب اخفاؤها عن غير متأهب لها وندب القيام ثم السجود لها ولا

يرفع السامع رأسه منها قبل تاليها

وليس هو حقيقة اقتداء (و) لذا (لا يؤمر التالي بالتقدم ولا) يؤمر (السامعون بالاصطفاف فيسجدون) معه حيث كانوا (كيف كانوا) قاله شيخ الاسلام (وشرط لصحتها) أن تكون (شرائط الصلاة) موجودة في الساجد الطهارة من الحدث والخبث وستر العورة واستقبال القبلة وتحريمها عند الاشتباه والنية (الا التحريم) فلا تشترط لان التكبير سنة فيها وفي انتثار خانية عن الحجة ويستحب للتالي أو السامع اذا لم يمكنه السجود أن يقول سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا واليك المصير انتهى يعني ثم يقضيها (وكيفيتها أن يسجد سجدة واحدة) كائنة (بين تكبيرتين) تكبيرة للوضع وتكبيرة للرفع (هما سنتان) كذا قال في مبسوط نحر الاسلام التكبير ليس بواجب وصححه في البدائع (بلا رفع يد) اذا لا تحريم لها والتكبير للانحطاط (ولا تشهد) لعدم وروده (ولا تسليم) لانه يستدعي سبق التحريم وهي منعدمة وتسيبها مثل الصلاة تية سبحانه ربى الاعلى ثلاثا وهو الاصح وقال الكمال ينبغي أن يقال ذلك في غير النفل وفيه يقول ماشاء مما ورد كسجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره بحوله وقوته أو قوله اللهم كتب لي عندك بها أجرا وضع عني بها وزرا واجعلها لي عندك ذخرا وبقبيلتها من عبدك داود وان كان خارج الصلاة قال كل ما اثر من ذلك

﴿فصل سجدة الشكر مكرهة عند أبي حنيفة رحمه الله﴾ قاله القدوري وقال الكمال وعند أبي حنيفة وأبي يوسف مادون الركعة ليس بقربة شرعا الا في محل النص وهو سجود التلاوة فلا يكون السجود في غير قربة انتهى وعن محمد عن أبي حنيفة أنه كرهه وروى عن أبي حنيفة أنه قال لا أراه شيئا ثم قيل انه لم يرد به نفي شرعية قربة بل أراد نفي وجوبها شكرا لعدم احصاء نعم الله تعالى فتكون مباحة أولا براها شكرا تاما ونعم الشكر في صلاة ركعتين كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة كذا في السير الكبير وقال الا كثرون انها ليست بقربة عنده بل هي مكرهة لا يثاب عليها وما روى أنه عليه السلام كان يسجد اذا رأى مبتلى فهو منسوخ (وقالا) أي محمد وأبو يوسف في احدى الروايتين (عنه هي) أي سجدة الشكر (قربة يثاب عليها) لما روى الستة الا النسائي عن أبي بكر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا أتاه أمر يسره أو بشر به خر ساجدا (وهيئتها) أن يكبر مستقبل القبلة ويسجد فيحمد الله ويشكر ويسبح ثم رفع رأسه مكبرا (مثل سجدة التلاوة) بشرائطها (فائدة مهمة لدفع كل) نازلة (مهمة) ينبغي الاهتمام بتعلمها وتعليمها (قال) الشيخ (الامام) حافظ الحق والملة والدين عبد الله بن أحمد بن محمود (النسفي في) كتابه (الكافي) شرح الوافي (من قرأ أي السجدة كلها) وهي التي قصدت جمعها لهذه الفائدة وتقرىب الامر مع

ولا يؤمر التالي بالتقدم
ولا السامعون
بالاصطفاف
فيسجدون كيف
كانوا وشرط
لصحتها شرائط
الصلاة الا التحريم
وكيفيتها أن يسجد
سجدة واحدة بين
تلكتين هما
سنتان بلا رفع يد
ولا تشهد ولا تسليم
﴿فصل﴾ سجدة
الشكر مكرهة عند
أبي حنيفة رحمه الله
وقال هي قربة يثاب
عليها وهيئتها مثل
سجدة التلاوة
(فائدة مهمة) لدفع
كل مهمة قال الامام
النسفي في الكافي
من قرأ أي السجدة
كلها

حكم السجود وجاء فضل الله الكريم الودود (في مجلس واحد وسجد) بتلاوته (لكل) آية
(منها) سجدة (كفاه الله) تعالى (ما أهمه) من أمر دنياه وآخرته ونقله عنه أيضا المحقق ابن
الهام وغيره من الشراح رحمهم الله

﴿باب الجمعة﴾

هي من الاجتماع بسكون الميم والقراء يضمونها وفي المصباح ضم الميم لغة الحجاز وفتحها لغة تميم
واسكانها لغة عتيل (صلاة الجمعة فرض عين) بالكتاب والسنة والاجماع ونوع من المعنى
يكفر جاحدا لذلك وقال عليه السلام في حديث واعلموا أن الله تعالى فرض عليكم الجمعة في
يومى هذا في شهرى هذا في مئامى هذا فمن تركها ونابها واستخفا فاجحقها وله امام عادل أو جائر
فلا جمع الله شمله ولا بارك له في أمره ألا فلا صلاة له ألا فلا زكاة له ألا فلا صوم له إلا أن يتوب
فمن تاب تاب الله عليه * وقال صلى الله عليه وسلم من ترك ثلاث جمع متواليات من غير عذر
طبع الله على قلبه ومن يطبع الله على قلبه يجعله في أسفل درك جهنم والجمعة فرض آكد من
الظهر (على) كل (من اجتمع فيه سبعة شرائط) وهي (الذكورة) خرج به النساء
(والحرية) خرج به الارقاء (والاقامة) خرج به المسافر وأن تكون الاقامة (بمصر)
خرج به المقيم بقرية لقوله عليه السلام الجمعة حتى واجب على كل مسلم في جماعة إلا أربعة
مملوك أو امرأة أو صبي أو مريض وفي البخارى الا على صبي أو مملوك أو مسافر واقوله
عليه السلام لا جمعة ولا تشرى ولا صلاة فطر ولا أضحية الا في مصر جامع أو مدينة عظيمة
ولم ينقل عن الصحابة رضى الله عنهم أنهم حين فتحوا البلاد اشتغلوا بنصب المنابر والجمع
الا في الامصار دون القرى ولو كان لنقل ولو آحادا فلا بد من الاقامة بمصر (أو) الاقامة (فيها)
أى في محل (هو داخل في حد الاقامة بها) أى بالمصر وهو المكان الذى من فارق به بنية السفر
يصير مسافرا ومن وصل اليه بصير مقما (في الاصح) كمر بضم الميم وفنائه الذى لم ينفصل
عنه بغلوة كما تقدم ولا يجب على من كان خارجه ولو سمع النداء من المصر سواء كان سواده
قريبا من المصر أو بعيدا على الاصح فلا يعمل بما قيل بخلافه وان صحح (و) الرابع
(الصحة) خرج به المريض لما روينا والشيخ الكبير الذى ضعف ملحق بالمريض
(و) الخامس (الأمن من ظالم) فلا تجب على من اختفى من ظالم ويلحق به المفلس الخائف
من الحبس كما جازله التميم (و) السادس (سلامة العينين) فلا تجب على الاعمى عند أبى حنيفة
خلا فاهما اذا وجد قائد ابوصل وهي مسئلة القادر بقدرة الغير (و) السابع (سلامة الرجلين)
فلا تجب على المتعد لعجزه عن السعى اتفاقا ومن العذر المطر العظيم وأما البلوغ والعقل فليسا

في مجلس واحد
وسجد لكل منها
كفاه الله ما أهمه
﴿باب الجمعة﴾
صلاة الجمعة فرض
عين على من اجتمع
فيه سبعة شرائط
الذكورة والحرية
والاقامة بمصر أو في
هو داخل في حد
الاقامة بها في
الاصح والصحة
والامن من ظالم
وسلامة العينين
وسلامة الرجلين

خاصين فلذا لم يذكروا (و يشترط لصحتها) أي صلاة الجمعة (ستة أشياء) الأول (المصر أو فناءه) سواء صلى العيد وغيره لأنه بمنزلة المصر في حق حوائج أهله وتصح إقامة الجمعة في مواضع كثيرة بالمصر وفنائها وهو قول أبي حنيفة ومحمد في الأصح ومن لا يزم جواز التعدد سقوط اعتبار السبق وعلى القول الضعيف المانع من جواز التعدد قيل بصلاة أربع بعد هابنية آخر ظهر عليه وليس الاحتياط في فعلها لأن الاحتياط هو العمل بأقوى الدليلين وأقواهما إطلاق جواز تعدد الجمعة وفعل الأربع مفسدة اعتماد الجهلة عدم فرض الجمعة أو تعدد المفروض في وقتها ولا يفتى بالأربع إلا للاخواص ويكون فعلهم إياها في منازلهم (و) الثاني من شروط الصحة أن يصلي بهم (السلطان) إماما فيها (أو نائبه) يعني من أمره بإقامة الجمعة للتحرز عن نفويتها بتطوع الاطماع في التقدم وله الاستنابة وإن لم يصرح له بها السلطان دلالة بعذر أو غيره حضر أو غاب عنه وأما إذا سبته حدث فإن كان بعد شروعه في الصلاة فكل من صلح إماما صح استخلافه وإذا كان قبل إتمامه للصلاة بعد الخطبة فيشترط أن يكون الخليفة قد شهد الخطبة أو بعضها أيضا (و) الثالث (وقت الظهر) لقوله صلى الله عليه وسلم إذا مالت الشمس فصل بالناس الجمعة (فلا تصح) الجمعة (قبله وتبطل بخروجه) لسوات الشرط (و) الرابع (الخطبة) ولو بالفارسية من قادر على العربية ويشترط لصحة الخطبة فعلها (قبله) كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم (بقصدها) حتى لو عطس الخطيب فحمد لعطاسه لا ينوب عن الخطبة (في وقتها) للمأثور (وحضور أحد لسماعها) ولو كان أصم أو نائما أو بعيدا (من تنعقد بهم الجمعة) فيكفي حضور عبد أو مريض أو مسافر ولو كان جنبا فاذا حضر غيره أو تطهر بعد الخطبة تصح الجمعة به لا صبي أو امرأة فقط ولا يشترط سماع جماعة فتصح الخطبة (ولو) كان الحاضر (واحدا) وروى عن الإمام وصاحبيه صحته وان لم يحضره أحد (في) الرواية الثانية عنهم يشترط حضور واحد في (الصحيح) ويشترط أن لا يفصل بين الخطبة والصلاة بأكل وعمل قاطع واختلف في صحته لو ذهب لمنزله لغسل أو وضوء فهذه خمس شروط أو ست لصحة الخطبة فليتنبه لها (و) الخامس من شروط صحة الجمعة (الأذان العام) كذا في الكنز لأنها من شعائر الإسلام وخصائص الدين فلزم إقامتها على سبيل الاشتهار والعموم حتى لو غلق الإمام باب قصره أو الحبل الذي يصلي فيه بأصحابه لم يجز وإن أذن للناس بالدخول فيه صحت ولكن لم يقض حق المسجد الجامع فيكره ولم يذكروا في الهداية هذا الشرط لأنه غير مذكور في ظاهر الرواية وإنما هو رواية النوادر * قلت اطلعت على رسالة للعلامة ابن الشحنة وقد قال فيها بعدم صحة الجمعة في قلعة القاهرة لأنها ثقيل وقت صلاة الجمعة وليست مصر على حدثها

و يشترط لصحتها
ستة أشياء المصر
أو فناءه والسلطان
أو نائبه ووقت الظهر
فلا تصح قبله وتبطل
بخروجه والخطبة
قبلها بقصدها في
وقتها وحضور أحد
لسماعها من تنعقد
بهم الجمعة ولو واحدا
في الصحيح والأذن
العام

والجماعة وهم
ثلاثة رجال غير
الامام ولو كانوا عبيدا
أو مسافرين أو
مرضى والشرط
بقاؤهم مع الامام حتى
يسجد فان قروا
بعد سجوده أتمها
وحده جماعة وان
قروا قبل سجوده
بطلت ولا تصح
بامرأة أو صبي مع
رجلين وجاز للعبد
والمريض أن يؤم
فيها والمصر كل موضع
له مفت وأمير وقاض
ينفذ الأحكام وقيم
الحدود وبلغت
ابنته ابنة منى في
ظاهر الرواية وإذا
كان القاضي أو الأمير
مفتيا أغنى عن التعداد
وجازت الجماعة بمعنى
في الموسم للخليفة
أو أمير الحجاز وصح
الاقتصار في الخطبة
على نحو تسبيحة أو
تحميدة

وأقول في المنع نظر ظاهر لان وجه القول بعدم صحة صلاة الامام بقوله قصره اختصا صحتها
دون العامة والعلّة مفقودة في هذه القضية فان القلعة وان قفلت لم يختص بها الحكم فيها بالجمعة لان
عند باب القلعة عدة جوامع في كل منها خطبة لا يفوت من منع من دخول القلعة بالجمعة بل لو
بقيت القلعة مفتوحة لا يرغب في طلوعها للجمعة لوجودها فيها هو أسهل من التكلف
بالصعود لها وفي كل محلة من المصر عدة من الخطيب فلا وجه لمنع صحة الجماعة بالقلعة عند قفلها
(و) السادس (الجماعة) لان الجماعة مشتقة منها ولان العلماء أجمعوا على أنها لا تصح من المنفرد
(و) اختلفوا في تقدير الجماعة فعندنا (هم ثلاثة رجال) وان لم يحضروا الخطبة وقد جاؤا
فانصرف من شهدا وصلوا بهم الامام جاز من غير إعادة الخطبة في ظاهر الرواية وهم (غير
الامام) عند الامام الاعظم ومحمد وقال أبو يوسف اثنان سوى الامام لما في المتن من معنى
الاجتماع ولهما أن الجمع الصحيح انما هو اثنان (ولو كانوا عبيدا أو مسافرين أو مرضى)
أو مختاطين لانهم صاحبو الامامة فيها فأولى أن يصالحوا بالاعتداء (والشرط) عند الامام
لا انعقاد أدائها بهم (بقاؤهم) محرمين (مع الامام) ولو كان اقتداءؤهم في حال ركوعه قبل رفع رأسه
(حتى يسجد) السجدة الاولى (فان قروا) أى أفسدوا صلاتهم (بعد سجوده) أى الامام
(أتمها وحده جماعة) باتفاق أئمتنا الثلاثة وقال زفر يشترط دوامهم كالوقت الى تمامها (وان قروا)
أو بعضهم ولم يبق الاثنان من الرجال ادلة عبرة بالنساء والصبيان الباقيين (قبل سجوده)
أى الامام (بطلت) عند أبي حنيفة لانه يقول الجماعة شرط انعقاد الاداء وعندهما يتنهما
وحده لان الجماعة شرط انعقاد التحريم (ولا تصح) أى لا تنعقد الجماعة (بامرأة أو صبي مع
رجلين) لعدم صلاحية الصبي والمرأة للامامة (وجاز للعبد والمريض) والمسافر (أن يؤم
فيها) بالاذن أصالة أو نيابة صريحة أو دلالة كما تقدم لاهليتهم للامامة وانما سقط عنهم
وجوبها تخفيفا ولما كان حد المصر مختلفا فيه على أقوال كثيرة ذكر الاصح منها فقال (والمصر)
عند أبي حنيفة (كل موضع) أى بلد (له مفت) يرجع اليه في الحوادث (وأمير) ينصف
المظلوم من الظالم (وقاض) مقيمون بها وانما قال (ينفذ الأحكام وقيم الحدود) احترازا
عن الحكم والمرأة وذكر الحدود يغنى عن القصاص (و) الحال أنه موضع (بلغت ابنته)
قدر (ابنة منى) وهذا (في ظاهر الرواية) قاله قاضي خان وعليه الاعتماد (وإذا كان القاضي أو
الامير مفتيا أغنى عن التعداد) لان المدار على معرفة الاحكام لا على كثرة الاشخاص
(وجازت الجماعة بمعنى في الموسم للخليفة أو أمير الحجاز) لا أمير الموسم لانه يلي أمر الحاج لا غير
عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد لا تصح بها لانه قربة وقال لا تنصرف في الموسم (وصح
الاقتصار في الخطبة على) ذكر خالص لله تعالى (نحو تسبيحة أو تحميدة) أو تهليل أو تكبيرة

وسنن الخطبة ثمانية
عشر شيئاً الطهارة
وستر العورة
والجلوس على المنبر
قبل الشروع في
الخطبة والاذان بين
يديه كالاقامة ثم
قيامه والسيف
يسار، متكئاً عليه
في كل بلدة فتحت
عنوة وبدونه في
بلدة فتحت صلحا
واستقبال القوم
بوجهه وبداءته
بحمد الله والثناء
عليه بما هو أهله
والشهادتان والصلاة
على النبي صلى الله
عليه وسلم والعترة
والتذكير وقراءة آية
من القرآن وخطبتان
والجلوس بين
الخطبتين وإعادة
الحمد والثناء والصلاة
على النبي صلى الله
عليه وسلم في ابتداء
الخطبة الثانية والدعاء
فيها للمؤمنين

لكن (مع الكراهة) لترك السنة عند الامام وقال لا بد من ذكر طويل يسمى خطبة وأقله
قدر التشهد الى قوله عبده ورسوله حمد وصلاة ودعاء للمسلمين والتسبيحة ونحوها لا تسمى
خطبة وله قوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله من غير فصل بين كونه ذكر أطول ولا يسمى خطبة أولاً
ولقضية عثمان رضي الله عنه لما قال الحمد لله فارج عليه ثم نزل وصلى بهم ولم ينكر عليه أحد
منهم فكان اجماعاً منهم (وسنن الخطبة) التي في ذات الخطيب والتي في نفس الخطبة (ثمانية
عشر شيئاً) بل يزداد عليها فمن السنة أن يكون جلوس الخطيب في مخدعة عن يمين المنبر أو جهته
لا يسا السواد أو البياض ومنها (الطهارة) حال الخطبة لأنها ليست صلاة ولا كشرها
وتأويل الاثر أنها في حكم الثواب كشر الصلاة هو الصحيح (وستر العورة) للتوارث (و)
كذا (الجلوس على المنبر قبل الشروع في الخطبة والاذان بين يديه) جرى به التوارث
(كالاقامة) بعد الخطبة (ثم قيامه) بعد الاذان في الخطبتين ولو قعد فيهما أو في احدهما أجزأ
وكره من غير عذر وان خطب مضطجعا أجزأ (و) اذا قام يكون (السيف) يساره متكئاً عليه
في كل بلدة فتحت عنوة (ليريه) أنها فتحت بالسيف فاذا رجعت عن الاسلام فذلك باق
بأيدي المسلمين يقاتلونكم به حتى ترجعوا الى الاسلام (و) يخطب (بدونه) أي السيف
(في) كل بلدة (فتحت صلحا) ومدينة الرسول فتحت بالقرآن فيخطب فيها بلا سيف ومكة
فتحت بالسيف (و) يسن (استقبال القوم بوجهه) كما استقبل الصحابة النبي صلى الله عليه
وسلم (و) يسن (بداءته بحمد الله) بعد التعوذ في نفسه سرا (والثناء عليه بما هو أهله) سبحانه
(والشهادتان والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والعترة) بالزجر عن المعاصي والتخويف
والتحذير مما يوجب مقت الله تعالى وعقابه سبحانه (والتذكير) بما به النجاة (وقراءة آية من
القرآن) لما روى أنه صلى الله عليه وسلم قرأ في خطبته واتقوا يوم ترجعون فيه الى الله والاكثر
على أنه يتعوذ قبلها ولا يسمى الا أن يقرأ سورة كاملة فيسمى أيضا (و) يسن (خطبتان)
للتوارث الى وقتنا (و) يسن (الجلوس بين الخطبتين) جلسة خفيفة وظاهر الرواية مقدار
ثلاث آيات (و) يسن (اعادة الحمد و) (اعادة الثناء و) (اعادة الصلاة على النبي صلى الله عليه
وسلم) كائنة تلك الاعادة (في ابتداء الخطبة الثانية) وذكر الخلفاء الراشدين والعمين
مستحسن بذلك جرى التوارث (و) يسن (الدعاء فيها) أي الخطبة الثانية (للمؤمنين
والمؤمنات) مكان الوعظ (بالاستغفار لهم) الباء بمعنى مع أي يدعوهم باجراء النعم ودفع النقم
والنصر على الاعداء والمعاذاة من الامراض والادواء مع الاستغفار (و) يسن (أن يسمع
القوم الخطبة) ويجهر في الثانية دون الاولى وان لم يسمع أجزأ كما في الدراية (و) يسن
(تخفيف الخطبتين) قال ابن مسعود رضي الله عنه طول الصلاة وقصر الخطبة من فقه الرجل

(بقدر سورة من طوال المفصل) كذا في معراج الدراية ولكن يراعى الحال بما هو دون ذلك فانه اذا جاء بكروا ان قل يكون خطبة (ويكره التطويل) من غير قيد زمن في الشتاء لقصر الزمان وفي الصيف للضرر بالزحام والحر (وترك شئ من السنن) التي بينها (ويجب) يعني يفترض (السعي) أراد الذهاب ماشيا بالسكينة والوقار لا الهرولة لانها تذهب بهاء المؤمن والمشى أفضل لمن يقدر عليه وفي العود منها وانما ذكر بلائظ السعي لمطابقة الامر به في الآية وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عنه بقوله اذا اقيمت الصلاة فلا تأتوها وأنتم تسعون وأتوها تمشون وعليكم السكينة فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاتموا وأخرجه أحمد وقال وما فاتكم فاقضوا فيذهب في الساعة الاولى وهو الافضل ثم ما يليها وهكذا (للجمعة) واجب بمعنى يفترض (ترك البيع) وكذا ترك كل شئ يؤدي الى الاشتغال عن السعي اليها أو يخل به كالبيع ماشيا اليها لا طلاق الامر (بالاذان الاول) الواقع بعد الزوال (في الاصح) لحصول الاعلام به لانه لو انتظر الاذان الثاني الذي عند المنبر تهوته السنة وربما لا يدرك الجمعة بعد محله وهو اختيار شمس الأئمة الحلواني (واذا خرج الامام فلا صلاة ولا كلام) وهو قول الامام لانه نص النبي عليه الصلاة والسلام وقال أبو يوسف ومحمد ولا بأس بالكلام اذا خرج قبل أن يخطب واذا نزل قبل أن يكبر واختلفا في جلوسه اذا سكنت فعند أبي يوسف يباح وعند محمد لا يباح لان الكراهة للاخلال بفرض الاستماع ولا استماع هنا وله اطلاق الامر واذا أمر الخطيب بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم يصلي سرا احراز للفضيلتين ومحمد في نفسه اذا عطس على الصحيح وفي الينا بيع يكره التسبيح وقراءة القرآن والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والكتابة اذا كان يسمع الخطبة وروى عن نصير بن يحيى ان كان بعيدا من الامام يقرأ القرآن وروى عنه أنه كان يحرك شفتيه ويقرأ القرآن فمن فعل مثله ولا يشغل غيره بسماع تلاوته لا بأس به كالتنظر في الكتاب والكتابة وفيه خلاف وروى عن أبي يوسف أنه لا بأس به وقال الحسن بن زياد ما دخل العراق أحد أئمة من الحكم بن زهير وان الحكم كان يجلس مع أبي يوسف يوم الجمعة وينظر في كتابه ويصحح بالقلم وقت الخطبة (ولا يرد سلا ما ولا يشمت عاطسا) لا شتغاله بسماع واجب قال في الحجة كان ابو حنيفة رحمه الله يكره تشميت العاطس ورد السلام اذا خرج الامام (حتى يفرغ من صلاته) لما قدمناه وليس منه الا نذار والتداء لخوف على أعمى ونحوه التردى في بئر أو خوف حية وعقرب لان حق آدمي مقدم على الانصاف وحق الله والدعاء المستجاب وقت الإقامة يحصل بالقلب لا باللسان (وكره الحاضر الخطبة الا كل والشرب) وقال الكمال يحرم وان كان أمرا معروفا أو تسبيحا

بقدر سورة من طوال
المفصل ويكره
التطويل وترك شئ
من السنن ويجب
السعي للجمعة وترك
البيع بالاذان الاول
في الاصح واذا
خرج الامام فلا
صلاة ولا كلام
ولا يرد سلا ما ولا
يشمت عاطسا حتى
يفرغ من صلاته
وكره الحاضر الخطبة
الا كل والشرب

والا كل والشرب والكتابة انتهى يعني اذا كان يسمع لما قدمناه أن كتابة من لا يسمع
الخطبة غير ممتنعة (و) كره (العبث والالتفات) فيجنب ما يجتنبه في الصلاة (ولا يسلم
الخطيب على القوم اذا استوى على المنبر) لانه يلجئهم الى ما نهوا عنه والمروى من سلامه
عندنا غير مقبول (وكره) لمن تجب عليه الجمعة (الخروج من المصر) يوم الجمعة (بعد النداء)
أى الاذان الاول وقبل الثاني (ما لم يصل) الجمعة لانه شمله الامر بالسعى قبل تحققة بالسفر
واذا خرج قبل الزوال فلا بأس به بخلاف عندنا وكذا بعد الفراع منها وان لم يدركها (ومن
لا الجمعة عليه) كمر يض ومسافر ورقيق وامرأة وأعمى ومقععد (ان أداها جاز عن فرض
الوقت) لان سقوط الجمعة عنه للتخفيف عليه فاذا تحمل ما لم يكلف به وهو الجمعة جاز عن
ظهره كالمسافر اذا صام وكلام الشراح يدل على أن الافضل لهم الجمعة غير أنه يستثنى منه المرأة
لمنعها عن الجماعة (ومن لا عذر له) يمنعه عن حضور الجمعة (لو صلى الظهر قبلها) أى قبل صلاة
الجمعة انعقد ظهره لوجود وقت الاصل في حق الكافة وهو الظهر لكنه لما أمر بالجمعة
(حرم) عليه الظهر وكان انعقاده موقوفاً (فان سعى) أى مشى (اليها) أى الى الجمعة (و) كان
(الامام فيها) وقت انفصاله عن داره لم يبقها أو أقيمت بعد ما سعى اليها (بطل ظهره) أى
وصفه وصار نقلاً وكذا المذخور (وان لم يدركها) فى الاصبح وقيل اذا مشى خطوتين فى
البيت الواسع يبطل ولا يبطل اذا كان مقارناً للفراع منها كما بعده أو لم تقم الجمعة أصلاً وقال
لا يبطل ظهره حتى يدخل مع القوم وفى رواية حتى يقيمها حتى لو أفسد الجمعة قبل تمامها
لا يبطل ظهره على هذه الرواية ويقتصر الفساد عليه لو كان اماماً ولم يحضر الجمعة من اقتدى
به فى الظهر (وكره للمعذور) كمر يض ورقيق ومسافر (والمسجون أداء الظهر بجماعة فى
المصر يومها) أى الجمعة روى ذلك عن على رضى الله عنه ويستحب له تأخير الظهر عن الجمعة
فانه يكره له صلاتها منفرداً قبل الجمعة فى الصحيح (ومن أدركها) أى الجمعة (فى التشهد أو)
فى (سجود السهو) أو تشهده (أتم الجمعة) لما رويناه وما فاتكم فاقضوا وهذا عندهما وقال
محمدان أدركه قبل رفع رأسه من ركوع الثانية أتم الجمعة والا أتم ظهراً وفى العيد يتعمد اتفاقاً
و يتخير فى الجهر والاختفاء وقال صلى الله عليه وسلم لا يغتسل رجل يوم الجمعة ويتطهر
ما استطاع من طهره ويدهن من دهنه ويمس من طيب بيته ثم يخرج فلا يفرق بين اثنين ثم
يصلى ما كتب له ثم يسكت اذا تكلم الخطيب الا غفر له ما بينه وبين الجمعة الاخرى رواه
البخارى * وقال صلى الله عليه وسلم ثلاثة يعصمهم الله من عذاب القبر المؤذن والشهيد
والماتوفى ليلة الجمعة

والعبث والالتفات
ولا يسلم الخطيب
على القوم اذا استوى
على المنبر وكره
الخروج من المصر
بعد النداء ما لم يصل
ومن لا الجمعة عليه
ان أداها جاز عن
فرض الوقت ومن
لا عذر له لو صلى الظهر
قبلها حرم فان سعى
اليها والا امام فيها يبطل
ظهره وان لم يدركها
وكره للمعذور
والمسجون أداء
الظهر بجماعة فى
المصر يومها ومن
أدركها فى التشهد أو
سجود السهو أتم
جمعة

(باب) أحكام (العيدين)

من الصلاة وغيرها سمي عيداً لأن الله تعالى فيه عوائد الاحسان الى عباده (صلاة العيدين واجبة) وليست فرضاً ورد نص الوجوب عن الامام في رواية وهي الاصح رواية ودراية وبه قال الا كثرون وتسميتها في الجامع الصغير سنة نه ثبت الوجوب بها لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم على صلاة العيدين من غير ترك فتجب (على من تجب عليه الجمعة بشرائطها) وقد علمتها فلا بد من شرائط الوجوب جميعها وشرائط الصحة (سوى الخطبة) لانها ما اخرجت عن الصلاة لم تكن شرطاً لها بل سنة (فتصح) صلاة العيدين (بدونها) أي الخطبة لكن (مع الاساءة) لترك السنة (كما) يكون مسيئاً (لو قدمت الخطبة على الصلاة) لمخالفة فعل النبي صلى الله عليه وسلم (وندب) أي استحباب المصلي العيد (في) يوم (الفطر) ثلاثة عشر شيئاً أن يأكل) بعد الفجر قبل ذهابه للمصلي شيئاً حلوا كالسكر (و) ندب (أن) يكون الماء كؤل عمراً ان وجد (و) أن يكون عدده (وترا) لما روى البخاري عن أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يغدو يوم الفطر حتى يأكل تمرات ويأكلهن وترا ولولم يأكل قبلها الا يأثم ولولم يأكل في يومه ذلك ربما يعاقب كذا في الدراية (و) ندب أي سن أن (يغتسل) وتقدم أنه للصلاة لانه صلى الله عليه وسلم كان يغتسل يوم الفطر ويوم النحر ويوم عرفة وهذا نص على أنه يسن لغير الحاج يوم عرفة وفيه رد على ابن أمير حاج (ويستاك) لانه مطلوب في سائر الصلوات وأعم الحالات (ويطيب) لانه عليه السلام كان يتطيب يوم العيد ولوم من طيب أهله (ويلبس أحسن ثيابه) التي يباح لبسها ويندب للرجال وكان للنبي صلى الله عليه وسلم جبة فنك يلبسها في الجمع والاعياد (ويؤدي صدقة الفطر) ان وجبت عليه ويظهر الفرج والبشاشة وكثرة الصدقة حسب طاقته والتبكير وهو سرعة الانتباه والابتكار وصلاة الصبح في مسجد حيه ثم يتوجه الى المصلي ماشياً مكبراً سرا ويقطعه اذا انتهى الى المصلي في رواية وفي رواية اذا

(باب العيدين) صلاة العيدين واجبة على من تجب عليه الجمعة بشرائطها سوى الخطبة فتصح بدونها مع الاساءة كما لو قدمت الخطبة على الصلاة وندب في الفطر ثلاثة عشر شيئاً أن يأكل وأن يكون الماء كؤل تمرات ويغتسل ويستاك ويتطيب ويلبس أحسن ثيابه ويؤدي صدقة الفطر ان وجبت عليه ويظهر الفرج والبشاشة وكثرة الصدقة حسب طاقته والتبكير وهو سرعة الانتباه والابتكار وصلاة الصبح في مسجد حيه ثم يتوجه الى المصلي ماشياً مكبراً سرا ويقطعه اذا انتهى الى المصلي في رواية وفي رواية اذا

ويرجع من طريق
آخر ويكره التنفل
قبل صلاة العيد في
المصلى والبيت
وبعدها في المصلى
فقط على اختيار
الجمهور ووقت صلاة
العيد من ارتفاع
الشمس قدر رمح
أورحين الى زوالها
وكيفية صلاتهما
أن ينوي صلاة
العيد ثم يكبر للتحريمة
ثم يقرأ الشاء ثم يكبر
تكبيرات الزوائد
ثلاثا يرفع يديه في كل
منها ثم يتعوذ ثم يسمي
سرا ثم يقرأ الفاتحة
ثم سورة وندب أن
تكون سبح اسم
ربك الاعلى ثم يركع
فاذا قام للثانية ابتداء
بالبسملة ثم بالفاتحة
ثم بالسورة وندب
أن تكون الغاشية
ثم يكبر تكبيرات
الزوائد ثلاثا ويرفع
يديه كما في الاولى

افتتح الصلاة) كذا في الكافي وعليه عمل الناس قال أبو جعفر وبه نأخذ (ويرجع
من طريق آخر) اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم وتكثير الشهود (ويكره التنفل
قبل صلاة العيد في المصلى) اتفاقا (و) في البيت) عند عامتهم وهو الاصح لان رسول
الله صلى الله عليه وسلم خرج فصلى بهم العيد لم يصل قبلها ولا بعدها متفق عليه (و)
يكره التنفل (بعدها) أي بعد صلاة العيد (في المصلى فقط) فلا يكره في البيت
(على اختيار الجمهور) لقول أبي سعيد الخدري رضي الله عنه كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم لا يصلي قبل العيد شيئا فإذا رجع الى منزله صلى ركعتين (و) ابتداء (وقت)
صحته (صلاة العيد من ارتفاع الشمس قدر رمح أورحين) حتى تبيض للنهي عن
الصلاة وقت الطلوع الى أن تبيض ولانه صلى الله عليه وسلم كان يصلي العيد حين ترتفع
الشمس قدر رمح أورحين فلو صلا قبل ذلك لا تكون صلاة عيد بل نفلا محرما (الى) قبيل
(زوالها) أي الشمس كما ورد به الاثر (وكيفية صلاتهما) أي العيدين (أن ينوي) عند
أداء كل منهما (صلاة العيد) بقلبه ويقول بلسانه أصلي صلاة العيد لله تعالى اماما والمقتدى
ينوي المتابعة أيضا (ثم يكبر للتحريمة ثم يقرأ) الامام والمؤتم (الشاء) سبحانه اللهم وبحمدك
الخ لانه شرع في أول الصلاة فيقدم على تكبيرات الزوائد في ظاهر الرواية (ثم يكبر) الامام
والقوم (تكبيرات الزوائد) سميت بها لزيادة تكبيرات الاحرام والركوع يكررها (ثلاثا)
وهو مذهب ابن مسعود رضي الله عنه ويسكت بعد كل تكبيرة مقدار ثلاث تكبيرات في
رواية عن أبي حنيفة لئلا يشتبه على البعيد عن الامام ولا يسند ذكر ولا بأس بان يقول
سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر (يرفع يديه) الامام والقوم (في كل منها) وتقدم
أنه سنة (ثم يتعوذ) الامام (ثم يسمي سرا ثم يقرأ) الامام (الفاتحة ثم) يقرأ (سورة وندب أن
تكون) سورة (سبح اسم ربك الاعلى) تماما (ثم يركع) الامام ويتبعه القوم (فاذا قام في
الثانية ابتداء بالبسملة ثم بالفاتحة ثم بالسورة) ليوالي بين القراءتين وهو الافضل عندنا (وندب
أن تكون) سورة هل أتاك حديث (الغاشية) رواه الامام أبو حنيفة يرفعه الى النبي صلى
الله عليه وسلم كان يقرأ في العيدين ويوم الجمعة بسبح اسم ربك الاعلى وهل أتاك حديث
الغاشية ورواه مرة في العيدين فقط (ثم يكبر) الامام والقوم (تكبيرات الزوائد ثلاثا ويرفع
يديه) الامام والقوم (فيها كما في) الركعة (الاولى وهذا) الفعل وهو الموالاة بين القراءتين
والتكبير ثلاثا في كل ركعة (أولى) من زيادة التكبير على الثلاث في كل ركعة و(من تقديم
تكبيرات الزوائد في الركعة الثانية على القراءة) لا ثواب مسعود رضي الله عنه وموافقة
جمع من الصحابة له قولاً وفعلًا وسلامته من الاضطراب وانما اختير قوله لقول النبي

هذا أولى من تقديم تكبيرات الزوائد في الركعة الثانية على القراءة

صلى الله عليه وسلم رضيت لامتي مارضيه ابن أم عبد (فان قدم التكبيرات) في الركعة الثانية (على القراءة جاز) لان الخلاف في الاولوية لا الجواز وعدمه ولذا لو كبر الامام زائدا عما قلناه يتابعه المقتدى الى ست عشرة تكبيرة فان زاد لا يلزمه متابعة لانه بعدها محذور يمتنع لمجاوزته ما ورد به الا ثاروا اذا كان مسبقا يكبر فمافاته بقول أبي حنيفة واذا سبق ركعة يبتدىء في قضائها بالقراءة ثم يكبر لانه لو بدأ بالتكبير والى ما بين التكبيرات ولم يقل به أحد من الصحابة فيوافق رأي الامام على بن أبي طالب فكان أولى وهو مخصص لقولهم المسبوق يقضى أول صلاته في حق الاذكار وان أدرك الامام راكعا حرم قائما وكبر تكبيرات الزوائد قائما أيضا ان أمن فوت الركعة بمشاركتها الامام في الركوع والا يكبر للاحرام قائما ثم يركع مشاركا للامام في الركوع ويكبر للزوائد منحنيا بلا رفع يد لان الفأنت من الذكر يقضى قبل فراغ الامام بخلاف الفعل والرفع حينئذ سنة في غير محله وفوت السنة التي في محلها وهي وضع اليدين على الركبتين وان رفع الامام رأسه سقط عن المقتدى ما بقي من التكبيرات لانه ان أتى به في الركوع لزم ترك المتابعة المفروضة للواجب وان أدركه بعد رفع رأسه قائما لا يأتي بالتكبير لانه يقضى الركعة مع تكبيراتها كذا في فتح القدير (ثم يخطب الامام بعد الصلاة خطبتين) اقتداء بفعل النبي صلى الله عليه وسلم (يعلم فيهما أحكام صدقة الفطر) لان الخطبة شرعت لاجله فيذكر من يجب عليه ولمن يجب ومم يجب ومقدار الواجب ووقت الوجوب ويحلس بين الخطبتين جلسة خفيفة ويكبر في خطبة العيدين وليس لذلك عدد في ظاهر الرواية لكن لا ينبغي أن يجعل أكثر الخطبة التكبير ويكبر في خطبة العيد الا ضحى أكثر مما يكبر في خطبة الفطر كذا في قاضي خان ويبدأ الخطيب بالتحميد في الجمعة وغيرها ويبدأ بالتكبير في خطبة العيدين ويستحب أن يستفتح الاولى بتسعة تترى والثانية بسبع قال عبد الله بن مسعود هو السنة ويكبر القوم معه ويصلون على النبي صلى الله عليه وسلم في أنفسهم امثالاً للامم وسنة الانصاة (ومن فاتته الصلاة) فلم يدركها (مع الامام لا يقضيها) لانهم لم تعرف قرابة الا بشرائط لا تتم بدون الامام أي السلطان أو ما موره فان شاء انصرف وان شاء صلى نقلا والا فضل أربع فيكون له صلاة الضحى لما روى عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال من فاتته صلاة العيد صلى أربع ركعات يقرأ في الاولى بسم الله الرحمن الرحيم وفي الثانية والشمس وضحاها وفي الثالثة والليل اذا يغشى وفي الرابعة والضحى وروى في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم وعدا جميلا وثوابا جزيلانا انتهى (وتؤخر) صلاة عيد الفطر (بعذر) كان غم الهلال وشهدوا بعد الزوال أو صلوا في غيم فظهر أنها كانت بعد الزوال فتؤخر (الى الغد فقط) لان الاصل فيها أن لا تقضى كالجمعة الا

فان قدم التكبيرات على القراءة جاز ثم يخطب الامام بعد الصلاة خطبتين يعلم فيهما أحكام صدقة الفطر ومن فاتته الصلاة مع الامام لا يقضيها وتؤخر بعذر الى الغد فقط

وأحكام الاضحية
كالفطر لكنه في
الاضحية يؤخر الاكل
عن الصلاة ويكبر في
الطريق جهرا ويعلم
الاضحية وتكبير
التشريق في الخطبة
وتؤخر بعذر الى
ثلاثة أيام والتعريف
ليس بشئ ويجب
تكبير التشريق من
بعد فجر عرفة الى
عصر العيد مرة فور
كل فرض أدى
بجماعة مستحبة
على امام مقيم بمصر
ومن اقتدى به ولو
كان مسافرا أو
رقيقا أو أنثى عند
أبي حنيفة رحمه الله
وقالا يجب فور
كل فرض على
من صلاه ولو منفردا
أو مسافرا أو قرويا
الى عصر الخامس
من يوم عرفة وبه
يعمل وعليه الفتوى

أن أتركناه بمار وينا من أنه عليه السلام أخرها الى الغد بعذر ولم يرو أنه أخرها الى ما بعده
فبقى على الاصل وقيد العذر للجواز لا لنفي الكراهة فاذ لم يكن عذرا لا يصح في الغد
(وأحكام) عيد (الاضحية كالفطر) وقد علمتها (لكنه في الاضحية يؤخر الاكل عن الصلاة)
استحبابا فان قدمه لا يكره في المختار لانه عليه السلام كان لا يطعم في يوم الاضحية حتى يرجع
فياكل من أضحيته فلذا قيل لا يستحب تأخير الاكل الا لمن يضحي لياكل منها أولا (ويكبر
في الطريق) ذاهبا الى المصلى (جهرا) استحبابا كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم (ويعلم
الاضحية) فيبين من يجب عليه ومم تجب وسن الواجب ووقت ذبحه والذبح وحكم الاكل
والتصدق والهدية والادخار (و) يعلم (تكبير التشريق) من اضافة الخاص الى العام (في
الخطبة) لان الخطبة شرعت له وينبغي للخطيب التنبيه عليها في خطبة الجمعة التي يليها العيد
وتؤخر صلاة عيد الاضحية (بعذر) لنفي الكراهة وبلا عذر مع الكراهة لمخالفة المأثور (الى
ثلاثة أيام) لانها مؤقتة بوقت الاضحية فيما بين الارتفاع الى الزوال ولا تصح بعدها
(والتعريف) وهو التشبه بالواقفين بعرفات (ليس بشئ) معتبرا فلا يستحب بل يكره في
الصحيح لانه اختراع في الدين ولا يخفى ما يحصل من رعا العامة باجتاعهم واختلاطهم
بالنساء والاحداث في هذا الزمان ودرء المفسدة مقدم (ويجب تكبير التشريق) في اختيار
الاكثر لقوله تعالى واذكروا الله في أيام معدودات (من بعد) صلاة (فجر عرفة الى) عقب
(عصر العيد) لان عقاد الاجماع على الاقل ويأتى به (مرة) بشرط أن يكون (فور كل) صلاة
(فرض) شمل الجمعة وخرج النفل والوتر وصلاة الجنائز والعيد اذا كان الفرض (أدى)
أى صلى ولو كان قضاء من فرض هذه المدة فيها وهي الثمانية (بجماعة) خرج به المنفرد
لما روى عن ابن مسعود رضى الله عنه ليس التكبير أيام التشريق على الواحد والاثنين
التكبير على من صلى بجماعة (مستحبة) خرج به جماعة النساء فيجب (على امام مقيم بمصر)
لا مسافر ومقيم بقرية (و) يجب التكبير على (من اقتدى به) أى بالامام المقيم (ولو كان)
المقتدى (مسافرا أو رقيقا أو أنثى) تبع الامام والمرأة تخفض صوتها دون الرجال لانه عورة
وعلى المسبوق التكبير لانه مقتدى بتحريرة فيكبر بعد فراغه ولو تابع الامام ناسيا لم تفسد صلاته
وفي التلبية تفسد ويبدأ الحرم بالتكبير ثم بالتلبية ولا يفتقر التكبير للطهارة وتكبير الامام
(عند أبي حنيفة رحمه الله) لما رويناه (وقالا) أى أبو يوسف ومحمد رحمهما الله (يجب) التكبير
(فور كل فرض على من صلاه ولو) كان (منفردا أو مسافرا أو قرويا) لانه تبع للمكتوبة
من فجر عرفة (الى) عقب (عصر) اليوم (الخامس من يوم عرفة) فيكون الى آخر أيام التشريق
(وبه) أى بقولهما (يعمل وعليه الفتوى) اذ هو الاحتياط لان الاتيان بما ليس عليه أولى

من ترك ما قيل انه عليه للامر بذكر الله في الايام المعلومات والمعدودات وعدم وجدان ذكر
سوى التكبيرات في ايام التشريق والاوسطان منها من المعلومات والمعدودات لان
المعلومات عشر الحجة والمعدودات ايام التشريق وقيل المعلومات ايام النحر والمعدودات
ايام التشريق سميت معدودات لقلتها وهكذا روى عن أبي يوسف أنه قال اليوم الاول من
المعلومات واليومان الاوسطان من المعلومات والمعدودات (ولا بأس بالتكبير عقب صلاة
العيدين) كذا في مبسوط أبي الليث لتوارث المسلمين ذلك وكذا في الاسواق وغيرها
(والتكبير) هو (أن يقول الله أكبر الله أكبر) فهما مرتان (لا إله الا الله والله أكبر الله أكبر
ولله الحمد) لما روى أنه صلى الله عليه وسلم صلى صلاة العداة يوم عرفة ثم أقبل على أصحابه
بوجه فقال خير ما قلنا وقالت الانبياء قبلنا في يومنا هذا الله أكبر لا إله الا الله والله
أكبر الله أكبر والله الحمد ومن جعل التكبيرات ثلاثاً في الاول لا ثبت له ويريد على هذا ان
شاء فيقول الله أكبر كبيرا والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيلا لا إله الا الله وحده صدق
وعده ونصر عبده وأعز جنده وهزم الاحزاب وحده لا إله الا الله ولا نعبد الا إياه مخلصين
له الدين ولو كره الكافرون اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد وعلى أصحاب محمد وعلى أزواج
محمد وسلم تسليماً كثيراً كذا في مجمع الروايات شرح القدوري

باب صلاة الكسوف والخسوف والافزاع

(سن ركعتان كهيئة النفل للكسوف) من غير زيادة فلا يركع ركوعين في كل ركعة بل ركوع
واحد لما رواه أبو داود أنه عليه السلام صلى ركعتين فأطال فيهما القيام ثم انصرف وانجلت
الشمس فقال انما هذه الايات يخوف الله تعالى بها عباده فاذا رأيتموها فصلوا كما حدث
صلاة صليتموها من المكتوبة قال الكمال وهي الصبح فان كسوف الشمس كان عند
ارتفاعها قدر محين وفي السنة أنها يركع واحد في كل ركعة للكسوف ولا جماعة فيها الا (بإمام
الجمعة أو أممور السلطان) دفعا للفتنة فيصليهما (بلا أذان ولا إقامة ولا جهر) في القراءة
فيهما عنده خلا فاهما (ولا خطبة) باجماع أصحابنا لعدم أمره صلى الله عليه وسلم بالخطبة
(بل ينادي الصلاة جامعة) ليجمعوا (وسن تطويلهما) بنحو سورة البقرة قال الكمال وهذا
مستثنى من كراهة تطويل الامام الصلاة ولو خففها جاز ولا يكون مخالفا للسنة لان المسنون
استيعاب الوقت بالصلاة والدعاء فاذا خفف احداهما طول الاخرى ليبقى على الخشوع
والخوف الى انجلاء الشمس (و) سن (تطويل ركوعهما وسجودهما) لما روى ان الشمس
انكسفت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام فلم يكديرك ثم ركع فلم يكديرك ثم رفع

ولا بأس بالتكبير
عقب صلاة العيدين
والتكبير أن يقول
الله أكبر الله أكبر
لا إله الا الله والله
أكبر الله أكبر والله
الحمد

باب صلاة
الكسوف والخسوف

والافزاع
سن ركعتان كهيئة
النفل للكسوف
بإمام الجمعة أو أممور
السلطان بلا أذان
ولا إقامة ولا جهر
ولا خطبة بل ينادي
الصلاة جامعة وسن
تطويلهما وتطويل
ركوعهما وسجودهما

فلم يكذب سجدة ثم سجد فلم يكذب رفع وفعل في الركعة الاخرى مثل ذلك أخرجه الحاكم وصححه (ثم يدعو الامام) لان السنة تأخيره عن الصلاة (جالسا مستقبلا القبلة ان شاء أو) يدعو (قائما مستقبلا الناس) قال شمس الاثمة الحلواني (وهو أحسن) من استقبال القبلة ولو اعتمد قائما على عصا أو قوس كان أيضا حسنا ولا يصعد المنبر للدعاء ولا يخرج (و) اذا دعا (يؤمنون على دعائه) ويستقرون كذلك (حتى يكمل انجلاء الشمس) كما ورد (وان لم يحضر الامام صلوا) أي الناس (فرادى) ركعتين أو أربعين في منازلهم (ك) أداء صلاة (المحسوف) فرادى لان القمر خسف مراراً في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولم ينقل اليينا أنه صلى الله عليه وسلم جمع له دفعا للفتنة وكسوف القمر ذهاب ضوئه والمحسوف ذهاب دائرته والحكم أعم (و) كالصلاة فرادى لحصول (الظلمة الهائلة نهارا والريح الشديدة) ليلا كان أو نهارا (والفرع) بالزلزال والصواعق وانتشار الكواكب والضوء الهائل ليلا والتلج والامطار الدائمة وعموم الامراض والخوف الغالب من العدو ونحو ذلك من الافزع والاهوال لانها آيات مخوفة للعباد ليتروا المعاصي ويرجعوا الى طاعة الله تعالى التي بها فوزهم وصلاحهم وأقرب أحوال العبد في الرجوع الى ربه الصلاة نسأل الله من فضله العفو والعافية بحاجه سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

﴿باب الاستسقاء﴾

هو طلب السقيا أي طلب العباد السقي من الله تعالى بالاستغفار والحمد والثناء وشرع بالكتاب والسنة والاجماع (له صلاة) جائزة بلا كراهة وليست سنة لعدم فعل عمر رضي الله تعالى عنه لها حين استسقى لانه كان أشد الناس اتباعا لرسول الله صلى الله عليه وسلم وقد استسقى رسول الله صلى الله عليه وسلم بجميع الصحابة ولو ثبت صلاته فيها لاشتهر نقله اشتهارا واسعا ولم يتر كما عمر رضي الله عنه وبترا كالم ينكروا عليه وقد ورد شذا صلاته صلى الله عليه وسلم للاستسقاء فقلنا بجوازها (من غير جماعة) عند الامام كما قال ان صلوا وحدا فلا بأس به وقال أبو يوسف ومحمد يصلي الامام ركعتين يجهر فيهما بالقراءة كالعيد لما رواه ابن عباس رضي الله عنهما أنه صلى الله عليه وسلم صلى فيهما ركعتين كصلاة العيد في الجهر بالقراءة والصلاة بلا أذان واقامة قال شيخ الاسلام فيه دليل على الجواز وعندنا يجوز لو صلوا بجماعة لكن ليس بسنة (وله استغفار) لقوله تعالى فقلت استغفروا ربكم انه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا (ويستحب الخروج له) أي للاستسقاء (ثلاثة أيام) متتابعات ولم ينقل أكثر منها ويخرجون (مشاة)

ثم يدعو الامام جالسا
مستقبلا القبلة ان
شاء أو قائما مستقبلا
الناس وهو أحسن
ويؤمنون على دعائه
حتى يكمل انجلاء
الشمس وان لم يحضر
الامام صلوا فرادى
كالخسوف والظلمة
الهائلة نهارا والريح
الشديدة والفرع
﴿باب الاستسقاء﴾
له صلاة من غير جماعة
وله استغفار
ويستحب الخروج
له ثلاثة أيام مشاة

في ثياب خلة غسيلة) غير مرقعة (أو مرقعة) وهو أولى اظهار الصفة كونهم (متدللين متواضعين خاشعين لله تعالى ناكسين رؤسهم مقدمين الصدقة كل يوم قبل خروجهم) ويجددون التوبة ويستغفرون للمسلمين ويردون المظالم (ويستحب اخراج الدواب بأولادها ويشتون بينها ليحصل ظهور الضجيج بالحاجات (و) خروج (الشيوخ الكبار والاطفال) لان نزول الرحمة بهم قال صلى الله عليه وسلم هل ترزقون وتنصرون الا بضعفائكم رواه البخاري وفي خبر لولا شباب خشع وبهائم رتع وشيوخ ركع وأطفال رضع لصعب عليكم العذاب صبا (و) يخرجون للصحراء الا (في مكة وبيت المقدس) انهم (في المسجد الحرام والمسجد الاقصى يجتمعون) اقتداء بالسلف والخلف ولشرف المحل وزيادة نزول الرحمة به ولا شك (وينبغي ذلك) أي الاجتماع للاستسقاء بالمسجد النبوي (أيضاً لاهل مدينة النبي صلى الله عليه وسلم) وهذا أمر جلي اذ لا يستغاث وتستزل الرحمة في مدينته المنورة بغير حضرته ومشاهدته في حادثة للمسلمين وما أرسلناك الا رحمة للعالمين وهو المشفع في المذنبين فيتوسل اليه بصاحبيه ويتوسل بالجميع الى الله تعالى فلا مانع من الاجتماع عند حضرته وايقاف الدواب بباب المسجد لشفاعته (ويقوم الامام مستقبل القبلة) حالة دعائه (رافعا يديه) لما روى عن عمر رضي الله تعالى عنه أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يستسقي عند أحجار الزيت قرياً من الزوراء قائماً يدعو رافعا يديه قبل وجهه لا يجاوز بهما رأسه انتهى ولم يزل يجافي في الرفع حتى بدا يياض ابطينه ثم حول الى الناس ظهره (والناس قعود مستقبلين القبلة يؤمنون على دعائه) بما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم ومنه ما نص عليه بأن (يقول اللهم اسقنا غيثاً) أي مطراً (مغيثاً) بضم أوله أي منقذاً من الشدة (هنيئاً) بالمد والهمز أي لا ينقصه شيء أو ينمي الحيوان من غير ضرر (مريئاً) بفتح أوله بالمد والهمز أي محمود العاقبة والهنى النافع ظاهر والمرى النافع باطنا (مريئاً) بضم الميم وبالتحتية أي آتيا بالربيع وهو الزيادة من المراجعة وهو الخصب بكسر أوله ويجوز فتح الميم هنا أي ذار ربيع أي نماء أو بالوحدة من أربع البعير أو كل الربيع أو الفوقية من رعت الماشية أكلت ماشاءات والمقصود واحد (غدقاً) أي كثير الماء والخير أو قطره كبار (مجللاً) بكسر اللام أي سائر اللاق لعمومه أو للارض بالنبات كجل الفرس (سحاً) بفتح السين المهملة وتشديد الحاء أي شديد الوقع بالارض من سح جرى (طبقة) بفتح أوله أي يطبق الارض حتى يعمها (دائماً) الى انتهاء الحاجة اليه (و) يدعو أيضاً بكل (ما أشبهه) أي أشبه الذي ذكرناه مما يناسب المقام (سراً أو جهراً) وثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم اللهم اسقنا غيثاً مغيثاً نافعاً غير ضار عاجلاً غير آجل اللهم اسق عبادك وبهائمك وانشر رحمتك وأحي بلدك

في ثياب خلة غسيلة
غسيلة أو مرقعة
متدللين متواضعين
خاشعين لله تعالى
ناكسين رؤسهم
مقدمين الصدقة
كل يوم قبل خروجهم
ويستحب اخراج
الدواب والشيوخ
الكبار والاطفال
وفي مكة وبيت
المقدس في المسجد
الحرام والمسجد
الاقصى يجتمعون
وينبغي ذلك أيضاً
لاهل مدينة النبي
صلى الله عليه وسلم
ويقوم الامام مستقبل
القبلة رافعا يديه
والناس قعود
مستقبلين القبلة
يؤمنون على دعائه
يقول اللهم اسقنا
غيثاً مغيثاً هنيئاً مريئاً
مريئاً غدقاً مجللاً
سحاً طبقة دائماً
أشبهه سراً أو جهراً

وليس فيه قلب رداء
ولا يحضره ذمي

﴿باب صلاة

الخوف﴾

هي جائزة بحضور

عدو بخوف

غرق أو حرق وإذا

تنازع القوم في

الصلاة خلف امام

واحد فيجعلهم

طائفتين واحدة بازاء

العدو ويصلي

بالاخرى ركعة من

الثانية وركعتين من

الرابعة أو المغرب

وتمضي هذه الى العدو

مشاة وجاءت تلك

فصلى بهم ما بقى

وسلم وحده فذهبوا

الى العدو ثم جاءت

الاولى وأتموا بلا

قراءة وسلموا

ومضوا ثم جاءت

ان شاءوا صلوا ما بقى

بقراءة وان اشتد

الخوف صلوا ركبانا

فرادى بالاياء الى

أى جهة قدر واو لم

تجز بلا حضور عدو

الميت اللهم أنت الله لا إله إلا أنت الغنى ونحن الفقراء أنزل علينا الغيث واجعل ما أنزلت لنا
قوة وبلاغا إلى حين فإذا مطر وأقالوا استحبابا اللهم صيبا نافعا وإذا طلب رفعه عن الأماكن
قالوا اللهم حوالينا ولا علينا اللهم على الآكام والظراب وبطون الأودية ومنابت الشجر
(وليس فيه) أى الاستسقاء (قلب رداء) عند أبى حنيفة وأبى يوسف فى رواية عنه
ومارواه محمد بن حماد بن عمار ولا يخطب عند أبى حنيفة لأنه تبع للصلاة بالجماعة ولا جماعة
عنده وعندهما يخطب لكن عند أبى يوسف خطبة واحدة وعند محمد خطبتين (ولا يحضره)
أى الاستسقاء (ذمي) لئلا يرضى الله عنه ولا يمكن من فعله وحدهم أيضا لا حال
أن يسقوا فقد يفتن به ضعفاء العوام

﴿باب صلاة الخوف﴾

(هي) أى صلاته بالصفة الآتية (جائزة بحضور عدو) لوجود الميـسح وان لم يشتد الخوف
(وبخوف غرق) من سيل (أو حرق) من نار (وإذا تنازع القوم فى الصلاة خلف امام واحد
فيجعلهم طائفتين) ويقيم (واحدة بازاء) أى مقابل (العدو) للحراسة (ويصلى) الامام
(ب) الطائفة (الآخرى ركعة من) الصلاة (الثانية) الصبح والمقصورة بالسفر (و) يصلى
بالاولى المذكورة (ركعتين من الرابعة أو المغرب) لان الشفع شرط لشطرها فلو صلى بها
ركعة وبالثانية ثنتين بطلت صلاتهما لا نصراف كل فى غير أوانه (وتمضى هذه) الطائفة (الى)
جهة (العدو ومشاة) فان ركبوا أو مشوا لغير جهة الا صطفا فبقابلة العدو بطلت (وجاءت
تلك) الطائفة التى كانت فى الحراسة فأجر مواع الامام (فصلى بهم ما بقى) من الصلاة
(وسلم) الامام (وحده) لتمام صلاته (فذهبوا الى) جهة (العدو) مشاة (ثم جاءت) الطائفة
(الاولى) ان شاءوا (و) ان أرادوا (أتموا) فى مكانهم (بلا قراءة) لانهم لا حقون فهم خلف
الامام حكما لا يقرؤن (وسلموا ومضوا) الى العدو (ثم جاءت) الطائفة الاخرى (ان
شاءوا صلوا ما بقى) فى مكانهم لقراغ الامام ويقضون (بقراءة) لانهم مسبوقون لان النبي
صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الخوف على هذه الصفة وقد ورد فى صلاة الخوف روايات
كثيرة وأصحها ست عشرة رواية مختلفة وصلوها النبي صلى الله عليه وسلم أربع وعشرين
مرة وكل ذلك جائز والاولى والا قرب من ظاهر القرآن هو الوجه الذى ذكرناه (وان اشتد
الخوف) فلم يتمكنوا بالهجوم (صلوا ركبانا) ولومع السير مطلوب بين لضرورة لا طالبين لعدمها
فى حقهم (فرادى بالاياء الى أى جهة قدروا) اذ لا يصح الاقتداء باختلاف المكان الا
أن يكون رديفا لمامه (ولم تجز) صلاة الخوف (بلا حضور عدو) حتى لو ظنوا سوادا عدوا

وتبين بخلافه أعادوهادون الامام (ويستحب حمل السلاح في الصلاة عند الخوف) وقال الامام مالك والشافعي رحمهما الله تعالى بوجوبه للامر قلنا هو للندب لانه ليس من أعمال الصلاة (وان لم يتنازعوا) أي القوم (في الصلاة خلف امام واحد فلا فضل صلاة كل طائفة) مقتدين (بامام) واحد فتذهب الاولى بعد اتمامها ثم تجيء الاخرى فتصلي بامام آخر (مثل حالة الامن) للتوقي عن المشي ونحوه كذا في فتح القدير وهو حسبي ونعم الوكيل

﴿باب أحكام الجنائز﴾

جمع جنازة بالفتح والكسر للميت والسرير وقال الازهرى ولا تسمى جنازة حتى يشد الميت عليه مكفنا (يسن توجيه المحتضر) أي من قرب من الموت (على يمينه) لانه السنة (وجاز الاستلقاء) على ظهره لانه أيسر لمعالجته (و) لكن (ترفع رأسه قليلا) ليصير وجهه الى القبلة دون السماء (و) يسن أن (يلقن) وذلك (بذكر) كلمة (الشهادة عنده) لقوله صلى الله عليه وسلم لقنوا موتاكم لا اله الا الله فانه ليس مسلم يقوله عند الموت الا أنجته من النار ولقوله صلى الله عليه وسلم من كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة أي مع الفاترين والافكل مسلم ولو فاسقا يموت على الايمان يدخل الجنة ولو بعد طول العذاب وانما اقتصرنا على ذكر الشهادة تبعاً للحديث الصحيح ولذا قال في المستصفى وغيره ويلقن الشهادتين لا اله الا الله محمد رسول الله معللاً بان الاولى لا تقبل بدون الثانية لانه ليس الا في حق الكافر وكلامنا في تلقين المؤمن ولهذا قال شيخ الاسلام ابن حجر وقول جمع يلقن محمد رسول الله أيضاً لان القصد موته على الاسلام ولا يسمى مسلماً الا بهما مردوداً بأنه مسلم وانما المراد ختم كلامه بلا اله الا الله ليحصل له ذلك الثواب وأما الكافر فيلقنهما قطعاً مع أشهد لوجوبه اذ لا يصير مسلماً الا بهما انتهى فتذكر الشهادة عند المسلم المحتضر (من غير الحاح) لان الحال صعب عليه فاذا قلها مرة ولم يتكلم بعدها حصل المراد (ولا يؤمر بها) فلا يقال له قل لانه يكون في شدة فر بما يقول لا جواباً لغير الامر فيظن به خلاف الخير وقالوا انه اذا ظهر منه ما يوجب الكفر لا يحكم بكفره حملاً على أنه زال عقله واختار بعضهم زوال عقله عند موته لهذا الخوف ومما ينبغي أن يقال له على جهة الاستتابة أستغفر الله العظيم الذي لا اله الا هو الحي القيوم وأتوب اليه سبحانه لا اله الا هو الحي القيوم لانه قد يستضر بذكر ما يشعر أنه محتضر وأما الكافر فيؤمر بهما لما روى البخاري عن أنس رضي الله عنه قال كان يلام يهودى يخدم النبي صلى الله عليه وسلم فرض فأتاه النبي صلى الله عليه وسلم يعود فقعد عند رأسه فقال أسلم فنظر الى أبيه فقال له أطع أبا القاسم فأسلم فخرج النبي صلى الله عليه وسلم وهو

ويستحب حمل
السلاح في الصلاة
عند الخوف وان لم
يتنازعوا في الصلاة
خلف امام واحد
فلا فضل صلاة
كل طائفة بامام مثل
حالة الامن

﴿باب أحكام

الجنائز﴾

يسن توجيه المحتضر
على يمينه وجاز
الاستلقاء وترفع
رأسه قليلا ويلقن
بذكر الشهادة عنده
من غير الحاح ولا
يؤمر بها

يقول الحمد لله الذي أنقذه من النار (وتلقينه) بعدما وضع (في القبر مشروع) لحقيقة قوله صلى الله عليه وسلم لقنوا موتا كم شهادة أن لا اله الا الله أخرجه الجماعة الا البخاري ونسب الى أهل السنة والجماعة (وقيل لا يلحق) في القبر ونسب الى المعتزلة (وقيل لا يؤمر به ولا ينهى عنه) وكيفيته أن يقال يا فلان بن فلان اذ كر دينك الذي كنت عليه في دار الدنيا بشهادة أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله ولا شك أن اللفظ لا يجوز اخراجه عن حقيقة الابدليل فيجب تعيينه بقوله موتا كم حقيقة ونفى صاحب الكافي فأنه مطلقا ممنوع نعم الفائدة الاصلية منتفية ويحتاج اليه لتثبيت الجنان للسؤال في القبر قال المحقق ابن الهمام وحمل أكثر مشايخنا ياه على المجاز أي من قرب من الموت مبناه على أن الميت لا يسمع عندهم وأورد عليهم قوله صلى الله عليه وسلم في أهل القليب ما أتم باسمع منهم وأجابوا تارة بأنه مردود من عائشة رضي الله عنها وتارة بأنه خصوصية له وتارة بأنه من ضرب المثل ويشكل عليهم ما في مسلم أن الميت يسمع قرع نعالهم إذا انصرفوا وتمايمه بفتح القدر * قلت يمكن الجمع فيلحق عند الاحتضار لصريح قوله فانه ليس مسلم يقولها عند الموت الا أنجته من النار وعملا بحقيقة موتا كم لتثبيته للسؤال في القبر لما روى سعيد بن منصور وسمرة ابن حبيب وحكيم بن عمير قالوا إذا سوي على الميت قبره وانصرف الناس كانوا يستحبون أن يقال للميت عند قبره يا فلان قل لا اله الا الله ثلاث مرات يا فلان قل ربى الله ودينى الاسلام ونبي محمد صلى الله عليه وسلم اللهم انى أتوسل اليك بحبيبك المصطفى أن ترحم فاقبى بالموت على الاسلام والايمان وأن تشفع فينا نبيك عليه أفضل الصلاة والسلام (ويستحب لا قرءا المحتضر) وأصدقائه (وجيرانه الدخول عليه) للقيام بحقه وتذكيره وتجريعه وسقيه الماء لان العطش يغلب لشدة الترع حينئذ ولذلك يأتي الشيطان كما ورد بماء زلال ويقول قل لا اله غيرى حتى أسقيك نعوذ بالله منه ويذكرون فضل الله وسعة كرمه ويحسنون ظنه بالله تعالى لخبر مسلم لا يموتن أحدكم الا وهو يحسن الظن بالله أن يرحمه ويعفو عنه وخبر الصحيحين قال الله تعالى أنا عند ظن عبدي بي (ويتلون عنده سورة يس) للامر به وفي خبر ما من مريض يقرأ عنده سورة يس الامات ريانا وأدخل قبره ريانا (واستحسن) بعض المتأخرين قراءة (سورة الرعد) لقول جابر رضي الله عنه فانه تهون عليه خروج روحه (واختلفوا في اخراج الحائض والنفساء) والجنب (من عنده) وجه الاخراج امتناع حضور الملائكة محلا به حائض أو نفساء كما ورد ويحضر عنده طيب (فاذا مات شد لحياه) بعصابة عريضة تعهما وتربط فوق رأسه تحسبنا وحفظا لقمه (وغمض عيناه) للامر به في السنة (ويقول مغمضه باسم الله وعلى ملا رسول الله) صلى الله عليه

وتلقينه في القبر
مشروع وقيل لا يلحق
وقيل لا يؤمر به
ولا ينهى عنه
ويستحب لا قرءا
المحتضر وجيرانه
الدخول عليه ويتلون
عنده سورة يس
واستحسن سورة
الرعد واختلفوا في
اخراج الحائض
والنفساء من عنده
فاذا مات شد لحياه
وغمض عيناه ويقول
مغمضه باسم الله
وعلى ملا رسول الله

وسلم (اللهم يسر عليه أمره وسهل عليه ما بعده وأسعده بقاءك واجعل ما خرج إليه خيرا مما خرج عنه) قاله الكمال ثم يسجي بثوب (ويوضع على بطنه حديدة لئلا ينتفخ) وهو مروي عن الشعبي والحديد يدفع النفخ لسرفيه وإن لم يوجد فيوضع على بطنه شيء ثقيل وروى البيهقي أن أنسا أمر بوضع حديد على بطن مولى له مات (وتوضع يداه بجنبه) إشارة لتسليمه الأمر به (ولا يجوز وضعهما على صدره) لأنه صنيع أهل الكتاب وتلين مفاصله وأصابه بأن يرد ساعده لعضده وساقه لفخذة وفخذة لبطنه ويردها مليئة ليسهل غسله وأدراجه في الكفن (وتكره قراءة القرآن عنده حتى يغسل) تنزيها للقرآن عن نجاسة الحدث بالموت أو الخبث فإنه يزول عن المسلم بالغسل تكريما له بخلاف الكافر (ولا بأس بإعلام الناس بموته) بل يستحب لتكثير المصلين عليه لما روى الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم نعى لأصحابه النجاشي في اليوم الذي مات فيه وأنه نعى جعفر بن أبي طالب وزيد بن حارثة وعبد الله بن رواحة وقال في النهاية إن كان عالما أو زاهدا أو ممن يتبرك به فقد استحسن بعض المتأخرين النداء في الأسواق لجنازته وهو الأصح اهـ وكثير من المشايخ لم يروا بأسا بأن يؤذن بالجنازة ليؤدى أقاربه وأصدقاؤه حقه لكن لا على جهة التفخيم والإفراط في المدح (و) إذا تيقن موته (يعجل بتجهيزه) إكراما له لما في الحديث وعجلوا به فإنه لا ينبغي لجيفة مسلم أن تجس بين ظهراني أهله والصارف عن وجوب التعجيل الاحتياط قال بعض الأطباء إن كثيرين ممن يموت بالسكتة ظاهر أيدفنون أحياء لأنه يعسر ادراك الموت الحقيقي بها إلا على أفضل الأطباء فيتعين التأخير فيها إلى ظهور اليقين بنحو التغير وقدمات النبي صلى الله عليه وسلم في يوم الاثنين ضحوة ودفن في جوف الليل من ليلة الاربعاء (فيوضع كمامات) الكاف للمفاجأة إذا تيقن موته (على سرير جمر) أي مبخر اخفاء لكره الرائحة وتعظيما للميت ويكون (وترا) ثلاثا أو خمسا ولا يزداد عليه قاله الزيلعي وفي الكافي والنهاية أو سبعا ولا يزداد وكيفيته أن يدار بالجمرة حول السرير (ويوضع) الميت (كيف اتفق على الأصح) قاله شمس الأئمة السرخسي وقيل عرضا وقيل إلى القبلة (ويستر عورته) ما بين سرة إلى ركبته قاله الزيلعي والنهاية هو الصحيح وفي الهداية يكتفى بستر العورة الغليظة هو الصحيح تيسيرا وهو ظاهر الرواية ولبطالان الشهوة (ثم) بعد ستر العورة بادخال الساتر من تحت الثياب (جرد عن ثيابه) أن لم يكن خنثى وتغسل عورته بخرقة ملفوفة تحت الساتر أو من فوقه أن لم توجد خرقة (و) بعده (وضي) يبدأ بوجهه ويمسح رأسه (في الصحيح) إلا أن يكون صغيرا لا يعقل الصلاة فلا يوضأ (بلا مضمضة واستنشاق) للتعسر ويمسح فيه وأنفه بخرقة عليه عمل الناس (إلا أن يكون جنبا) أو حائضا أو نقساء فيكف غسل فيه وأنفه تيمنا

اللهم يسر عليه أمره
وسهل عليه ما بعده
وأسعده بقاءك
واجعل ما خرج
إليه خيرا مما خرج
عنه ويوضع على بطنه
حديدة لئلا ينتفخ
وتوضع يداه بجنبه
ولا يجوز وضعهما
على صدره وتكره
قراءة القرآن عنده
حتى يغسل ولا بأس
بإعلام الناس بموته
ويعجل بتجهيزه
فيوضع كمامات على
سرير جمر وترا
ويوضع كيف اتفق
على الأصح ويستر
عورته ثم جرد عن
ثيابه ووضي في
الصحيح بلا
مضمضة واستنشاق
إلا أن يكون جنبا

لظهارته (و) بعد الوضوء (صب عليه ماء مغلي) قد مزج (بصدر أو حرض) أشنان غير
 مطحون مبالغة في التنظيف وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن تغسل بنته والمحرم الذي
 وقصته دابته بماء وسدر (والا) أي وإن لم يوجد (ف) الغسل (القراح وهو الماء الخالص)
 كاف ويسخن إن تيسر لأنه أبلغ في التنظيف (و يغسل رأسه) أي شعر رأسه (و) شعر
 (لحيته بالخطمي) نبت بالعراق طيب الرائحة يعمل عمل الصابون في التنظيف وإن لم يكن
 فالصابون وإن لم يكن به شعر لا يتكلف لهذا (ثم) بعد تنظيف الشعر والبشرة (يضجع) الميت
 (على يساره فيغسل) شقه الأيمن ابتداءً لأن البداءة باليمنى سنة (حتى يصل الماء إلى ما
 أي الجنب الذي (يلي التخت) بالخاء المعجمة) منه) أي الميت (ثم) يضجع (على يمينه)
 فيغسل (كذلك حتى يصل الماء إلى سائر جسده) ثم أجلس (الميت) مسنداً إليه (ثلاثاً
 يسقط) (ومسح بطنه) مسحاً رقيقاً ليخرج فضلاته (وما خرج منه غسله) فقط تنظيفاً (ولم
 يعد غسله) ولا وضوءه لأنه ليس بناقض في حقه (ثم ينشف بثوب) كيلاً يتبل أكتفاه
 والنية في تغسيله لا سقاط القرص عنا حتى أنه إذا وجد غرقاً يحرك في الماء بنية غسله لهذا
 لا لصحة الصلاة عليه وإذا لم لفقد الماء ثم وجد بعد الصلاة عليه بالتيمم غسل وصلى عليه ثانياً
 والمنتفخ الذي تعذر منه صب عليه الماء و يغسله أقرب الناس إليه والافأهل الأمانة
 والورع ويستمر ما لا ينبغي اظهاره ويكره أن يكون جنباً أو بها حيض و يندب الغسل من
 تغسيله وتقدم (و) بعد تنشيفه يلبس القميص ثم تبسط الاكفان و (يجعل الخنوط)
 هو عطر مركب من أشياء طيبة ولا بأس بسائر أنواعه غير الزعفران والورس للرجال (على
 رأسه ولحيته) روى ذلك عن علي وأنس وابن عمر رضي الله تعالى عنهم (و) يجعل (الكافور
 على مساجده) سواء فيه المحرم وغيره فيطيب و يغطي رأسه ليطر الدود عنها وهي الجهة وأثقه
 ويداه وركبته وقدماه روى ذلك عن ابن مسعود رضي الله عنه فتخص بزيادة أكرام (وليس
 في الغسل استعمال القطن في الروايات الظاهرة) وقال الزبلي لا بأس بأن يجعل القطن على
 وجهه وأن يحشى به مخارقه كالدير والقبيل والاذنين والانتف والقم انتهى وفي الظهيرية
 واستتبع عامة المشايخ جعله في دبره أو قبله (ولا يقص ظفره) أي الميت (و) لا (شعره
 ولا يسرح شعره) أي شعر رأسه (ولحيته) لأنه للزينة وقد استغنى عنها (والمرأة تغسل
 زوجها) ولو معتدة من رجعي أوظهار منها في الاظهر أو ايلاء حل مسه والنظر اليه ببقاء العدة
 فلو ولدت عقب موته أو انقضت عدتها من رجعي أو كانت مبانة أو حرمت بردة أو رضاع
 أو صهرية لا تغسله (بخلافه) أي الرجل فإنه لا يغسل زوجته لا تقطاع النكاح وإذا لم
 توجد امرأة لتغسلها يممها وليس عليه غض بصره عن ذراعيها بخلاف الاجنبي وهو (كام

وصب عليه ماء مغلي
 بسدر أو حرض
 والا فالقراح وهو
 الماء الخالص و يغسل
 رأسه ولحيته بالخطمي
 ثم يضجع على يساره
 فيغسل حتى يصل
 الماء إلى ما يلي التخت
 منه ثم على يمينه كذلك
 ثم أجلس مسنداً
 إليه ومسح بطنه وما
 خرج منه غسله ولم
 يعد غسله ثم ينشف
 بثوب ويجعل
 الخنوط على رأسه
 ولحيته والكافور
 على مساجده وليس
 في الغسل استعمال
 القطن في الروايات
 الظاهرة ولا يقص
 ظفره وشعره ولا
 يسرح شعره ولحيته
 والمرأة تغسل زوجها
 بخلافه كام

(الولد) والمذبرة والقنة (لا تغسل سيدها) وتيممه بخرقه (ولومات امرأة مع الرجال) المحارم وغيرهم (يمسوها كعكسه) وهو موت رجل بين النساء وكن محارمه يمينه (بخرقه) تلف على يد الميم الا جنبي حتى لا يمس الجسد ويغض بصره عن ذراعي المرأة ولو عجوزا (وان وجد ذو رحم محرم ييم) الميت ذكرًا كان أو أنثى (بلا خرقه) لجواز مس أعضاء التيمم للمحرم بلا شهوة كالنظر اليها منها (وكذا الخنثى المشكل ييم في ظاهر الرواية) وقيل يجعل في قميص لا يمنع وصول الماء اليه (ويجوز للرجل والمرأة تغسيل صبي وصبيبة لم يشتها) لانه ليس لأعضائهما حكم العورة وعن أبي يوسف أنه قال أكره أن يغسلهما الا جنبي والمحبوب كالقفل (ولا بأس بتقبيل الميت) للمحبة والتبرك توديعا خالصا عن محذور (وعلى الرجل تجهيز امرأته) أي تكفينها ودفنها عند أبي يوسف لو كانت معسرة وهذا التخصيص مختار صاحب المغنى والمحيط والظهيرية اهـ ويلزمه أبو يوسف بالتجهيز مطلقا أي (ولو) كان الزوج (معسرا) وهي موسرة (في الاصح) وعائيه الفتوى وقال محمد ليس عليه تكفينها لا تقطاع الزوجية من كل وجه (ومن) مات و (لا مال له فكفنه على من تلزمه نفقته) من أقاربه وإذا تعدد من وجبت عليه النفقة فالكفن على قدر ميراثهم كالنفقة ولو كان له مولى وخالة فعلى معتقه وقال محمد على خالته (وان لم يوجد من يجب عليه نفقته ففي بيت المال) تكفينه وتجهيزه من أموال التركات التي لا وارث لها (فان لم يعط) بيت المال (عجزا) لخلود من الأموال (أو ظالما) بمنعه صرف الحق لمستحقته وجهته (فعلى الناس) القادرين (و) يجب أن (يسأل له) أي للميت (التجهيز من) علم به وهو (لا يقدر عليه) أي التجهيز (غيره) من القادرين بخلاف الحي اذا عري لا يجب السؤال له بل يسأل بنفسه أو بالقدرته عليه واذا فضل عنه شيء صرف لمالكه وان لم يعرف كفنه به آخر والا تصدق به ولا يجب على من له ثوب فقط تكفين ميت ليس عنده غيره واذا أكل الميت سبع فالكفن لمن تبرع به لا لوارث الميت واذا وجد أكثر البدن أو نصفه مع الرأس غسل وصلى عليه والا لا والتكفين فرض وأما عدد أثوابه فهي على ثلاثة أقسام سنة وكفاية وضرورة الاول (و) هو (كفن الرجل سنة) ثلاثة أثواب (قميص) من أصل العنق الى القدمين بلاد خريص وكمين (وازار) من القرن الى القدم (و) الثالث (لهافة) تزيد على ما فوق القرن والقدم ليلف فيها الميت وتربط من أعلاه وأسفله ويؤخذ الكفن (مما) كان (يلبسه) الرجل (في حياته) يوم الجمعة والعيدين ويحسن للحديث حسنوا أكفان الموتى فانهم يتزاورون فيما بينهم ويتفاخرون بحسن أكفانهم ولا يغالى فيه لقوله صلى الله عليه وسلم لا تغالوا في الكفن فانه يسلب سر يعاوكفن صلى الله عليه وسلم في ثلاثة أثواب بيض سحولية بفتح السين وبالضم قرية باليمن (و) الثاني كفن

الولد لا تغسل سيدها
ولومات امرأة مع
الرجال يمسوها
كعكسه بخرقه وان
وجد ذو رحم محرم
بلا خرقه وكذا
الخنثى المشكل ييم
في ظاهر الرواية
ويجوز للرجل والمرأة
تغسيل صبي وصبيبة
لم يشتها ولا بأس
بتقبيل الميت وعلى
الرجل تجهيز امرأته
ولو معسرا في الاصح
ومن لا مال له فكفنه
على من تلزمه نفقته
وان لم يوجد من يجب
عليه نفقته ففي بيت
المال فان لم يعط
عجزا أو ظالما فعلى
الناس ويسأل له
التجهيز من لا يقدر
عليه غيره وكفن
الرجل سنة قميص
وازار ولهافة مما
يلبسه في حياته و

كفاية ازار ولفافة

وفضل البياض من القطن وكل من الازار واللفافة من القرن الى القدم ولا يجعل لقميصه ككم ولا دخريص ولا جيب ولا تكف أطرافه وتكره العمامة في الاصح ولف من يساره ثم يمينه وعقد ان خيف انتشاره وتزاد المرأة في السنة خمار الوجهها وخرقة لربط ثديها وفي الكفاية خمار او يجعل شعرها صغيرتين على صدرها فوق القميص ثم الخمار فوqe تحت اللفافة ثم الخرقة فوقها وتجمر الا كفان وتراقبل أن يدرج فيها وكفن الضرورة ما يوجد **﴿فصل﴾** الصلاة عليه فرض كفاية وأركانها التكبيرات والقيام وشرائطها اسلام

(كفاية) للرجل (ازار ولفافة) في الاصح مع قلة المسال وكثرة الورثة هو أولى وعلى القلب كفن السنة أولى (وفضل البياض من القطن) لما روينا والخلق الغسيل والجديد فيه سواء (وكل من الازار واللفافة) للميت يكون (من القرن) يعني شعر الرأس (الى القدم) مع ان زيادة للربط (ولا يجعل لقميصه كم) لانه لحاجة الحى (ولا دخريص) لانه لا يفعل الا للحى ليتسع الاسفل للمشى فيه (ولا جيب) وهو الشق النازل عن الصدر لانه لحاجة الحى ولو كفن في قميص حى قطع جيبه ولبنته وكميه (ولا تكف أطرافه) لعدم الحاجة اليه (وتكره العمامة في الاصح) لانها لم تكن في كفن النبي صلى الله عليه وسلم واستحسنها بعضهم لما روى أن ابن عمر رضى الله عنهما كان يعممه ويجعل العذبة على وجهه (و) تبسط اللفافة ثم الازار فوقها ثم يوضع الميت مقمصا ثم يعطف عليه الازار (لف) الازار (من) جهة (يساره ثم) من جهة (يمينه) ليكون اليمين أعلى ثم فعل باللفافة كذلك اعتبارا بحالة الحياة (وعقد) الكفن (ان خيف انتشاره) صيانة للميت عن الكشف (وتزاد المرأة) على ما ذكرنا للرجل (في) كفنها على جهة (انسنة خمار الوجهها) ورأسها (وخرقة) عرضها ما بين الثدي الى السرة وقيل الى الركبة كيلا ينتشر الكفن بالخذ وقت المشى بها (لربط ثديها) فسنة ككفنها درع وازار وخمار وخرقة ولفافة (و) تزاد المرأة (في) كفن (الكفاية) على كفن الرجل (خمارا) فيكون ثلاثة خمار ولفافة وازار (ويجعل شعرها صغيرتين) وتوضعان (على صدرها فوق القميص ثم) يوضع (الخمار) على رأسها ووجهها (فوقه) أى القميص فيكون (تحت اللفافة ثم) تربط (الخرقة فوقها) لئلا تنتشر الا كفان وتعطف من اليسار ثم من اليمين (وتجمر الا كفان) للرجل والمرأة جميعا تجميرا (وتراقبل أن يدرج) الميت (فيها) لقوله صلى الله عليه وسلم اذا أجمرت الميت فأجر واورا ولا يزداد على خمس ولا تتبع الجنائز بصوت ولا نار ويكره تجمير القبر (وكفن الضرورة) للمرأة والرجل يكتفى فيه بكل (ما يوجد) روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من غسل ميتا فكنتم عليه غفر الله له أربعين كبيرة ومن كفنه كساه الله من اللندس والاسديق ومن حفر له قبرا حتى يحجبه فكانما أسكنه مسكنا حتى يبعث وورد على غسل الموتى فانه من غسل ميتا غفر له سبعون مغفرة لو قسمت مغفرة منها على جميع الخلائق لو سعتهم قلت ما يقول من يغسل ميتا قال يقول غفرانك يارحم حتى يفرغ من الغسل

﴿فصل الصلاة عليه﴾ ككفنه ودفنه وتجهيزه (فرض كفاية) مع عدم افراد بالخطاب بها ولو امرأة (وأركانها التكبيرات والقيام) لكن التكبيرة الاولى شرط باعتبار الشروع بها ركن باعتبار قيامها مقام ركعة كباقي التكبيرات كافي المحيط (وشرائطها) ستة أولها (اسلام

غير راكب بلا عذر
وكون الميت على
الارض فان كان على
دابة أو على أيدي
الناس لم تجز الصلاة
على المختار الا من عذر
وستنها قيام الامام
بحذاء الميت ذكر
كان أو أنثى
والثناء بعد التكبيرة
الاولى والصلاة على
النبي صلى الله عليه
وسلم بعد الثانية
والدعاء للميت بعد
الثالثة ولا يتعين له
شيء وان دعا بالمأثور
فهو أحسن وأبلغ
ومنه ما حفظ عوف
من دعاء النبي صلى
الله عليه وسلم اللهم
اغفر له وارحمه وعافه
واعف عنه وأكرم
نزله ووسع مدخله
واغسله بالماء والثلج
والبرد ونقه من الخطايا
كما ينقى الثوب
الابيض من الدنس
وأبدله دارا خيرا من
داره وأهلا خيرا من

(الميت) لانها شفاعة وليست لكافر (و) الثاني (طهارته) وطهارة مكانه لانه كالا امام (و)
الثالث (تقدمه) أمام القوم (و) الرابع (حضوره أو حضورا كثر بدنه أو نصفه مع رأسه)
والصلاة على النجاشي كانت بمشهده كرامة له ومعجزة للنبي صلى الله عليه وسلم (و)
الخامس (كون المصلي عليها غير راكب) وغير قاعد (بلا عذر) لان القيام فيها ركن فلا يترك
بلا عذر (و) السادس (كون الميت) موضوعا (على الارض) لكونه كالا امام من وجهه
(فان كان على دابة أو على أيدي الناس لم تجز الصلاة على المختار الا) ان كان (من عذر) كما في
التبيين (وسنها) أربع الاولى (قيام الامام بحذاء) صدر (الميت ذكر كان) الميت (أو أنثى)
لانه موضع القلب ونور الايمان (و) الثانية (الثناء بعد التكبيرة الاولى) وهو سبحانه
الله وبمحمدك الى آخره وجاز قراءة الفاتحة بقصد الثناء كذا نص عليه عندنا وفي البخاري
عن ابن عباس رضي الله عنهما انه صلى على جنازة فقرأ بفاتحة الكتاب وقال لتعلموا انه من
السنة وصححه الترمذي وقد قال أئمتنا بأن مراعاة الخلاف مستحبة وهي فرض عند الشافعي
رحمه الله تعالى فلا مانع من قصد القراءة بها آخر وجا من الخلاف وحق الميت (و) الثالثة
(الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد) التكبيرة (الثانية) اللهم صل على محمد وعلى آل
محمد الى آخره (و) الرابعة من السنن (الدعاء للميت) لنفسه وجماعة المسلمين (بعد)
التكبيرة (الثالثة ولا يتعين له) أي الدعاء (شيء) سوى كونه بأمر الاخرة (و) لكن (ان)
دعا بالمأثور (عن النبي صلى الله عليه وسلم) فهو أحسن وأبلغ (لرجاء قبوله) ومنه ما حفظ
عوف (بن مالك) (من دعاء النبي صلى الله عليه وسلم) لما صلى معه على جنازة (اللهم اغفر
له وارحمه وعافه واعف عنه وأكرم نزله ووسع مدخله واغسله بالماء والثلج والبرد ونقه من
الخطايا كما ينقى الثوب الابيض من الدنس وأبدله دارا خيرا من داره وأهلا خيرا من أهله
وزوجا خيرا من زوجته وأدخله الجنة وأعد له من عذاب القبر وعذاب النار) قال عوف رضي
الله عنه حتى تمت أن أكون ذلك الميت رواه مسلم والترمذي والنسائي وفي الاصل
روايات أخر (ويسلم) وجوبا (بعد) التكبيرة (الرابعة من غير دعاء) بعدها (في ظاهر الرواية)
واستحسن بعض المشايخ أن يقول ربنا آتني الدنيا حسنة الخ أو ربنا لا ترغ قلوبنا الخ
وينوي بالتسليمين الميت مع القوم كما ينوي الامام ولا ينبغي أن يرفع صوته بالتسليم فيها كما
يرفع في سائر الصلوات ويخاف بالدعاء ويجهر بالتكبير (ولا يرفع يديه في غير التكبيرة
الاولى) في ظاهر الرواية وكثير من مشايخ بلخ اختاروا الرفع في كل تكبيرة كما كان يفعله ابن
عمر رضي الله عنهما (ولو كبر الامام خمسالم يتبع) لانه منسوخ (ولكن ينتظر سلامه في

أهله وزوجا خيرا من زوجته وأدخله الجنة وأعد له من عذاب القبر وعذاب النار ويسلم بعد المختار
الرابعة من غير دعاء في ظاهر الرواية ولا يرفع يديه في غير التكبيرة الاولى ولو كبر الامام خمسالم يتبع ولكن ينتظر سلامه في

المختار ولا يستغفر
لجنون وصبي ويقول
اللهم اجعله لنا فرطاً
واجعله أجراً وذخراً
واجعله لنا شافعاً
مشفعاً

(فصل) السلطان أحق بصلاته ثم
أحق بصلاته ثم
نائبه ثم القاضي ثم امام
الحى ثم الولي ولين له
حق التقدم أن يأذن
لغيره فان صلى غيره
أعادها ان شاء ولا
معه من صلى مع غيره
ومن له ولاية التقدم
فيها أحق ممن أوصى
له الميث بالصلاة عليه
على المقتى به وان دفن
بالصلاة صلى على
قبره وان لم يغسل مالم
يتفسيخ واذا
اجتمعت الجنائز
فلافراد بالصلاة
لكل منهما أولى
ويقدم الافضل
فلافضل وان
اجتمعت

المختار) ليسلم معه في الاصح وفي رواية يسلم المأموم كما كبر امامه الزائد ولو سلم الامام بعد
الثالثة ناسياً كبر الرابعة ويسلم (ولا يستغفر لجنون وصبي) اذ لا ذنب لهما (ويقول) في
الدعاء (اللهم اجعله لنا فرطاً) الفرط بفتح الحاء الذي يتقدم الانسان من ولده أى أجراً
متقدماً (واجعله لنا أجراً) أى ثواباً (وذخراً) بضم الذال المعجمة وسكون الخاء المعجمة
الذخيرة (واجعله لنا شافعاً مشفعاً) بفتح القاء مقبول الشفاعة

(فصل) السلطان أحق بصلاته (ثم نائبه) لانه السنة (ثم القاضي)
لولايته ثم صاحب الشرط ثم خليفة الوالى ثم خليفة القاضي (ثم امام الحى) لانه رضى
في حياته فهو أولى من الوالى في الصحيح (ثم الولي) الذكر المكف فلا حق للمرأة والصغيرة
والمعتوه وهو قليل العقل ويقدم الاقرب فالأقرب كترتيبهم في النكاح ولكن يقدم الاب
على الابن في قول الكل على الصحيح لفضله وقال شيخ مشايخي العلامة نور الدين على
المقدسى رحمهم الله تعالى لتقدم الاب وجه حسن وهو أن المقصود الدعاء للميت ودعوته
مستجابة ترى أبوهريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث دعوات
مستجابات دعوة المظلوم ودعوة المسافر ودعوة الوالد لولده رواه الطيالسي والسيد أولى من
قريب بعده على الصحيح والقريب مقدم على المعتق فان لم يكن ولي فالزوج ثم الجيران
(ولمن له حق التقدم أن يأذن لغيره) لان له ابطال حقه وان تعدد فلثاني المنع والذي يقدمه
الا كبر أولى من الذي يقدمه الا صغر (فان صلى غيره) أى غير من له حق التقدم بلا اذن ولم
يقتدبه (أعادها) هو (ان شاء) لعدم سقوط حقه وان تأدى الفرض بها (ولا) يعيد (معه)
أى مع من له حق التقدم (من صلى مع غيره) لان التنفل بها غير مشروع كما لا يصلى أحد
عليها بعده وان صلى وحده (ومن له ولاية التقدم فيها أحق) بالصلاة عليها (ممن أوصى له الميث
بالصلاة عليه) لان الوصية باطالة (على المقتى به) قاله الصدر الشهيد وفي نوادر ابن رستم
الوصية جائزة (وان دفن) وأهيل عليه التراب (بالصلاة) لا مراقتضى ذلك (صلى على قبره
وان لم يغسل) لسقوط شرط طهارته لحرمته نبشه وتعاد لو صلى عليه قبل الدفن بلا غسل
لفساد الاولى بالقدر على تعسيله قبل الدفن وقيل تنقلب صحيحة لتحقيق العجز ولم يهل
التراب يخرج فيغسل فيصلى عليه (مالم يتفسيخ) والمعتبر فيه أ كبر الراى على الصحيح
لاختلافه باختلاف الزمان والمكان والانسان واذا كان القوم سبعة يقدمهم واحداً ما
وثلاثة بعده واثان بعدهم وواحد بعدهما لان في الحديث من صلى عليه ثلاث صفوف غفر
له وخيرها آخرها لانه ادعى للجائبة بالتواضع (واذا اجتمعت الجنائز) فلافراد بالصلاة لكل
منها أولى (وهو ظاهر) (ويقدم الافضل) (ان لم يكن سبق) (وان اجتمعت) (ولو مع

السبق (وصلى مرة) واحدة صبح وان شاء جعلهم صفاعر يضاً ويقوم عند أفضلهم وان شاء
 (جعلها) أى الجنائز (صفاطويلا مما يلي القبلة بحيث يكون صدر كل واحد منهم) (قدام
 الامام) محاذياله وقال ابن أبي ليلى يجعل رأس كل واحد أسفل من رأس صاحبه هكذا
 درجات وقال أبو حنيفة هو حسن لان النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبيه دفنوا هكذا
 والوضع للصلاة كذلك قال وان وضعوا رأس واحد بجذاء رأس الآخر فحسن وهذا كله
 عند التفاوت في الفضل فان لم يكن ينبغي أن لا يعدل عن المحاذاة فلذا قال (وراعى الترتيب) في
 وضعهم (فيجعل الرجال مما يلي الامام ثم الصبيان بعدهم) أى بعد الرجال (ثم الخنثى ثم
 النساء) ثم المراهقات ولو كان الكل رجالاً روى الحسن عن أبي حنيفة يوضع أفضلهم
 وأسنهم مما يلي الامام وهو قول أبي يوسف والحرم مقدم على العبد وفي رواية الحسن اذا كان
 العبد أصلح قدم (ولو دفنوا بقبر واحد) لضرورة (وضعوا) فيه (على عكس هذا) الترتيب
 فيقدم الافضل فالأفضل الى القبلة والاكثر قرأنا وعلمنا كما فعل في شهداء أحد (ولا
 يقتدى بالامام من) سبق ببعض التكبيرات و(وجده بين تكبيرتين) حين حضر (بل
 ينتظر تكبير الامام) فيدخل معه اذا كبر عند أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف يكبر حين يحضر
 ويحسبه وعندهما يقضى الجميع ولا يحسب له تكبير احرامه كالمسبوق بركعات
 (ويوافقه) أى المسبوق امامه (في دعائه) لو علمه بسماعه على ما قاله مشايخ بلخ ان السنة أن
 يسمع كل صف ما يليه (ثم يقضى) المسبوق (ما فاتته) من التكبيرات (قبل رفع الجنازة) مع
 الدعاء ان أمن رفع الجنازة والا كبر قبل وضعها على الاكتاف متتابعاتقاء عن بطلانها
 بذهابها (ولا ينتظر تكبير الامام من حضر تحريمه) فيكبر ويكون مدركاً ويسلم مع الامام
 (ومن حضر بعد التكبيرة الرابعة قبل السلام فاتته الصلاة) عندهما (وفي الصحيح) لانه
 لا وجه الى أن يكبر وحده كما في البرازية وغيرها وعن محمد انه يكبر كما قال أبو يوسف ثم يكبر
 ثلاثاً بعد سلام الامام قبل رفع الجنازة وعليه الفتوى كذا في الخلاصة وغيرها فقد اختلف
 التصحيح كما ترى (وتكره الصلاة عليه في مسجد الجماعة وهو) أى الميت (فيه) كراهة
 تنزيه في رواية ورجحها المحقق ابن الهمام وتحريم في أخرى والعلة فيه ان كان خشية
 التلوين في تحريمه وان كان شغل المسجد بما لم ين له فتزويه والمروى قوله صلى الله
 عليه وسلم من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء له وفي رواية فلا أجر له (أو) كان الميت
 (خارجاً) أى المسجد مع بعض القوم (و) كان (بعض الناس في المسجد) أو عكسه ولو مع
 الامام (على المختار) كما في الفتاوى الصغرى خلافاً لما أورده النسفي من أن الامام اذا كان
 خارج المسجد مع بعض القوم لا يكره بالاتفاق لما علمت من الكراهة على المختار

وصلى مرة جعلها صففا
 طويلا مما يلي القبلة
 بحيث يكون صدر
 كل قدام الامام
 وراعى الترتيب
 فيجعل الرجال مما
 يلي الامام ثم الصبيان
 بعدهم ثم الخنثى
 ثم النساء ولو دفنوا
 بقبر واحد وضعوا
 على عكس هذا ولا
 يقتدى بالامام من
 وجده بين تكبيرتين
 بل ينتظر تكبير
 الامام ويوافقه في
 دعائه ثم يقضى ما فاتته
 قبل رفع الجنازة ولا
 ينتظر تكبير الامام
 من حضر تحريمه
 ومن حضر بعد
 التكبيرة الرابعة قبل
 السلام فاتته الصلاة
 في الصحيح وتكره
 الصلاة عليه في
 مسجد الجماعة
 وهو فيه أو خارجه
 وبعض الناس في
 المسجد على المختار

﴿ تنبيه ﴾ تكرر صلاة الجنائز في الشارع وأراضي الناس (ومن استهل) أي وجد منه حال ولادته حياة بركة أو صوت وقد خرج أكثره وصدره ان نزل برأسه مستقبيا وسرته ان خرج برجليه منكوسا (سمى وغسل) وكفن كما علمته (وصلى عليه) وورث ويورث لما عن جابر يرفعه الطفل لا يصل على ولا يرث ولا يورث حتى يستهل بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين عند الامام وقال يقبل قول النساء فيه لا الام في الميراث اجماعا لانه لا يشهد الرجال وقول القابلة مقبول في حق الصلاة عليه وأمه كالقابلة اذا اتصفت بالعدالة وفي الظهيرية ماتت واضطرب الولد في بطنها يشق ويخرج لا يسع الا ذلك كذا في شرح المقدسي (وان لم يستهل غسل) وان لم يتم خلقه (في المختار) لانه نفس من وجه (وأدرج في خرقه) وسمى (ودفن ولم يصل عليه) ويحشر ان بان بعض خلقه وذكر في المبسوط قولا آخر ان نفخ فيه الروح حشر والا فلا كذا في شرح المقدسي (كصبي) أو مجنون بالغ (سبي) أي أسر (مع أحد أبويه) من دار الحرب ثم مات لتبعيته له في أحكام الدنيا وتوقف الامام في أولاد أهل الشرك وعن محمد أنه قال فيهم اني أعلم ان الله لا يعذب أحدا بغير ذنب (الا أن يسلم أحدهما) للحكم باسلامه بالتبعية له (أو) يسلم (هو) أي الصبي اذا كان يعقله لان اسلامه صحيح باقراره بالوحدانية والرسالة أو صدق بوصف الايمان له ولا يشترط ابتداء الوصف من نفسه اذ لا يعرفه الا الخواص (أو لم يسب أحدهما) أي أحد أبويه (معه) للحكم باسلامه لتبعية السابي أودار الاسلام حتى لو سرق ذمي صغيرا فأخرجه لدار الاسلام ثم مات يصل على عليه وان بقي حيا يجب تخليصه من يده أي بالقمة (وان كان لكافر قريب مسلم) حاضر ولا ولي له كافر (غسله) المسلم (كغسل خرقه نجسة) لا تراعى فيه سنة التغسيل لانه سنة عامة في بني آدم ليكون حجة عليه لا تطهيرا له حتى لو وقع في ماء نجسه (وكفنه في خرقه) من غير مراعاة كفن السنة (وألقاه في حفرة) من غير وضع كالجيفة مراعاة لحق القرابة (أو دفعه) القريب (الى أهل ملته) ويتبع جنازته من بعيد وفيه اشارة الى أن المرتد لا يمكن منه أحد لغسله لانه لا ملته فيبقى كجيفة كلب في حفرة والى أن الكافر لا يمكن من قريبه المسلم لانه فرض على المسلمين كفاية ولا يدخل قبره لان الكافر تنزل عليه اللعنة والمسلم محتاج الى الرحمة خصوصاً في هذه الساعة (ولا يصل على باغ) اتفاقا وان كان مسلما (و) لا على (قاطع طريق) اذا (قتل) كل منهم (حالة المحاربة) ولا يغسل لان عليا رضي الله عنه لم يغسل البغاة وأما اذا قتلوا بعد ثبوت يد الامام عليهم فانهم يغسلون ويصل عليهم (و) لا يصل على (قاتل بالخنق غيلة) بالكسر الا غتيال يقال قتله غيلة وهو أن يخذله فيذهب به الى موضع فيقتله والمراد أعم كما لو خنقه في منزل لسعيه في الارض بالفساد (و) لا

ومن استهل سمي
وغسل وصل على
وان لم يستهل غسل
في المختار وأدرج
في خرقه ودفن
ولم يصل عليه كصبي
سبي مع أحد أبويه
الا ان يسلم أحدهما
أو هو أو لم يسب
أحدهما معه وان
كان لكافر قريب
مسلم غسله كغسله
خرقة نجسة وكفنه
في خرقه وألقاه في
حفرة أو دفعه الى
أهل ملته ولا يصل
على باغ وقاطع
طريق قتل حالة
المحاربة وقاتل بالخنق
غيلة و

على (مكابري في مصر ليلا بالسلاح) اذا قتل في تلك الحالة (و) لا يصلي على (مقتول عصبية) اهانة لهم وزجرا لغيرهم (وان غسلوا) كالبلغاة على احدى الروايتين لا يصلي عليهم وان غسلوا (وقاتل نفسه) عمدا لا لشدة وجع (يغسل ويصلي عليه) عن أبي حنيفة ومحمد وهو الاصح لانه مؤمن مذب وقاتل أبو يوسف لا يصلي عليه وكان القاضي الامام على السعدي يقول الاصح عندي أنه لا يصلي عليه وان كان خطأ أو لوجع يصلي عليه اتفاقا وقاتل نفسه أعظم وزرا واثما من قاتل غيره (ولا) يصلي (على قاتل أحد أبويه عمدا) ظلما اهانة له

﴿فصل﴾ في حملها ودفنها (يسن لحملها) حمل (أربعة رجال) تسكر يماله وتخفيفا وتخاشيا عن تشبيهه بحمل الامتعة ويكره حمله على ظهر ودابة بلا عذر والصغير يحمله واحد على يديه ويتداوله الناس كذلك بأيديهم (وينبغي) لكل واحد (حملها أربعين خطوة يبدأ) الحامل (بمقدمها الايمن) فيضعه (على يمينه) أي على عاتقه الايمن ويمينا أي الجنائزة ما كان جهة يسار الحامل لان الميت يلتقي على ظهره ثم يضع مؤخرها الايمن عليه أي على عاتقه الايمن (ثم يضع) (مقدمها الايسر على يساره) أي على عاتقه الايسر (ثم يختتم به) الجانب (الايسر) بحملها (عليه) أي على عاتقه الايسر فيكون من كل جانب عشر خطوات لقوله صلى الله عليه وسلم من حمل جنازة أربعين خطوة كفرت عنه أربعين كبيرة ولقول أبي هريرة رضي الله عنه من حمل الجنائزة بجوانبها الأربع فقد قضى الذي عليه (ويستحب الاسراع بها) لقوله صلى الله عليه وسلم أسرعوا الجنائزة أي مادون الخشب كما في رواية ابن مسعود رضي الله عنه فان تك صالحا خيرا تقدمونها اليه وان تك غير ذلك فشر تضعونه عن رقابكم وكذا يستحب الاسراع بتجهيزه كله (بلا خيب) بخاء معجمة وموحدتين مفتوحتين ضرب من العدو ودون العنق والعنق خطوفسيح فيمشون به دون مادون العنق (وهو ما يؤدي الى اضطراب الميت) فيكره للازدراء به واتعاب المتبعين (والمشي خلفها أفضل من المشي أمامها كفضل صلاة الفرض على النفل) لقول علي والذي بعث محمد بالحق ان فضل المشي خلفها على المشي أمامها كفضل المكتوبة على التطوع فقال أبو سعيد الخدري أبايكم تقول أم بشي سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم فغضب وقال لا والله بل سمعته غير مرة ولا ثنتين ولا ثلاث حتى عد سبعا فقال أبو سعيد اني رأيت أبا بكر وعمر عشيان أمامها فقال علي رضي الله عنه يغفر الله لهما لقد سمعا ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم كما سمعته وانهما والله خير هذه الامة ولكنهما كرها أن يجتمع الناس ويتضايقوا فاحبا أن يسهلا على الناس ولقول أبي أمامة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مشى خلف جنازة ابنه ابراهيم حافيا ويكره أن يتقدم الكل عليها أو ينفر دواحدة متقدما ولا بأس بالركوب خلفها من غير

مكابري في مصر
ليلا بالسلاح
ومقتول عصبية
وان غسلوا وقاتل
نفسه يغسل ويصلي
عليه ولا على قاتل
أحد أبويه عمدا

﴿فصل﴾ يسن
لحملها أربعة رجال
وينبغي حملها أربعين
خطوة يبدأ بمقدمها
الايمن على يمينه ثم
مقدمها الايسر على
يساره ثم يختتم بالايسر
عليه ويستحب
الاسراع بها بلا
خيب وهو ما يؤدي
الى اضطراب الميت
والمشي خلفها أفضل
من المشي أمامها
كفضل صلاة
الفرض على النفل

اضرار لغيره وفي السنن قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الراكب يسير خلف
الجنائز والمشي امامها قريبا منها عن يمينها أو عن يسارها (ويكره رفع الصوت بالذكر)
والقرآن وعليهم الصمت وقولهم كل حي سميوت ونحو ذلك خلف الجنائز بدعة ويكره اتباع
النساء الجنائز وان لم تنزجر ناحية فلا بأس بالمشي معها وينكره قلبه ولا بأس بالبكاء بدمع في
منزل الميت ويكره النوح والصياح وشق الجيوب ولا يقوم من مرت به جنازة ولا يرد المشي
معه والا مر به منسوخ (و) يكره (الجلوس قبل وضعها) لقوله عليه السلام من تبع الجنائز
فلا يجلس حتى توضع (ويحفر القبر نصف قامة أو الى الصدر وان زيد كان حسنا) لانه أبلغ
في الحفظ (ويلحد) في الأرض صلبة من جانب القبلة (ولا يشق) بحفرة في وسط القبر
يوضع فيها الميت (الا في أرض رخوة) فلا بأس به فيها ولا باتخاذ التابوت ولو من حديد
ويفرش فيه التراب لقوله صلى الله عليه وسلم اللحد لنا والشق لغيرنا ويدخل الميت في القبر (من
قبل القبلة) كما أدخل النبي صلى الله عليه وسلم ان أمكن فتوضع الجنائز على القبر من جهة القبلة
ويحمله إلا خدم مستقبلا حال الأخذ ويضعه في اللحد لشرف القبلة وهو أولى من السل لانه
يكره ابتداء بالرأس أو يكون بالرجلين (ويقول واضعه) في قبره كما أمر به النبي صلى الله عليه
وسلم وكان يقوله اذا أدخل الميت القبر (بسم الله وعلى ملة رسول الله) قال شمس الأئمة
السرخسي أي باسم الله وضعناك وعلى ملة رسول الله سامناك وفي الظهيرة اذا وضعوه
قالوا باسم الله وبالله وفي الله وعلى ملة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ولا يضر دخول وتراؤ
شفع في القبر بقدر الكفاية والسنة الوتر وأن يكونوا أقوياء أمناء صلحاء وذو الرحم المحرم
أولى بإدخال المرأة ثم ذو الرحم غير المحرم ثم الصالح من مشايخ جيرانها ثم الشبان الصلحاء ولا
يدخل أحد من النساء القبر ولا يخرجهن الا الرجال ولو كانوا أجنب لا نمس الا جنبي
لها محائل عند الضرورة جائز في حياتها فكذا بعد موتها (ويوجه الى القبلة على جنبه الايمن)
بذلك أمر النبي صلى الله عليه وسلم وفي حديث أبي داود البيت الحرام قبلتكم أحياء وأمواتا
(وتحل العقد) لا أمر النبي صلى الله عليه وسلم لسيرة وقدمات له ابن أطلاق عقد رأسه وعقد
رجليه ولانه آمن من الا انتشار (ويسوى اللبن) بكسر الباء الموحدة واحده لبنة بوزن كلمة
الطوب النيء (عليه) أي على اللحد اتقاء لوجهه عن التراب لما روى انه عليه السلام جعل
على قبره اللبن وروى طن من قصب بضم الطاء المهملة الحزمة ولا منافاة لا مكان الجمع بوضع
اللبن منصوبا ثم أكمل بالقصب وقال محمد في الجامع الصغير (و) يستحب (القصب) واللبن
وقال في الاصل اللبن والقصب فدل المذکور في الجامع على انه لا بأس بالجمع بينهما واختلف
في القصب المنسوج ويكره القاء الحصير في القبر وهذا عند الوجدان وفي محل لا يوجد الا

ويكره رفع الصوت
بالذكر والجلوس
قبل وضعها ويحفر
القبر نصف قامة أو
الى الصدر وان زيد
كان حسنا ويلحد
ولا يشق الا في
أرض رخوة من
قبل القبلة فيقول
واضعه باسم الله وعلى
ملة رسول الله صلى
عليه وسلم ويوجه
الى القبلة على جنبه
الايمن وتحل العقد
ويسوى اللبن عليه
والقصب

الصخر فلا كراهة فيه فقولهم (وكره) وضع (الآجر) بالمد المحرق من اللبن (والخشب) محمول على وجود اللبن بلا كلفة والا فقد يكون الخشب والا آجر موجودين ويقدم اللبن لان الكراهة لكونهما للاحكام والزينة ولذا قال بعض مشايخنا لما يكرهه الا آجر اذا اريد به الزينة اما اذا اريد به دفع اذى السباع او شئ آخر لا يكره وما قيل انه لمس النار فليس بصحيح (و) يستحب (أن يسجى) أى يستر (قبرها) أى المرأة سترها الى أن يسوى عليها اللحد (لا) يسجى (قبره) لان عليا رضى الله عنه مر بقوم قد دفنوا ميتا و بسطوا على قبره ثوبا فغذبه وقال انما يصنع هذا بالنساء الا اذا كان لضرورة دفع حر أو مطر أو ثلج عن الداخلين في القبر فلا بأس به (ويقال التراب) ستراله ويستحب أن يحثى ثلاثا لما نه صلى الله عليه وسلم صلى على جنازة ثم أتى القبر فحثى عليه التراب من قبل رأسه ثلاثا (ويسنم القبر) ويكره أن يزيد فيه على التراب الذى خرج منه ويجعله مرتفعاً عن الارض قدر شبر أو أكثر بتليل ولا بأس برش الماء حفظاً له (ولا يربع) ولا يخصص لنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن تربع القبور وتخصيصها (ويحرم البناء عليه للزينة) لما روينا (ويكره) البناء عليه (للاحكام بعد الدفن) لانه للبقاء والقبر للفناء وأما قبل الدفن فليس بقبر وفي النوازل لا بأس بتطينه وفي العيانية وعليه الفتوى (ولا بأس) أيضاً (بالكتابة) فى حجر صين به القبر ووضع (عليه لئلا يذهب الاثر) فيحترم للعلم بصاحبه (ولا يمتن) وعن أبي يوسف أنه كره أن يكتب عليه واذا خربت القبور فلا بأس بتطينها لان رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بقبر ابنه ابراهيم فرأى فيه حجراً فسد وقال من عمل عملاً فليتيقنه عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال خفق الرياح وقطر الامطار على قبر المؤمن كفارة لذنوبه (ويكره الدفن فى البيوت لا اختصاصه بالانبياء عليهم الصلاة والسلام) قال الكمال لا يدفن صغير ولا كبير فى البيت الذى مات فيه فان ذلك خاص بالانبياء عليهم السلام بل يدفن فى مقابر المسلمين (ويكره الدفن فى) الا ما كن التى تسمى (الفساقى) وهى كبيت معقود بالبناء يسع جماعة قياماً ونحوه لمخالفتها السنة (ولا بأس بدفن أكثر من واحد) فى قبر واحد (للضرورة) قاله قاضى خان (ويحجز بين كل اثنين بالتراب) هكذا أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فى بعض الغزوات ولو بلى الميت وصار تراباً جازد فى غيره فى قبره ولا يجوز كسر عظامه ولا تحويلها ولو كان ذمياً ولا ينبش وان طال الزمان وأما أهل الحرب فلا بأس بنبشهم ان احتيج اليه (ومن مات فى سفينة وكان البر بعيداً وخيف الضرر) به (غسل وكفن) وصلى عليه (وألقى فى البحر) وعن الامام أحمد بن حنبل رحمه الله يثقل ليرسب وعن الشافعية كذلك ان كان قريباً من دار الحرب والاشد بين لو حين ليقذفه البحر فيدفن (ويستحب

وكره الآجر والخشب وأن يسجى قبرها لا قبره ويهال التراب ويسنم القبر ولا يربع ويحرم البناء عليه للزينة ويكره للاحكام بعد الدفن ولا بأس بالكتابة عليه لئلا يذهب الاثر ولا يمتن ويكره الدفن فى البيوت لا اختصاصه بالانبياء عليهم الصلاة والسلام ويكره الدفن فى الفساقى ولا بأس بدفن أكثر من واحد للضرورة ويحجز بين كل اثنين بالتراب ومن مات فى سفينة وكان البر بعيداً وخيف الضرر غسل وكفن وألقى فى البحر ويستحب

الدفن في) مقبرة (محل مات به أو قتل) لما روى عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت حين زارت قبر أخيها عبد الرحمن وكان مات بالشام وحمل منها لو كان الأمر فيك إلى ما نقلتك ولدفتك حيث مت (فإن نقل قبل الدفن قدر ميل أو ميلين) ونحو ذلك (لا بأس به) لأن المسافة إلى المقابر قد تبلغ هذا المقدار (وكره نقله لا كثر منه) أي أكثر من الميلى كذا في الظهيرية وقال شمس الأعمى السرخسي وقول محمد في الكتاب لا بأس أن ينقل الميت قدر ميل أو ميلين بيان أن النقل من بلد إلى بلد مكره وقاله قاضي خان وقد قال قبله لومات في غير بلد يستحب تركه فإن نقل إلى مصر آخر لا بأس به لما روى أن يعقوب صلوات الله عليه مات بمصر ونقل إلى الشام وسعد بن أبي وقاص مات في ضيعة على أربعة فراسخ من المدينة ونقل على أعناق الرجال إلى المدينة قلت يمكن الجمع بأن الزيادة مكرهة في تغير الرأحة أو خشيتها وتنتفي بانتفاءها لمن هو مثل يعقوب عليه السلام أو سعد رضي الله عنه لأنهم من أحياء الدارين (ولا يجوز نقله) أي الميت (بعد دفنه) بأن أهمل عليه التراب وأما قبله فيخرج (بالاجماع) بين أئمتنا طالت مدة دفنه أو قصرت للنهي عن نبشه والنبش حرام حق الله تعالى (الأن تكون الأرض مغصوبة) فيخرج لحق صاحبها أن طلبه وإن شاء سواه بالأرض وانتفع بها زراعة أو غيرها (أو أخذت) الأرض (بالشفعة) بأن دفن فيها بعد الشراء ثم أخذت بالشفعة لحق الشفيع فيتخير كما قلنا (وإن دفن في قبره حفر لغيره) من الأحياء بأرض ليست مملوكة لأحد (ضمن قيمة الحفر) وأخذ من تركته والأمن بيت المال أو المسلمين كما قدمناه فإن كانت المقبرة واسعة يكره ذلك لأن صاحب القبر يستوحش بذلك وإن كانت الأرض ضيقة جازأى بلا كراهة قال الفقيه أبو الليث رحمه الله لأن أحدا من الناس لا يدرى بأى أرض يموت وهذا كمن بسط بساطا أو مصلى أى سجادة في المسجد أو المجلس فإن كان المكان واسعا لا يصلى ولا يجلس عليه غيره وإن كان المكان ضيقا جاز لغيره أن يرفع البساط ويصلى في ذلك المكان أو يجلس ومن حفر قبر نفسه قبل موته فلا بأس به ويؤجر عليه هكذا عمل عمر بن عبد العزيز والربيع بن خثعم وغيرهما (ولا يخرج منه) لأن الحق صار له وحرمة مقدمة (وينبش) القبر (لمتاع) كثوب ودرهم (سقط فيه) وقيل لا ينبش بل يحفر من جهة المتاع ويخرج (و) ينبش (لكفن مغصوب) لم يررض صاحبه إلا بأخذه (ومال مع الميت) لأن النبي صلى الله عليه وسلم أباح نبش قبر أبي رغال لذلك (ولا ينبش) الميت (بوضعه لغير القبلة أو) وضعه (على يساره) أو جعل رأسه موضع رجله ولوسوى اللبن عليه ولم يهل التراب نزع اللبن وراعى السنة ﴿تم﴾ قال كثير من متأخري أئمتنا رحمهم الله يكره الاجتماع عند صاحب الميت حتى يأتي إليه من يعزى بل إذا رجع الناس من الدفن فليتفرقوا ويشغلوا

الدفن في محل مات به أو قتل فإن نقل قبل الدفن قدر ميل أو ميلين لا بأس به وكره نقله لا كثر منه ولا يجوز نقله بعد دفنه بالاجماع إلا أن تكون الأرض مغصوبة أو أخذت بالشفعة وإن دفن في قبر حفر لغيره ضمن قيمة الحفر ولا يخرج منه وينبش لمتاع سقط فيه ولكفن مغصوب ومال مع الميت ولا ينبش بوضعه لغير القبلة أو على يساره

بأمورهم وصاحب الميت بامرهم ويكره الجلوس على باب الدار للمصيبة فان ذلك عمل أهل الجاهلية ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك وتكره في المسجد وتكره الضيافة من أهل الميت لانها شرعت في السرور ولا في الشرور وهي بدعة مستقبحة قال عليه السلام لا عقر في الاسلام وهو الذي كان يعقر عند القبر بقرة أو شاة ويستحب لجيران الميت والا باعد من أقاربه تهيئة طعام لاهل الميت يشبعهم يومهم وليأتهم لقوله صلى الله عليه وسلم اصنعوا لآل جعفر طعاما فقد جاءهم ما يشغلهم ويلح عليهم في الاكل لان الحزن يمنعهم فيضعفهم والله ملهم الصبر ومعوض الاجر وتستحب التعزية للرجال والنساء اللاتي لا يفتن لقوله صلى الله عليه وسلم من عزى أخاه بمصيبة كساه الله من حلل الكرامة يوم القيامة وقوله صلى الله عليه وسلم من عزى مصابا فله مثل أجره وقوله صلى الله عليه وسلم من عزى شكلى كسى بردين في الجنة ولا ينبغي لمن عزى مرة أن يعزى أخرى

فصل في زيارة

القبور

ندب زيارتها للرجال والنساء على الاصح ويستحب قراءة يس لما ورد أنه من دخل المقابر فقرا يس خفف الله عنهم يومئذ وكان له بعدد ما فيها حسنات

فصل في زيارة القبور ندب زيارتها من غير أن يطأ القبور (للرجال والنساء) وقيل تحرم على النساء والاصح أن الرخصة ثابتة للرجال والنساء فتندب لهن أيضا (على الاصح) والسنة زيارتها قائما والدعاء عندها قائما كما كان يفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخروج الى البقيع ويقول السلام عليكم دار قوم مؤمنين وانا ان شاء الله بكم لاحقون أسأل الله لي ولكم العافية (ويستحب) للزائر (قراءة) سورة (يس) لما ورد (عن أنس رضي الله عنه أنه) قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (من دخل المقابر فقرا سورة (يس) يعنى وأهدى ثوابها الاموات (خفف الله عنهم يومئذ) العذاب ورفعهم وكذا يوم الجمعة يرفع فيه العذاب عن أهل البرزخ ثم لا يعود على المسلمين (وكان له) أى للقارى (بعد ما فيها) رواية الزيلعي من فيها من الاموات (حسنات) وعن أنس أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان انت تصدق عن موتانا ونحج عنهم وندعوهم فهل يصل ذلك اليهم فقال نعم انه ليصل ويفرحون به كما يفرح أحدكم بالطبق اذا أهدى اليه رواه أبو حفص العكبرى فلانسان أن يجعل ثواب عمله لغيره عند أهل السنة والجماعة صلاة كان أو صوما أو حجاً أو صدقة أو قراءة للقرآن أو الاذكار أو غير ذلك من أنواع البر ويصل ذلك الى الميت وينفعه قاله الزيلعي في باب الحج عن الغير وعن علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من مر على المقابر فقرا قل هو الله أجداحدى عشرة مرة ثم وهب أجرها للاموات أعطى من الاجر بعدد الاموات رواه الدارقطني وأخرج ابن أبي شيبة عن الحسن أنه قال من دخل المقابر فقال اللهم رب الاجساد البالية والعظام النخرة التي خرجت من الدنيا وهي بك مؤمنة أدخل عليها روحا منك وسلاما منى استغفر له كل مؤمن

ولا يكره الجلوس
للقراءة على القبر في
المختار وكره القعود
على القبور لغير قراءة
ووطؤها والنوم
وقضاء الحاجة عليها
وقلع الحشيش
والشجر من المقبرة
ولا بأس بقلع اليابس
منهما

﴿باب أحكام

الشهيد﴾

المقتول ميت بأجله
عندنا والشهيد من
قتله أهل الحرب أو
أهل البغي أو قطاع
الطريق أو اللصوص
في منزله ليلا ولو
بمثقل أو وجد في
المعركة وبه أثر أو
قتله مسلم ظالما عمدا
بمحدد وكان مسلما
بالغا خاليا من حيض
ونفاس وجنابة ولم
يرث بعد انقضاء
الحرب فيكفن بدمه
وثيابه ويصلى عليه
بلا غسل

مات منذ خلق الله آدم وأخرج ابن أبي الدنيا بلفظ كتب له بعد من مات من ولد آدم إلى أن
تقوم الساعة حسنات (ولا يكره الجلوس للقراءة على القبر في المختار) لتأدية القراءة بالسكينة
والتدبر والاعتناظ (وكره القعود على القبور لغير قراءة) لقوله عليه السلام لأن يجلس أحدكم
على جمر فتحرق ثيابه فتخلص إلى جلدته خير له من أن يجلس على قبر (و) كره (وطؤها)
بالأقدام لما فيه من عدم الاحترام وأخبرني شيخنا العلامة محمد بن أحمد الحموي الحنفي رحمه
الله بأنهم يتأذون بخفق النعال اه وقال الكمال وحينئذ فما يصنعه الناس ممن دفنت أقاربه
ثم دفنت حوالهم خلق من وطء تلك القبور إلى أن يصل إلى قبر قريبه مكروه اه وقال
قاضي خان ولو وجد طريقا في المقبرة وهو يظن أنه طريق أحد ثوبه لا يمشي في ذلك وإن لم يقع
في ضميره لا بأس بأن يمشي فيه (و) كره (النوم) على القبور (و) كره تحريما (قضاء الحاجة)
أي البول والتغوط (عليها) بل وقرىبها منها وكذا كل ما لم يعهد من غير فعل السنة (و) كره
(قلع الحشيش) الرطب (و) كذا (الشجر من المقبرة) لأنه مادام رطبا يسبح الله تعالى
فيؤنس الميت وتنزل بك الله تعالى الرحمة (ولا بأس بقلع اليابس منهما) أي الحشيش
والشجر لزوال المقصود

﴿باب أحكام الشهيد﴾

سمى به لأنه مشهود له بالجنة (المقتول) بأي سبب كان (ميت) بانقضاء أجله لم يبق من
(أجله) ولا رزقه شيء (عندنا) معاشر أهل السنة والجماعة قاله في العناية (والشهيد) شرعا هو
(من قتله أهل الحرب) مباشرة أو تسبيبا بأي آلة كانت ولو بماء أو نار رموها بين المسلمين
(أو) قتله (أهل البغي أو) قتله (قطاع الطريق) بأي آلة كانت (أو) قتله (اللصوص في
منزله ليلا ولو بمثقل) أو نهارا (أو وجد في المعركة) سواء كانت معركة أهل الحرب أو البغي
أو قطاع الطريق (وبه أثر) كجرح وكسرو حرق وخروج دم من أذن أو عين لا من فم
وأنف ومخرج (أو قتله مسلم ظالما) لا بمحدود (عمدا) لا خطأ (بمحدد) خرج به المقتول شبه
عمد بمثقل وشمل من قتله أبوه أو سيده (وكان) المقتول (مسلم بالغاليا من حيض ونفاس
وجنابة ولم يرث) أي ما صار خلقا في الشهادة كالشوب الخاق بوجود رفق من مرافق الحياة
(بعد انقضاء الحرب) فيلحق بشهداء أحد في الحكم (فيكفن بدمه) أي مع دمه من غير
تغسيل لقوله صلى الله عليه وسلم زملوهم بدمائهم فإنه ليس كلمة تكلم في سبيل الله إلا تأتي يوم
القيامة تدمي لونه لون الدم والريح ريح المسك (و) يكفن مع (ثيابه) للأمر به في شهادة أحد
(ويصلى عليه) أي الشهيد (بلا غسل) نص عليه تأكيد وإن علم مما سبق لأن النبي صلى

الله عليه وسلم وضع حمزة رضي الله عنه وجيء برجل من الانصار فوضع الى جنبه فصلى عليه
ثم رفع وترك حمزة حتى صلى عليه يومئذ سبعين صلاة كما في مسند أحمد وصلى النبي صلى الله
عليه وسلم على قتلى بدر والصلاة على الميت لاظهار كرامته حتى اختص بها المسلم وحرم
المنافق والشهيد أولى بهذه الكرامة (وينزع عنه) أي عن الشهيد (ما ليس صالحا للكفن
كالقرو والحشو) ان وجد غيره صالحا للكفن (و) ينزع عنه (السلاح والدرع) لما في أبي
داود عن ابن عباس رضي الله عنهما قال أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتلى أحد أن
ينزع عنهم الحديد والجلود وان يدفنوا بدمائهم وثيابهم (ويزاد) ان تقص ما عليه عن كفن
السنة ليم (وينقص) ان زاد العدد (في ثيابه) على كفن السنة توفرة على الورثة أو المسلمين
(وكره نزع جميعها) أي ثيابه التي قتل فيها يبقى عليه أثره (ويغسل) الشهيد عند الامام (ان
قتل جنبا) لان حنظلة بن الراهب استشهد يوم أحد وقال عليه السلام اني رأيت الملائكة
تغسل حنظلة بن أبي عامر بين السماء والارض بماء المزن في صحائف الفضة قال أبو أسيد
فذهبنا ونظرنا اليه فاذا برأسه يقطر ماء فأرسل النبي صلى الله عليه وسلم الى امرأته فأخبرته
أنه خرج وهو جنب (أوصيبا أو مجنونا) لان السيف كفي عن التغسيل فيمن يوصف بذب
ولا ذنب لهما فلم يكونا في معنى شهداء أحد (أو) قتل (حائضا أو نفساء) سواء كان بعد
انقطاع الدم أو قبل استمراره في الحيض ثلاثة أيام في الصحيح والمعنى فيهما كالجنب (أو
ارتث) بالبناء للمجهول أي حمل من المعركة رثيا أي جريحا وبه رمق كذا في الصحيح وسمى
مرثيا لانه صار خلقا في حكم الشهادة بما كلف به من أحكام الدنيا وأوصل اليه من منافعها
(بعد انقضاء الحرب) فسقط حكم الدنيا وهو ترك الغسل فيغسل وهو شهيد في حكم الآخرة
له الثواب الموعود للشهداء ولو ارتث (بان أكل أو شرب أو نام) ولو قليلا (أو تداوى) لرفق
الحياة (أو مضى عليه وقت الصلاة وهو يعقل) ويقدر على أدائها اذ لا يلزمه بدون قدرة فمع
العجز لا يغسل (أو قتل من المعركة) حيا لم ير ض (لا لخوف وطء الخيل) أو الدواب فانه
بهذا لا يكون مرثيا (أو أوصى) عطف على قوله أكل سواء أوصى بامر الدنيا والآخرة عند
أبي يوسف وقال محمد لا يكون مرثيا بوصيته بأمور الآخرة وقيل الخلاف في أمور الدنيا
وقال الفقيه أبو جعفر انما يكون مرثيا اذا زادت الوصية على كلمتين اما بالكلمة أو بالكلمتين
فلا تبطل الشهادة (أو باع أو اشترى أو تكلم بكلام كثير) بخلاف القليل فان من شهداء
أحد من تكلم كسعد بن الربيع وهذا كله اذا كان بعد انقضاء الحرب (وان وجد ما ذكر)
من الاكل ونحوه مع الجراحة وكان (قبل انقضاء الحرب لا يكون) شهيدا (مرثيا) بذلك
كذا قاله الكمال واذا اختلط قتلى المسلمين بقتلى الكفار أو موتاهم بموتاهم فان كان المسلمون

وينزع عنه ما ليس
صالحا للكفن
كالقرو والحشو
والسلاح والدرع
ويزاد وينقص في
ثيابه وكره نزع جميعها
ويغسل ان قتل جنبا
أو صيبا أو مجنونا أو
حائضا أو نفساء أو
ارتث بعد انقضاء
الحرب بان أكل أو
شرب أو نام أو تداوى
أو مضى عليه وقت
الصلاة وهو يعقل
أو نقل من المعركة
لا لخوف وطء الخيل
أو أوصى أو باع أو
اشترى أو تكلم
بكلام كثير وان
وجد ما ذكر قبل
انقضاء الحرب
لا يكون مرثيا

أكثر يصلي عليهم وينوي المسلمون والأفلا من عرف أنه من المسلمين ويتخذهم مقبرة
على حدة كذمية ماتت حبلى بمسلم

﴿ كتاب الصوم ﴾

لما كان عبادة بدنية كالصلاة ذكره عقبها ويحتاج لمعرفة لغته وشرعية وسببه وشرطه
وحكمه وركنه وحكمة مشروعيته وصفته فمعناه لغة الإمساك عن الفعل والقول * وشرعا
(هو الإمساك نهارا) النهار ضد الليل من الفجر الصادق إلى الغروب (عن إدخال شيء)
سواء كان يؤكل عادة أو غيره وقيد الإدخال يخرج الدخول لغبار وكونه (عمدا أو خطأ)
يخرج النسيان والخطي من سبقة ماء المضمضة إلى حلقه فهو كالعمد سواء أدخله (بطنا) من
القم أو الأنف أو من جراحة في الباطن تسمى الجائفة (أو) أدخله في (ماله حكم الباطن)
وهو الدماغ كدواء الآمة (و) الإمساك نهارا (عن شهوة الفجر) شمل الجاع والآنزال
بعث (بنية) لتمييز العبادة عن العادة (من أهله) احتراز عن الحائض والنفساء والكافر
والجنون واختصار هذا الحديث الصحيح إمساك عن المفطرات منوى لله تعالى بإذنه في
وقته (وسبب وجوب رمضان) يعني افتراض صومه (شهود جزء) صالح للصوم (منه)
أى من رمضان خرج الليل وما بعد الزوال على ما قاله فخر الإسلام ومن وافقه خلا قال شمس
الأنعة أن السبب مطلق الوقت في الشهر (وكل يوم منه) أى من رمضان (سبب لادائه)
أى لوجوب أداء ذلك اليوم لتفريق الأيام فمن بلغ أو أسلم يلزمه ما بقى منه لا ماضى ولا منافاة
بالجمع بين السببين ونقل السببية من المجموع للجزء الأول رعاية للعيارية (وهو) أى
صوم رمضان (فرض) عين (أداء وقضاء على من اجتمع فيه أربعة أشياء) هي شروط
لافتراضه والخطاب به وتسمى شروط وجوب أحدها (الإسلام) لأنه شرط للخطاب
بفروع الشريعة (و) ثانيها (العقل) إذ لا خطاب بدونه (و) ثالثها (البلوغ) إذ لا تكليف
الابنه (و) رابعها (العلم بالوجوب) وهو شرط (لمن أسلم بدار الحرب) وإنما يحصل له العلم
الموجب بخبار رجلين عدلين أو رجل وامرأتين مستورين أو واحد عدل وعندهما
لا تشترط العدالة ولا البلوغ والحرية وقوله (أو الكون) شرط لمن نشأ بدار الإسلام) فانه
لا عذر له بالجهل (و يشترط لوجوب أدائه) الذى هو عبارة عن تفرغ الذمة في وقته
(الصحة من مرض) لقوله تعالى فمن كان منكم مريضا الآية (و) الصحة أى الخلو عن
(حيض ونفاس) لما قدمنا (والاقامة) لما تلوناها (و يشترط لصحة أدائه) أى فعله ليكون
أعم من الأداء والقضاء (ثلاثة) شرائط (النية) في وقتها لكل يوم (والخلو عما ينافيه) أى

﴿ كتاب الصوم ﴾

هو الإمساك نهارا
عن إدخال شيء عمدا
أو خطأ بطنا أو ماله
حكم الباطن وعن
شهوة الفرج بنية
وسبب وجوب
رمضان شهود جزء
منه وكل يوم منه
سبب لادائه وهو
فرض أداء وقضاء
على من اجتمع فيه
أربعة أشياء
الإسلام والعقل
والبلوغ والعلم
بالوجوب لمن أسلم
بدار الحرب أو الكون
بدار الإسلام
و يشترط لوجوب
أدائه الصحة من
مرض وحيض
ونفاس والاقامة
و يشترط لصحة
أدائه ثلاثة النية
والخلو عما ينافيه

ينافي صحة فعله (من حيض ونفاس) لمنافتهما (و) الخلو (عما يفسده) بطروه عليه (ولا يشترط) لصحته (الخلو عن الجنابة) لقدرته على الإزالة وضرورة حصولها ليلا وطرا والنهار وليس العقل والاقامة من شروط الصحة فان الجنون اذا طرأ أو بقي الى الغروب صح صومه (وركنه) أي الصوم (الكف) أي الامساك (عن قضاء شهوتي البطن والفرج) (و) (ما ألحق بهما) مما سئذ كره (وحكمه سقوط الواجب) أي اللزوم فرضا كان أو غيره (عن الذمة) بإيجاب الله أو العبد (والثواب) تكراما من الله (في الآخرة) ان لم يكن منها عنه فان كان منها عنه كصوم النحر فحكمه الصحة والخروج عن العهدة والاثم بالا عراض عن ضيافة الله تعالى وحكمة مشروعية الصوم منها ان به سكون النفس الامارة باعراضها عن الفضول لانها اذا جاعت شبعت جميع الاعضاء فتقبض اليد والرجل والعين وباقي الجوارح عن حركاتها واذا شبعت النفس جاعت الجوارح بمعنى قويت على البطش والنظر وفعل ما لا ينبغي فبانتباهها يصفو القلب وتحصل المراقبة ومنها العطف على المساكين بالاحساس بالمجوع لمن هو وصفه أبدا فيحسن اليه ولذا لا ينبغي الافراط في السجود لمنعه الحكمة المقصودة والاتصاف بصفة الملائكة ولا يدخل الرياء في صوم الفرض

﴿فصل﴾ في صفة الصوم وتقسيمه (ينقسم الصوم الى ستة أقسام) ذكرت مجملتها ثم مفصلة لكونه أوقع في النفس (فرض) عين (وواجب ومسنون ومندوب ونفل ومكروه أما) القسم الاول وهو (الفرض فهو صوم) شهر (رمضان أداء وقضاء وصوم الكفارات والمنذور في الاظهر وأما الواجب فهو قضاء ما أفسده من نفل وأما المسنون فهو صوم عاشوراء مع التاسع وأما المندوب فهو صوم ثلاثة أيام (من كل شهر) ليكون كصيام جميعه من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها (ويندب كونها) أي الثلاثة (الايام البيض) وهي الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر سميت بذلك لتكامل ضوء الهلال وشدة البياض فيها لما في أبي داود كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا أن نصوم البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة قال وقال هو كهيئة الدهر أي كصيام الدهر (و) من هذا القسم (صوم) يوم (الاثنين) يوم (الخميس)

وعما يفسده ولا يشترط الخلو عن الجنابة وركنه الكف عن قضاء شهوتي البطن والفرج وما ألحق بهما وحكمه بسقوط الواجب عن الذمة ولثواب في الآخرة

﴿فصل﴾ ينقسم الصوم الى ستة أقسام فرض وواجب ومسنون ومندوب ونفل ومكروه أما الفرض فهو صوم رمضان أداء وقضاء وصوم الكفارات والمنذور في الاظهر وأما الواجب فهو قضاء ما أفسده من نفل وأما المسنون فهو

صوم عاشوراء مع التاسع وأما المندوب فهو صوم ثلاثة من كل شهر ويندب كونها الايام البيض وهي الثالث عشر والرابع عشر والخامس

عشر وصوم الاثنين والخميس

من شوال ثم
 قيل الأفضل وصلها
 وقيل تفرقها وكل
 صوم ثبت طلبه
 والوعد عليه بالسنة
 كصوم داود عليه
 السلام وهو أفضل
 الصيام وأحب إلى الله
 تعالى وأما النفل فهو
 ما سوى ذلك مما
 ثبت كراهيته وأما
 المكروه فهو قسمان
 مكروه تنزيهاً ومكروه
 تحريماً الأول كصوم
 عاشوراء منفرداً عن
 التاسع والثاني صوم
 العيدين وأيام التشريق
 وكراهة أفراد يوم الجمعة
 وأفراد يوم السبت
 ويوم النيروز أو
 المهرجان إلا أن يوافق
 عادته وكراهة صوم
 الوصال ولو يومين
 وهو أن لا يفطر بعد
 الغروب أصلاً حتى
 يتصل صوم الغد
 بالأمس وكراهة صوم
 الدهر

أنه صلى الله عليه وسلم تعرض الأعمال يوم الاثنين والخميس فأحب أن يعرض عملي
 وأنا صائم (و) منه (صوم ست من) شهر (شوال) لقوله صلى الله عليه وسلم من صام رمضان
 فأتبعه ستان شوال كان كصيام الدهر (ثم قيل الأفضل وصلها) لظاهر قوله فأتبعه (وقيل
 تفرقها) اظهر المخالفة أهل الكتاب في التشبيه بالزيادة على المفروض (و) منه (كل صوم
 ثبت طلبه والوعد عليه بالسنة) الشريفة (كصوم داود عليه) الصلاة و (السلام وهو أفضل
 الصيام وأحب إلى الله تعالى) لقول النبي صلى الله عليه وسلم أحب الصيام إلى الله صيام داود
 وأحب الصلاة إلى الله صلاة داود كان ينام نصفه ويقوم ثلثه وينام سدسه وكان يفطر يوماً
 ويصوم يوماً رواه أبو داود وغيره (وأما) القسم الخامس وهو (النفل فهو ما سوى ذلك) الذي
 بيناه (مما) أي صوم (لم يثبت) عن الشارع (كراهيته) ولا تخصيصه بوقت (وأما) القسم
 السادس وهو (المكروه فهو قسمان مكروه تنزيهاً ومكروه تحريماً الأول) الذي كره تنزيهاً
 (كصوم) يوم (عاشوراء منفرداً عن التاسع) أو عن الحادي عشر (والثاني) الذي كره تحريماً
 (صوم العيدين) الفطر والنحر للاعراض عن ضيافة الله ومخالفة الأمر (و) منه صوم (أيام
 التشريق) لورود النهي عن صيامها وهذا التقسيم ذكره المحقق الكمال ابن الهمام رحمه الله
 وقد صرح بحرمه صوم العيدين وأيام التشريق في البرهان (وكره أفراد يوم الجمعة) بالصوم
 أنه صلى الله عليه وسلم لا تخصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليال ولا تخصوا يوم الجمعة بصيام
 من بين الأيام إلا أن يكون في صوم يصومه أحدكم رواه مسلم (و) كره (أفراد يوم السبت) به
 لقوله صلى الله عليه وسلم لا تصوموا يوم السبت إلا فيما افترض عليكم فإن لم يجد أحدكم إلا لقاء
 عنبه أو عود شجرة فليضعه رواه أحمد وأصحاب السنن إلا النسائي (و) كره أفراد (يوم
 النيروز) أصله نوروز لكن لما يكن في أوزان العرب فوعول أبدلوا الواو ياء وهو يوم في
 طرف الربيع (أو) أفراد يوم (المهرجان) معرب مهران وهو يوم في طرف الخريف لان
 فيه تعظيم أيام نهينا عن تعظيمها (الأن يوافق) ذلك اليوم (عادته) لقوات علة الكراهة بصوم
 معتاده (وكره صوم الوصال ولو) واصل بين (يومين) فقط للنهي عنه (وهو) أي الوصال
 (أن لا يفطر بعد الغروب أصلاً حتى يتصل صوم الغد بالأمس) وكره صوم الصمت وهو
 أن يصوم ولا يتكلم بشئ فعليه أن يتكلم بخير وبمحااجة دعت إليه (وكره صوم الدهر) لانه
 يضعفه أو يصير طبعه له ومبني العبادة على مخالفة العادة ولا تصوم المرأة نقلاً بغير رضا زوجها
 وله أن يفطرها لقيام حقه واحتياجه والله الموفق

فصل فيما لا يشترط تبييت النية وتعيينها فيه وما يشترط فيه ذلك (أما القسم الذي
 لا يشترط فيه تعيين النية) لما يصومه (ولا تبييتها) أي النية فيه (فهو أداء رمضان و) أداء

يشترط تبييت النية وتعيينها فيه وما يشترط أما القسم الذي لا يشترط فيه تعيين النية ولا تبييتها فهو أداء رمضان و

(النذر المعين زمانه) كقوله الله على صوم يوم الخميس من هذه الجمعة فإذا أطلق النية ليلته أو نهاره إلى ما قبل نصف النهار صبح وخرج به عن عهدة المنذور (و) أداء (النفل فيصبح) كل من هذه الثلاثة (بنية) معينة مبيتة (من الليل) وهو الأفضل وحقيقة النية قصده عازما بقلبه صوم غد ولا يخلو مسلم عن هذا في ليالي شهر رمضان إلا ما ندر وليس النطق باللسان شرطا ونفى صيام من لم يبيت النية نفى كمال فتصبح النية ولو نهارا (إلى ما قبل نصف النهار) لأن الشرط وجود النية في أكثر النهار احتياطا وبه توجد في كله حكما لا أكثر وخص هذا بالصوم فخرج الحج والصلاة لانهما أركان فيشترط قرانها بالعقد على أدائها ابتداء والاختلاف بعض الأركان عنها فلم يقع عبادة والصوم ركن واحد وقد وجدت فيه وإنما قلنا إلى ما قبل نصف النهار تبعاً للجامع الصغير (على الأصح) احترازاً عن ظاهر عبارة القدوري وإنما قال (ونصف النهار من) ابتداء (طلوع الفجر إلى) قبيل (وقت الضحوة الكبرى) لا عندها لأن النهار قد يطلق على ما عند طلوع الشمس إلى غروب الغة وعند الزوال نصفه فيفوت شرط صحة النية بوجودها قبيل الزوال (و يصح أيضاً) كل من أداء رمضان والنذر المعين والنفل (بمطلق النية) من غير تقييد بوصف للمعيارية والنذر معتبرة بإيجاب الله تعالى (وبنية النفل) أيضاً (ولو كان) الذي نواه (مسافراً أو) كان (مريضاً في الأصح) من الروايتين وهو اختيار نحر الإسلام وشمس الأئمة وجمع وتلغى زيادة التولية لانهما لما تحملا المشقة التحقا بمن لا عذر له نظرهما (و يصح أداء رمضان بنية واجب آخر) هذا (لمن كان صحيحاً مقياً) لما أنه معيار فيصاب بالخطأ في الوصول كمطلق النية (بخلاف المسافر فانه) إذا نوى واجباً آخر (يقع عما نواه من) ذلك (الواجب) رواية واحدة عن أبي حنيفة لأنه صرفه إلى ما عليه وقال لا يقع عن رمضان (واختلف الترجيح في) صوم (المريض إذا نوى واجباً آخر) بصومه (في) شهر (رمضان) روى الحسن أنه عما نوى واختاره صاحب الهداية وأكثر مشايخ بخارى لعجزه المقدور وقال نحر الإسلام وشمس الأئمة الصحيح أنه يقع صومه عن رمضان وفي البرهان وهو الأصح (ولا يصح) أي لا يسقط (المنذور المعين زمانه) بصومه (بنية واجب غيره بل يقع عما نواه) الناذر (من الواجب) المغاير للمنذور في الروايات كلها ويبقى المنذور بذمته فيقتضيه وقيدنا بواجب آخر لأنه لو نوى نفلاً وقع عن المنذور المعين كإطلاق النية وروى عن أبي حنيفة أن يكون عما نواه (فيه) أي الزمن المعين (وأما القسم الثاني وهو ما يشترط له تعيين النية وتبيتها) ليتأدى به ويسقط عن المكف (فهو قضاء رمضان وقضاء ما أفسده من نفل وصوم الكفارات بأنواعها) كفارة النمين وصوم التمتع والقران (والنذر المطلق) عن تقييده بزمان وهو ما معلق بشرط ووجد (كقوله ان شفى الله

والنفل فيصبح بنية من الليل إلى ما قبل نصف النهار على الأصح ونصف النهار من طلوع الفجر إلى وقت الضحوة الكبرى و يصح أيضاً بمطلق النية وبنية النفل ولو كان مسافراً أو مريضاً في الأصح و يصح أداء رمضان بنية واجب آخر لمن كان صحيحاً مقياً بخلاف المسافر فانه يتع عما نواه من الواجب واختلف الترجيح في المريض إذا نوى واجباً آخر في رمضان ولا يصح المنذور المعين زمانه بنية واجب غيره بل يتع عما نواه من الواجب فيه وأما القسم الثاني وهو ما يشترط له تعيين النية وتبيتها فهو قضاء رمضان وقضاء ما أفسده من نفل وصوم

مريض على صوم يوم فحصل الشفاء) أو مطلق كقوله الله على صوم يوم لأنها ليس لها وقت معين فلم تتأد إلا بنية مخصوصة معينة أو مقارنة لطول الفجر وهو الأصل وقدمت عنه للضرورة ويشترط الدوام عليها فلورجع عما نوى ليلا لم يصرا عما ولو أفطر لا شيء عليه إلا القضاء لا نقطاع النية بالرجوع فلا كفارة عليه في رمضان إلا أن يعود إلى تجديد النية ويحصل مضيه فيه في وقتها تجديد لها ولا تبطل النية بقوله أصوم غدا إن شاء الله لأنه بمعنى الاستعانة وطلب التوفيق إلا أن يريد حقيقة الاستثناء

﴿فصل فيما ثبت به الهلال وفي صوم﴾ يوم (الشك وغيره) يجب كفاية التماس الهلال ليلة الثلاثين من شعبان لأنه قد يكون ناقصا (ويثبت رمضان برؤية هلاله) لقوله صلى الله عليه وسلم صوموا رؤيته وأفطروا رؤيته فان غم عليكم فأكلوا عدة شعبان ثلاثين فلذا قال (أو بعد شعبان ثلاثين) يوما (ان غم الهلال) بنعيم أو غبار وغيره بالاجماع (ويوم الشك هو ما يلي التاسع والعشرين من شعبان وقد استوى فيه طرف العلم والجهل) بحقيقة الحال (بان غم الهلال) أي هلال رمضان فاحتمل كمال شعبان ونقصه نظرا إلى قوله صلى الله عليه وسلم الشهر هكذا وهكذا وخنس إبهامه في المرة الثالثة يعني تسعة وعشرين وقوله وهكذا وهكذا أي من غير خنس يعني ثلاثين فالشك بوجود علة كغيم في الثلاثين أمن رمضان هو أو من شعبان أو نعيم من رجب (وكره فيه) أي يوم الشك (كل صوم) من فرض وواجب وصوم ردد فيه بين نقل وواجب (الاصوم نقل جزم به بلا ترديد بينه وبين صوم آخر) فانه لا يكره لحديث السرار إذا كان على وجه لا يعلم العوام ذلك ليعتادوا صومه ظنا منهم زيادته على الفرض وإذا وافق معتاده فصومه أفضل اتفاقا واختلفوا في الأفضل إذا لم يوافق معتاده قيل الأفضل الفطر احتراز الظاهر النهي وقيل الصوم اقتداء بعلي وعائشة رضي الله عنهما فانها كانا يصومان (وان ظهر أنه) من (رمضان أجزأ عنه) أي عن رمضان (ما صامه) بأي نية كانت إلا أن يكون مسافرا ونواه عن واجب آخر كما تقدم وان ظهر من شعبان ونواه نقلا كان غير مضمون لدخول الإسقاط في عزيمته من وجهه وكرهه الواجب لصورة النهي كصلاته في أرض الغير وهو دون كراهته على أنه من رمضان لعدم التشبه وأما كراهة النقل مع التردد فلأنه ناو للفرض من وجهه وهو أن يقول ان كان غدا من رمضان فعنه والافتطوع (وان ردد) الشخص (فيه) أي في يوم الشك (بين صيام وفطر) كقوله ان كان من رمضان فصائم والافتطر (لا يكون صائما) لانه لم يجزم بعزيمته فان ظهرت رمضان بنية قضاءه * ثم شرع في بيان تقديم الصوم من غير شك على جهة الاحتياط فقال (وكره صوم يوم أو يومين من آخر شعبان) لقوله صلى الله عليه وسلم لا تقدموا الشهر بيوم ولا يومين إلا رجل كان يصوم

مريض على صوم
يوم فحصل الشفاء
﴿فصل﴾ فيما ثبت
به الهلال وفي صوم
الشك وغيره * يثبت
رمضان برؤية هلاله
أو بعد شعبان
ثلاثين ان غم الهلال
ويوم الشك هو ما
يلي التاسع والعشرين
من شعبان وقد
استوى فيه طرف
العلم والجهل بان غم
الهلال وكره فيه كل صوم
الاصوم نقل جزم
به بلا ترديد بينه وبين
صوم آخر وان ظهر
انه رمضان أجزأ عنه
ما صامه وان ردد فيه
بين صيام وفطر
لا يكون صائما وكره
صوم يوم أو يومين
من آخر شعبان

صوما فيصومه متفق عليه والمراد به التقديم على قصد أن يكون من رمضان لان التقديم بالشئ
على الشئ أن ينوي به قبل حينه وأوانه ووقته وزمانه وشعبان وقت التطوع فاذا صام عن
شعبان لم يأت بصوم رمضان قبل زمانه وأوانه فلا يكون هذا تقدما عليه من فوائد شيخى
العلامة شمس الدين محمد المحبى رحمه الله (لا يكره) صوم (ما فوقهما) أى اليومين كالثلاثة فما
فوقها من آخر شعبان كما فى الهداية (و) المختار أن (يأمر المفتى العامة) باظهار النداء (بالتلوم)
أى بالانتظار بلانية صوم فى ابتداء (يوم الشك) محافظة على امكان أداء الفرض بانشاء النية
بظهور الحال فى وقتها (ثم) يأمر العامة (بالا فطار اذا ذهب وقت) انشاء (النية) وهو عند مجيء
الضحوة الكبرى (ولم يتبين الحال) حسب المادة اعتقاد الزيادة (و يصوم فيه) أى يصومه
تقلا (المفتى والقاضى) سر الحديث السرار لثلاثتهم بالعصيان بارتكاب الصوم بما يروى من
صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم مخالفا لما أمر به من الفطر (و) يصومه أيضا سرا (من كان
من الخواص وهو من يتمكن من ضبط نفسه عن) الانحجاج وهو (التريد فى النية و) عن
(ملاحظة كونه) صائما (عن الفرض) ان كان من رمضان لحديث السرار وهو قوله صلى الله
عليه وسلم لرجل هل صمت من سرار شعبان قال لا قال فاذا أفطرت فصم يوما مكانه وسرار
الشهر بالفتح والكسر آخره سمي به لاستتار القمر فيه لانه لما كان معارضا بنهى التقدم بصيام
يوم أو يومين حمل التقدم على نية الفرض وحديث السرار على استحبابه تقلا لان المعنى
الذى يعقل فيه ختم شعبان بالعبادة كما يستحب ذلك فى كل شهر (ومن رأى هلال
رمضان) وحده (أو) هلال (الفطر وحده ورد) قوله أى رده القاضى (لزمه الصيام) لقوله
تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه وقد رآه ظاهرا أو لقوله صلى الله عليه وسلم صومكم يوم
تصومون وفطركم يوم تفطرون والناس لم يفطروا فوجب أن لا يفطروا فرق بين كون السماء
بعلة فلم يقبل لنفسه أوردت بصحوها لا نفراده وفيه إشارة الى لزوم صيامه وان لم يشهد عند
القاضى ولا فرق بين كونه من عرض الناس أو الامام فلا يأمر الناس بالصوم ولا بالفطر اذا
رآه وحده ويصوم هو (ولا يجوز له الفطر بتيقنه هلال شوال) برؤيته منفردا لما روينا كذا
فى فتح القدير والتارخانية عن المحيط والخلاصة وفى الجوهرة خلافة قال الامام بأمرهم
بالصوم برؤيته وحده ولا يصلى بهم العيد ولا يفطروا سرا ولا جهر انتهى فأخذ بالا احتياط
فى المحلين وفى الحجّة قال صاحب الكتاب اذا استيقن بالهلال يخرج ويصلى العيد ويفطر
لانه ثابت بالشرع وقد تيقن كذا فى التارخانية (وان أفطر) من رأى الهلال وحده (فى
الوقتین) رمضان وشوال (قضى) لما تلونا وروينا (ولا كفارة عليه) ولا على صديق للرأى
ان شهد عنده بهلال الفطر وصدقه فأفطر لانه يوم عيد عنده فيكون شبهة وبرد شهادته فى

لا يكره ما فوقهما
ويأمر المفتى العامة
بالتلوم يوم الشك ثم
بالا فطار اذا ذهب
وقت النية ولم يتبين
الحال و يصوم فيه
المفتى والقاضى ومن
كان من الخواص
وهو من يتمكن من
ضبط نفسه عن
التريد فى النية
وملاحظة كونه عن
الفرض ومن رأى
هلال رمضان أو
الفطر وحده ورد
قوله لزمه الصيام
ولا يجوز له الفطر
بتيقنه هلال شوال
وان أفطر فى الوقتين
قضى ولا كفارة عليه

رمضان صار مكذبا شرعا (و) بذلك لا كفارة عليه و (لو كان فطره قبل مارد القاضى في الصحيح) لقيام الشبهة وهي قوله صلى الله عليه وسلم الصوم يوم تصومون وقيل يجب الكفارة فهما للظاهر بين الناس في الفطر وللحقيقة التي عنده في رمضان (واذا كان بالسما علة من غيم أو غبار ونحوه) كضباب وندي (قبل) أى القاضى بمجلسه (خبر واحد عدل) هو الذى حسنته أكثر من سيئاته والعدالة ملصة تحمل على ملازمة التقوى والمروعة (أو) خبر (مستور) هو مجهول الحال لم يظهر له فسق ولا عدالة يقبل قوله (في الصحيح) ويلزم العدل ان يشهد عند الحاكم في ليلة رؤيته كيلا يصبح حوام فطر ين وللمخدرة أن تشهد بغير اذن وليها لانه من فروض العين (و) يقبل خبره لو (شهد على شهادة واحد مثله) لان العدد في الاصول ليس شرطا فكذا في القروع (و) يقبل خبره و (لو كان أنثى) أو رقية أو محدودا في قذف وقد (تاب) في ظاهر الرواية اثباتا (لرمضان) لانه أمر ديني وخبر العدل فيه مقبول فأشبه رواية الاخبار (و) لهذا (لا يشترط لفظ الشهادة ولا) تقدم (الدعوى) كما لا يشترطان في سائر الاخبار وأطلق القبول كما في الهداية وقال كان الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل انما يقبل شهادة الواحد اذا فرق قال رأيت في وقت يدخل في السحاب ثم ينجلي لان الرؤية في مثل هذا تنفق في زمان قليل فجاز ان ينفر دهبه اما بدون هذا التفسير لا تقبل لما كان التهمة انتهى كذا في التجنيس * تنبيه * لما كان قول الحساب مختلفا فيه نظمه ابن وهبان فقال

وقول أولى التوقيت ليس بموجب * وقيل نعم والبعض ان كان يكثر

وقال ابن الشحنة بعد نقل الخلاف فاذا انفق أصحاب أبي حنيفة الا النادر والشافعي انه لا اعتماد على قول المنجمين في هذا (وشرط لهلal الفطر) أى لثبوت وثبوت غيره من الالهة (اذا كان بالسما علة) لفظ (الشهادة) الحاصلة (من حرين) مسامين مكلفين غير محدودين في قذف (أو حرين) لكن (بلا) اشتراط تقدم (دعوى) على الشهادة كعتق الامة وطلاق الزوجة واذا رأى الهلال في الرستاق وليس هناك والولا قاض فان كان ثقة يصوم الناس بقوله وفي الفطر ان أخبر عدلان برؤية الهلال و بالسما علة لا بأس بأن يفطروا بلا دعوى ولا حكم للضرورة (واذا لم يكن بالسما علة فلا بد) للثبوت (من) شهادة (جمع) عظيم لرمضان والفطر) وغيرهما لان المطلع متحد في ذلك المحل والموانع منتفية والابصار سليمة والهمم في طلب رؤية الهلال مستقيمة فالتفرد في مثل هذه الحالة يوهم الغلط فوجب التوقف في رؤية القليل حتى يراه الجمع الكثير لا فرق في ظاهر الرواية بين أهل المصر ومن ورد من خارج المصر (ومقدار) عدد (الجمع) العظيم قبل أهل المحلة وعن أبي يوسف

ولو كان فطره قبل
مارده القاضى في
الصحيح واذا كان
بالسما علة من غيم
أو غبار ونحوه قبل
خبر واحد عدل أو
مستور في
الصحيح وشهد
على شهادة واحد
مثله ولو كان أنثى أو
رقية أو محدودا في
قذف تاب لرمضان
ولا يشترط لفظ
الشهادة ولا الدعوى
وشرط لهلal الفطر
اذا كان بالسما علة
الشهادة من حرين
أو حرين بلا
دعوى واذا لم يكن
بالسما علة فلا بد من
جمع عظيم لرمضان
والفطر ومقدار الجمع

مفوض الى رأى
الامام فى الصحيح
واذا تم العدد بشهادة
فرد ولم ير هلال الفطر
والسماء مصحية
لا يحل الفطر واختلف
الترجيح فيما اذا
كان بشهادة عدلين
ولا خلاف فى حل
الفطر اذا كان بالسماء
علة ولو ثبت رمضان
بشهادة الفرض
وهلال الاضحية
كالفطر ويشترط
لبقية الاهلة شهادة
رجلين عدلين أو
حرو حرتين غير
محدودين فى قذف
واذا ثبت فى مطلع
فطر لزم سائر الناس
فى ظاهر المذهب
وعليه الفتوى
ولا عبرة برؤية
الهلال نهاراً سواء
كان قبل الزوال أو
بعده وهو لليلة
المستقبلة

خمسون كالتسامة وعن خلف خمسمائة ببلخ قليل وقال البقالى الالف ببخارى قليل وقال
الكمال الحق ماروى عن محمد وأبى يوسف أن العبرة بتواتر الخبر وبحيئه من كل جانب اه وفى
التجنيس عن محمد أن أمر القلة والكثرة (مفوض الى رأى الامام) وهو الصحيح وفى
البرهان (فى الاصح) لان ذلك يختلف باختلاف الاوقات والاماكن وتتفاوت الناس
صدقا (واذا تم العدد) أى عدد رمضان ثلاثين (بشهادة فرد) برؤيته (ولم ير هلال الفطر و)
ذلك و (السماء مصحية لا يحل الفطر) اتفاقا على ما ذكره شمس الأئمة ويعز ذلك الشاهد
كذا فى الدرر وفى التجنيس اذا لم ير هلال شوال لا يفطر ون حتى يصوموا يوما آخر وقال
الزيلعى والا شبه ان يقال ان كانت السماء مصحية لا يفطر ون لظهور غلظه وان كانت
متغمة يفطر ون لعدم ظهور الغلط (واختلف الترجيح) فى حل الفطر (فما اذا كان) ثبوت
رمضان (بشهادة عدلين) وتم العدد ولم ير هلال شوال مع الصحيح صحيح فى الدراية والخلاصة
والبرازية حل الفطر لان شهادة الشاهدين اذا قبلت كانت بمنزلة العيان وفى مجموع النوازل
لا يفطرون وصححه كذلك السيد الامام الاجل ناصر الدين لان عدم الرؤية مع الصحيح دليل
الغلط فتبطل شهادتهما (ولا خلاف فى حل الفطر اذا) تم العدد و (كان بالسماء علة ولو)
وصلية (ثبت رمضان بشهادة الفرد) العدل كالعدلين اتفاقا على التحقيق (وهلال الاضحية)
فى الحكم (كالفطر) فلا بد من نصاب الشهادة مع العلة والجمع العظيم مع الصحيح على ظاهر
الرواية وهو الاصح لما تعلق به من نفع العباد خلافا لما روى عن أبى حنيفة أنه كمال رمضان
وهى رواية النوادر صححها فى التحفة والمذهب ظاهر الرواية (ويشترط) فى الثبوت (لبقية
الاهلة) اذا كان بالسماء علة (شهادة رجلين عدلين أو) شهادة (حرو حرتين غير محدودين) فى
قذف (والا فجمع عظيم) (واذا ثبت) الهلال (فى) بلدة و (مطلع قطر) ها (لزم سائر الناس فى
ظاهر المذهب وعليه الفتوى) وهو قول أكثر المشايخ فيلزم قضاء يوم على أهل بلدة صاموا
تسعة وعشرين يوما للعموم الخطاب صوموا لرؤيته وقيل يختلف ثبوته باختلاف المطالع
واختاره صاحب التجريد وغيره كما اذا زالت الشمس عند قوم وغربت عند غيرهم فالظاهر
على الاولين لا المغرب لعدم انعقاد السبب فى حقهم ﴿تنبيه﴾ ثبوت رمضان وشوال
بالدعوى بنحو وكالة معلقة به فينكر المدعى عليه فيشهد الشهود بالرؤية فيقضى عليه ويثبت
بحجى رمضان ضمنا لان اثبات محجى الشهر مجرد الايدخل تحت الحكم وان لزم الصوم بمجرد
الاخبار ولا يشترط الاسلام فى اخبار الجمع العظيم لان التواتر لا يبالى فيه بكفر النافلين
فضلا عن فسقهم أو ضعفهم ذكره الكمال (ولا عبرة برؤية الهلال نهارا سواء كان) قدر رؤى
(قبل الزوال أو) رؤى (بعده وهو لليلة المستقبلة) لقوله صلى الله عليه وسلم صوموا

لرؤيته الخ فوجب سبق الرؤية على الصوم والفطر والمفهوم المتبادر منه الرؤية عند عشية كل شهر عند الصحابة والتابعين ومن بعدهم (في المختار) من المذهب

﴿باب في بيان مالا يفسد الصوم وهو أربع وعشرون شيئاً﴾

في المختار

﴿باب مالا يفسد الصوم﴾ وهو أربع وعشرون شيئاً ماله أكل أو شرب أو جامع ناسيا وإن كان للناسي قدرة على الصوم يذكره به من رآه يأكله وكرهه عدم تذكيره وإن لم يكن له قوة فالأولى عدم تذكيره أو أنزل بنظر أوفكر وإن أدام النظر والفكر أو اكتحل ولو وجد طعمه في حلقه أو احتجم أو اغتتاب أو نوى الفطر ولم يفطر أو دخل حلقه دخان بلا صنعه

تقرىباً لا تحديداً بالمرّة منها (مالوا كل) الصائم (أو شرب أو جامع) أو جمع بينهما (ناسيا) لصومه لقوله صلى الله عليه وسلم إذا أكل الصائم ناسياً أو شرب ناسياً فأنما هو رزق ساقه الله إليه فلا قضاء عليه والجامع في معناهما فإن تذكر نزع من فوره فإن مكث بعده ففسد صومه فإن حرك نفسه ولم يزع أو نزع ثم أوج لزمته الكفارة ولو نزع خشية طلوع الفجر فأمنى بعد الفجر والنزع ليس عليه شيء لعدم الجامع صورة ومعنى (وان كان للناسي قدرة على) تمام (الصوم) إلى الليل بلا مشقة ظاهرة كشاب قوى (يذكره به من رآه يأكل و) إن تركه (كرهه) عدم تذكيره في المختار كذا في الفتح وقيل من رأى غيره في رمضان يأكل ناسياً لا يخبره لأن يأكله هذا لا يفسد صومه وإذا ذكر الناسي وهو يأكل فقيس له أنك صائم فلم يتذكر يلزمه القضاء في المختار (وان لم يكن له قوة فالأولى عدم تذكيره) لما فيه من قطع الرزق واللطف به سواء كان شيخاً أو شاباً (أو أنزل بنظر) إلى فرج امرأة لم يفسد (أو فكر وإن أدام النظر والفكر) حتى أنزل لأنه لم يوجد منه صورة الجامع ولا معناه وهو الأنازل عن مباشرة ولا يلزم من الحرمة الإفطار وفعل المراتين بلا أنزال منهما لا يفسد أو أدهن لم يفسد صومه كما لو اغتسل ووجد برد الماء في كبده (أو اكتحل ولو وجد طعمه) أي طعم الكحل (في حلقه) أولونه في بزاقه أو نخامته في الصباح وهو قول الأكثر وسواء كان مطيباً أو غيره وتفيد مسئلة الاكتحال ودهن الشارب الآية أنه لا يكره للصائم شم رائحة المسك والورد ونحوه مما لا يكون جوهر امتصلاً كالدخان فانهم قالوا لا يكرهه إلا اكتحال بحال وهو شامل للمطيب وغيره ولم يخصوه بنوع منه وكذا دهن الشارب ولو وضع في عينيه لبناً أو دواء مع الدهن فوجد طعمه في حلقه لا يفسد صومه إذا عبر بما يكون من المسام ولو ابتلع نحو عنبية مربوطة بخيط ثم أخرجه لم يفطر أو أدخل أصبعه في فرجه ولم يكن مبلولاً بماء أو دهن لم يفسد على المختار (أو احتجم) لم يفسد لأنه صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم واحتجم وهو صائم (أو اغتتاب) وحديث أفطر الحاجم والمحجوم مؤول بذهاب الأجر (أو نوى الفطر ولم يفطر) لعدم الفعل (أو دخل حلقه دخان بلا صنعه) لعدم قدرته على الامتناع عنه فصار كبلى بقي فيه بعد المضمضة لدخوله من الأنف إذا أطبق القموف بما ذكرنا إشارة إلى أنه من أدخل بصنعه دخاناً حلقه بأي صورة كان الإدخال ففسد صومه سواء كان دخان عنبراً أو

الطهارة وقال الكمال وهو المختار عند بعضهم لعدم الخروج شرعاً وقال محمد يفسد وهو ظاهر الرواية ورواية عن أبي يوسف لا طلاق ما روينا (أو أكل ما بين أسنانه) مما بقى فيه من سحوره (وكان دون الحصاة) لانه تبع لريقه وهذا القدر لا يمكن الاحتراز عنه عادة أو يتعسر وقال الكمال من المشايخ من جعل الفاصل بين القليل والكثير ما يحتاج في ابتلاعه الى الاستعانة بالريق أولاً يحتاج الاول قليل والثاني كثير وهو حسن لان المانع من الحكم بالافطار بعد تحقق الوصول كونه لا يسهل الاحتراز عنه وذلك مما يجري بنفسه مع الريق لا فيما يتعمد في ادخاله لانه غير مضطر فيه انتهى (أو مضغ مثل سمسمه) أى قدرها وقد تناولها (من خارج فمه حتى تلاشت ولم يجد لها طعمها في حلقه) كذا في الكافي وقال الكمال وهذا حسن جداً فليكن الاصل في كل قليل مضغاً انتهى

باب ما يفسد به الصوم وتجب به الكفارة مع القضاء

(وهو اثنان وعشرون شيئاً) تقريباً (إذا فعل) المكلف (الصائم) ميتاً النية في أداء رمضان ولم يطرأ ما يبطل الفطر بعده كمرض أو قبله كسفر وكان فعله (شيئاً منها) أى المفسدات (طائفاً) احترازاً عن المكروه ولو أكرهته زوجته في الاصح كما في الجوهره وبه يفتى فلا كفارة ولو حصلت الطواعية في أثناء الجماع لانها بعد الافطار مكرهاً في الابتداء (متعمداً) احتراز به عن الناسي والمخطئ (غير مضطر) اذا المضطر لا كفارة عليه (لزمه القضاء) استدراكاً للمصلحة الفائتة (و) لزمه (الكفارة) لسبب الجنابة (وهي الجماع في أحد السبلين) أى سبيل آدمي حي (على الفاعل) وان لم ينزل (و) على (المفعول به) والدبر كالقبل في الاصح لسبب الجنابة بخلاف الحد لانه ليس زناً حقيقة (و) كذا (الاكل والشرب) وان قل (سواء فيه) أى المفطر (ما يتغذى) أى يربي ويقام البدن (به) أى الغذاء وهو بالغين والذال المعجمتين اسم للذات المأكولة غذاء قال في الجوهره واختلفوا في معنى التغذى قال بعضهم أن يعيل الطبع الى أكله وتنقضي شهوة البطن به وقال بعضهم هو ما يعود ثقله الى اصلاح البدن وفائدته فيما اذا مضغ لقمة ثم أخرجها ثم ابتلعها فعلى القول الثاني تجب الكفارة وعلى الاول لا تجب وهذا هو الاصح لانه باخراجه تعافى النفس كما في المحيط وعلى هذا الورق الحبشي والحشيشة والقطاط اذا أكله فعلى القول الثاني لا تجب الكفارة لانه لا تقع فيه للبطن وربما يضره وينقص عقله وعلى القول الاول تجب لان الطبع يعيل اليه وتنقضي به شهوة البطن اهـ قات وعلى هذا البدعة التي ظهرت الآن وهو الدخان اذا شرب به في لزوم الكفارة نسأل الله العفو والعافية اهـ وبأكل ورق كرم وقشر بطيخ

أو أكل ما بين أسنانه
وكان دون الحصاة أو
مضغ مثل سمسمه
من خارج فمه حتى
تلاشت ولم يجد لها
طعمها في حلقه
باب ما يفسد به
الصوم وتجب به
الكفارة مع القضاء
وهو اثنان وعشرون
شيئاً اذا فعل الصائم
شيئاً منها طائفاً
متعمداً غير مضطر
لزمه القضاء
والكفارة وهي
الجماع في أحد
السبلين على الفاعل
والمفعول به والاكل
والشرب سواء فيه
ما يتغذى به

طرى وكافور ومسك تجب الكفارة واذا صار ورق الكرم غليظا لا تجب (أو يتداوى به) كالأشربة والطباع السليمة تدعو لتناول الدواء لا صلاح البدن فشرع الزجر عنه (و) منه (ابتلاع مطر) وثلج وبرد (دخل الى فيه) لا مكان التحرز عنه بيسير طبق الفم (و) منه (أكل اللحم النىء) ولو من ميتة (الا اذا دود) لخروجه به عن الغذائية (و) منه (أكل الشحم في) المختار كذا في التجنيس وهو (اختيار الفقيه أبي الليث) رحمه الله ولا خلاف في قديده كذا في الفتح (و) كذا (قديد اللحم بالاتفاق) للعادة بأكله (و) منه (أكل حب الحنطة وقضمها) لما ذكرنا (الا أن يمضغ قمحة) أو قدرها من جنس ما يوجب الكفارة (فتلاشت) واستهلك بالتمضغ فلم يجدها طعما فلا كفارة ولا فساد لصومه كما قدمناه (و) من موجب الكفارة (ابتلاع) حبة حنطة أو ابتلاع (سمعة أو) ابتلاع (نحوها) وقد تناولها (من خارج فيه) لزوم الكفارة بهذا (في المختار) لأنها مما يتغذى به والشعير المقل أو لا خضر المستخرج من سنبله اذا ابتلعه عليه الكفارة لا الجاف (و) منه (أكل الطين الارمنى مطلقا) أى سواء اعتاد أكله أو لم يعتده لأنه يؤكل للدواء فكان افطارا كاملا (و) منه أكل (الطين غير الارمنى ك) الطين المسمى (الطفل ان اعتاد أكله) لا على من لم يعتده (و) منه أكل (قليل الملح) لا الكثير (في المختار) وأنه من الامتناعات بالجواب واذا أكل كعوب قوائم الذرة لا راية لهذه المسئلة قال الزندويستى عليه القضاء مع الكفارة (و) منه (ابتلاع بزاق زوجته أو) بزاق (صديقه) لأنه يتلذذه (لا) تلزمه الكفارة بزاق (غيرهما) لأنه يعافه (و) مما يوجب الكفارة (أكله عمدا بعد غيبة) وهي ذكره أخاه بما يكرهه في غيبته سواء بلغه الحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم الغيبة تفطر الصائم أو لم يبلغه عرف تأويله أو لم يعرفه أفاته مفت أو لم يفته لان الفطر بالغيبة يخالف القياس لان الحديث مؤول بالاجماع بذهاب الثواب بخلاف حديث الحجامة فان بعض العلماء أخذ بظاهره مثل الاوزاعي وأحمد (أو) بعد (حجامة أو) أكله بعد (مس أو) أكله بعد (قبلة بشهوة أو) أكله (بعد مضاجعة) أو مباشرة فاحشة (من غير انزال) ظاننا أنه أفطر بالمس والقبلة لزمته الكفارة الا اذا تناول حديثا أو استفتى فقيها فأفطر فلا كفارة عليه وان أخطأ الفقيه ولم يثبت الحديث لان ظاهر الفتوى والحديث يصير شبهة قاله الكمال عن البدائع (أو) أكله بعد (دهن شاربه ظاننا أنه ان أفطر بذلك) لأنه متعمد ولم يستند ظنه الى دليل شرعى فلزمته الكفارة وان استفتى فقيها فأفاته بالفطر بدهن الشارب أو تناول حديثا لأنه لا يعتد بفتوى الفقيه ولا بتأويله الحديث هنا لان هذا مما لا يشتبه على من له سجة من الفقه نقله الكمال عن البدائع قلت لكن يخالفه ما في قاضيخان وكذا الذي اكتحل أو دهن نفسه

ويتداوى به وابتلاع مطر دخل الى فيه وأكل اللحم النىء الا اذا دود أو كل الشحم في اختيار الفقيه أبي الليث وقديد اللحم بالاتفاق وأكل الحنطة وقضمها الا أن يمضغ قمحة فتلاشت وابتلاع سمعة أو نحوها من خارج فيه في المختار وأكل الطين الارمنى مطلقا والطين غير الارمنى كالطفل ان اعتاد أكله وقليل الملح في المختار وابتلاع بزاق زوجته أو صديقه لا غيرهما وأكله عمدا بعد غيبة أو حجامة أو مس أو قبلة بشهوة أو بعد مضاجعة من غير انزال أو دهن شاربه ظاننا أنه أفطر بذلك

أو سمع الحديث
ولم يعرف تأويله
على المذهب وان
عرف تأويله
وجبت عليه الكفارة
وتجب الكفارة على
من طأعت مكرها
فصل في الكفارة
وما يسقطها عن
الذمة

تسقط الكفارة
بطر وحيض أو
نفاس أو مرض
مبيح للفطر في يومه
ولا تسقط عن
سوفربه كرها بعد
لزومها عليه في ظاهر
الرواية والكفارة
تحرير رقبة ولو كانت
غير مؤمنة فان عجز
عنه صام شهرين
متتابعين ليس فيهما
يوم عيد ولا أيام
التشريق فان لم
يستطع الصوم أطعم
ستين مسكينا
يغديهم ويعشيهم
غدا وعشاء مشبعين

أو شاربه ثم أكل متعمدا عليه الكفارة الا اذا كان جاهلا فاستفتى فأفتى له بالفطر حينئذ
لا تلزمه الكفارة اه فعلى هذا يكون قولنا (الا اذا افتاه فقيه) شاملا لمسئلة دهن الشارب
والمراد بالفقيه متبع المجتهد كالحناابلة وبعض أهل الحديث ممن يرى الحجامة مفطرة فلا
كفارة عليه لان الواجب على العاصي الاخذ بقول المفتي فتصير الفتوى شبهة في حقه
وان كانت خطأ في حقتها كذا في البرهان (أو) الا اذا (سمع) المحتجم أو الحاجم (الحديث)
وهو قوله صلى الله عليه وسلم أفطر الحاجم والمحجوم (ولم يعرف تأويله على المذهب) لان
قول الرسول لا يكون أدنى درجة من قول المفتي فهو أولى باثبات العذر لمن لم يعرف التأويل
(و) لذا (ان عرف تأويله وجبت عليه الكفارة) لا تنفاء الشبهة (وتجب الكفارة على
من طأعت) رجلا (مكرها) على وظنهما لان سبب الكفارة جنائية افساد الصوم لا نفس
الوقوع وقد تحققت من جانبها بالتمكين من الفعل كما لو علمت بطلوع الفجر فمكنت زوجها
وهو غير عالم به

فصل في الكفارات وما يسقطها عن الذمة بعد الوجوب (تسقط الكفارة) التي
وجبت بارتكاب مقتضياتها (بطر وحيض أو نفاس أو) طرو (مرض مبيح للفطر) بأن
يكون بغير صنع من وجبت عليه قبل وجود العذر (في يومه) أي يوم الا فساد الموجب
للكفارة لانها انما تجب في صوم مستحق وهو لا يتجزأ ثبوتنا وسقوطا فتمكنت الشبهة في
عدم استحقاقه من أوله بعروض العذر في آخره وأما اذا كان المرض بصنعه كان جرح
نفسه أو ألقاها من جبل أو سطح فاختار أنها لا تسقط الكفارة عنه قاله الكمال وفي جمع
العلوم أتعب نفسه في شيء أو عمل حتى أجهدته العطش فافطر كفر لانه ليس بمسافر ولا
مريض وقيل بخلافه وبه أخذ البقالى (ولا تسقط) الكفارة (عن سوفربه كرها) كما لو
سافر باختياره (بعد لزومها عليه في ظاهر الرواية) لان العذر لم يجزئ من قبل صاحب الحق
(والكفارة تحرير رقبة) ليس بها عيب فوات منفعة البطش والمشى والكلام والنظر
والعقل (ولو كانت غير مؤمنة) لا طلاق النص (فان عجز عنه) أي التحرير بعدم ملكها
وملك ثمنها (صام شهرين متتابعين ليس فيهما يوم عيد ولا) بعض (أيام التشريق) للنهي
عن صيامها (فان لم يستطع الصوم) لمرض أو كبر (أطعم ستين مسكينا) أو فقيرا ولا يشترط
اجتماعهم والشرط أن (يغديهم ويعشيهم غداء وعشاء مشبعين) وهذا هو العدل لدفع
حاجة اليوم بجملة (أو) يغديهم (غداين) من يومين (أو) يعشيهم (عشاءين) من ليلتين
(أو عشاء وسحورا) بشرط أن يكون الذين أطعمهم ثانيا هم الذين أطعمهم أولا حتى لو غدى
ستين ثم أطعم ستين غيرهم لم يحجز حتى يعيد الا طعام لا حد للفقير يقين ولو أطعم فقيرا ستين يوما

أو غداين أو عشاءين أو عشاء وسحورا

أو يعطى كل
فقير نصف
صاع من بر أو دقيقه
أو سويقه أو صاع
تمر أو شعير أو قيمته
وكفت كفارة
واحدة عن جماع
واكل متعدد في أيام
لم يتخلله تكفير ولو
من رمضان على
الصحيح فان تخلل
لا تكفى كفارة
واحد في ظاهر
الرواية

باب ما يفسد
الصوم من غير
كفارة
إذا أكل الصائم
أرزا أو عجينا أو دقيقا
أو ملحاً كثيراً دفعه
أو طينا غير أرمني لم
يعتدأ كله أو نواة
أو قطنا أو كاغدا أو
سفر جلا ولم يطبخ
أو جوزة رطبة أو ابتلع
حصاة أو حديداً أو
تراباً أو حجراً أو احتقن
أو استعطأ أو أوجر
بصب شيء في حلقه

أجزاءه لانه بتجدد الحاجة بكل يوم يصير بمنزلة فقير آخر والشرط اذا أباح الطعام أن يشبعهم
ولو يخبز البر من غير أدم والشعير لا بد من أدم معه لخشونته وأكل الشبعان لا يكفى ولو استوعب
مثل الجائع (أو يعطى كل فقير نصف صاع من بر أو) من (دقيقه أو) من (سويقه) أى البر
(أو) يعطى كل فقير (صاع تمر أو) صاع (شعير) أو زبيب (أو) يعطى (قيمه) أى
قيمة النصف من البر أو الصاع من غيره من غير المنصوص عليه ولو في أوقات متفرقة لحصول
الواجب (وكفت كفارة واحدة عن جماع وأكل) عمداً (متعدد في أيام) كثيرة و (لم
يتخلله) أى الجماع أو الأكل عمداً (تكفير) لأن الكفارة للزجر وبواحدة يحصل
(ولو) كانت الأيام (من رمضان على الصحيح) للتداخل بقدر المكان (فان تخلل)
التكفير بين الوطأين أو الأكلتين (لا تكفى كفارة واحدة في ظاهر الرواية) لعدم حصول
الزجر بعوده

باب ما يفسد الصوم

ويوجب القضاء (من غير كفارة) لقصور معناه أو لعذر وهو سبعة وخمسون شيئاً تقريباً
وهي (إذا أكل الصائم) في أداء رمضان (أرزا) نياً (أو عجينا أو دقيقا) على الصحيح اذا
لم يخلط بسمن أو دبس أو لم يبل بسكر دقيق حنطة وشعير فان كان به لزمته الكفارة (أو)
أكل ملحاً كثيراً دفعه (أو) أكل (طيناً غير أرمني) و (لم يعتدأ كله) لأنه ليس دواء (أو)
أكل (نواة أو قطنا) أو ابتلع ريقه متغيراً بخضرة أو صفرة من عمل الأبريسم ونحوه وهو
ذا كر لصومه (أو) أكل (كاغدا) ونحوه مما لا يؤكل عادة (أو سفر جلا) أو نحوه من الثمار
التي لا تؤكل قبل النضج (ولم يطبخ) ولم يملح (أو جوزة رطبة) ليس لها لب أو ابتلع
اليابسة بلبها لا كفارة عليه ولو ابتلع جوزة رطبة تلزمه الكفارة لأنها تؤكل عادة مع القشر
و يعضغ اليابسة مع قشرها ووصل المضموغ إلى جوفه اختلف في لزوم الكفارة (أو ابتلع
حصاة أو حديداً) أو نحاساً أو ذهباً أو فضة (أو تراباً أو حجراً) ولو زمر دالم تلزمه الكفارة
لقصور الجناية وعليه القضاء لصورة الفطر (أو احتقن أو استعطأ) الرواية بالفتح فيهما الحقنة
صب الدواء في الدبر والسعوط صبه في الأنف (أو أوجر) وفسره بقوله (بصب شيء في
حلقه) وقوله (على الصحيح) متعلق بالاحتقان وما بعده وهو احتراز عن قول أبي يوسف
بوجوب الكفارة وجه الصحيح أن الكفارة موجب الألفاظ بصورة ومعنى والصورة
الابتلاع كفاية الكافي وهي منعدمة والنفع المجرد عنها يوجب القضاء فقط (أو أقطر في أذنه
دهناً) اتفاقاً (أو) أقطر في أذنه (ماء في الأصح) لو وصول المفطر دماغه بفعله فلا عبرة بصلاح

البدن وعدمه قاله قاضيخان وحققه الكمال وفي المحيط الصحيح أنه لا يفطر لان الماء يضر الدماغ فانه عدم المفطر بصورة ومعنى (أوداوى جائفة) هي جراحة في البطن (أو آمة) جراحة في الرأس (بدواء) سواء كان رطباً أو يابساً (ووصل الى جوفه) في الجائفة (أو دماغه) في الآمة على الصحيح (أو دخل حلقة مطر أو ثلج في الاصح ولم يتلعه بصنعه) وانما سبق الى حلقة بذاته (أو أفطر خطأ بسبق ماء المضمضة) أو الاستنشاق (الى جوفه) أو دماغه لوصول المفطر محله والمرفوع في الخطأ الاثم (أو أفطر مكرها ولو بالجماع) من زوجته على الصحيح وبه يفتى وانتشار الآلة لا يدل على الطوعية (أو أكرهت على) تمكينها من (الجماع) لا كفارة عليها وعليه الفتوى ولو طأ وعته بعد الايلاج لانه بعد الفساد (أو أفطرت) المرأة (خوفا على نفسها من أن تمرض من الخدمة آمة كانت أو منكوحة) كما في التارخانية لانها أفطرت بعذر (أو صب أحد في جوفه ماء وهو) أي الصائم (نائم) لوصول المفطر الى جوفه كما لو شرب وهو نائم وليس كالناسي لانه تؤكل ذبيحة وذاهب العقل والنائم لا تؤكل ذبيحتهما (أو أكل عمدا بعدا كله ناسيا) لقيام الشبهة الشرعية نظرا الى فطره قياساً بأكله ناسياً ولم تنتف الشبهة (ولو علم الخبر) وهو قوله صلى الله عليه وسلم من تسي وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه (على الاصح) لانه خبر واحد لا يوجب العلم فوجب العمل به وهو القضاء دون الكفارة في ظاهر الرواية وصححه قاضيخان (أو جامع ناسيا ثم جامع عامدا) أو أكل عمدا بعدا لجماع ناسيا لما ذكرنا (أو أكل) وشرب وجامع عمدا (بعد ما نوى) منشأ نيته (نهارا) أكده بقوله (ولم يبيت نيته) عند الامام قال النسفي لا يجب التكفير بالافطار اذا نوى الصوم من النهار لشبهة عدم صيامه عند الشافعي رحمه الله وينبغي على هذا اذا لم يعين القرص فيها ليلا (أو أصبح مسافرا) وكان قد نوى الصوم ليلا ولم ينقض عزيمته (فنوى الإقامة ثم أكل) لا تلزمه الكفارة وان حرم أكله (أو سافر) أي أنشأ السفر (بعد ما أصبح مقبياً) ناوياً من الليل (فأكل) في حالة السفر وجامع عمدا لشبهة السفر وان لم يحل له الفطر فان رجع الى وطنه لحاجة نسها فأكل في منزله عمدا أو قبل انفصاله عن العمران لزمته الكفارة لانتقاض السفر بالرجوع (أو أمسك) يوماً كاملاً (بلانية صوم ولانية فطر) لفقد شرط الصحة (أو تسحر) أي أكل السحور بفتح السين اسم للمأكول في السحر وهو السدس الاخير من الليل (أو جامع شاكاً في طلوع الفجر) قيد في الصورتين (وهو) أي والحال أن الفجر (طالع) لا كفارة عليه للشبهة لان الاصل بقاء الليل ويأثم ثم ترك التثبت مع الشك لا اثم جنابة الافطار واذا لم يتبين له شيء لا يجب عليه القضاء أيضاً بالشك لان الاصل بقاء الليل فلا يخرج بالشك وروى عن أبي حنيفة أنه قال أساء بالاكل

بدواء ووصل الى جوفه او دماغه او دخل حلقة مطر او ثلج في الاصح ولم يتلعه بصنعه او افطر خطأ بسبق ماء المضمضة الى جوفه او افطر مكرها ولو بالجماع او اكرهت على الجماع او افطرت خوفا على نفسها من ان تمرض من الخدمة آمة كانت او منكوحة او صب احد في جوفه ماء وهو نائم او اكل عمدا بعدا كله ناسيا ولو علم الخبر على الاصح أو جامع ناسيا ثم جامع عامدا أو أكل بعد ما نوى نهارا ولم يبيت نيته أو أصبح مسافرا فنوى الإقامة ثم أكل أو سافر بعد ما أصبح مقبياً كل أو أمسك بلانية صوم ولانية فطر

أو تسحر أو جامع شاكاً في طلوع الفجر وهو طالع

مع الشك اذا كان ببصره علة أو كانت الليلة مقمرة أو مغيمية أو كان من مكان لا يتبين فيه
 الفجر لقوله عليه السلام دع ما يريبك الى ما لا يريبك (أو أفطر بظن الغروب) أي غلبة الظن
 لا مجرد الشك لان الاصل بقاء النهار فلا يكفي الشك لاسقاط الكفارة على احدي الروايتين
 بخلاف الشك في طلوع الفجر عملاً بالاصل في كل محل (و) كانت (الشمس) حال فطره
 (باقية) لا كفارة عليه لما ذكرنا وأما الوشك في الغروب ولم يتبين له شيء ففي لزوم الكفارة
 روايتان ومختار الفقيه أبي جعفر لزومها واذا غلب على ظنه أنها لم تغرب فافطر عليه الكفارة
 سواء تبين أنه أكل قبل الغروب أو لم يتبين له شيء لان الاصل بقاء النهار وغلبة الظن كاليقين
 (أو أنزل بوطء ميتة) أو بهيمة لتمصير الجنابة (أو) أنزل (بتفخيذ) أو بتبطين أو عبث
 بالكف (أو) أنزل (من قبلة أو لمس) لا كفارة عليه لما ذكرنا (أو أفسد صوم غير أداء
 رمضان) بجماع أو غيره لعدم هتك حرمة الشهر (أو وطئت وهي نائمة) أو بعد طر والجنون
 عليها وقد نوت لفساد الوطء ولا كفارة عليها لعدم جنابيتها حتى لو لم يوجد مفسد صح
 صومها ذلك اليوم لان الجنون الطاري ليس مفسد للصوم (أو أقطرت في فرجها على
 الاصح) لشبهه بالحقنة (أو أدخل أصبعه مبلولة بماء أو دهن في دبره) أو استنجد فوصل
 الماء الى داخل دبره أو فرجها الداخل بالمبالغة فيه والحد الفاصل الذي يتعلق بالوصول اليه
 الفساد قدر الحقنة وقيلما يكون ذلك ولو خرج سرمه فغسله ان نشفه قبل أن يقوم ويرجع
 لمحلّه لا يفسد صومه لزوال الماء الذي اتصل به (أو أدخلته) أي أصبعها مبلولة بماء أو دهن
 (في فرجها الداخل في المختار) لما ذكرنا (أو أدخل قطنه) أو خرقة أو خشبة أو حجر (في دبره
 أو) أدخلته (في فرجها الداخل وغيبها) لانه تم الدخول بخلاف ما لو بقي طرفه خارجاً لان
 عدم تمام الدخول كعدم دخول شيء بالمرة (أو أدخل دخاناً بصنعه) متعمداً الى جوفه أو
 دماغه لو جود الفطر وهذا في دخان غير العنبر والعود وفيهما لا يبعد لزوم الكفارة أيضاً للنفع
 والتداوى وكذا الدخان الحادث شربه وابتدع بهذا الزمان كما قدمناه (أو استقاء) أي
 تعمداً خراجه (ولو دون ملء الفم في ظاهر الرواية) لا طلاق قوله صلى الله عليه وسلم ومن
 استقاء عمداً فليقض (وشرط أبو يوسف رحمه الله) أن يكون (ملء الفم وهو الصحيح) لان
 مادونه كعدم حكمه حتى لا ينقض الوضوء (أو أعاد) بصنعه (ماد رعه) أي غلبه (من التقيء
 وكان ملء الفم) وفي الاقل منه روايتان في الفطر وعدمه باعادته (وهوذا كر) لصومه اذ لو كان
 ناسياً لم يفطر لما تقدم (أو أكل ما) بقي من سحوره بين أسنانه (وكان قدر الحمصة) لا مكان
 الاحتراز عنه بلا كلفة (أو نوى الصوم نهاراً بعدما أكل ناسياً قبل إيجاد نيته) الصوم (من
 النهار) كما ذكرته في حاشيتي على الدرر والغرر (أو أغمى عليه) لانه نوع مرض (ولو)

أو أفطر بظن الغروب
 والشمس باقية أو أنزل
 بوطء ميتة أو قبلة أو
 لمس أو أفسد صوم
 غير أداء رمضان أو
 وطئت وهي نائمة أو
 قطرت في فرجها
 على الاصح أو أدخل
 أصبعه مبلولة بماء
 أو دهن في دبره أو
 أدخلته في فرجها
 الداخل في المختار أو
 أدخل قطنه في دبره
 أو في فرجها الداخل
 وغيبها أو أدخل
 دخاناً بصنعه أو
 استقاء ولو دون ملء
 الفم في ظاهر الرواية
 وشرط أبو يوسف
 رحمه الله ملء الفم وهو
 الصحيح أو أعاد
 ماذرعه من التقيء
 وكان ملء الفم وهو
 ذا كر أو أكل ما بين
 أسنانه وكان قدر
 الحمصة أو نوى
 الصوم نهاراً بعدما
 أكل ناسياً قبل إيجاد
 نيته من النهار أو أغمى
 عليه ولو

أنه لا يقضى اليوم

الذي حدث فيه

الاغماء أو حدث

في ليلته أو جن غير

ممتد جميع الشهر ولا

يلزمه قضاؤه بافاقة

ليلا أو نهارا بعد

قوات وقت النية

في الصحيح

﴿فصل﴾ يجب

الامساك بقية اليوم

على من فسد صومه

وعلى حائض ونفساء

طهرتا بعد طلوع

الفجر وعلى صبي بلغ

وكافر أسلم وعليهم

القضاء الا الاخيرين

﴿فصل﴾ فيما يكره

للصائم وما لا يكره

وما يستحب

كره للصائم سبعة

أشياء ذوق شيء

ومضعه بلا عذر

ومضع العلك والقبلة

والمباشرة ان لم يأمن

فيهما على نفسه

الانزال أو الجماع

في ظاهر الرواية

وجمع الريق في الفم

استوعب (جميع الشهر) يقضى بمنزلة النوم بخلاف الجنون (الا أنه لا يقضى اليوم الذي حدث فيه الا غمء أو حدث في ليلته) لوجود شرط الصوم وهو النية حتى لو تيقن عدمها لزمه الاول أيضا (أو جن) جنونا (غير ممتد جميع الشهر) بان أفاق في وقت النية نهارا لانه لا حرج في قضاء ما دون شهر (و) ان استوعبه شهرا (لا يلزمه قضاؤه) ولو حكما (بافاقته ليلا) فقط (أو نهارا بعد فوات وقت النية في الصحيح) وعليه الفتوى لان الليل لا يصام فيه ولا فيما بعد الزوال كما في مجموع النوازل والمجتبي والنهاية وغيرها وهو مختار شمس الأئمة وفي الفتح يلزمه قضاؤه بافاقة فيه مطلقا

﴿فصل﴾ يجب على الصحيح وقيل يستحب (الامساك بقية اليوم على من فسد صومه) ولو بعد زوال (وعلى حائض ونفساء طهرتا بعد طلوع الفجر) ومسافر أقام ومريض برى ومجنون أفاق (وعلى صبي بلغ وكافر أسلم) حرمة الوقت بالقدر الممكن (وعليهم القضاء الا الاخيرين) الصبي اذا بلغ والكافر اذا أسلم لعدم الخطاب عند طلوع الفجر عليهما وعلمت الخلاف في افاقة المجنون

﴿فصل﴾ فيما يكره للصائم وما لا يكره وما يستحب ﴿له﴾ (كره للصائم سبعة أشياء ذوق شيء) لما فيه من تعريض الصوم للفساد ولو تفلا على المذهب (و) كره (مضعه بلا عذر) كالمرأة اذا وجدت من يمضع الطعام لصبيها كفطرة لحيض أما اذا لم تجد بدامننه فلا بأس بمضعها لصيانة الولد واختلف فيما اذا خشى الغبن لشراء ما كول يذاق وللمرأة ذوق الطعام اذا كان زوجها سيئ الخلق لتعلم ملوحتة وان كان حسن الخلق فلا يحل لها وكذا الامة قلت وكذا الاجير (و) كره (مضع العلك) الذي لا يصل منه شيء الى الجوف مع الريق العلك هو المصطكي وقيل اللبان الذي هو الكندر لانه يتهم بالافطار بمضعه سواء المرأة والرجل قال الامام على رضي الله عنه اياك وما يسبق الى العقول انكاره وان كان عندك اعتذاره وفي غير الصوم يستحب للنساء وكره للرجال الا في خلوة وقيل يباح لهم (و) كره له (القبلة والمباشرة) الفاحشة وغيرها (ان لم يؤمن فيهما على نفسه الانزال أو الجماع في ظاهر الرواية) لما فيه من تعريض الصوم للفساد بعاقبة الفعل ويكره التقبيل الفاحش بمضع شفتها كما في الظهيرية (و) كره له (جمع الريق في الفم) قصدا (ثم ابتلاعه) تحاشيا عن الشبهة (و) كره له فعل (ما ظن انه يضعفه) عن الصوم (كالقصد والحجامة) والعمل الشاق لما فيه من تعريض الفساد (وتسعة أشياء لا تكره للصائم) وهي ان علمت بالمفهوم ساغذ كرها للدليل (القبلة والمباشرة مع الامن) من الانزال والوقاع لما روى عن عائشة رضي الله عنها أنه عليه الصلاة والسلام كان يقبل ويبشر وهو صائم رواه الشيخان وهذا ظاهر الرواية وعن محمد انه كره

ثم ابتلاعه وما ظن أنه يضعفه كالقصد والحجامة * وتسعة أشياء لا تكره للصائم القبلة والمباشرة مع الا من

الفاحشة وهي رواية الحسن عن الامام لانها لا تخلو عن فتنة وفي الجوهره وقيل ان المباشرة
تكره وان أمن على الصحيح وهي أن يمس فرجه فرجها (ودهن الشارب) بفتح الدال على
أنه مصدر و بضمها على اقامة اسم العين مقام المصدر لانه ليس فيه شئ ينافي الصوم
(والكحل) لانه عليه الصلاة والسلام اكتحل وهو صائم (والحجامة) التي لا تضعفه عن
الصوم (والقصد) كالحجامة وذ كر شيخ الاسلام أن شرط الكراهة ضعف يحتاج فيه الى
الفطر (و) لا يكرهه (السواك آخر النهار بل هو سنة كاوله) لقوله عليه الصلاة والسلام
من خير خلال الصائم السواك وفي الكفاية كان النبي صلى الله عليه وسلم يستاك أول
النهار وآخره وهو صائم وفي الجامع الصغير للسيوطي السواك سنة فاستاكوا أي وقت شاتم
وانوله صلى الله عليه وسلم صلاة بسواك أفضل من سبعين صلاة بلا سواك وهي عامة
لوصفها بصفة عامة تصدق بعصر الصائم كما في الفتح (و) لا يكرهه (لو كان رطباً) أخضر
(أو مبلولاً بالماء) لا طلاق ما رويناه (و) لا يكرهه (المضمضة و) لا (الاستنشاق) وقد
فعلهما (لغير وضوء و) لا الاغتسال و (لا التلفف بثوب مبتل) قصد ذلك (للتبرد) ودفع
الحر (على المفتي به) وهو قول أبي يوسف لان النبي صلى الله عليه وسلم صب على رأسه الماء
وهو صائم من العطش أو من الحر رواه أبو داود وكان ابن عمر رضي الله عنهما يبل الثوب
ويلقه عليه وهو صائم ولان بهذه عوناً على العبادة ودفعاً للتضجر الطبيعي وكرهها أبو حنيفة لما
فيه من اظهار التضجر في اقامة العبادة (ويستحب له ثلاثة أشياء السحور) لقوله صلى الله عليه
وسلم تسحروا فان في السحور بركة حصول التقوى به وزيادة الثواب ولا يكثر
منه لا خلائه عن المراد كما يفعله المترفّهون (و) يستحب (تأخيره) لقوله صلى الله
عليه وسلم ثلاث من أخلاق المرسلين تعجيل الإفطار وتأخير السحور ووضع اليدين
على الشمال في الصلاة (وتعجيل الفطر في غير يوم غيم) وفي الغيم يحتاج حفظاً للصوم عن
الافساد والتعجيل المستحب قبل استئصال النجوم ذكره قاضي خان والبركة ولو بالماء
قال صلى الله عليه وسلم السحور بركة فلا تدعوه ولو أن يجرع أحدكم جرعة ماء فان الله
وملائكته يصلون على المتسحرين رواه أحمد رحمه الله

﴿فصل في العوارض﴾ جمع عارض المرض والسفر والا كراهه والحبل والرضاع والجوع
والعطش والهرم بها يباح الفطر فيجوز (لمن خاف) وهو مريض (زيادة المرض) بكم
أو كيف لو صام والمرض معني يوجب تغير الطبيعة الى الفساد ويحدث أولاً في الباطن
ثم يظهر أثره وسواء كان لوجع عين أو جراحة أو صداع أو غيره (أو) خاف (بطء البرء) بالصوم
جازاه الفطر لانه قد ينضى الى الهلاك فيجب الاحتراز عنه والغازي اذا كان يعلم يقيناً أو بغلبة

ودهن الشارب
الكحل والحجامة
والقصد والسواك
آخر النهار بل
هو سنة كاوله ولو
كان رطباً أو مبلولاً
بالماء والمضمضة
والاستنشاق غير
وضوء والاغتسال
والتلفف بثوب مبتل
للتبرد على المفتي به
ويستحب له ثلاثة
أشياء السحور
وتأخيره وتعجيل
الفطر في غير يوم غيم
﴿فصل في
العوارض﴾ لمن
خاف زيادة المرض
أو بطء البرء

الظن القتال بكونه بازاء العدو ويخاف الضعف عن القتال وليس مسافر الله الفطر قبل الحرب ومن له نوبة حمى أو عادة حيض لا بأس بفطره على ظن وجوده فان لم يوجد اختلف في لزوم الكفارة والا صح عدم لزومها عليهما وكذا أهل الرستاق لو سمعوا الطبل يوم الثلاثاء فظنوه عيداً فافطروا ثم تبين أنه لغيره لا كفارة عليهم (و) يجوز الفطر (لحامل ومرضع خافت) على نفسها (نقصان العقل أو الهلاك أو المرض) سواء كان (على نفسها أو ولدها نسباً كان أو رضاعاً) ولها شرب الدواء اذا أخبر الطبيب أنه يمنع استطلاق بطن الرضيع وتقطر لهذا العذر لقوله صلى الله عليه وسلم ان الله وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة وعن الحبل والمرضع الصوم ومن قيد بالمستأجرة للارضاع فهو مردود (والخوف المعتبر) لا باحة الفطر طريق معرفته أمران أحدهما (ما كان مستنداً) فيه (لغلبة الظن) فانها بمنزلة اليقين (بتجربة) سابقة والثاني قوله (أو أخبر طبيب) مسلم حاذق عدل بداء كذا في البرهان وقال الكمال مسلم حاذق غير ظاهر الفسق وقيل عدلته شرط (و) جاز الفطر (لن حصل له عطش شديد أو جوع يخاف جرع) مفطر (بخاف منه الهلاك) أو نقصان العقل أو ذهاب بعض الحواس وكان ذلك لا باتعاب نفسه اذ لو كان به تلزمه الكفارة وقيل لا (وللمسافر) الذي أنشأ السفر قبل طلوع الفجر اذ لا يباح له الفطر بانشائه بعدما أصبح صائماً بخلاف ما لو حل به مرض بعده فله (الفطر) لقوله تعالى فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر ولما روينا (وصومه) أي المسافر (أحب ان لم يضره) لقوله تعالى وأن تصوموا خير لكم (و) هذا اذا لم تكن عامة رفقته مفطرين ولا مشتركين في النفقة فان كانوا مشتركين أو مفطرين فلا فضل فطره (أي المسافر) موافقة للجماعة) كما في الجوهرة (ولا يجب الا بصاء) بكفارة ما أفطره (على من مات قبل زوال عذره) بمرض وسفر ونحوه كما تقدم من الا عذار الميصة للفطر لقوات ادراك عدة من أيام أخر (و) ان أدركوا العدة (قضوا ما قدر واعلى قضائه) وان لم يقضوا لزمهم الا بصاء (بقدر الإقامة) من السفر (والصحة) من المرض وزوال العذر اتفاقاً على الصحيح والخلاف فممن نذر أن يصوم شهراً اذا برأ ثم برأ يوماً يلزمه الا بصاء بلا طعام لجميع الشهر عندهما وعند محمد قضى ما صح فيه (ولا يشترط التتابع في القضاء) لا طلاق النص لكن المستحب التتابع وعدم التأخير عن زمان القدرة مسارعة الى الخير وبراءة الذمة (تنبيه) أربعة متتابعة بالنص أداء رمضان وكفارة الظهار والقتل واليمين والخير فيه قضاء رمضان وفدية الحلق لا ذى برأس المحرم والمتعة والقران وجزاء الصيد وثلاثة لم تذكر في القرآن وثبتت بالاخبار صوم كفارة الافطار عمد في رمضان وهو متتابع والتطوع متخير فيه والنذر وهو على أقسام اما ان ينذر أياماً متتابعة معينة بخصوصها ومنه ما لم ينذر

ولحامل ومرضع خافت
نقصان العقل أو
الهلاك أو المرض
على نفسها أو ولدها
نسباً كان أو رضاعاً
والخوف المعتبر ما
كان مستنداً لغلبة
الظن بتجربة أو
اخبار طبيب ولمن
حصل له عطش
شديد أو جوع يخاف
منه الهلاك وللمسافر
الفطر وصومه أحب
ان لم يضره ولم تكن
عامة رفقته مفطرين
ولا مشتركين في
النفقة فان كانوا
مشتركين أو مفطرين
فلا فضل فطره
موافقة للجماعة ولا
يجب الا بصاء على
من مات قبل زوال
عذره وقضوا ما قدر
على قضائه بقدر
الإقامة والصحة ولا
يشترط التتابع في
القضاء

الا عتكاف وهو متتابع وان لم ينص عليه الا أن يصرح بعدم التتابع في النذر (فان جاء رمضان آخر) ولم يقض الفائت (قدم) الاداء (على القضاء) شرعا حتى لو نواه عن القضاء لا يقع الا عن الاداء كما تقدم (ولا فدية بالتأخير اليه) لا طلاق النص (ويجوز الفطر لشيخ فان وعجز فانية) سمي فانيا لانه قرب الى الفناء أو فنت قوته وعجز عن الاداء (وتلزمهما الفدية) وكذا من عجز عن نذر الا بدلا لغيرهم من ذوى الا عذار (لكل يوم نصف صاع من بر) أى قيمته بشرط دوام عجز الفاني والفانية الى الموت ولو كان مسافرا ومات قبل الاقامة لا تجب عليه الفدية بفطره في السفر (كن نذر صوم الا بد فضعف عنه) لا شتغاله بالمعيشة بفطره ويفدى للتيقن بعدم قدرته على التمسك (فان لم يقدر) من تجوز له الفدية (على الفدية لعسرته يستغفر الله سبحانه ويستقبله) أى يطلب منه العفو عن تقصيره في حقه (و) لا تجوز الفدية الا عن صوم هو أصل بنفسه لا بدل عن غيره حتى (لو وجبت عليه كفارة يمين أو قتل) أو ظهار أو افطار (فلم يجد ما يكفر به من عتق) واطعام وكسوة (وهو شيخ فان أو لم يصم) حال قدرته على الصوم حتى صار فانيا (لا تجوز له الفدية) لان الصوم هنا بدل عن غيره وهو التكفير بالمال ولذا لا يجوز المصير الى الصوم الا عند العجز عما يكفر به من المال فان أوصى بالتكفير فقد من الثلث ويجوز في الفدية الا باحة في الطعام أكلتان مشبعتان لليوم كما يجوز التملك بخلاف صدقة الفطر فانه لا بد فيها من التملك كالزكاة * اعلم أن ما شرع بلفظ الاطعام أو الطعام يجوز فيه التملك والا باحة وما شرع بلفظ الايتاء أو الاداء يشترط فيه التملك (ويجوز للمتطوع) بالصوم (الفطر بلا عذر في رواية) عن أبي يوسف قال الكمال واعتقادي أنها أوجه لما روى مسلم عن عائشة رضي الله عنها قالت دخل النبي صلى الله عليه وسلم ذات يوم فقال هل عندكم شيء فقلنا لا فقال انى اذن صائم ثم أتى في يوم آخر فقلنا يا رسول الله أهدي الينا حيس فقال أرنيه فلقد أصبحت صائما فاكل وزاد النساءى ولكن أصوم يوما مكانه وصحح هذه الزيادة أبو محمد عبد الحق وذ كرا الكرخى وأبو بكر انه ليس له أن يفطر الا من عذر وهو ظاهر الرواية لما روى أنه عليه الصلاة والسلام قال اذا دعى أحدكم الى طعام فليجب فان كان مفطرا فليا كل وان كان صائما فليصل أى فليدع قال القرطبي ثبت هذا الحديث عنه عليه الصلاة والسلام ولو كان الفطر جائزا كان الا فضل الفطر لا جابة الدعوة التي هي السنة وصححه في المحيط * اعلم أن افساد الصوم والصلاة بلا عذر بعد الشروع فيهما نفلا مكروه وليس بحرام لان الدليل ليس قطعى الدلالة وان لزم القضاء واذا عرض عذر أبيح للمتطوع الفطر اتفاقا (والضيافة عذر على الاظهر للضيف والمضيف) فيما قبل الزوال لا بعده الا أن يكون في عدم فطره بعده عقوق لا حسدا لا بوين لا غيرهما

فان جاء رمضان آخر قدم على القضاء ولا فدية بالتأخير اليه ويجوز الفطر لشيخ فان وعجز فانية وتلزمهما الفدية لكل يوم نصف صاع كن نذر صوم الا بد فضعف عنه فان لم يقدر على الفدية لعسرته يستغفر الله سبحانه ويستقبله ولو وجبت عليه كفارة يمين أو قتل فلم يجد ما يكفر به من عتق وهو شيخ فان أو لم يصم لا تجوز له الفدية ويجوز للمتطوع الفطر بلا عذر وفي رواية والضيافة عذر على الاظهر للضيف والمضيف

للتأكد ولو حلف شخص بالطلاق ليفطرن فالاعتماد على أنه يفطر ولو بعد الزوال ولا يحسنه لرعاية حق أخيه (وله البشارة بهذه الفائدة الجليلة) قال في التجنيس والمزيد رجل أصبح صائماً متطوعاً فدخل على أخ من أخوانه فسأله أن يفطره لا بأس بأن يفطر لقول النبي صلى الله عليه وسلم من أفطر لحق أخيه يكتب له ثواب صوم ألف يوم ومضى قضى يوماً يكتب له ثواب صوم ألفي يوم ونقله أيضاً في التتارخانية والمحيط والمبسوط (وإذا أفطر) المتطوع (على أي حال) كان (عليه القضاء) لا خلاف بين أصحابنا في وجوبه صيانة للمضى عن البطلان (الا إذا شرع متطوعاً) بالصوم (في خمسة أيام يومى العيدين وأيام التشريق فلا يلزمه قضاؤها بفسادها في ظاهر الرواية) عن أبي حنيفة رحمه الله لا ن الصومها ما مور بنقضه ولم يجز إتمامه لأنه بنفس الشروع ارتكب المنهي للأعراض عن ضيافة الله تعالى فأمر بقطعه وعن أبي يوسف ومحمد عليه القضاء يعني وإن وجب الفطر وفيما ذكرنا إشارة إلى قضاء نفل الصلاة الذي قطعه بشروعه عند نحو الطلوع كما تقدم والله الموفق بمنه لا عظم للدين الا قوم

باب ما يلزم الوفاء به

من مندور الصوم والصلاة وغيرهما (إذا نذر شيئاً) من القربات (لزمه الوفاء به) لقوله تعالى وليوفوا نذورهم وقوله صلى الله عليه وسلم من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه واه البخاري والاسماعيلي على وجوب الإيفاء به به استدلال القائلون بافتراضه ونذر من باب ضرب وفي لغة قتل والمندور يلزمه (إذا اجتمع فيه) أي المندور (ثلاثة شروط) أحدها (أن يكون من جنسه واجب) بأصله وإن حرم ارتكابه لوصفه كصوم يوم النحر (و) الثاني (أن يكون مقصوداً) لذاته لا لغيره كالوضوء (و) الثالث (أن يكون) ليس واجباً قبل نذره بإيجاب الله تعالى كالصلوات الخمس والوتر وقد زيد شرط رابع أن لا يكون المندور محالاً كقوله لله على صوم أمس اليوم إذا لا يلزمه وكذا لو قال يلزمني اليوم أمس وكان قوله بعد الزوال ثم فرغ على ذلك بقوله (فلا يلزم الوضوء بنذره) ولا قراءة القرآن لكون الوضوء ليس مقصوداً لذاته لأنه شرع شرطاً لغيره كحل الصلاة (ولا سجدة التلاوة) لأنها واجبة بإيجاب الشارع (ولا عيادة المريض) إذ ليس من جنسها واجب وإيجاب العبد معتبر بإيجاب الله تعالى إذ لا اتباع إلا بتداع وهذا في ظاهر الرواية وفي رواية عن أبي حنيفة قال إن نذر أن يعود مريضاً اليوم صبح نذره وإن نذر أن يعود فلاناً لا يلزمه شيء لأن عيادة المريض قرينة قال عليه السلام عائدة المريض على مخارف الجنة حتى يرجع وعيادة فلان بعينه لا يكون معنى القرينة فيه مقصوداً للنادر بل مراعاة حق فلان

وله البشارة بهذه الفائدة الجليلة وإذا أفطر على أي حال عليه القضاء الا إذا شرع متطوعاً في خمسة أيام يومى العيدين وأيام التشريق فلا يلزمه قضاؤها بفسادها في ظاهر الرواية

باب ما يلزم الوفاء به إذا نذر شيئاً لزمه الوفاء به إذا اجتمع فيه ثلاثة شروط أن يكون من جنسه واجب وأن يكون مقصوداً وليس واجباً فلا يلزم الوضوء بنذره ولا سجدة التلاوة ولا عيادة المريض

فلا يصح التزامه بالنذر وفي ظاهر الرواية عيادة المر يض وتشيع الجنازة وان كان فيه معنى حق لله تعالى فالمقصود حق المر يض والميت والناذر انما يلزم بنذره ما يكون مشروعا حقا لله تعالى مقصودا (ولا) يصح نذر (الواجبات) لان ايجاب الواجب محال (بنذرها) لما ايننا (ويصح) النذر (بالعتق) يعني الاعتاق لا فراض التحرير في الكفارات نصا (والاعتكاف) لان من جنسه واجبا وهو القعدة الاخيرة في الصلاة فاصل المكث بهذه الصفة له نظير في الشرع والاعتكاف انتظار للصلاة فهو كالجالس في الصلاة فلذا يصح نذره والحج ماشيا لان من قرب من مكة يلزمه ماشيا فالمشي بصفة مخصوصة له نظير في الشرع ويصح نذر العبد والمرأة الاعتكاف وللسيد والزوج المنع في قضائه بعد العتق والابانة وليس للمولى منع المكاتب (و) كذا يصح نذر (الصلاة غير المفروضة والصوم) والتصدق بالمال والذبح لظهور جنسها شرعا مثل الاضحية (فان نذر) مكلف (نذرا) بشيء مما يصح نذره وكان (مطلقا) غير مقيد بوجود شيء كقوله لله على أو نذر الله على صلاة ركعتين (أو معلقا بشرط) يريد كونه كقوله ان رزقني الله غلاما فعلى اطعام عشرة مساكين (ووجد) الشرط (لزمه الوفاء به) لما تلونا ورينا وما اذا علق النذر بما لا يريد كونه كقوله ان كلمت زيدا فله على عتق رقبة ثم كلمه فانه يتخير بين الوفاء بما نذره من العتق وبين كفارة يمين على الصحيح وهو المفتى به لقوله صلى الله عليه وسلم كفارة النذر كفارة اليمين وحمل على ما ذكرناه (وصح نذر صوم) يومى (العيدين وأيام التشريق) لان النهى عن صومها يحقق تصور الصوم منها ضرورة والنهى لغيره لا ينافي المشروعية فصح نذره (في المختار) وفي رواية لا يصح لانه نذر بمعصية قلنا المعصية لمعنى الاعراض عن ضيافة الله تعالى فلا يمنع الصحة من حيث ذاته (و) لذلك (يجب فطرها) امثالا للامر لئلا يصير بصومها معرضا عن ضيافة الكريم (و) يجب (قضاؤها) لصحة النذر باعتبار الاصل (وان صامها أجزاء) الصيام عن النذر (مع الحرمة) الحاصلة بالاعراض عن ضيافة الله تعالى (وألغينا تعيين الزمان) تعيين (المكان) تعيين (الدرهم) تعيين (الفقير) لان النذر ايجاب الفعل في الذمة من حيث هو قرينة لا باعتبار وقوعه في زمان ومكان وفقير وتعيينه للتقدير به أو التأجيل اليه (فيجزئه صوم) شهر (رجب عن نذره صوم شعبان) لوجود السبب وهو النذر والقربة لتقهر النفس لا بوقوعه في شهر بعينه وفي تعجيله ففعله بتحصيل ثواب قد يفوت بموته أو طر وما منع قبل مجيء الوقت وان كان باضافته فهذا التخفيف حتى لو مات قبل مجيء ذلك الوقت لا يلزمه شيء فاعطيناه مقصوده (ويجزئه صلاة ركعتين) فاكثر اذا صلى المنذور (بمصر) مثلا وقد كان (نذرا أداءهما) أى صلاتهما (بمكة) أو المسجد النبوى أو الاقصى لان الصحة

ولا الواجبات بنذرها
ويصح بالعتق
والاعتكاف والصلاة
غير المفروضة
والصوم فان نذر
نذرا مطلقا
أو معلقا بشرط
ووجد لزمه الوفاء
وصح نذر صوم
العيدين وأيام
التشريق في المختار
ويجب فطرها
وقضاؤها وان صامها
أجزاء مع الحرمة
وألغينا تعيين الزمان
والمكان والدرهم
والفقير فيجزئه صوم
رجب عن نذره صوم
شعبان ويجزئه
صلاة ركعتين بمصر
نذر أداءهما بمكة

باعتبار القرية لا المكان لان الصلاة تعظيم الله تعالى بجميع البدن وفي هذا المعنى الامكنة كلها سواء وان تفاوت الفضل (و) يحجزه (التصدق بدرهم) لم يعينه له (عن درهم عينه له) أى للتصدق والمندور (و) يحجزه (الصرف لزيد الفقير بنذره) أى مع نذره الصرف (لعمره) لان معنى عبادة المصدقة سد خلة المحتاج أو اخراج ما يجري به الشح عن ملكه ابتغاء وجه الله وهذا المعنى حاصل بدون مراعاة زمان ومكان وشخص خلافا لفرقائه يقول بالتعيين ﴿تنبيه﴾ قال النبي صلى الله عليه وسلم صلاة في بيت المقدس تعدل ألف صلاة فيما سواه من المساجد سوى المسجد الحرام ومسجدي هذا وصلاة في مسجدي هذا تعدل ألف صلاة في بيت المقدس وصلاة في المسجد الحرام تعدل ألف صلاة في مسجدي هذا ﴿فلات ولا يختص الفضل بالبيعة التي كانت مسجدا في زمنه صلى الله عليه وسلم لان النبي صلى الله عليه وسلم قال صلاة في مسجدي هذا ولو مد الى صنعاء بألف صلاة فيما سواه من المساجد الا المسجد الحرام قاله النسائي في أخبار المدينة كذا في ترتيب المقاصد الحسنة للسخاوي رحمه الله وروى البزار باسناد صحيح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام فانه يزيد عليه مائة ألف صلاة وفي حديث وشهر رمضان في مسجدي هذا أفضل من ألف شهر رمضان فيما سواه الا المسجد الحرام رواه البيهقي وهذا دليل لاهل السنة والجماعة ان لبعض الامكنة فضيلة على البعض وكذا الازمنة ولما سئل صلى الله عليه وسلم عن أفضل صلاة المرأة فقال في أشد مكان من يتهاطمة فعلى هذا ينبغي أنها اذا التزمت الصلاة في المسجد الحرام بالنذر فصلت في أشد مكان من يتهاطمة تخرج عن موجب نذرها على ما يقوله زفر رحمه الله (وان علق) الناذر (النذر بشرط) كقوله ان قدم زيد فله على أن أتصدق بكذا (لا يحجزه عنه ما فعله قبل وجود شرطه) لان المعلق بالشرط عدم قبل وجوده وانما يجوز الاداء بعد وجود السبب الذي علق النذر به والله المنان بفضلته

والتصدق بدرهم عن
درهم عينه له
والصرف لزيد الفقير
بنذره لعمره وان
علق النذر بشرط
لا يحجزه عنه ما فعله
قبل وجود شرطه
﴿باب الاعتكاف﴾
هو الاقامة بنيته في
مسجد تقام فيه
الجماعة بالفعل
للصلوات الخمس

﴿باب الاعتكاف﴾

هو لغة اللبث والدوام على الشيء وهو متعد فصدره العكف ولازم فصدره العكوف فالمتعدى بمعنى الحبس والمنع ومنه قوله تعالى والهدى معكوا ومنه الاعتكاف في المسجد لانه حبس النفس ومنعها واللازم الاقبال على الشيء بطريق المواظبة ومنه قوله تعالى يعكفون على أصنام لهم وشرعا (هو الاقامة بنيته) أى بنية الاعتكاف (في مسجد تقام فيه الجماعة بالفعل للصلوات الخمس) لقول علي وحذيفة رضي الله عنهما لا اعتكاف الا في مسجد جماعة ولا نه

انتظار الصلاة على أكمل الوجوه بالجماعة (فلا يصح في مسجد لا تقام فيه الجماعة للصلاة) في الاوقات الخمس (على المختار) وعن أبي يوسف الاعتكاف الواجب لا يجوز في غير مسجد الجماعة والنفل يجوز وهذا في حق الرجال (وللمرأة الاعتكاف في مسجد بيتها وهو محل عينته) المرأة (للصلاة فيه) فان لم تعين لها محلا لا يصح لها الاعتكاف فيه وهي ممنوعة عن حضور المساجد والركن اللبث والشرط المسجد المخصوص والنية والصوم في المنذور والا سلام والعقل لا البلوغ والطهارة من حيض وتماس في المنذور لا شترائط الصوم له ولا تشترط الطهارة من الجنابة لصحة الصوم معها ولو في المنذور وسببه النذر في المنذور والنشاط الداعي الى طلب الثواب في النفل وحكمه سقوط الواجب ونيل الثواب ان كان واجبا والا فالثاني وسند كرخاسنه * وأما صفته فقد بينها بقوله (والاعتكاف المطلوب شرعا) (على ثلاثة أقسام واجب في المنذور) تنجيذا أو تعليقا (وسنة) كفاية (مؤكدة في العشر الاخير من رمضان) لا اعتكافه صلى الله عليه وسلم العشر الاخير من رمضان حق توفاه الله ثم اعتكف أزواجه بعده لانه صلى الله عليه وسلم لما اعتكف العشر الاوسط أنه جبريل عليه السلام فقال ان الذي تطلب أمامك يعني ليلة القدر فاعتكف العشر الاخير وعلى هذا ذهب الاكثر الى أن ليلة القدر في العشر الاخير من رمضان فمنهم من قال في ليلة احدى وعشرين ومنهم في سبع وعشرين وفي الصحيح التمسوها في العشر الاخير والتمسوها في كل وتر وعن أبي حنيفة أنها في رمضان ولا يدري أي ليلة هي وقد تقدم وقد تتأخر وعندهما كذلك الا أنها معينة لا تتقدم ولا تتأخر والمشهور عن الامام أنها تدور في السنة كما قدمناه في احياء الليالي وذكرت هنا طلبا لزيادة الثواب وقيل في أول ليلة من رمضان وقيل ليلة تسع وعشرين وقال زيد بن ثابت ليلة أربع وعشرين وقال عكرمة ليلة خمس وعشرين وأجاب أبو حنيفة عن الادلة المقيدة لكونها في العشر الاخير بأن المراد في ذلك رمضان الذي التمسها عليه السلام فيه. ومن علامتها أنها باجعة ساكنة لا حارة ولا قارة تطلع الشمس صبيحتها بلا شعاع كأنها طشت وانما أخفيت ليجتهد في طلبها فينال بذلك أجر المجتهد في العبادة كما أخفى الله سبحانه الساعة ليكونوا على وجل من قيامها بغتة والله سبحانه وتعالى أعلم (و) القسم الثالث (مستحب فيما سواه) أي في أي وقت شاء سوى العشر الاخير ولم يكن مندورا (والصوم شرط لصحة) الاعتكاف (المنذور) ولا نذر الا بالنطق لانه من متعلقات اللسان بخلاف النية فان محلها القلب (فتقط) وليس شرط في النفل لقوله صلى الله عليه وسلم ليس على المعتكف صيام الا أن يجعله على نفسه ومبنى النفل على المساهاة وروى الحسن أنه يلزمه الصوم لتقديره عليها باليوم كالمنذور اقله يوم للصوم

فلا يصح في مسجد
لا تقام فيه الجماعة
للصلاة على المختار
وللمرأة الاعتكاف
في مسجد بيتها وهو
محل عينته للصلاة
فيه والاعتكاف على
ثلاثة أقسام واجب
في المنذور وسنة
مؤكدة في العشر
الاخير من رمضان
ومستحب فيما سواه
والصوم شرط لصحة
المنذور فقط

(و) لكن المعتقد أن (أقله نقلا مدة يسيرة) غير محدودة فيحصل بمجرد المكث مع النية (ولو كان) الذي نواه (ماشيا) أي مارا غير جالس في المسجد ولو ليلا وهو حيلة من أراد الدخول والخروج من باب آخر في المسجد حتى لا يجعله طريقا فانه لا يجوز (على المفتي به) لانه متبرع وليس الصوم من شرطه وكل جزء من اللبث عبادة مع النية بلا انضمام الى آخر ولذا لم يلزم النقل فيه بالشروع لانه لا يخرج من (ولا يخرج منه) أي من معتكفه فيشمل المرأة المعتكفة بمسجد بيتها (الا لحاجة شرعية) كالجمعة والعيد فيخرج في وقت يمكنه ادراكها مع صلاة سنتها قبلها ثم يعود وان أم اعتكافه في الجامع صح وكره (أو) حاجة (طبيعية) كالبول والغائط وازالة نجاسة واغتسال من جنابة باحتلام لانه عليه السلام كان لا يخرج من معتكفه الا لحاجة الانسان (أو) حاجة (ضرورية كانهدام المسجد) وأداء شهادة تعينت عليه (واخراج ظالم كرها وتفرق أهله وخوف على نفسه أو متاعه من المكابرين فيدخل مسجدا غيره من ساعته) يريد أن لا يكون خروجه لا ليعتكف في غيره ولا يشتغل الا بالذهاب الى المسجد الا آخر (فان خرج ساعة بلا عذر) معتبر (فسد الواجب) ولا اثم عليه به ويبطل بالاغماء والجنون اذا دام أياما الا اليوم اذا بقي وأتمه في المسجد ويقضى ما عداه بعد زوال الجنون والاغماء وان طال الجنون استحسننا وقالوا ان خرج أكثر اليوم فسد والا فلا (وانتهى به) أي بالخروج (غيره) أي غير الواجب وهو النقل اذ ليس له حقد (وأكل المعتكف وشربه ونومه وعقده البيع لما يحتاجه لنفسه أو عياله) لا تكون الا (في المسجد) لضرورة الاعتكاف حتى لو خرج لهذه الاشياء فسد اعتكافه وفي الظهيرة وقيل يخرج بعد الغروب للاكل والشرب (وكره احضار المبيع فيه) لان المسجد محرر عن حقوق العباد فلا يجعله كالدكان (وكره عقده ما كان للتجارة) لانه منقطع الى الله تعالى فلا يشتغل بامور الدنيا ولهذا كره الخياطة ونحوها فيه وكره لغير المعتكف البيع مطلقا (وكره الصمت ان اعتقده قرينة) لانه منهي عنه لانه صوم أهل الكتاب وقد نسخ وأما اذا لم يعتقده قرينة فيه ولكنه حفظ لسانه عن النطق بما لا يفيد فلا بأس به ولكنه يلزم قراءة القرآن والذكر والحديث والعلم ودراسته وسير النبي صلى الله عليه وسلم وقصص الانبياء عليهم السلام وحكاية الصالحين وكتابة أمور الدين وأما التكلم بغير خير فلا يجوز لغير المعتكف والكلام المباح مكروه يأكل الحسنة كما تأكل النار الحطب اذا جلس في المسجد لذلك ابتداء (وحرم الوطء ودواعيه) لقوله تعالى ولا تبشروهن وأتم عاكفون في المساجد فالتحق به اللمس والقبلة لان الجماع محظور فيه فيتعدى الى دواعيه كما في الإحرام والظهار والاستبراء بخلاف الصوم لان

وأقله نقلا مدة يسيرة
ولو كان ماشيا على المفتي
به ولا يخرج منه الا
لحاجة شرعية أو
طبيعية أو ضرورة
كانهدام المسجد
واخراج ظالم كرها
وتفرق أهله وخوف
على نفسه أو متاعه
من المكابرين فيدخل
مسجدا غيره من
ساعته فان خرج
ساعة بلا عذر فسد
الواجب وانتهى به
غيره وأكل المعتكف
وشربه ونومه وعقده
البيع لما يحتاجه لنفسه
أو عياله في المسجد
وكره احضار المبيع
فيه وكره عقده ما كان
للتجارة وكره
الصمت ان
اعتقده قرينة وحرّم
الوطء ودواعيه

الكف عن الجماع هو الركن فيه والحظر يثبت ضمنا كيلا يفوت الركن فلم يتعد الى دواعيه لان ما ثبت بالضرورة يقدر بقدرها (وبطل) الاعتكاف (بوطئه وبالا نزال بدواعيه) سواء كان عامدا أو ناسيا أو مكرها ليلا أو نهارا لان له حالة مذكرة كالصلاة والحج بخلاف الصوم ولو أمني بالتكفر أو بالنظر لا يفسد اعتكافه (ولزمته الليالي أيضا) أي كمالزمته الايام (بنذر اعتكاف أيام) لان ذكر الايام بلفظ الجمع يدخل فيها ما بازاها من الليالي وتدخل الليلة الاولى فيدخل في المسجد قبل الغروب من أول ليلة ويخرج منه بعد الغروب من آخر أيامه (ولزمته الايام بنذر الليالي متتابعة وان لم يشترط التابع في ظاهر الرواية) لان مبني الاعتكاف على التابع وتأثيره ان ما كان متفرقا في نفسه لا يجب الوصل فيه الا بالتنصيص وما كان متصل الاجزاء لا يجوز تفرقه الا بالتنصيص (ولزمته ليلتان بنذر يومين) فيدخل عند الغروب كما ذكرنا لان المثني في معنى الجمع فيلحق به هنا احتياطا (وصح نية النهر) بجمع نهار (خاصة) بالاعتكاف اذا نوى تخصيصه بالايام (دون الليالي) اذا نذر اعتكاف دون شهر لانه نوى حقيقة كلامه فتعمل نيته كقوله نذرت اعتكاف عشرين يوما ونوى بياض النهار خاصة منها تحت نيته (وان نذر اعتكاف شهر) معين أو غير معين (ونوى الشهر خاصة أو الليالي خاصة لا تعمل نيته الا أن يصرح بالاستثناء) اتفاقا لان الشهر اسم لمقدر يشتمل على الايام والليالي وليس باسم عام كالعشرة على مجموع الاحاد فلا ينطلق على ما دون ذلك العدد أصلا كما لا تنطلق العشرة على الخمسة مثلا حقيقة ولا مجازا أما لو قال شهر بالنهر دون الليالي لزمه كما قال وهو ظاهر واستثنى فقال الا لليالي لان الاستثناء تكلم بالباقي بعد الثنا فكأنه قال ثلاثين نهارا ولو استثنى الايام لا يجب عليه شيء لان الباقي لليالي المجردة ولا يصح فيها المناقاة شرط وهو الصوم هذا من فتح القدير بعناية المولى النصير (والاعتكاف مشروع بالكتاب) لما تلونا من قوله تعالى ولا تبashروهن وأتم عاكفون في المساجد فلا ضافة الى المساجد المختصة بالقرب وترك الوطء المباح لاجله دليل على أنه قرينة (والسنة) لما روى أبو هريرة وعائشة رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعتكف في العشر الاواخر من رمضان منذ قدم المدينة الى أن توفاه الله تعالى وقال الزهري رضي الله عنه عجا من الناس كيف تركوا الاعتكاف ورسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل الشيء ويتركه وما ترك الاعتكاف حتى قبض وأشار الى ثبوته بضرب من المعقول فقال (وهو من أشرف الاعمال اذا كان عن اخلاص) لله تعالى لانه منتظر للصلاة وهو كما مضى وهي حالة قرب واقطاع ومحاسنها لا تحصى (ومن محاسنها أن فيه تفرغ القلب من أمور الدنيا) بشغله بالاقبال على العبادة متجردا لها (وتسليم النفس الى المولى) بتفويض أمرها الى عزيز جنابه

وبطل بوطئه وبالا نزال بدواعيه ولزمته الليالي أيضا بنذر اعتكاف أيام ولزمته الايام بنذر الليالي التابعة وان لم يشترط التابع في ظاهر الرواية ولزمته الليلتان بنذر يومين وصح نية النهر خاصة دون الليالي وان نذر اعتكاف شهر ونوى الشهر خاصة أو الليالي خاصة لا تعمل نيته الا أن يصرح بالاستثناء والاعتكاف مشروع بالكتاب والسنة وهو من أشرف الاعمال اذا كان عن اخلاص ومن محاسنها أن فيه تفرغ القلب من أمور الدنيا وتسليم النفس الى المولى

والاعتماد على كرمه والوقوف ببابه (وملازمة عبادته) والتقرب اليه ليقرّب من رحمته كما أشار إليه في حديث من تقرب إلى وملازمة القرار (في بيته) سبحانه وتعالى واللائق بمالك المنزل اكرام نزيله تفضلا ورحمة واحسانا منه ومنة للالتجاء اليه (والتحصن بحصنه) فلا يصل اليه عدوه بكيد وقهره لقوة سلطان الله وقهره وعز يز تأييده ونصره ترى الرعايا يحبسون أنفسهم على باب سلطانهم وهو فرد منهم ويحبدون في خدمته والقيام أذلة بين يديه لقضاء ما ربه فيعطف عليهم باحسانه ويحميهم من عدوهم بعزة قدرته وقوة سلطانه وقد نبه على حصول المراد وأزال حجاب الوهم وأما ط العطاء وأظهر الحق بفيض العطاء بما أشار إليه بقوله (وقال) الاستاذ العارف بالله تعالى الامام المجتهد (عطاء) بن أبي رباح التابعي تلميذ ابن عباس رضي الله عنهما أحد مشايخ الامام الاعظم رحمه الله قال أبو حنيفة ما رأيت أفقه من حماد ولا أجمع للعلوم من عطاء بن أبي رباح أكثر رواية الامام الاعظم أبي حنيفة عن عطاء سمع ابن عباس وابن عمرو وأبا هريرة وأبا سعيد وجابر وأوعاشة رضي الله عنهم توفي سنة خمس عشرة ومائة وهو ابن ثمانين سنة كذا في اعلام الاخبار قال رحمه الله تعالى وتفعنا ببركته ومدده (مثل المعتكف مثل رجل يختاف) أي يتردد ويقف (على باب) ملك أو وزير عظيم أو امام (عظيم الحاجة) يقدر على قضائها إعادة (فالمعتكف يقول) لسان حاله ان لم ينطق بذلك لسان قاله (لا أبرح) قائما بباب مولاي سائلا منه جميع ما ربي وكشف ما نزل بي من الكرب وصار مصاحبي وتجنبني لذلك أعز اخواني بل عين قرائني (حتى يغفر لي) ذنوبي التي هي سبب بعدي ونزول مصائب ثم فيض بمنتته على بما يليق بأهليته وكرمه اكرام من التجأ الى منيع حرزه وحماية حرمة وهذه اشارة الى أن العبد الجامع لهذه المسائل واقف موقف العبد الذليل بباب مولاه عاريا عن الاعمال ونسبة الفضائل متوجها اليه سبحانه بأعظم الوسائل ماداكف الافتقار ملحا بالدعاء والمسائل مطرحا على أعتاب باب الله تعالى مرتجيا شفاعته غدا عنده بما وعد به وهو لكل خير كافل (وهذا ما تيسر) من انتخاب الشرح واختصاره اليسير كتيسير المتن وشرحه (للعاجز الحقير) ولم يكن الا (بعناية مولاه القوي القدير الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد خاتم أنبياء وعلى آله وصحبه وذريته ومن والاه ونسأل الله سبحانه متوسلين) اليه بالنبي المصطفى الرحيم (أن يجعله) وشرحه ومختصره هذا عملا (خالصا لوجهه الكريم وأن ينفع به) وبالشرح وبهذا المنتخب منه للتيسير (النفع العميم ويجزل به) وبهما (الثواب الجسمي) وأن يمتعنا ببصرنا وسمعنا وقوتنا وجميع حواسنا وأن يحمي بالصالحات أعمالنا وأن يغفر لنا ولوالدينا ومشايخنا وأصحابنا وخواصنا وذريتنا وأن يستر عيوبنا ويرزقنا ما تقر به عيوننا حالا

وملازمة عبادته
في بيته والتحصن
بحصنه وقال عطاء مثل
المعتكف مثل رجل
يختلف على باب
عظيم الحاجة
فالمعتكف يقول
لا أبرح حتى يغفر لي
وهذا ما تيسر للعاجز
الحقير بعناية مولاه
القوي القدير الحمد لله
الذي هدانا لهذا
وما كنا لنهتدي
لولا أن هدانا الله
وصلى الله على سيدنا
ومولانا محمد خاتم
أنبياء وعلى آله وصحبه
وذريته ومن والاه
ونسأل الله سبحانه
متوسلين أن يجعله
خالصا لوجهه
الكريم وأن ينفع
به النفع العميم ويجزل
به الثواب الجسمي

وما لا آمين اه * وكان ابتداء هذا المختصر من الشرح في أواخر جمادى الاخرى واختتامه بأوائل رجب الحرام سنة أربع وخمسين بعد الالف وكان ابتداء جمع الشرح الاصل في منتصف ربيع الاول سنة خمس وأربعين وختم جمعه في المسودة بختام شهر رجب الحرام بذلك العام * وكان انتهاء تأليف متنه في يوم الجمعة المبارك رابع عشر جمادى الاولى سنة اثنتين وثلاثين وألف * وكان الفراغ من تبليض الشرح المسمى بامداد الفتاح شرح نور الايضاح ونجاة الارواح في منتصف شهر ربيع الاول سنة ست وأربعين وألف وعدد أوراقه ثلثمائة وستون ورقة ومبلغ عدد مختصره هذا مائة وخمسين وأربعون ورقة هي هذه المسودة المبيضة بتوفيق الله عبده الدليل الراجي فيضه الجزيل اذا حشره وعليه عرضه وأسأله قبول خدمة لجنا ب حبيبه المصطفى صلى الله عليه وسلم وزاده فضيلا وشرفا لديه قال كاتبه مؤلفه حسن الشربلالي عفا الله عنه ثم اني أردت انعام العبادات الخمس بالخاق الزكاة والحج بما جمعت مختصرا فقلت

﴿ كتاب الزكاة ﴾

هي تملك مال مخصوص لشخص مخصوص فرضت على حر مسلم مكلف مالك لنصاب من نقد ولو تبرأ أو حليا أو آنية أو ما يساوي قيمته من عروض تجارة فارغ عن الدين وعن حاجته الاصلية نام ولو تقدير او شرط وجوب أدائها حولان الحول على النصاب الاصلى وأما المستفاد في أثناء الحول فيضم الى مجانسه ويزكى بتمام الحول الاصلى سواء استفيد بتجارة أو ميراث أو غيره ولو عجل ذونصاب لسنين صح وشرط صحة أدائها نية مقارنة لا ذاتها للفقير أو وكيله ولعزل ما وجب ولو مقارنة حكيم كما لو دفع بلا نية ثم نوى والمال قائم بيد الفقير ولا يشترط علم الفقير أنها زكاة على الاصح حتى لو أعطاه شيئا وسماه هبة أو قرضا ونوى به الزكاة صحت ولو تصدق بجميع ماله ولم ينو الزكاة سقط عنه فرضها * وزكاة الدين على أقسام فانه قوى ووسط وضعيف فالتوى وهو بدل القرض ومال التجارة اذا قبضه وكان على مقر ولو مفلسا أو على جاحد عليه بينة زكاة لما مضى ويتراخى وجوب الاداء الى أن يقبض أربعين درهما فقيها درهم لان ما دون الخمس من النصاب عفو لا زكاة فيه وكذا فيما زاد بحسابه * والوسط وهو بدل ما ليس للتجارة كمن ثياب البذلة وعبد الخدمة ودار السكنى لا تجب الزكاة فيه ما لم يقبض نصابا ويعتبر الماضي من الحول من وقت لزومه لخدمة المشتري في صحيح الرواية * والضعيف وهو بدل ما ليس بماله كالمهر والوصية وبدل الخلع والصلح عن دم العمد والدية وبدل الكتابة والسعاية لا تجب فيه الزكاة ما لم يقبض نصابا ويحول

عليه الحول بعد القبض وهذا عند الامام وواجبا عن المقبوض من الديون الثلاثة بحسابه مطلقا
 * واذا قبض مال الضمان لا تجب زكاة السنين الماضية وهو كابق ومفتود ومغصوب
 ليس عليه بينة ومال ساقط في البحر ومدفون في مغارة أو دار عظيمة وقد نسي مكانه وما أخوذ
 مصادرة ومودع عند من لا يعرف ودين لا بينة عليه ولا يجزى عن الزكاة دين أبرئ عنه
 فقير بنيتها وصح دفع عرض ومكيل وموزون عن زكاة النقدين بالقيمة وإن أدى من عين
 النقدين فالمعتبر وزنهما أداء كما اعتبر وجوبا وتضم قيمة العروض إلى الثمن والذهب إلى
 الفضة قيمة ونقصان النصاب في الحول لا يضر إن كمل في طرفه فإن تملك عرضا بنية التجارة
 وهو لا يساوي نصابا وليس له نظيره ثم بلغت قيمته نصابا في آخر الحول لا تجب زكاته لذلك
 الحول * ونصاب الذهب عشر ون مثقالا ونصاب الفضة مائتا درهم من الدراهم التي كل
 عشرة منها وزن سبعة مثاقيل وما زاد على نصاب وبلغ خمسا زكاه بحسابه وما غلب على
 العش فكأنه خالص من النقدين ولا زكاة في الجواهر واللا إلى أن يملكها بنية التجارة
 كسائر العروض ولو تم الحول على مكيل أو موزون فعلا سعره أو رخص فأدى من عينه
 ربع عشره أجزأه وإن أدى من قيمته تعتبر قيمته يوم الوجوب وهو تمام الحول عند الامام
 وقال يوم الأداء لمصرفها ولا يضمن الزكاة مغرط غير متلف فهلاك المال بعد الحول يستقط
 الواجب وهلاك البعض حصته ويصرف الهالك إلى العسوفان لم يجاوز زه فالواجب على
 حاله ولا تؤخذ الزكاة جبرا ولا من تركته إلا أن يوصى بها فتكون من ثلثه ويجزى أبو يوسف
 الحيلة لدفع وجوب الزكاة وكرهها تحذرهما الله تعالى

﴿ باب المصرف ﴾

هو الفقير وهو من يملك مالا يباغ نصابا ولا قيمته من أي مال كان ولو صح حاكم تسببا * والمسكين
 وهو من لا شيء له * والمكاتب والمديون الذي لا يملك نصابا ولا قيمته فاضلا عن دينه * وفي
 سبيل الله وهو منقطع الزكاة أو الحاج * وابن السبيل وهو من له مال في وطنه وليس معه مال
 * والعامل عليها يعطى قدر ما يسعه وأعوانه وللمزكى الدفع إلى كل الأصناف وله الاقتصار
 على واحد مع وجود باقي الأصناف ولا يصح دفعها للكافر وغنى يملك نصابا أو ما يساوي
 قيمته من أي مال كان فاضل عن حوائجه الأصلية وطفل غني وبنو هاشم ومواليهم واختار
 الطحاوي جواز دفعها لبنى هاشم وأصل المزكى وفرعه وزوجته ومملوكه ومكاتبه ومعتق
 بعضه وكفن ميت وقضاء دينه وثمن قن يعتق ولو دفع بتحرل ظنه مصرفا فظهر بخلافه
 أجزأه إلا أن يكون عبده ومكاتبه وكرهه لا غناء وهو أن يفضل للفقير نصاب بعد قضاء دينه

و بعد اعطاء كل فرد من عياله دون نصاب من المدفوع اليه والا فلا يكره * وندب اغناؤه
عن السؤال وكره قلمها بعد تمام الحول لبلد آخر لغير قريب وأحوج وأورع وأتقن للمسلمين
بتعليم والافضل صرفها للاقرب فالاقرب من كل ذى رحم محرم منه ثم لجيرانه ثم لاهل
محلته ثم لاهل حرفته ثم لاهل بلده * وقال الشيخ أبو حفص الكبير رحمه الله لا تقبل
صدقة الرجل وقرابته محال ويح حتى يبدأ بهم فيفسد حاجتهم

﴿ باب صدقة الفطر ﴾

تجب على حر مسلم مكلف مالك لنصاب أو قيمته وان لم يحل عليه الحول عند طلوع فجر
يوم الفطر ولم يكن للتجارة فارغ عن الدين وحاجته الاصلية وحوائج عياله والمعتبر فيها الكفاية
لا التقدير وهي مسكنه وأثاثه وثيابه وفرسه وسلاحه وعبده للخدمة فيخرجها عن نفسه
وأولاده الصغار الفقراء وان كانوا أغنياء يخرجها من مالهم ولا تجب على الجد في ظاهر الرواية
واختيار أن الجد كالأب عند فقده أو فقره وعن ممالك للخدمة ومدة برده وأم ولده ولو كفارا
لا عن مكاتبه ولا عن ولده الكبير وزوجته وعن مشترك وأبق الا بعد عودته وكذا المنصوب
والمأسور وهي نصف صاع من بر أو دقيقة أو سويقه أو صاع تمر أو زبيب أو شعير وهو
ثمانية أرطال بالعراقي ويجوز دفع القيمة وهي أفضل عند وجدان ما يحتاجه لانها أسرع
لقضاء حاجة الفقير وان كان زمن شدة فالحنطة والشعير وما يؤكل أفضل من الدراهم
ووقت الوجوب عند طلوع فجر يوم الفطر فمن مات أو افتقر قبله أو أسلم أو اغتنى أو ولد بعده
لا تازمه ويستحب اخراجه قبل الخروج الى المصلى وصح لو قدم أو اخر والتأخير مكروه
ويدفع كل شخص فطرته لفقر واحد واختلف في جواز تفريق فطرة واحدة على أكثر
من فقير ويجوز دفع ما على جماعة لو اُخذ على الصحيح والله الموفق للصواب

﴿ كتاب الحج ﴾

هو زيارة بقاع مخصوصة بفعل مخصوص في أشهره وهي شوال وذو القعدة وعشر ذي الحجة
فرض مرة على الفور في الاصح وشروط فرضيته ثمانية على الاصح الاسلام والعقل
والبلوغ والحرية والوقت والقدرة على الزاد ولو بمكة بنفقة ونسب والقدرة على الرحلة مختصة
به أو على شق محمل بالملك والاجارة لا الاباحة والاعارة لغير أهل مكة ومن حولهم اذا أمكنهم
المشي بالقدم والقوة بلا مشقة والا فلا بد من الرحلة مطلقا وتلك القدرة فاضلة عن نفقته ونفقة
عياله الى حين عودته وعماله لا بد منه كالمنزل وأثاثه وآلات المحترفين وقضاء الدين ويشترط

العلم بفرضية الحج لمن أسلم بدار الحرب أو الكون بدار الإسلام وشروط وجوب الاداء
 خمسة على الاصح صحة البدن وزوال المانع الحسى عن الذهاب للحج وأمن الطريق وعدم
 قيام العدة وخروج محرم ولو من رضاع أو مصاهرة مسلم مأمون عاقل بالغ أو زوج لا امرأة في
 سفر والعبرة بغلبة السلامة برا وبحرا على المقتضى به ويصح أداء فرض الحج بأربعة أشياء
 للحج الإحرام والإسلام وهما شرطان ثم الأتيان بركنيه وهما الوقوف محرما بعرفات لحظة
 من زوال يوم التاسع إلى فجر يوم النحر بشرط عدم الجماع قبله محرما والركن الثاني هو أكثر
 طواف الأفاضة في وقته وهو ما بعد طلوع فجر النحر * وواجبات الحج انشاء الإحرام
 من الميقات ومد الوقوف بعرفات إلى الغروب والوقوف بالمزدلفة فيما بعد فجر يوم النحر
 وقبل طلوع الشمس ورمي الجمار وذبح القارن والتمتع والحلق وتخصيصه بالحرم وأيام
 النحر وتقديم الرمي على الحلق ونحر القارن والتمتع بينهما وإيقاع طواف الزيارة في أيام
 النحر والسعي بين الصفا والمروة في أشهر الحج وحصوله بعد طواف معتدبه والمشى فيه لمن
 لا عذر له وبداءة السعي من الصفا وطواف الوداع وبداءة كل طواف بالبيت من الحجر
 الأسود والتميم فيه والمشى فيه لمن لا عذر له والطهارة من الحدثين وستر العورة وأقل
 الاشواط بعد فعل الاكثر من طواف الزيارة وترك المحظورات كالبس الرجل المخيط
 وستر رأسه ووجهه وستر المرأة وجهها والرفث والفسوق والجدال وقتل الصيد والاشارة
 اليه والدلالة عليه * وسنن الحج منها الاغتسال ولو لحائض ونفساء أو الوضوء اذا أراد
 الإحرام ولبس ازار ورداء جديدين أبيضين والتطيب وصلاة ركعتين والاكثر من
 التلبية بعد الإحرام رافعا بصوته متى صلى أو علا شرفا أو هبط واديا أو لقي ركبا أو بالاسحار
 وتكريرها كلها أخذ فيها بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وسؤال الجنة وصحبة
 الأبرار والاستعاذة من النار والغسل لدخول مكة ودخولها من باب المعلاة نهارا والتكبير
 والتهليل تلقاء البيت الشريف والدعاء بما أحب عند رؤيته وهو مستجاب وطواف
 القدوم ولو في غير أشهر الحج والاضطباع فيه والرمي ان سعى بعده في أشهر الحج والهرولة
 فيما بين الميادين الأخضرين للرجال والمشى على هيئة في باقي السعي والاكثر من الطواف
 وهو أفضل من صلاة النفل للآفاق والخطبة بعد صلاة الظهر يوم سابع الحجة بمكة وهي
 خطبة واحدة بلا جلوس يعلم المناسك فيها والخروج بعد طلوع الشمس يوم التروية من
 مكة إلى المبيت بها ثم الخروج منها بعد طلوع الشمس يوم عرفة إلى عرفات فيخطب
 الإمام بعد الزوال قبل صلاة الظهر والعصر مجموعة جمع تقديم مع الظهر خطبتين يجلس بينهما
 والاجتهاد في التضرع والخشوع والبكاء بالدموع والدعاء للنفس والوالدين والاخوان

المؤمنين بما شاء من أمر الدارين في الجمعين والدفع بالسكينة والوقار بعد الغروب من عرفات والنزول بمزدلفة مرتفعاً عن بطن الوادي يترب جبل قزح والمبيت بها ليلة النحر والمبيت بمنى أيام منى بجميع أمتعته وكره تقديم ثقله إلى مكة إذا ذاك ويجعل منى عن يمينه ومكة عن يساره حالة الوقوف لرمي الجار وكونه راكباً حالة رمي العقبة في كل الأيام ماشياً في الجرة الأولى التي تلي المسجد والوسطى والقيام في بطن الوادي حالة الرمي وكون الرمي في اليوم الأول فيما بين طلوع الشمس وزوالها وفيما بين الزوال وغروب الشمس في باقى الأيام وكره الرمي في اليوم الأول والرابع فيما بين طلوع الفجر والشمس وكره في الليالي الثلاث وصح لان الليالي كلها تابعة لما بعدها من الأيام إلا الليلة التي تلي عرفة حتى صبح فيها الوقوف بعرفات وهي ليلة العيد وليالي رمي الثلاث فانها تابعة لما قبلها والمباح من أوقات الرمي ما بعد الزوال إلى غروب الشمس من اليوم الأول وبهذا علمت أوقات الرمي كلها جوازاً وكرهاً واستحباً ما ومن السنة هدى المفرد بالحج والا كل منه ومن هدى التطوع والمتعة والقران فقط ومن السنة الخطبة يوم النحر مثل الأولى يعلم فيها بقية المناسك وهي ثلاثة خطب الحج وتمجيل النفر إذا اراده من منى قبل غروب الشمس من اليوم الثاني عشر وإن أقام بها حتى غربت الشمس من اليوم الثاني عشر فلا شيء عليه وقد أساء وإن أقام بمنى إلى طلوع فجر اليوم الرابع لزمه رميه ومن السنة النزول بالحصب ساعة بعد ارتحاله من منى وشرب ماء زمزم والتضلع منه واستقبال البيت والنظر إليه قائماً والصب منه على رأسه وسائر جسده وهو لما شرب له من أمور الدنيا والآخرة ومن السنة التزام الملزم وهو أن يضع صدره ووجهه عليه والتشبث بالاستار ساعة داعياً بما أحب وتقبيل عتبة البيت ودخوله بالأدب والتعظيم ثم يبق عليه إلا أعظم القربات وهي زيارة النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه فينويها عند خروجه من مكة من باب شبكية من الثنية السفلى وسند كر للزيارة فصلاً على حديثه إن شاء الله تعالى

﴿فصل في كيفية تركيب أفعال الحج﴾ إذا أراد الدخول في الحج أحرم من الميقات كرابع فيغتسل أو يتوضأ والغسل أحب وهو للتنظيف فتغتسل المرأة الحائض والنفساء إذا لم يضرها ويستحب كمال النظافة بقص الظفر والشارب ونتف الأبط وحلق العانة وجماع الأهل والدهن ولوم طيباً ولبس الرجل أزاراً ورداء جديدين أو غسيلين والجديد الأبيض أفضل ولا يزره ولا يعتده ولا يخلله فإن فعل كره ولا شيء عليه وتطيب وصل ركعتين وقل اللهم انى أرند الحج فيسرلى وتقبله منى ولبد برصلاتك تنوى بها الحج وهي لبك اللهم لبك لا شريك لك لبك ان الحمد والنعمة والملك لك لا شريك لك ولا تنقص من

هذه الالفاظ شياً وزد فيها ليك وسعديك والخير كله بيدك ليك والرغبي اليك والزيادة
 سنة فاذا البيت ناويا فقد أحرمت فائق الرفث وهو الجماع وقيل ذكره بحضرة النساء
 والكلام الفاحش والفسوق والمعاصي والجدال مع الرقاء والخدم وقتل صيد البر
 والاشارة اليه والدلالة عليه ولبس الخيط والعمامة والخفين وتغطية الرأس والوجه ومس
 الطيب وحلق الرأس والشعر ويجوز الاغتسال والاستظلال بالخيمة والحمل وغيرهما
 وشدها لهما في الوسط وأكثر التلبية متى صليت أو علوت شرقاً وهبطت وادياً أو لقيت
 ركبا وبلا سحرار رافعا صوتك بلا جهد مضر واذا وصلت الى مكة يستحب أن تغتسل
 وتدخلها من باب المعلى لتكون مستقبلاً في دخولك باب البيت الشريف تعظيماً ويستحب
 أن تكون ملبياً في دخولك حتى تأتي باب السلام فتدخل المسجد الحرام منه متواضعاً
 خاشعاً ملبياً ملاحظاً لجلالة المكان مكبراً مهلاً مصلياً على النبي صلى الله عليه وسلم متلطفاً
 بالمزاحم داعياً بما أحبت فانه مستجاب عند رؤية البيت المكرم ثم استقبال الحجر الاسود
 مكبراً مهلاً رافعاً يديك كما في الصلاة وضعهما على الحجر وقبله بلا صوت فمن عجز عن ذلك الا
 بايذاء تركه ومس الحجر بشئ وقبله أو أشار اليه من بعيد مكبراً مهلاً حامداً مصلياً على النبي
 صلى الله عليه وسلم ثم طف أخذاً عن يمينك مما يلي الباب مضطجعا وهو ان تجعل الرداء
 تحت الابط الايمن وتلق طرفه على اليسر سبعة أشواط داعياً فيها بما شئت وطف وراء
 الحطيم وان أردت أن تسعى بين الصفا والمروة عقب الطواف فارمل في الثلاثة الاشواط
 الاول وهو المشى بسرعة مع هزال الكتفين كالمبارز يتبختر بين الصفيين فان زحمه الناس وقف
 فاذا وجد فرجة رمل لا بد له منه فيقف حتى يقيه على الوجه المسنون بخلاف استلام الحجر
 الاسود لان له بدلاً وهو استقباله ويستلم الحجر كما امر به ويختم الطواف به وبركتين في
 مقام ابراهيم عليه السلام أو حيث تيسر من المسجد ثم عاد فاستلم الحجر وهذا طواف القدوم
 وهو سنة لا فاقى ثم تخرج الى الصفا فتصعد وتقوم عليها حتى ترى البيت فتستقبله مكبراً
 مهلاً ملبياً مصلياً داعياً وترفع يديك مبسوطتين ثم تهبط نحو المروة على هيئة فاذا وصل بطن
 الوادي سعى بين الميلين الاخضرين سعياً حثيثاً فاذا تجاوز بطن الوادي مشى على هيئة حتى
 يأتي المروة فيصعد عليها ويفعل كما فعل على الصفا يستقبل البيت مكبراً مهلاً ملبياً مصلياً
 داعياً باس طأ يديه نحو السماء وهذا شوط ثم يعود قاصداً الصفا فاذا وصل الى الميلين
 الاخضرين سعى ثم مشى على هيئة حتى يأتي الصفا فيصعد عليها ويفعل كما فعل أولاً وهذا
 شوط ثان فيطوف سبعة أشواط يبدأ بالصفا ويختم بالمروة ويسعى في بطن الوادي في كل
 شوط منها ثم يقيم بمكة محرماً يطوف بالبيت كلما بداه وهو أفضل من الصلاة ثلثاً

للا فاقى فاذا صلى الفجر بمكة ثامن ذى الحجة تأهب للخروج الى منى فيخرج منها بعد
 طلوع الشمس ويستحب أن يصلي الظهر بمنى ولا يترك التلبية في أحواله كلها الا في
 الطواف ويمكث بمنى الى أن يصلي الفجر بها بغسل و ينزل بقرب مسجد الخيف ثم بعد
 طلوع الشمس يذهب الى عرفات فيقيم بها فاذا زالت الشمس يأتي مسجد نمرة فيصلي مع
 الامام الاعظم أو نائبه الظهر والعصر بعد ما يخطب خطبتين يجلس بينهما ويصلي الفرضين
 باذان واقامتين ولا يجمع بينهما الا بشرطين الاحرام والامام الاعظم ولا يفصل بين
 الصلاتين بناقلة وان لم يدرك الامام الاعظم صلى كل واحدة في وقتها المعتاد فاذا صلى مع
 الامام يتوجه الى الموقف وعرفات كلها موقف الا بطن عرنة ويغتسل بعد الزوال في
 عرفات للوقوف وينف بقرب جبل الرحمة مستقبلا مكبرا مهللا مليدا داعيا ما دأب به
 كالمستظم ويجتهد في الدعاء لنفسه ووالديه واخوانه ويجتهد على أن يخرج من عينيه قطرات
 من الدمع فانه دليل القبول ويلج في الدعاء مع قوة رجاء الاجابة ولا يقصر في هذا اليوم اذ لا
 يمكنه تداركها سيما اذا كان من الافاق والوقوف على الراحة أفضل والتأتم على الارض
 أفضل من القاعد فاذا غربت الشمس أقاض الامام والناس معه على هينتهم واذا وجد
 فرجة يسرع من غير أن يؤذي أحدا ويتحرز عما يفعله الجملة من الاشتداد في السير
 والازدحام والاذاء فانه حرام حتى يأتي مزدلفة فينزل بقرب جبل قزح ويرتفع عن بطن
 الوادي توسعة للمارين ويصلي بها المغرب والعشاء باذان واحد واقامة واحدة ولو تطوع
 بينهما أو تشاغل أعاد الاقامة ولم تجز المغرب في طريق المزدلفة وعليه اعادة ما لم يطلع الفجر
 ويسن المبيت بالمزدلفة فاذا طلع الفجر صلى الامام بالناس الفجر بغسل ثم يقف والناس معه
 والمزدلفة كلها موقف الا بطن محسر ويقف يجتهد في دعائه ويدعو الله أن يتم مراده
 وسؤاله في هذا الموقف كما أتمه لسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فاذا أسفر جدا أقاض الامام
 والناس قبل طلوع الشمس فيأتي الى منى وينزل بها ثم يأتي جرة العقبة فيرميها من بطن
 الوادي بسبع حصيات مثل حصي الخذف ويستحب أخذ الجار من المزدلفة أو من
 الطريق ويكره من الذي عند الجرة ويكره الرمي من أعلى العقبة لا يذائه الناس ولا يلقطها
 التقاطا ولا يكسر حجرا جارا أو يغسلها ليتيقن طهارتها فانها يقام به قربة ولو رمى بنجسة
 أجزاءه وكرهه يقطع التلبية مع أول حصاة يرميها وكيفية الرمي أن يأخذ الحصاة بطرف
 إبهامه وسنابته في الاصح لانه أيسر وأكثر اهانة للشيطان والمستنون الرمي باليد اليمنى
 ويضع الحصاة على ظهر إبهامه ويستعين بالمسبحة ويكون بين الرامي وموضع السقوط
 خمسة أذرع ولو وقعت على ظهر رجل أو محل وثبتت أعادها وان سقطت على سنن ذلك

أجزأه وكبر بكل حصاة ثم يذبح المقر دبالحج إن أحبه ثم يحلق أو يقصر والحلق أفضل
ويكفي فيه ربع الرأس والتقصير إن يأخذ من رأس شعره مقدار الأتملة وقد حل له كل شيء
إلا النساء ثم يأتي مكة من يومه ذلك أو من الغد أو من بعده فيطوف بالبيت طواف الزيارة
سبعة أشواط وحلت له النساء وأفضل هذا الأيام أولها وإن أخره عنها لزمه شاة لتأخير
الواجب ثم يعود إلى منى فيقيم بها إذا زالت الشمس من اليوم الثاني من أيام النحر رمى الجمار
الثلاث يبدأ بالجرة التي تلي مسجداً خفيفاً فيرميها بسبع حصيات ماشياً يكبر بكل حصاة ثم
يتقف عندها داعياً بما أحب حامداً لله تعالى مصلياً على النبي صلى الله عليه وسلم ويرفع يديه
في الدعاء ويستغفر لوالديه وإخوانه المؤمنين ثم يرمي الثانية التي تليها مثل ذلك ويقف عندها
داعياً ثم يرمي جمر العقبة راكباً ولا يقف عندها فإذا كان اليوم الثالث من أيام النحر رمى الجمار
الثلاث بعد الزوال كذلك وإذا أراد أن يتعجل نحر إلى مكة قبل غروب الشمس وإن أقام
إلى الغروب كره وليس عليه شيء وإن طلع التجر وهو بمنى في الرابع لزمه الرمي وجاز قبل
الزوال والأفضل بعده وكره قبل طلوع الشمس وكل رمي ترميه ماشياً يدعو بعده والاراكبا
لتذهب عقبه بلا دعاء وكره المبيت بغير منى ليالي الرمي ثم إذا رحل إلى مكة نزل بالمحصب
ساعة ثم يدخل مكة ويطوف بالبيت سبعة أشواط بلا رمل وسعى إن قدمهما وهذا
طواف الوداع ويسمى أيضاً طواف الصدر وهذا واجب الأهل مكة ومن أقام بها
ويصلي بعده ركعتين ثم يأتي زمزم فيشرب من مائها ويستخرج الماء منها بنفسه إن قدر
ويستقبل البيت ويتضلع منه ويتنفس فيه مراراً ويرفع بصره كل مرة ينظر إلى البيت
ويصحب على جسده أن يسروا إلى مسح به وجهه ورأسه وينوي بشربه ما شاء * وكان ابن
عباس رضي الله عنهما إذا شرب يقول اللهم أني أسألك علماً نافعا ورزقا واسعا وشفاء من
كل داء وقال صلى الله عليه وسلم ماء زمزم لما شرب له * ويستحب بعد شربه أن يأتي
باب الكعبة ويقبل العتبة ثم يأتي إلى الملتزم وهو ما بين الحجر الأسود والباب فيضع صدره
ووجهه عليه ويتشبت باستار الكعبة ساعة يتضرع إلى الله تعالى بالدعاء بما أحب من أمور
الدارين ويقول اللهم ان هذا بيتك الذي جعلته مباركا وهدى للعالمين اللهم كما هديتني له
فتقبل مني ولا تجعل هذا آخر العهد من بيتك وارزقني العود إليه حتى ترضى عني برحمتك
يا أرحم الراحمين * والملتزم من الأماكن التي يستجاب فيها الدعاء بمكة المشرفة * وهي
خمس عشرة موضعا نقلها الكمال ابن الهمام عن رسالة الحسن البصري رحمه الله بقوله في
الطواف وعند الملتزم وتحت الميزاب وفي البيت وعند زمزم وخلف المقام وعلى الصفا
وعلى المروة وفي السعي وفي عرفات وفي منى وعند الجمرات انتهى والجمرات ترمي

في أربعة أيام يوم النحر وثلاثة بعده كما تقدم وذكرنا استجابته أيضا عند رؤية البيت المكرم
 ويستحب دخول البيت الشريف المبارك ان لم يؤذ أحدا وينبغي أن يقصد مصلى
 النبي صلى الله عليه وسلم فيه وهو قبل وجهه وقد جعل الباب قبل ظهره حتى يكون بينه وبين
 الجدار الذي قبل وجهه قرب ثلاثة أذرع ثم يصلي فإذا صلى إلى الجدار يضع خده عليه
 ويستغفر الله ويحمده ثم يأتي الأركان فيحمد ويهلل ويسبح ويكبر ويسأل الله تعالى
 ما شاء * ويلزم الأدب ما استطاع بظاهره وباطنه وليست البلاطة الخضراء التي بين
 العمودين مصلى النبي صلى الله عليه وسلم وما تقول العامة من أنه العروة الوثقى وهو موضع
 مال في جدار البيت بدعة باطلة لا أصل لها والمسار الذي في وسط البيت يسمونه سرّة الدنيا
 يكشف أحد هم عورته وسرته ويضعها عليه فعل من لا عقل له فضلا عن علم كما قاله الكمال *
 وإذا أراد العود إلى أهله ينبغي أن ينصرف بعد طوافه للوداع وهو يمشي إلى ورائه ووجهه
 إلى البيت باكيا أو متباكيا متحسرا على فراق البيت حتى يخرج من المسجد ويخرج من مكة
 من باب بني شيبه من الثنية السفلى والمرأة في جميع أفعال الحج كالرجل غير أنها لا تكشف
 رأسها وتسدل على وجهها شيئا تحته عيدان كالقبة تمنع مسه بالغطاء ولا ترفع صوتها بالتلبية
 ولا ترمل ولا تهرول في السعي بين الميادين الأخضرين بل تمشي على هيئتها في جميع السعي بين
 الصفا والمروة ولا تحلق وتقص وتلبس المخيط ولا تراحم الرجال في استلام الحجر وهذا
 تمام حج المفرد وهو دون المتمتع في الفضل والقران أفضل من التمتع

﴿فصل﴾ القران هو أن يجمع بين احرام الحج والعمرة فيقول بعد صلاة ركعتي الاحرام
 اللهم اني أريد العمرة والحج فيسرهما لي وتقبلهما مني ثم يلبى فإذا دخل مكة بدأ بطواف
 العمرة سبعة أشواط يرمل في الثلاثة الأولى فقط ثم يصلي ركعتي الطواف ثم يخرج إلى الصفا
 ويقوم عليه داعيا مكبرا مهلا مليا مصليا على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يهبط نحو المروة
 ويسعى بين الميادين فيتم سبعة أشواط وهذه أفعال العمرة والعمرة سنة ثم يطوف طواف
 القدوم للحج ثم يتم أفعال الحج كما تقدم فإذا رمى يوم النحر جمرة العقبة وجب عليه ذبح شاة
 أو سبع بدنة فإذا لم يجد فصيام ثلاثة أيام قبل محيى يوم النحر من أشهر الحج وسبعة أيام بعد
 الفراغ من الحج ولو بمكة بعد مضي أيام التشريق ولو فرقه أجاز

﴿فصل﴾ التمتع هو أن يحرم بالعمرة فقط من الميقات فيقول بعد صلاة ركعتي الاحرام
 اللهم اني أريد العمرة فيسرهما لي وتقبلهما مني ثم يلبى حتى يدخل مكة فيطوف لها ويقطع التلبية
 بأول طوافه ويرمل فيه ثم يصلي ركعتي الطواف ثم يسعى بين الصفا والمروة بعد الوقوف
 على الصفا كما تقدم سبعة أشواط ثم يحلق رأسه أو يقصر إذا لم يسق الهدى وحل له كل

شيء من الجماع وغيره ويستمر حلالا وان ساق الهدى لا يتحلل من عمرته فاذا جاء يوم التروية يحرم بالحج من الحرم ويخرج الى منى فاذا رمى جمرة العتبة يوم النحر لمسه ذبح شاة أو سبع بدنة فان لم يجد صام ثلاثة أيام قبل مجيئ يوم النحر وسبعة اذ ارجع كالقارن فان لم يصم الثلاثة حتى جاء يوم النحر تعين عليه ذبح شاة ولا يجزئه صوم ولا صدقة

﴿فصل﴾ العمرة سنة وتصح في جميع السنة وتكره يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق وكيفيتها أن يحرم لها من بمكة من الحل بخلاف احرامه للحج فانه من الحرم * وأما الافاقي الذي لم يدخل مكة فيحرم اذا قصد لها من الميقات ثم يطوف ويسعى لها ثم يحلق وقد حل منها كما بيناه بحمد الله ﴿تنبيه﴾ وأفضل الايام يوم عرفة اذا وافق يوم الجمعة وهو أفضل من سبعين حجة في غير جمعة رواه صاحب معراج الدراية بقوله وقد صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال أفضل الايام يوم عرفة اذا وافق جمعة وهو أفضل من سبعين حجة ذكره في تجريد الصحاح بعلامة الموطأ وكذا قاله الزيلعي شارح الكنز * والمجاورة بمكة مكرهة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لعدم القيام بحقوق البيت والحرم ونفي الكراهة صاحباه رحمهما الله تعالى

﴿باب الجنائيات﴾

هي على قسمين جنائية على الاحرام وجنائية على الحرم والثانية لا تختص بالحرم وجنائية المحرم على أقسام منها ما يوجب دما ومنها ما يوجب صدقة وهي نصف صاع من بر ومنها ما يوجب دون ذلك ومنها ما يوجب القيمة وهي جزاء الصيد ويتعدد الجزاء بتعدد القتلين المحرمين * فالتى توجب دما هي مالوطيب محرم بالغ عضوا أو خضب رأسه بخناء أو اذهن بزيت ونحوه أو لبس مخيطا أو ستر رأسه يوما كاملا أو حلق ربع رأسه أو محجمه أو احدا بطيه أو عانته أو رقبته أو قص أظفار يديه ورجليه بجنس أو يدا أو رجلا أو ترك واجبا مما تقدم بيانه وفي أخذ شاربه حكومة * والى توجب الصدقة بنصف صاع من بر أو قيمته هي مالوطيب أقل من عضوا أو لبس مخيطا أو غطى رأسه أقل من يوم أو حلق أقل من ربع رأسه أو قص ظفرا وكذا لكل ظفر نصف صاع الا أن يبلغ المجموع دما فينقص ما شاء منه كخمس متفرقة أو طاف للقدوم أو للصدر نحو ثاوتجب شاة ولو طاف جنبا أو ترك شوطا من طواف الصدر وكذا الكل شوط من أقله أو حصاة من احدى الجمار وكذا الكل حصاة فيما يبلغ رمي يوم الا أن يبلغ دما فينقص ما شاء أو حلق رأس غيره أو قص أظفاره وان تطيب أو لبس أو حلق بعد تأخير بين الذبح أو التصديق بثلاثة أصوع على ستة مساكين أو صيام ثلاثة أيام *

والتي توجب أقل من نصف صاع فهي ما لو قتل قملة أو جرادة في تصدق بما شاء * والتي توجب القيمة فهي ما لو قتل صيدا فيقومه عدلان في مقتله أو قرىب منه فان بلغت هديا فله الخيار ان شاء اشتراه وذبحه أو اشترى طعاما وتصدق به لكل فقير نصف صاع أو صام عن طعام كل مسكين يوما وان فضل أقل من نصف صاع تصدق به أو صام يوما وتجب قيمة ما نقص بنتف ريشه الذي لا يطير به وشعره وقطع عضولا يمنعها الامتناع به وتجب القيمة بقطع بعض قوائمه ونتف ريشه وكسر بيضه ولا يجاوز عن شاة بقتل السبع وان صال لا شيء بقتله ولا يجزى الصوم بقتل الحلال صيدا الحرم ولا بقطع حشيش الحرم وشجره النابت بنفسه وليس مما ينبت الناس بل القيمة وحرم رمي حشيش الحرم وقطعه الا الاذخر والكأة

﴿فصل﴾ ولا شيء بقتل غراب وحادأة وعقرب وفأرة وحية وكلب عقور وبعوض ونمل وبرغوث وقراد وسليحفاة وما ليس بصيد

﴿فصل﴾ الهدى أدناه شاة وهو من الابل والبقر والغنم وما جاز في الضحايا جاز في الهدايا والشاة تجوز في كل شيء الا في طواف الركن جنبا ووطء بعد الوقوف قبل الحلق ففي كل منهما بدنة وخص هدى المتعة والقران بيوم التحرق فقط وخص ذبح كل هدى بالحرم الا أن يكون تطوعا وتعيب في الطريق فينحر في محله ولا يأكله بمنى وفقير الحرم وغيره سواء وتقلد بدنة التطوع والمتعة والقران فقط ويتصدق بجلاله وخطامه ولا يعطى أجر الجزار منه ولا يركبه بلا ضرورة ولا يحلب لبنه الا ان بعد المحل فيتصدق به وينضح ضرعه ان قرب المحل بالنقاخ ولو نذر حجما شيئا لزمه ولا يركب حتى يطوف للركن فان ركب أراق دما وفضل المشى على الركوب للقادر عليه وفقنا الله تعالى بفضلته ومن علينا بالعود على أحسن حال اليه بحامه سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

﴿فصل في زيارة النبي صلى الله عليه وسلم على سبيل الاختصار تبعا لما قال في الاختيار﴾ لما كانت زيارة النبي صلى الله عليه وسلم من أفضل القرب وأحسن المستحبات بل تقرب من درجة ما لزم من الواجبات فانه صلى الله عليه وسلم حرض عليها وبالغ في التذلل اليها فقال من وجد سعة ولم يزرني فقد جفائي * وقال صلى الله عليه وسلم من زار قبري وجبت له شفاعتي * وقال صلى الله عليه وسلم من زارني بعد مماتي فكأنما زارني في حياتي الى غير ذلك من الاحاديث ومما هو مقرر عند المحققين أنه صلى الله عليه وسلم حي يرزق ممتع بجميع الملاذ والعبادات غير أنه حجب عن أبصار القاصرين عن شريف المقامات * ولما رأينا أكثر الناس غافلين عن أداء حق زيارته وما يسبب للزائرين من الكيلت والجزئيات أحببنا أن نذكر بعد المناسك وأدائها ما فيه نبذة من الآداب تقيها لفائدة الكتاب * فنقول ينبغي

لمن قصد زيارة النبي صلى الله عليه وسلم أن يكثر من الصلاة عليه فإنه يسمعها وتبلغ إليه
 وفضلها أشهر من أن يذكر فإذا عين حيطان المدينة المنورة يصلي على النبي صلى الله عليه
 وسلم ثم يقول اللهم هذا حرم نبيك ومهبط وحيك فامن على بالدخول فيه واجعله وقاية لي
 من النار وأمانا من العذاب واجعلني من الفائزين بشفاعته المصطفى يوم المآب ويغتسل قبل
 الدخول أو بعده قبل التوجه للزيارة إن أمكنه ويتطيب ويلبس أحسن ثيابه تعظيما للتقدم
 على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدخل المدينة المنورة ماشيا إن أمكنه بلا ضرورة بعد
 وضع ركبته واطمئنانه على حشمه وأمتعته متواضعا بالسكينة والوقار ملاحظا لآلة المكان
 قائلا بسم الله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم رب أدخلني مدخل صدق وأخرجني
 مخرج صدق واجعل لي من لدنك سلطانا نصيرا اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل محمد إلى
 آخره واغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب رحمتك وفضلك ثم يدخل المسجد الشريف فيصل
 تحيته عند منبره ركعتين ويقف بحيث يكون عمود المنبر الشريف بحذاء منكبه اليمين
 فهو موقف النبي صلى الله عليه وسلم وما بين قبره ومنبره وضعة من رياض الجنة كما
 أخبر به صلى الله عليه وسلم وقال منبري على حوضي فتسجد شكر الله تعالى بأداء ركعتين
 غير تحية المسجد شكر المأوفك الله تعالى ومن عليك بالوصول إليه ثم تدعو بما شئت
 ثم تهض متوجها إلى القبر الشريف فتقف بمقدار أربعة أذرع بعيدا عن المقصورة الشريفة
 بغاية الأدب مستديرا القبلة محاذيا لرأس النبي صلى الله عليه وسلم ووجهه الأكرم ملاحظا
 نظره السعيد إليك وسماعه كلامك وردده عليك سلامك وتأمينه على دعائك وتقول السلام
 عليك يا سيدي يا رسول الله السلام عليك يا نبي الله السلام عليك يا حبيب الله السلام
 عليك يا نبي الرحمة السلام عليك يا شفيع الأمة السلام عليك يا سيد المرسلين السلام
 عليك يا خاتم النبيين السلام عليك يا مزل السلام عليك يا مدثر السلام عليك وعلى
 أصولك الطيبين وأهل بيتك الطاهرين الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا جزاك
 الله عنا أفضل ما جزى نبيا عن قومه ورسولا عن أمته أشهد أنك رسول الله قد بلغت
 الرسالة وأديت الأمانة ونصحت الأمة وأوصحت الحجة وجاهدت في سبيل الله حق جهاده
 وأقمت الدين حتى أتاك اليقين صلى الله عليك وسلم وعلى أشرف مكان تشرف بحلول جسمك
 الكريم فيه صلاة وسلاما دائما من رب العالمين عددا ما كان وعددا ما يكون بعلم الله صلاة
 لا انقضاء لا مدها يا رسول الله نحن وفدك وزوار حرمك تشرفنا بالحلول بين يديك وقد
 جئناك من بلاد شاسعة وأمكنة بعيدة نقطع السهل والوعر بقصد زيارة تلك النفوس بشفاعتك
 والنظر إلى ما ترك ومعاهدك والقيام بقضاء بعض حقك والاستشفاع بك إلى ربنا

فان الخطايا قد فصمت ظهورنا والا وزار قد أثقلت كواهلنا وانت الشافع المشفع الموعود
 بالشفاعة العظمى والمقام المحمود والوسيلة وقد قال الله تعالى ولو أنهم اذ ظلموا أنفسهم جاؤك
 فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله توابا رحيما وقد جئناك ظالمين لا نفسمنا
 مستغفرين لذنوبنا فاشفع لنا الى ربك واسأله أن يمتنعنا على سنتك وأن يحشرنا في زمرة تلك
 وان يوردنا حوضك وان يسقينا بكاسك غير خزايا ولا ندامى الشفاعة الشفاعة الشفاعة
 يا رسول الله يقولها ثلاثا بنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا
 غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم وتبلغه سلام من أوصالك به فتقول السلام عليك
 يا رسول الله من فلان بن فلان يتشفع بك الى ربك فاشفع له وللمسلمين ثم تصلي عليه وتدعو
 بما شئت عند وجهه الكريم مستدبرا القبلة ثم تتحول قدر ذراع حتى تحاذي رأس
 الصديق أبي بكر رضى الله تعالى عنه وتقول السلام عليك يا خليفة رسول الله صلى الله عليه
 وسلم السلام عليك يا صاحب رسول الله وأنيسه في الغار ورفيقه في الاسفار وأمينه على
 الاسرار جزاك الله عنا أفضل ما جزى اماما عن أمة نبية فليدخلكه بأحسن خلف وسلكت
 طريقه ومنهاجه خير مسالك وقاتلت أهل الردة والبدع ومهدت الاسلام وشيدت
 أركانه فكنت خيرا اماما ووصلت الارحام ولم تزل قائما بالحق ناصر الدين ولاهله حتى أتاك
 اليقين سل الله سبحانه لنادوام حبك والحشر مع حزبك وقبول زيارتنا السلام عليك
 ورحمة الله وبركاته ثم تتحول مثل ذلك حتى تحاذي رأس أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى
 الله عنه فتقول السلام عليك يا أمير المؤمنين السلام عليك يا مظهر الاسلام عليك
 يا مكسر الاصلنام جزاك الله عنا أفضل الجزاء لقد نصرت الاسلام والمسلمين وفتحت معظم
 البلاد بعد سيد المرسلين وكفلت اليتام ووصلت الارحام وقوى بك الاسلام وكنت
 للمسلمين اماما ماضيا وهاديا مهديا جمعت شملهم وأعنت فقيرهم وجبرت كسيرهم السلام
 عليك ورحمة الله وبركاته ثم ترجع قدر نصف ذراع فتقول السلام عليك يا نجي رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ورفيقه ووزيريه ومشيريه والمعاونين له على القيام بالدين والقائمين
 بعده بمصالح المسلمين جزاك الله أحسن الجزاء جئنا كما نتوسل بك الى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ليشفع لنا ويسأل الله ربنا أن يتقبل سعيينا ويحيينا على ملته ويميتنا عليها ويحشرنا
 في زمرة تهم يدعون لنفسه ولوالديه ولبن أوصاه بالدعاء لجميع المسلمين ثم يقف عند رأس النبي
 صلى الله عليه وسلم كالاول ويقول اللهم انك قلت وقولك الحق ولو أنهم اذ ظلموا أنفسهم
 جاؤك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله توابا رحيما وقد جئناك سامعين قولك
 طائعين أمرك مستشفعين بنبيك اليك اللهم ربنا اغفر لنا ولائنا وأمهاتنا واخواننا الذين

سبقتونا بالآيمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم ربنا آتانا في
الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار سبحانه ربك رب العزة عما يصفون
وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين ويزيد ما شاء ويدعو بما حضره ويوفق له
بفضل الله ثم يأتي اسطوانة أبي ليابة التي ربط بها نفسه حتى تاب الله عليه وهي بين القبر
والمبر ويصلي ما شاء تقلا ويتوب الى الله ويدعو بما شاء ويأتي الروضة فيصل على ما شاء
ويدعو بما أحب ويكثر من التسييح والتهيل والثناء والاستغفار ثم يأتي المنبر فيضع يده
على الرمانة التي كانت به تبركا بأثر رسول الله صلى الله عليه وسلم ومكان يده الشريفة اذا
خطب لينال بركته صلى الله عليه وسلم ويصلي عليه ويسأل الله ما شاء ثم يأتي الاسطوانة
الحنانية وهي التي فيها بقية الجذع الذي حن الى النبي صلى الله عليه وسلم حين تركه وخطب
على المنبر حتى نزل فاحتضنه فسكن ويتبرك بما بقي من الآثار النبوية والا ما كن الشريفة
ويجتهد في احياء الليالي مدة اقامته واغتنام مشاهد الحضرة النبوية وزيارته في عموم
الاقوات * ويستحب أن يخرج الى البقيع فيأتي المشاهد والمزارات خصوصاً قبر سيد
الشهداء حمزة رضي الله عنه ثم الى البقيع الآخر فيزور العباس والحسن بن علي وبقية آل
الرسول رضي الله عنهم ويزور أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه وابراهيم ابن النبي
صلى الله عليه وسلم وأزواج النبي صلى الله عليه وسلم وعمته صفية والصحابة والتابعين رضي
الله عنهم ويزور شهداء أحد وان تيسر يوم الخميس فهو أحسن ويقول سلام عليكم بما
صبرتم فنعم عقبى الدار ويقرأ آية الكرسي والا خلاص احدى عشرة مرة وسورة يس
ان تيسر ويهدي ثواب ذلك لجميع الشهداء ومن يجوارهم من المؤمنين * ويستحب ان
يأتي مسجد قباء يوم السبت أو غيره ويصلي فيه ويقول بعد دعائه بما أحب يا صريح
المستصرخين يا غياث المستغيثين يا مفرج كرب المكار وبين يا مجيب دعوة
المضطرين صل على سيدنا محمد وآله واكشف كربى وحزنى كما كشفت
عن رسولك حزنه وكربه في هذا المقام يا حنان يا منان يا كثير المعروف
والاحسان يا ذا النعم يا أرحم الراحمين وصلى الله على
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً دائماً
أبداً يا رب العالمين آمين

﴿ يقول المتوسل بصالح السلف مصححه الفقير عبد الجواد خلف ﴾

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

بحسن عنايتك اللهم نرقى مراقى الفلاح وبكشف مكنون أسرارك لسترشد بنور الايضاح
وبالصلاة والسلام على أكرم الشفعاء عليك نتقرب زلفى ونبتغى الوسيلة اليك اللهم صل
وسلم على نبيك الصادق الامين القائل من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين وعلى آله وأصحابه
حماة السنة وحمة الاسنة العاملين بسنته القائمين بشريعته ﴿ وبعد ﴾ فباعانه المنان المناح
تم طبع شرح مراقى الفلاح على نور الايضاح كلاهما تأليف العلامة المحقق الدراكة
المدقق خاتمة الفضلاء والمتقنين ومرجع القضاة والمفتين من له في ميدان التحقيق القدح
المعلّى والكعب العالى وحيد عصره المرحوم الشيخ حسن الشرنبلالى رحمه الله وأحسن
اليه وأجزل مثوبته لديه بما أفاد وأجاد وأبدع فيها أبدى وأعاد فانه كتاب قليل المبني
كثير المعنى سهل التناول والتحصيل جميل التأصيل والتفصيل حسن الترتيب والتبويب

مليح التهذيب والتذهيب وقد حليت طرره ووشيت غرره بالمتن الموسوم
بنور الايضاح وبه أشرق نور فخره ولاح وكان هذا الطبع الحسن
الجميل والوضع الفائق الجليل بالطبعة « الجمالية » العامرة

الكائن مركز ادارتها بحارة الروم بمصر القاهرة

وذلك في شهر ربيع الاول سنة ١٣٢٩

من هجرة الآخر الاول سيدنا محمد عليه

الصلاة والسلام وعلى آله

وأصحابه الاعلام نجوم

الهدى وبدور

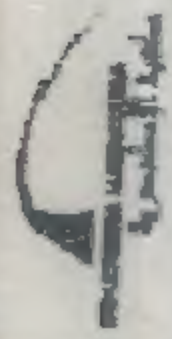
التمام



﴿ فهرس كتاب مراقي الفلاح ﴾

| تحيفة | تحيفة |
|---------------------------------------|--|
| ٢ ﴿ كتاب الطهارة ﴾ | ٤٩ فصل في الاوقات المكروهة |
| ٥ فصل في أحكام السور | ٥١ باب الاذان |
| ٧ فصل في التحري | ٥٤ باب شروط الصلاة وأركانها |
| ٨ فصل في مسائل الآبار | ٦١ فصل في متعلقات الشروط وفروعها |
| ١٠ فصل في الاستنجاء | ٦٤ فصل في بيان واجب الصلاة |
| ١٢ فصل فيما يجوز به الاستنجاء الخ | ٦٦ فصل في بيان سنتها |
| ١٤ فصل في أحكام الوضوء | ٧٢ فصل من آدابها الخ |
| ١٥ فصل في تمام أحكام الوضوء | ٧٢ فصل في كيفية تركيب أفعال الصلاة |
| ١٦ فصل في سنن الوضوء | ٧٦ باب الامامة |
| ١٨ فصل من آداب الوضوء أربعة عشر شيئاً | ٧٩ فصل يسقط حضور الجماعة بواحد من ثمانية عشر شيئاً |
| ٢٠ فصل في المكروهات | ٨٠ فصل في بيان الاحق بالامامة الخ |
| ٢٠ فصل في أوصاف الوضوء | ٨٢ فصل فيما يفعله المقتدى بعد فراغ امامه |
| ٢١ فصل ينقض الوضوء اثنا عشر شيئاً | ٨٣ فصل في الاذكار الواردة |
| ٢٣ فصل عشرة أشياء تنقض الوضوء | ٨٥ باب ما يفسد الصلاة |
| ٢٤ فصل ما يوجب الاغتسال الخ | ٨٩ فصل فيما لا يفسد الصلاة |
| ٢٦ فصل عشرة أشياء لا يغتسل منها | ٨٩ فصل في المكروهات |
| ٢٦ فصل لبيان فرائض الغسل الخ | ٨٩ فصل يكره للمصلي سبعة وسبعون شيئاً |
| ٢٧ فصل في سنن الغسل | ٩٦ فصل اتخاذا السترة الخ |
| ٢٨ فصل وآداب الاغتسال الخ | ٩٧ فصل فيما لا يكره للمصلي من الافعال |
| ٢٨ فصل يسن الاغتسال لاربعة أشياء | ٩٨ فصل فيما يوجب قطع الصلاة الخ |
| ٢٩ باب التيمم | ٩٩ باب الوتر وأحكامه |
| ٣٤ باب المسح على الخفين | ١٠٤ فصل في بيان النوافل |
| ٣٦ فصل في الجيرة ونحوها | ١٠٧ فصل في تحية المسجد الخ |
| ٣٧ باب الحيض والنفاس والاستحاضة | ١١٠ فصل في صلاة النفل جالسا وفي الصلاة على الدابة |
| ٤٠ باب الانجاس والطهارة عنها | ١١٢ فصل في صلاة القرض والواجب على الدابة |
| ٤٥ فصل يطهر جلد الميتة بالدباغة | |
| ٤٦ ﴿ كتاب الصلاة ﴾ | |

| صحيفة | صحيفة |
|--------------------------------------|------------------------------------|
| ١٧٥ فصل فيما لا يشترط بيته النية | ١١٢ فصل في الصلاة في السفينة |
| وتعيينها فيه الخ | ١١٣ فصل في صلاة التراويح |
| ١٧٧ فصل فيما ثبت به الهلال الخ | ١١٥ باب الصلاة في الكعبة |
| ١٨١ باب في بيان ما لا يفسد الصوم | ١١٦ باب صلاة المسافر |
| ١٨٣ باب ما يفسد الصوم ويجب عليه كفار | ١٢٠ باب صلاة المريض |
| ١٨٥ فصل في الكفارة وما يستطهر عن | ١٢٣ فصل في إسقاط الصلاة والصوم |
| الذمة | وغيرهما |
| ١٨٦ باب ما يفسد الصوم ويوجب الفضة | ١٢٤ باب قضاء الفوائت |
| ١٨٩ فصل يجب الامساك الخ | ١٢٧ باب ادراك النريضة |
| ١٨٩ فصل فيما يكره للصائم الخ | ١٣٠ باب سجود السهو |
| ١٩٠ فصل في العوارض | ١٣٤ باب في الشك في الصلاة والطهارة |
| ١٩٣ باب ما يلزم الوقاء به الخ | ١٣٥ باب سجود التلاوة |
| ١٩٥ باب الاعتكاف | ١٤١ فصل سجدة الشكر مكروهة الخ |
| ٢٠٠ ﴿كتاب الزكاة﴾ | ١٤٢ باب الجمعة |
| ٢٠١ باب المصرف | ١٤٨ باب أحكام العيدين |
| ٢٠٢ باب صدقة الفطر | ١٥٢ باب صلاة الكسوف والخسوف |
| ٢٠٢ كتاب الحج | والافزاع |
| ٢٠٤ فصل في كيفية تركيب أفعال الحج | ١٥٣ باب صلاة والاستسقاء |
| ٢٠٨ فصل القرآن الخ | ١٥٥ باب صلاة الخوف |
| ٢٠٨ فصل التمتع الخ | ١٥٦ باب أحكام الجنائز |
| ٢٠٩ فصل العمرة سنة الخ | ١٦١ فصل الصلاة على الميت فرض كفاية |
| ٢٠٩ باب الجنائز | ١٦٣ فصل السلطان أحق بصلاته الخ |
| ٢١٠ فصل ولا شيء يقتل الخ | ١٦٦ فصل في حملها ودفعها |
| ٢١٠ فصل الهدى | ١٧٠ فصل في زيارة القبور |
| ٢١٠ فصل في زيارة النبي صلى الله عليه | ١٧١ باب أحكام الشهيد |
| وسلم | ١٧٣ ﴿كتاب الصوم﴾ |
| تم الفهرست | ١٧٤ فصل في صفة الصوم وتقسيمه |



Bibliotheca Alexandrina



0428844